



جامعة عين شمس

كلية البنات

قسم التاريخ


# موقف البرلمان البريطانى من القضية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٤

رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير فى الآداب

(تاريخ - تاريخ حديث)


من الطالبة

عنايات عمر على يوسف

إشـــراف

أ.د/ يونان لبيب رزق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية البنات - جامعة عين شمس

أ.د/ حماده محمود إسماعيل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب - جامعة بنها

أ.د/ سلوى العطار

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية البنات - جامعة عين شمس





١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م

٢٧/١٠/٢٠٠٨ م

"مشرفاً"

عبادة محمود اسماعيل أستاذ التاريخ الحديث بآداب كفر الشيخ

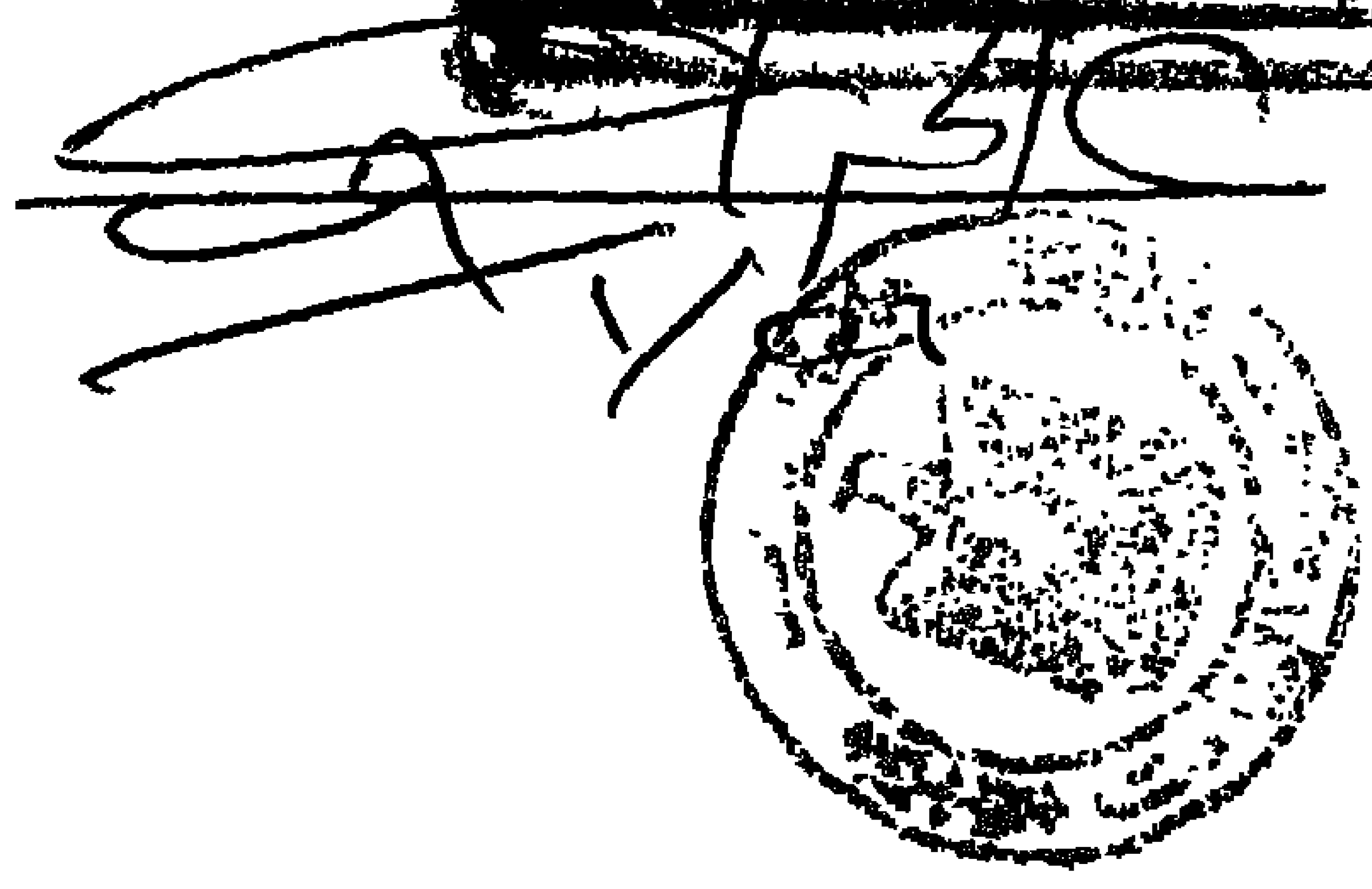
سلوى احمد القطان أستاذ التاريخ الحديث المساعد بالطب

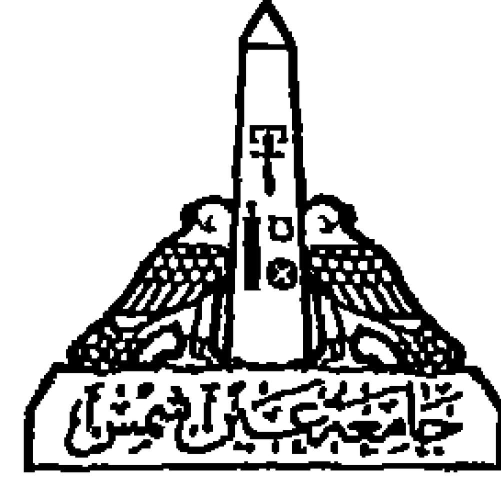
لطيفة محمد سالم أستاذ التاريخ الحديث بآداب بنها "مناقشاً"

٣-

٤- إيمان عبد المنعم عامر أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة

٢٦/١/٢٠٠٩ م





جامعة عين شمس
كلية البنات
قسم التاريخ

# موقف البرلمان البريطانى من القضية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٤

رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير فى الآداب
(تاريخ - تاريخ حديث)

من الطالبة
عنايات عمر على يوسف

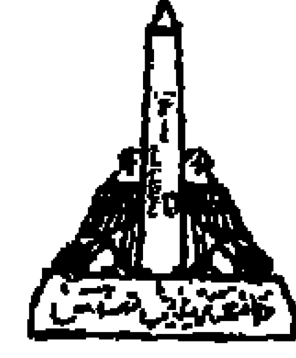
إشــــراف

أ.د/ يونان لبيب رزق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية البنات- جامعة عين شمس

أ.د/ حماده محمود إسماعيل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب - جامعة بنها

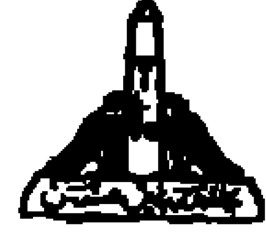
أ.د/ سلـوى العطـــار
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية البنات - جامعة عين شمس

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م



جامعة عين شمس
كليـــة البنـــات
قســـم التاريـــخ

اسم الباحثة : عنايات عمر على يوسف
الدرجة العلمية : ماجستير فى الآداب
القسم التابع له : قسم التاريخ
اسم الكليـــة : كلية البنات
الجامعـــة : جامعة عين شمس
سنة التخرج : ١٩٩٩ م
سنة المنح : ٢٠٠٨م



جــامعة عين شمس

كليــة البنـــــات

قســـم التاريـــخ

# رســـالة ماچستيـــر

**إسم الطـــالبة :** عنايات عمر علي يوسف .

**عنوان الرسالة :** موقف البرلمان البريطانى من القضية المصرية .

فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٤ .

**إسم الدرجة :** ماچستير فى الآداب (تاريخ – تاريخ حديث) .

**لجنة الإشراف :**

١- الأستاذ الدكتور / يونان لبيب رزق الوظيفة /أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

٢- الأستاذ الدكتور / حماده محمود إسماعيل الوظيفة /أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

٣- الأستاذ الدكتور /سلوى العطار الوظيفة / أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

٤- الأستاذ الدكتور /........................ الوظيفة /......................

٥- الأستاذ الدكتور/ ...................... الوظيفة/ ......................

تاريخ البحث : / / ٢٠٠م

الدراسات العليا

ختـــم الإجـــازة

/ / ٢٠٠ م

موافقة مجلس الكلية

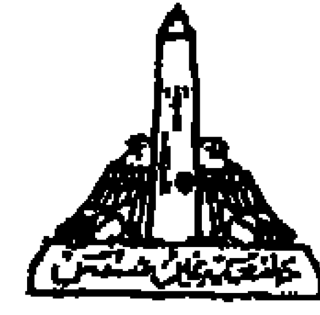
/ / ٢٠٠ م

أجيزت الرسالة بتاريخ

/ / ٢٠٠ م

موافقة مجلس الجامعة

/ / ٢٠٠ م



جامعة عين شمس
كلية البنـــات
قسم التاريخ

# شكــــــــــر

**أشكر السادة الأساتذة الذين قاموا بالإشراف وهم :**

١- الأستـــــاذ الدكتـــــور / يونـــان لبيـــب رزق

٢- الأستـــــاذ الدكتـــــور / حمـــادة محمود إسماعيل

٣- الأستـــــاذ الدكتـــــور / سلـــــوى العطـــــار

٤- الأستـــــاذ الدكتـــــور /......................

**ثم الأشخاص الذين تعاونوا معى فى البحث وهـــم :**

١- السادة العاملين بمكتبـــة الهيئة العامـــــة للكتــــاب .

٢- السادة العاملين بالمكتبة المركزية بجامعــــــة القاهـــرة .

٣- السادة العاملين بمكتبة كليـــة الآداب بجامعـــة بنهـــا .

**وكذلك الهيئات :**

١- المخزن الأفرنجى بالمكتبة المركزية بجامعة القاهـــرة .

٢- الهيئة العامـــــة لـــدار الكتب والوثـــائق القوميـــــة .

٣- الجمعية الملكية للإقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء .

# المحتويـــات

# المقدمـــة

اهـتم كثيـرٌ مـن المـؤرخين بدراسـة تـاريخ العلاقـات المصـرية البريطانية، فهناك الكثير من الدراسات التى تناولت بالإسهاب والتفصيل هذه العلاقـة سـواء كانـت علاقـة سياسـية تتعلـق بـأطوار التفـاوض وتـاريخ المفاوضات بين الجانبين، أو كانت علاقات اقتصادية، فمنذ احتلال إنجلترا لمصر عام ١٨٨٢ وسعيها الدائم إلى تثبيت وجودها فيها وجعلها تابعة لبريطانيا، حرص المصريون فى الوقت نفسه على عدم التفريط فى حريتهم واستقلالهم مما جعل الجانبين يمرَّان فى تاريخ علاقتهم بكثير من أطوار التفاوض، وقد حرص كثيرٌ من المؤرخين على تسجيل المراحل التى مرت بها هذه المفاوضات.

كذلك العلاقات الاقتصادية التى تربط البلدين؛ فقد تناولها الكثير، لما لمصر من أهميةٍ اقتصاديةٍ عظمى لدى بريطانيا، فقد كانت مزرعة لكثير من إحتياجات السوق البريطانى، ولاسيما المحاصيل الأساسية كالقطن والقمح وغيرها من المحاصيل التى كانت تقوم مصر بزراعتها بناءً على أوامر بريطانيا وتلبيةً لاحتياجاتها للدرجة التى وصلت بالحكومة البريطانية إلى السعى لتحديد المساحات المزروعة طبقاً لاحتياجات أسواقها.

ولكننـا فـى هـذه الدراسـة نتنـاول موضـوع العلاقـات المصـرية البريطانية بشكلٍ مختلف، حيث يتم التركيز على وجهة النظر البريطانية ممثلة فى برلمانها لمناقشة ومعالجة أهم القضايا المصرية، وقد تم التركيز فى الدراسة على مجلس العموم البريطانى باعتباره الهيئة الأهم فى صنع القرار والهيئة التشريعية الأولى فى بريطانيا بل والأكثر من ذلك هو الممثل لسلطة الأمة، وبالنسبة لفترة الدراسة فقد وقع الإختيار فى هذه الدراسة على موقف البرلمان البريطانى من القضية المصرية منذ عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٤، وقد وقع الإختيار على سنة البدء عام ١٩٣٦ لما لهذا العام من تأثيرٍ فعال فى تاريخ العلاقة بين الطرفين حيث معاهدة ١٩٣٦ المسماة بمعاهدة الصداقة والتحالف، التى تعتبر نقطة تحول حاسمة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، حيث أنها أول اعتراف صريح من الجانبين للوصول

إلى اتفاق يحدد العلاقة بينهما ، خاصة بعد فشل الطرفين فى الوصول إلى اتفاق بعد سلسلةٍ طويلةٍ من المفاوضات .

أما بالنسبة لاختيار سنة الإنتهاء ١٩٥٤ فقد وجدناها لا تقل أهمية عن سنة البدء حيث تم توقيع معاهدة الجلاء ، وهى المعاهدة التى تحدد صراحة جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد فترةٍ من الاحتلال دامت لأكثر من ٧٢ عاماً .

**وفى هذه الدراسة تم دراسة القضية المصرية من وجهة النظر** البريطانية ممثلة فى مجلس العموم البريطانى ولكن حتى يتثنى لنا فهم ما يدور داخل أروقة المجلس من مناقشات فقد قمت بعرض سريع للقضية ثم دراسة ما يدور حولها من مناقشات داخل المجلس.

وقد قسّمَت الرسالة إلى مجموعةٍ من الفصول تناولت أهم القضايا المصرية التى تم مناقشتها داخل مجلس العموم البريطانى خلال فترة الدراسة، وكانت على هذا النحو :

## الفصل الأول :

فى هذا الفصل تناولت موقف البرلمان البريطانى من المعاهدة الإنجليزية المصرية ١٩٣٦، وتعرضت للمفاوضات المصرية البريطانية من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٥، ثم الأسباب والدوافع التى دفعت الجانبين المصرى والبريطانى للتفكير فى عقد إتفاق، وكذلك المرحلة التمهيدية والأطوار الزمنية التى مرت بها المفاوضات، وأخيراً موقف البرلمان البريطانى، وقد قمت بتقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، الأول تناول عرض الحكومة البريطانية على لسان وزير خارجيتها لفقرات وبنود الاتفاق، أما الجزء الثانى تناول موقف النواب داخل المجلس من الاتفاق سواء بالتأييد أو المعارضة، والثالث تناول رد الحكومة على لسان مستر كرانبورن Cranborne على استفسارات الأعضاء وتساؤلاتهم . ثم تناولت تصديق الأعضاء بالموافقة على المعاهدة. وأخيراً تم مناقشة جزئية هامة ألا وهى التطبيق الفعلى للمعاهدة، وتمثلت أهم جوانبه فى مساعدة بريطانيا لمصر فى إلغاء الامتيازات الأجنبية، وكذلك مساعدتها فى الانضمام لعصبة الأمم.

**الفصل الثاني :**

تناولت في هذا الفصل مفاوضات صدقي- بيفن في أكتوبر ١٩٤٦ .حيث توقفت المفاوضات بين الجانبين بعد معاهدة ١٩٣٦ حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، وحرص بريطانيا على إلزام مصر بتنفيذ ما جاء في معاهدة ١٩٣٦ وتسخير موارد البلاد لصالحها خلال فترة الحرب. وتناولت أيضا حرص الجانب المصرى على استئناف المفاوضات حيث يتضح ذلك في إرسال الحكومة المصرية مذكرةً إلى الحكومة البريطانية لحثها على فتح باب التفاوض بعد أن وضعت الحرب أوزارها، كذلك تناولت رد الفعل البريطانى على المذكرة المقدمة، وكذلك رد الفعل الشعبى والحزبى، والموقف العام الذى أدى إلى إعلان بدء التفاوض وتشكيل الوفد المفاوض.

وأخيراً المناقشات التي دارت في مجلس العموم حول الاتفاق وفشل هذه المفاوضات نتيجة للتصريحات المتضاربة لدى الجانبين المصرى والبريطانى بعد أن تم التوقيع على اتفاق صدقي - بيفن بالأحرف الأولى.

**الفصل الثالث :** . . .

تناولت في هذا الفصل موقف البرلمان البريطانى من إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان ١٨٩٩ .

الجدير بالذكر أن العلاقة مرت بالعديد من أطوار التفاوض بين الجانبين بعد فشل مشروع صدقي - بيفن منها على سبيل المثال مناقشات النقراشى _ كامبل ، ثم محاولة النقراشى عرض القضية المصرية على مجلس الأمن وعدم التوفيق في ذلك، وكذلك المباحثات التى دارت بين صلاح الدين وبيفن. كل هذه المباحثات كان نتيجتها الفشل ولم يتم تناولها في البرلمان البريطانى بشئ من التفصيل سوى تساؤلات الأعضاء للحكومة البريطانية عن مدى توصلها إلى اتفاق مع حكومة مصر . وبعد هذه السلسلة الطويلة من المباحثات بينهما كان قرار الحكومة المصرية إلغاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦. وفى هذا الفصل تم تناول الموقف العام الذى دفع مصر نحو اتخاذ هذا القرار، ثم التعرض لقرار مصر بإلغاء هذه المعاهدة على لسان النحاس باشا في مجلس النواب المصرى .

وأخيراً تم استعراض موقف مجلس العموم من قرار الإلغاء والنتائج المترتبة عليه حيث اشتعال حركة الكفاح المسلح فى منطقة القنال.

## الفصل الرابع :

تناولت فى هذا الفصل موضوعاً هاماً ألا وهو إتفاقية السودان فى ١٣ فبراير ١٩٥٣ وقد قمت بعرضٍ سريع لتاريخ السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية، والجدير بالذكر أنه لم تدور أى مفاوضات بين الجانبين إلا وكانت مسألة السودان طرفا فيها ، وكثيراً ما فشلت المفاوضات بين مصر وبريطانيا بسبب عدم الوصول إلى تسويةٍ نهائيةٍ لمسألة السودان، ولكن بعد نجاح ثورة يوليو وتمكنها من تثبيت أقدامها كانت محاولة رجالها حل مسألة السودان ، حيث إنها قد وصلت إلى مرحلةٍ كبيرةٍ من النضج، وبات أمر التفاوض لحلها لا مفر منه . فتناولنا فى هذا الفصل محاولة رجال الثورة توحيد كلمة السودانيين، حتى تُضَيِّع على بريطانيا فرصة عرقلة المفاوضات بحجة عدم وجود وفد سودانى موحد ، فنجحت فى توحيد كلمتهم وتجميعهم فى وفدٍ واحد يطالب بالتفاوض مع بريطانيا تحت زعامة الأزهرى. ثم تناول الفصل أيضاً مراحل التفاوض بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية والتى انتهت بالوصول إلى اتفاقية السودان ١٣ فبراير ١٩٥٣ .

وأخيراً تم مناقشة موقف البرلمان البريطانى ونوابه من هذا الإتفاق.

## الفصل الخامس :

تناولت فى هذا الفصل موضوعاً غاية فى الأهمية ألا وهو الجلاء، حيث تم فيه التعرض لاتفاقية الجلاء الأولى والثانية، وفيه تم التعرض لمسألة الجلاء وكيف أنها كانت فكرةً أبديةً سعت مصر للوصول إليها خلال فترة الإحتلال البغيض، وتناول الفصل الموقف العام لابرام الاتفاق وذلك على الجانب المصرى الذى بدأ بإعلان مصر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، واشتعال حركة الكفاح المسلح فى القنال ، وكيف أن هذه الحركة إكتسبت كثيراً من الدقة والتنظيم بعد أن قام رجال الثورة برعايتها، وكذلك على الجانب البريطانى والموقف الدولى العام الذى دفع بريطانيا إلى عقد مثل هذا الاتفاق، وكذلك الهجوم الذى تعرضت له بريطانيا فى برلمانها بعد الحوادث

الدامية التى لحقت بجنودها، والخسائر الكبيرة التى أصابت منشآتها فى منطقة القنال بعد اشتداد حركة الكفاح المسلح، وكذلك الحالة النفسية السيئة التى أصابت الجنود البريطانيين وذويهم. كذلك تم تناول المباحثات التمهيدية بين الطرفين، والوصول إلى إتفاق مبدئى للجلاء فى يوليو ١٩٥٤ وموقف البرلمان البريطانى منه، والذى قُسِّمَ إلى عرض الحكومة لفقرات، وبنود الاتفاق ثم موقف الأعضاء من إتفاقية الجلاء الأولى .

وأخيراً التوصل إلى إتفاقٍ نهائى فى أكتوبر ١٩٥٤ وموقف البرلمان البريطانى منه أيضاً، وتمثل أيضاً فى عرض الحكومة البريطانية لبنود الاتفاق، ثم موقف الأعضاء منه والتصديق على الاتفاقية.

**الفصل السادس :**

وهو فصل يختلف فى منهجييته عما سبقه من الفصول؛ لأنه يتناول العلاقات الإقتصادية بين مصر وبريطانيا خلال فترة الدراسة، وقد تم التركيز على محورين أساسيين ألا وهما القطن، واتفاقات الأرصدة الإسترلينية. فالحقيقة أن تاريخ العلاقة الاقتصادية بين الطرفين اشتمل على أوجهٍ كثيرةٍ، ولكن موضوع القطن المصرى كان مسار تساؤلات الأعضاء داخل البرلمان البريطانى، لما لهذا المحصول من أهميةٍ قصوى إعتمدت عليه صناعة الغزل والمنسوجات البريطانية خاصة (لانكشير) أهم مركزلصناعة الغزل والنسيج فى بريطانيا ، فكانت استفسارات الأعضاء حول كمية المحصول ، وكذلك كمية المُستورَد والمّصدَر منه، حيث إن بريطانيا فى كثيرٍ من الأحيان كانت تقوم باستيراد ألياف القطن المصرى ثم تعيد تصديره على هيئة منسوجات مرةً أخرى، كذلك تساؤلات الأعضاء عن الزيادة المستمرة التى كانت مصر تفرضها على التعريفة الجمركية لوارداتها.

وأخيراً اتفاقات الأرصدة الاسترلينية والتى تجمعت وتكونت بنهاية الحرب العالمية الثانية، ومحاولة الطرفين الوصول إلى تسوية، فتمثل ذلك فى اتفاقية يوليو١٩٤٧ لحل مشكلة الأرصدة الإسترلينية، ومجموعة أخرى من الاتفاقيات عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ .

بعد إستعراض لأهم ما تضمنته فصول الرسالة بقى هناك أمرٌ لابد من الإشارة إليه ألا وهو عدم التعرض فى هذه الرسالة لثورة يوليو ١٩٥٢، ذلك أن بريطانيا سلكت مسلكاً يختلف عما كانت تقوم به من قبل، وهو التزامها للصمت ، حيث أنه بعد انتصار الثورة اتصلت قيادتها بالسفارتين الأمريكية والبريطانية وأبلغت كلاً منهما أن حركة الجيش هى حركة داخلية هدفها الإصلاح ، وأنها لاتتصل من قريبٍ أو بعيدٍ بأية عوامل خارجية، واتصلت أيضاً بالسفارات الأجنبية وطمأنتها على أرواح الأجانب وأموالهم.

وتبيَّن من موقف الحكومة البريطانية بالذات أنها رأت أنه من الحكمة ألا تتدخل فى الأزمة إذا استمر الهدوء والنظام.

وكان "ونستون تشرشل" على رأس الوزارة البريطانية وقتئذٍ وكان السفير البريطانى" رالف ستيفنسون Ralf Stevenson " يمضى أجازته فى بريطانيا عند قيام الثورة ، وقابل مستر "أنتونى إيدن Antony Eden " وزير الخارجية ، واتفقا على التريث والانتظار.

أذاعت وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ يوليو بياناً رسمياً قالت فيه " إن بريطانيا ترقب بحذرٍ شديدٍ الموقف القائم فى مصر فى الوقت الحاضر، ولكنها لا تنوى التدخل فى هذه الحركة التى تعتبرها من صميم شئون مصر الداخلية ".

ولم يكن للثورة أى صدى داخل مجلس العموم البريطانى سوى فى مناقشات يوم ٢٨ يوليه عندما أعلن وزير الخارجية مستر "أنتونى إيدن Antony Eden " موقف الحكومة البريطانية ، حيث قال " إنه ليس لدى بريطانيا أية رغبة فى التدخل فى شئون مصر الداخلية، واعتبار هذه الحركة من صميم شئون مصر، ولكنه أوضح أن الحكومة البريطانية تترقب الموقف، وأنه إذا حدث أى إخلال بالنظام أو المساس بالرعايا الإنجليز فسيكون لها تصرفٌ آخر ".

وأخيراً اعتمدت الرسالة فى أغلبها على الوثائق المنشورة لمضابط مجلس العموم البريطانى Parliamentary Debates house of Commons المحفوظة فى المخزن الأفرنجى بالمكتبة العامة بجامعة

القاهرة وهى إلى حد بعيد مهملة ويصعب الاطلاع على كثير منها لسوء الحالة التى وصلت إليها.

كما رجعت الدراسة الىمناقشات البرلمان المصرى خلال سنوات البحث، كذلك وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر التى جمعها ونشرها الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الشناوى، والأستاذ الدكتور جلال يحيى.

واعتمدت الدراسة أيضاً على الدوريات المصرية خلال سنوات الدراسة وأيضاً مجموعة الدراسات والأبحاث فى الصحف والمجلات المصرية للقضية موضع البحث.

كما تم الاستعانة بمجموعة من المذكرات السياسية واخيراً مجموعة المراجع الوارد ذكرها بثبت المصادر والمراجع. وفى النهاية أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاعتراف بالعرفان لكل من قدم إلى يد العون والمساعدة معضداً هذا العمل ليرى النور.

# تمهيد

يعتبر الدستور البريطانى أقدم دساتير العالم ، وهو يخالف جميع الدساتير المعروفة فى أنه مزيج من تقاليد سياسية ترتب عليها حقوق مكتسبة ومن نصوص تشريعية تقررت فى عهود مختلفة . ولهذه التقاليد فى نظر جميع الساسة البريطانيين احترام القانون . كذلك صيغت جميع القوانين الدستورية صيغاً مرنة تحتمل صنوف التأويل فى دلالاتها . فهى لذلك تفسر دائماً تفسيراً يتمشى مع روح العصر.

وبذلك نرى أن السمة الأساسية للنظام الدستورى فى إنجلترا أنه يقوم على العرف والتقاليد التى تعتبر المصدر الأساسى للدستور البريطانى . فليس للمملكة المتحدة البريطانية دستور مكتوب .

وللدستور البريطانى ثلاثة مصادر هى : القانون الأساسى (تشريع البرلمان) ، والقانون العمومى والقرارات القضائية ، والعادات الدستورية .

وتعتبر بريطانيا موطناً للبرلمانية النيابية ، وتعتمد على وجود مجلس نيابى منتخب يمثل الشعب يقوم بوظيفة التشريع ووظيفة الرقابة على السلطة التنفيذية ، كما تعتبر مصدر الحكم النيابى والنظام البرلمانى الذى انتشر فى الديمقراطيات الغربية .

ويضم البرلمان البريطانى مجلسين: مجلس اللوردات ومجلس العموم وكان ظهور مجلس اللوردات فى الحياة السياسية البريطانية سابقاً على ظهور مجلس العموم . وبينما يرجع مجلس اللوردات إلى مجلس العقلاء من النبلاء وحاملى السلاح ومرافقى الملك فى حروبه منذ عهد الساكسون، وهو المجلس الذى كان يقدم المشورة إلى الملك . فإن مجلس العموم قد ظهر نتيجة احتياج الملك إلى الأموال والحاجة إلى فرض الضرائب وجبايتها .

وقد تطور البرلمان البريطانى فأصبح مجلس العموم هو المجلس الأول ، ليس إسماً وتشكيلاً فحسب ، بل من حيث الوظائف التى يقوم بها .

يتكون عدد أعضاء مجلس العموم من ٦١٥ عضواً . منهم ٥١٦ عن إنجلترا وويلز ، ٧٤ عن اسكتلندا ، ١٣ عن شمال أيرلندا ، ١٢عن الجامعات سبعة منهم عن جامعات إنجلترا ، وثلاثة عن جامعات اسكتلندا ، واحد عن جامعات شمال أيرلندا وواحد عن جامعة ويلز .

ويتساوى مجلس العموم مع مجلس اللوردات فى وظائف التشريع العادى ، ولكن لمجلس العموم وحده حق اصدار التشريعات المالية ، وفرض الضرائب ، ودور مجلس اللوردات فى هذه التشريعات الأخيرة إنما هو دور شكلى ، إذ ترسل إليه التشريعات بعد موافقة مجلس العموم عليها للإحاطة ، كما أن لمجلس العموم وحده حق دفع المناقشات العامة إلى حد التصويت بالثقة فى الحكومة ، وعلى هذا الأساس أعتبر مجلس العموم هو المجلس الأول فى بريطانيا وله اليد الطولى فى كثير من الأعمال، **وله العديد من الإختصاصات منها :**

١ـ **التشريع :** وهو يشمل وضع قوانين جديدة وتعديل القوانين القديمة وهو إما أن يكون بقوانين عامة أى قوانين قدمها أحد أعضاء الحكومة أو أحد أعضاء المجلس ، ويكون الغرض منها ادخال تشريع جديد أو تعديل قانون قديم يمس الصالح العام ، وإما بقوانين يقدمها أحد أعضاء المجلس ولكن لصالح هيئة أو بلد خاص .

٢ـ **التشريع المالى :** لمجلس العموم البريطانى السلطة الأولى فى أمر وضع الضرائب والرقابة على مالية الدولة ، وله أيضا حق البدء فى نظر القوانين المالية وهو السلطة العليا النهائية فى تقرير هذه القوانين .

٣ـ **مراقبة السلطة التنفيذية :** لمجلس العموم حق نقد ومراقبة السلطة التنفيذية ، ويحدث هذا فى **الحالات الآتية :**

ـ أثناء نظر الميزانية .

ـ تقديم الأسئلة للوزراء واستجوابهم ، وفى الحالات الخطيرة تقدم اقتراحات بعدم الثقة فى الوزارة . وللمجلس حق إحالة أى موضوع من الموضوعات الهامة إلى لجنة برلمانية تعين خصيصاً لهذا الغرض ، ولهذه اللجنة سلطة الإستعانة بالخبراء والأفراد اذا رأت مبرراً لذلك .

أما بالنسبة للإجراءات المتبعة فى نظر القوانين داخل المجلس فطريقة عرض وبحث مشروعات القوانين تختلف فى حالة القوانين العامة عنها فىحالة القوانين الخاصة . فأما مشروعات القوانين العامة فتقضى لائحة المجلس فى شأنها باتباع **الإجراءات الآتية :**

**الدور الأول** : قراءة أولى يؤخذ فيها إذن من المجلس بعرض المشروع ، وذلك بأن يكتب عنوان المشروع فقط ، وإسم العضو أو الوزير المقترح ، ويقدم إلى سكرتارية المجلس .

**الدور الثانى** : قراءة ثانية وفيها يعرض المشروع للمناقشة أمام المجلس لأول مرة ، ويعطى جميع الأعضاء الفرصة فى بحث مبادئه العامة بدون تدخل فى التفصيلات . وهذا الدور هو أهم دور من أدوار نظر المشروعات .

**الدور الثالث** : فإذا ما قرر المجلس قبول فكرة ضرورة هذا القانون والأسس التى بنى عليها فى القراءة الثانية، أحاله على أحد لجان المجلس الستة الدائمة التى تتكون عادة من ستين عضواً من أعضاء المجلس بصرف النظر عن ألوانهم الحزبية حيث تتم فيه قراءة التفصيلات .

**الدور الرابع** : حيث يعرض المشروع مع تقرير اللجنة على المجلس ويسمى بدور تقديم التقرير .

**الدور الخامس** : ليس فى هذا الدور بحث فى التفصيلات لأن هذا البحث تم استكماله فى اللجان السابقة ، ومتى أقر المجلس المشروع يرسل إلى مجلس اللوردات للمشاورة، وبعد اقراره يعرض المشروع لتصديق العرش فيصبح التشريع قانوناً .

أما بالنسبة للقوانين الخاصة داخل مجلس العموم فتتبع إجراءات أخرى حيث تتناول القوانين الخاصة بإقليم أو بشركة والتى لايسرى مفعولها على جميع المملكة .

ومن أهم السمات التى تميز مجلس العموم هى عدم جمع الأعضاء بين وظائف

الحكومة وبين العضوية فى المجلس وقد نتج هذا عن رغبة المجلس نفسه فى إبعاد تأثير الحكومات على الأعضاء . فقد كانت الحكومات فى الماضى تعين بعض الأعضاء فى الوظائف لتأمن شر معارضته ، فسن المجلس مبدأ عدم الجمع حتى يسد أمام الحكومات هذا النوع من الرشوة ، وأتى قانون التسوية الشهير فأيد هذا المبدأ بأن نص على منع جميع الأشخاص الذين يتناولون مرتبات من الحكومة من العضوية فى مجلس العموم .

أما الإستقالة من المجلس فهى محظورة على الأعضاء ، والسبب فى هذا المنع يرجع إلى نظرية قديمة كان يرعاها ويحترمها البرلمان الإنجليزى وهى أن العضوية ليست حقاً بل واجباً ، وتنفيذاً لهذه النظرية كان يجب على العضو الذى ينتخب فى المجلس أن يبقى فيه إلى انتهاء مدة الدورة البرلمانية والحالة الوحيدة التى يسمح فيها للعضو بالاستقالة هى حالة المرض الشديد.

وأساس الجنسية بالنسبة للإنتخاب هى الجنسية البريطانية ، فجميع رعايا ملك بريطانيا يحق لهم قانوناً أن يكونوا ناخبين، كما يحق لهم أن يرشحوا أنفسهم للعضوية فى مجلس العموم ، بصرف النظر عن اختلاف الشعوب واختلاف محل الميلاد .

ولمجلس العموم لائحة داخلية لتنظيم أعماله ، وهى تختلف عن بعض مجالس البلاد الأخرى بأنها متى أقرها برلمان تصبح قانوناً ويسرى مفعولها على المجالس التى تعقبه ولا داعى لتقريرها مرةً أخرى عند افتتاح برلمان جديد. وإذا لزم تعديل أحد نصوصها يكفى لذلك عرض اقتراح على المجلس وأخذ الأصوات عليه ويصبح قانوناً داخلياً بدون اللجوء إلى أى إجراء آخر .

وتشمل هذه اللوائح انتخاب الرئيس وتحديد سلطته ، كما تشمل طريقة حفظ النظام وادارة المناقشات ، وينتخب الرئيس من بين أعضاء المجلس وقد جرت العادة بأن ينتخب من بين أعضاء الأكثرية ، وبعد أن يتم انتخابه يصبح مستقلاً عن الأحزاب ، وسلطة رئيس مجلس العموم واسعة ، فله الكلمة الأولى فى ادارة المناقشات ، وهو الحكم فى حالة تقديم اقتراح بقفل باب المناقشة .

وأهم القواعد الداخلية الخاصة بالمناقشة هى ما يتعلق باقفالها أو بتحديد زمن معين لمناقشة قانون من القوانين طلباً للإنجاز ، فإن المعارضة كثيراً ما تلجأ إلى وسائل التعطيل ولذلك جُعل لرئيس المجلس الحق فى اقفال باب المناقشة متى طلبها أحد الأعضاء، واتضح للرئيس أن المعارضة قد استوفت حقها فى الإنتقاد .

وللأغلبية فى مجلس العموم نظرياً سلطة إقامة وإقالة الحكومة ، بمعنى أنها تصدق على اختيار رئيس السلطة التنفيذية، ويمكنها ايضاً أن تحمل رئيس الوزراء الذى لايتمتع بثقتها على الاستقالة . ولكن يجب أن نوضح أن رئيس الوزراء قد يسعى إلى حل المجلس والدعوة إلى انتخابات جديدة .

وأخيراً بالنسبة للسمات التى تميز بها مجلس العموم على مجلس اللوردات **فتتمثل فى :**

- عدم أحقية مجلس اللوردات فى رفض أو ادخال أى تعديل فى قانون مالى والمقصود بالقانون المالى فى هذه الحالة أى تشريع متعلق بوضع ضرائب جديدة أو إلغاء أو تعديل أو تنظيم الضرائب القديمة ، وكذلك أى تشريع يؤدى إلى تخصيص أو تنظيم الأعمال العامة . زيادة على ذلك ترك القانون لرئيس مجلس العموم سلطة تفسير القوانين المالية، فإذا حكم بأن القانون مالى سقط حق مجلس اللوردات فى رفضه أو تعديله وإذا حكم بعكس ذلك عومل القانون معاملة القوانين الأخرى .
- بالنسبة للقوانين العامة الأخرى فإنها إذا مرت فى مجلس العموم فى ثلاث دورات برلمانية متعاقبة سواء تخللها انتخاب عام أم لا ورفض مجلس اللوردات هذه القوانين فى كل دورة برلمانية ، ففى حالة الرفض الأخيرة يعرض القانون على الملك للتصديق عليه بشرط أن تمر سنتان على الأقل بين عرضه للتصديق وبين يوم قراءة القانون للمرة الثانية فى الدورة البرلمانية الأولى .

والجدير بالذكر أنه لم يترتب على عدم وجود نصوص محدودة لسلطة مجلس العموم الإنجليزى تحديد فى الواقع لسلطته، بل ترتب على ذلك أن هذا المجلس لم يعتبر الهيئة التشريعية العليا فى البلاد فحسب

بل هو الممثل لسلطة الأمة إليه المرجع في كل شيء ، وإليه مرجع السلطات جميعها ، فله الحق قانوناً في تعيين الملك ومحاكمته وتعيين خلفه من غير ورثته ، وقد استعمل فعلاً هذه الحقوق في فترات مختلفة من التاريخ ، كما أن له حق عزل أي عضو من أعضاء السلطة التنفيذية أو القضائية فإن جميع عمال الدولة حتى من يتمتع منهم بحق عدم العزل كالقضاه لمجلس العموم أن يعزلهم إذا ثبت له عدم صلاحيتهم ، كما أن مجلس العموم هو المكان الوحيد في بريطانيا الذي يحظر على الملك دخوله .

ويستطيع مجلس العموم أيضا أن يغير من دين الدولة إذا أراد ، ولكن المجلس إنما يتمتع بجميع هذه السلطات بصفته ممثلاً لسلطة الأمة .

وأخيراً بما أن النظام البرلماني هو صاحب السيادة والسلطة العليا في بريطانيا ومجلس العموم هو صاحب السيادة والسلطة العليا في النظام البرلماني، فإن مجلس العموم هو صاحب السيادة والسلطة في بريطانيا .

ومن هنا جاء اختيار مجلس العموم كهيئة برلمانية بريطانية لدراسة ما يدور داخله بشأن القضية المصرية .

# الفصل الأول
# موقف البرلمان البريطاني من المعاهدة الإنجليزية المصرية ١٩٣٦

- مقدمـــــــــة .
- المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠- ١٩٣٥م.
- المرحلة التمهيدية والأدوار الزمنية التى مرت بها المفاوضات .
- عرض الحكومة البريطانية لفقرات المعاهدة داخل مجلس العموم .
- مناقشة النواب لنصـــوص المعاهــدة .
- رد الحكومة على استفسارات النواب وأسئلتهم .
- مـــا بعـد معاهـــدة ١٩٣٦م .

# الفصل الأول
# موقف البرلمان البريطاني من المعاهدة الإنجليزية المصرية ١٩٣٦

## مقدمـــة :

تعد معاهدة ١٩٣٦ بمثابة العلامة الرئيسة ونقطة الانتقال الحاسمة فى تاريخ مصر المعاصر، بل وفى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية وبذلك كان من الطبيعى أن نرى كثرة الجدل التى ثار حولها من مؤيدين تعلو أصواتهم مبتهجين لما وصل إليه المفاوض المصرى من مكاسب واصفين هذه المكاسب بأنها الأولى من نوعها فى تاريخ مصر المعاصر وخطوةً مهمة على طريق الإستقلال، وآخرين معارضين يشنون حملات التشهير والتشكيك، رافضين بنودها ونصوصها، واصفين هذه النصوص بالفتات الذى ألقته حكومة صاحب الجلالة لتُسكت به المفاوض المصرى الذى ظل يناضل لفتراتٍ طويلة، ويطالب بحريته واستقلاله . وإذا بهذه المعاهدة وقد جاءت بريح عاتيةٍ، عاصفةً معها بكل الجهود التى بُذلت وأخذت فى وجهها نضال سنواتٍ طويلة ، لتصبح هذه المعاهدة بكل بنودها لطمة وُجِّهَتْ على جبين حرية مصر واستقلالها .

وبصرف النظر عما أثير حولها من تأييدٍ ومعارضة ، فإننا فى هذه الدراسة لا نعمل على تحليل المعاهدة وإبراز نصوصها أو تقييمها ، ذلك أن مجال البحث التاريخى فيه الكثير من الدراسات التى تناولت هذا الموضوع بالإسهاب والتفصيل .

لكننا فى هذه الدراسة نتناول المعاهدة من وجهة نظر أخرى ، ألا وهى وجهة النظر البريطانية ممثلة فى برلمانها .

ولما كانت معاهدة ١٩٣٦ من أبرز القضايا المصرية التى ناقشها البرلمان البريطانى، كان لزاماً علينا أن نقوم بدراستها، ونستعرض موقف أعضائه منها .

**المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠-١٩٣٥:**

منذ احتلال الإنجليز لمصر عام ١٨٨٢، وهم يتطلعون إلى إضفاء صفة الشرعية على وجودهم ، ذلك أن احتلالهم لمصر لم يُسقط عنها صفتها كولايةٍ عثمانية.. ولذلك حرصت بريطانيا على انتهاز فرصة الحرب العالمية الأولى، فأعلنت من جانبها الحماية على مصر "١٨ ديسمبر عام ١٩١٤" وهكذا زالت سيادة تركيا عن مصر(١).

ومنذ إعلان الحماية أعلنت إنجلترا أنها ضرورةٌ حربية ، وأنها أخذت بيدها - وديعة للشعب المصرى - ما كان لتركيا من حقوقٍ على مصر(٢).

وبصرف النظر عما زعمته إنجلترا ، فقد قاست البلاد الكثير من صنوف الذل والهوان ، فقد تحولت إلى معسكرٍ هائلٍ تُحشَد فيه القوات من أجناسٍ مختلفة، وأعلنت الأحكام العرفية، واشتدت الرقابة على الصحف وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية، وبقى المصريون سجناءً فى بلادهم سواء كان منهم المعتقل أوغير المعتقل(٣).

ولم تكتف إنجلترا بكل ذلك، بل زاد الطين بلة حينما عملت على الاستعداد لتنظيم الحماية حينما تنتهى الحرب.. وكان ذلك فوق طاقة الشعب فما كادت تلك الحرب تُشرف على نهايتها حتى تهيأ البخار الحبيس للانفجار، وهب الشعب المصرى يطالب بإلغاء الحماية واستقلال مصر فقامت ثورة ١٩١٩(٤).

ويقول "فوشيل" أحد أقطاب القانون الدولى "أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولكن الحركة الاستقلالية التى قامت فى مصر عقب ذلك اضطرت الدولة الحامية إلى إرضاء بعض الأمانى القومية، وسيكون من نتائج ذلك تغير الحماية بنظامٍ من نوع آخر يقرر استقلال مصر فى الوقت الذى يخول فيه إنجلترا بواسطة معاهدة تحالف الضمانات التى كانت الحماية تحققها"(٥).

وبذلك تغير الموقف، وأصبحت المفاوضات وسيلة أساسية لتنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا على وجهٍ مقبول، أو مسلم به نوعاً ما، وكانت

المفاوضة هى الوسيلة التى ارتضاها قادة الرأى فى مصر، لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساسٍ يحقق لمصر أمانيها القومية. كما اختارت بريطانيا هى الأخرى المفاوضة كأداةٍ لوضع علاقتها بمصر على أساسٍ يقبله المصريون ، ويحقق لإنجلترا فى الوقت نفسه الأغراض التى من أجلها سيطرت على مصر(٦).

من هذه الحقيقة التاريخية ننطلق إلى حقيقةٍ أخرى، ألا وهى أن المفاوضة أخذٌ وعطاء، ولا يضير المفاوض أن يأخذ ويعطى، لأن هذه هى طبيعة المفاوضة، وإلا سقطت الحكمة منها والتزم كل طرف حده، وكان لا أمل فى تسوية نزاع أو فى صلح يسوده السلام(٧). وعلى ضوء هذا المفهوم بدأت - واستمرت - سلسلة طويلة من المفاوضات بين الجانبين منذ عام ١٩٢٠ وقد اتسمت جميعها بالفشل.

وأولى الحلقات كانت عام ١٩٢٠ بين سعد زغلول واللورد ملنر ولقد كانت تلك المفاوضات أول مواجهةٍ حقيقية من جانب الفريقين لمشكلات الاتفاق بين الدولتين، ودارت مناقشات مستفيضة بين الجانبين لاستخلاص شئ يمكن الإتفاق عليه، وانتهت تلك المناقشات بالوصول إلى مشروع عرضه سعد على الأمة ببيانٍ أوضح فيه أن المشروع غيرُ وافٍ بالمطالب المصرية إلا أنه يشتمل على مزايا لا يُستهان بها ، وانقسمت الآراء حول هذا المشروع ولكن الاتجاه العام كان يميل لقبوله بعد تعديله على أساس تحفظات أهمها هو إلغاء الحماية صراحة .. ورفضت لجنة ملنر هذه التحفظات ، الأمر الذى أدى إلى توقف المفاوضات(٨).

وفى عام ١٩٢١ رأت بريطانيا استئناف المفاوضات، وكان عدلى يكن هو المرشح لإجرائها . واستمرت المفاوضات فترةً كانت فيها حدة الجدل بين السعديين والعدليين فى مصر على أشدها(٩)، الأمر الذى أدى إلى إفساد الجو السياسى فى مصر فى تلك الفترة، وسارت المفاوضات بين الجانبين والخلافات مازالت قائمة بين سعد وعدلى، بل لاحقت عدلى إلى لندن، حينما أرسل بعض رجال الوفد إلى لندن لإثارة الغبار ونشر الدعاية ضد المفاوضين المصريين وتزويد أعضاء مجلس العموم واللوردات بمعلومات تحرج مركز عدلى(١٠) وكان من الطبيعى أن تفشل هذه

المفاوضات بين عدلى وكيرزون ، ولاسيما حينما أدرك عدلى باشا أن المشروع البريطانى لا يحقق الغاية التى ذهب من أجلها[١١].

أدركت بريطانيا منذ ذلك الحين أن سعد زغلول يقف حجر عثرة فى طريق إنجاح المفاوضات، ومن ثم رأت ضرورة إبعاده، فاعتقلت سعداً ومجموعة من أصحابه، ونَفَتْهُم إلى جزيرة سيشل فقدم عدلى باشا استقالته حتى لا يُرْمى بأن له فى تصرف الإنجليز هذا، يداً أو رأيا (فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٢١) [١٢].

أدى القبض على سعد إلى مزيدٍ من تضام الصفوف فى البلاد وإلى حركة مقاطعة التجارة البريطانية، وأيقن اللورد اللنبى[١٣] أن سياسة القوة والبطش لن يكون لها أثر إلا أن تزيد الموقف بين مصر وإنجلترا حرجاً وكان أساس هذا المخرج فكرةً ألقاها عدلى باشا على اللورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات السابقة وتحدث ثروت باشا مع اللورد اللنبى عن فكرة وصفها بأنها صخرة النجاة لمصر ولانجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتمخض عنه من نتائج إذا لم يعالج بالحكمة السياسية وانتهى الأمر بخروج تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة[١٤] وبمقتضاه أعلنت إنجلترا إنتهاء الحماية البريطانية على مصر[١٥].

وتطورت الأمور بعد ذلك حيث صدر دستور ١٩٢٣ ، وعاد سعد زغلول من المنفى وألف الوزارة الدستورية الأولى (فى ٢٨ يناير ١٩٢٤) وأبدى استعداده لبدء المفاوضة مع الجانب الإنجليزى حيث بدأت مفاوضات سعد ماكدونالد، ولكن هذه المفاوضات فشلت وتحطمت على صخرة السودان وقناة السويس، وزاد الأمر سوءاً مقتل "السير لى ستاك"[١٦] والإنذار شديد اللهجة الذى تقدم به اللورد اللنبى لسعد باشا مما حمل سعد باشا على تقديم استقالته معقباً "إن الرصاصة التى أودت بحياة "السير لى ستاك" لم توجه إلى صدره بل وجهت إلى صدرى أنا"[١٧].

وبذلك فشلت مفاوضات زغلول – ماكدونالد ، ولم تُستأنف المفاوضات من جديد الا فى عام ١٩٢٧ بين عبد الخالق ثروت وأوستن

تشامبرلن وكان ثروت يأمل أن يخفف التوتر على وجه ما ، وأن يستخرج من مادة المفاوضات صيغاً وأحكاماً، إن لم تُنظم العلاقات بين مصر وإنجلترا فهى على الأقل تُهذبها. واعتبر ثروت المشكلات الأساسية هى الاحتلال والسودان وحماية المصالح الأجنبية والعلاقات الخارجية(١٨).

وكان ثروت باشا يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا إنما هى أزمة ثقة، وقد شرع ثروت باشا فى وضع مشروعه فى ضوء هذه النظرية وبنى ثروت مشروعه على محالفةٍ أبديةٍ بين مصر وإنجلترا ، وعلى هذا الأساس قبل ثروت باشا أن تبذل مصر لبريطانيا فى حالة إشتباكها فى حرب كل ما فى وسعها من المساعدة ، وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مُضراً بالمصالح البريطانية ، أما بالنسبة لإنجلترا فقد قبل ثروت أن ترخص الحكومة المصرية لإنجلترا بقاء قوة عسكرية فى أراضيها وألا يكون لهذه القوة مطلقاً صفة الإحتلال، أما بالنسبة للسودان فقد رأى ثروت تأجيل تسوية هذه المسألة إلى مفاوضات أخرى كانت هذه هى الخطوط العامة(١٩).

وعرض المشروع على النحاس باشا الذى أبدى رأيه فى المشروع بعد دراسته بأنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ورفضه المجلس فى مارس ١٩٢٨"(٢٠).

وحين توجه محمد محمود إلى لندن فى عام ١٩٢٩ لتعديل نظام الامتيازات وللتفاوض فى ذلك وفى قبول مصر فى عصبة الأمم دارت محادثات بينه وبين الإنجليز تطورت إلى مفاوضات(٢١).

وبعد مناقشات طويلة بين الجانبين فى مسائل الاستقلال والإمتيازات والسودان ، اتفقا على أن تُعِد وزارة الخارجية البريطانية مشروعاً يتضمن جملة ما اتفق عليه الفريقان فى هذه الشئون . ثم بدأت محادثات جديدة انتهت إلى ما سُمىَ "بالمقترحات" قام محمود باشا بإعلان عزمه على نشر هذه المقترحات على الأمة ولكن الوفد شن ضده حملة عنيفة وطالبه بالاستقالة وبذلك فشلت مفاوضات محمد محمود – هندرسون (٢٢).

أسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الأغلبية المعهودة للوفد وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية فى يناير ١٩٣٠، وقد كانت خطة الوفد أن يتقدم بمقترحات محمد محمود – هندرسون إلى البرلمان ، لا ليبدى فيها رأيه بالقبول أو الرفض ، بل ليمنح الحكومة المصرية تفويضاً للمناقشة فيها مع الحكومة البريطانية[٢٣].

**وبالنسبة لموقف الوفد فى هذه المفاوضات فقد كان على النحو التالى:**

**أولاً:** بالنسبة للمحالفة ، فقد أقر الوفد هذا المبدأ وقبله.

**ثانياً:** بالنسبة للدفاع عن قناة السويس – تراجع الوفد عن خطته فى عام ١٩٢٤.

حيث أعلن النحاس: لكى نثبت لبريطانيا حسن الاستعداد للاتفاق نقبل - إلى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال بمفردها حتى يأتيها المدد البريطانى - أن نرخص مؤقتاً لبريطانيا أن تضع قوةً عسكريةً فى منطقة القنال وتحت ضغطٍ شديدٍ من المفاوض البريطانى أختير موضع هذه القوة بجوار الإسماعيلية[٢٤].

أما بالنسبة لمسألة السودان فقد كانت الصخرة التى تحطمت عليها المفاوضات، حيث أعلن النحاس فى بداية المفاوضات أنه إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية نقبل أن تكون الإدارة فى السودان مشتركة ولما كان المصريون من قبل لا يعترفون بمبدأ المشاركة فقد عد النحاس اقتراحه تساهلاً، وأمام هذا كله رفض الجانب البريطانى. وهنا تأكد للجانب المصرى أن الجانب البريطانى لا يريد أن تشترك مصر فى إدارة السودان وأن كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العام عنها فى الإدارة ، أى أنهم يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر وإسمية بالنسبة للسودان[٢٥].

على أى حال فقد توصل الجانبان فى تلك المفاوضات - ولأول مرة - إلى تسوية المسألة العسكرية.

ولا جدال فى أن مشروع ١٩٣٠ كان بفضل المشروعات السابقة ولاسيما فيما يتعلق بتحديد النقطة العسكرية كما كان يعنى أن شقة الخلاف قد ضاقت إلى حدٍ بعيدٍ بين الجانبين[٢٦].

بعد فشل محادثات النحاس ـ هندرسون اتجهت السياسة البريطانية وجهة أخرى ، وهى أن تترك المصرين يطلبون بأنفسهم التفاوض بل يسعَوْنَ وراءه ، وذلك على أمل أن يؤدى إلى استعدادهم لتقديم تنازلات إلى الجانب الآخر[٢٧].

واستمر الوضع على ما هو عليه حيث التمزق فى الجبهة الداخلية المصرية والصراع بين القوى الحزبية ، مما أثر تأثيراً كبيراً على الحركة الوطنية ، ولم يتغير الوضع إلا بمجئ وزارة توفيق نسيم الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤) حيث ثار جدلٌ طويل وعنيف حول النظام الدستورى ، بعد أن بادر نسيم بإلغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس النواب والشيوخ القائمين على أساسه بيد أن هذا الإلغاء لم يلحق فوراً بإحياء دستور ١٩٢٣ بل بقى الأمر معلقاً ثلاثة عشر شهراً[٢٨].

وكان السؤال: هل يعود دستور ١٩٢٣؟ ولما كان الرأى العام يرغب فى إعادة هذا الدستور فقد وجه توفيق نسيم كتاباً إلى الملك بشأن عودة دستور ١٩٢٣، فأجابه الملك بالموافقة وبقى على نسيم أن يسبر غور إنجلترا إزاء هذه المسألة ، ففعل ، فنصحت بعدم إعادة دستور ١٩٢٣، أو ١٩٣٠ بحجة أن الأول غير صالح والأخير لا يحقق رغبات الأمة وقد أثارت السياسة البريطانية عواطف الشعب ، فقامت المظاهرات فى أنحاء البلاد محتجة مطالبة باستقالة نسيم ، الأمر الذى أدى إلى عدة أحداثٍ دامية كانت تنذر بقيام ثورة[٢٩] وكانت كما وصفها المؤرخ عبد الرحمن الرافعى صورةً مصغرةً من ثورة ١٩١٩[٣٠].

ولقد أدى ضغط الأحداث الخارجية واضطراب الأحوال الداخلية إلى تأليف الجبهة المتحدة وتم تشكيلها يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥، وتقدمت الجبهة بكتابين أولهما إلى الملك طالبت فيه بإعادة الدستور، والثانى إلى المندوب السامى طالبت فيه بالشروع فى المفاوضات لعقد المعاهدة[٣١].

حقيقة أن فكرة التحالف فى حد ذاتها كانت مقبولة منذ الجولة الأولى للمفاوضات إلا أن العامل الأول فى إنجاح هذه المفاوضات والخروج بها لمعاهدة ١٩٣٦ كان يكمن فى العواصف الدولية واستفحال النزاع بين إيطاليا والحبشة حينما تحدى موسولينى الرأى العام الدولى وعصبة الأمم فهاجم الحبشة واستولى عليها وضمها للتاج الإيطالى فى عام ١٩٣٥[٣٢] وحينذاك لاح شبح الحرب فى الأفق ، فكان التطور فى الأحوال الدولية على هذا النحو أثره فى العلاقات المصرية البريطانية؛ إذ صارت بريطانيا تجد منافساً خطيراً لها فى ميدان البحر المتوسط[٣٣] ، كما أصبحت تخشى أن تسعى إيطاليا للسيطرة على قناة السويس باعتبارها شريان المواصلات الحيوى فى إعتدائها على الحبشة.

خلاصة القول أن بريطانيا أدركت أن الظروف فى عام ١٩٣٥ سواء على الصعيد الدولى أو المصرى تلزم بعقد تحالف جديد مع مصر بعد أن شعرت أن من مصلحتها تأكيد مركزها بمصر، وأن تستخلص من الحكومة المصرية ـ مستنده إلى تأييد شعبى ـ إقراراً بشرعية وجودها وبقاء قوتها فى الأراضى المصرية ، خاصة بعد أن أحست أن الشعب يضيق بالاحتلال ومن المحتمل أن ينفجر غضبه ويطعنها فى ظهرها.

كانت هذه الرغبة من الجانب البريطانى يقابلها نفس الرغبة على الجانب المصرى حيث اقتنع قادة الأحزاب الممثلون للشعب المصرى آنذاك بضرورة الاتفاق مع بريطانيا ، عبّر عنه مصطفى النحاس فى إحدى خطبه قائلاً : "قامت حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة نحن متصلون بها اتصالا وثيقاً، وأن الضرورة تقضى بأن تتعاون مصر وبريطانيا".

يتضح هنا أن الوفد المعبر عن تيار الرأى العام آنذاك كان يرغب فى انتهاز فرصة الأزمة الدولية ، وتحت وطأة القلق نادى بعقد معاهدة على أساس الصداقة والتحالف ، بل إن زعماء مصر بأكملهم كانوا متلهفين لعقد معاهدة يتضح ذلك فى المذكرة التى وجهوها إلى حكومة بريطانيا.

وأخيراً ينبغى الإشارة إلى حقيقة بديهية فى العلاقات الدولية وهى أن تحديد العلاقات أجدى من تركها معلقة تخضع للظروف والملابسات وتحت رحمة أى حادثٍ يحدث ، حقيقة يجوز أن هذا التحديد قد لا يغير من الأمر شيئاً بل وربما يزيد الطين بلة[٣٤].

وبذلك تهيأت الظروف الداخلية والخارجية لإبرام معاهدة الصداقة المصرية الإنجليزية.

## المرحلة التمهيدية والأدوار الزمنية التى مرت بها المفاوضات:

تألفت الجبهة الوطنية وقامت بتحرير كتابين (فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥) رُفع أحدهما إلى الملك لإعادة الدستور، وأبلغ الثانى للحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠[٣٥].

وتستمد المذكرة التاريخية التى وجهتها الجبهة الوطنية إلى المندوب السامى أهميتها من أنها تعتبر بمثابة الحيثيات التى برّر بها الزعماء إصرار البلاد على اختيار ذلك الوقت بالذات لتحديد العلاقات المصرية البريطانية[٣٦].

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث وتعرضت لأزمة وزارية حيث استقال السير صمويل هور وخلفه المستر أنتونى إيدن Eden وأرسل المندوب السامى رسالة قال فيها أن كتاب الجبهة الوطنية موضع عنايته الجدية[٣٧].

وفى يوم ٢٠ يناير ١٩٣٦ أبلغ المندوب السامى الملك استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة، لعقد معاهدة لكن هذه المفاوضة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع ١٩٣٠ أساساً للمفاوضة وختم المندوب السامى حديثه بأن فشل المفاوضات سيكون له عواقب خطيرة ، ثم أردف بأن هذا ليس تهديداً بل هو بسط للحقائق ، فإن فشل المفاوضات سيجعلنا أمام حالة جديدة[٣٨].

وقد أدى تبليغ الرد البريطانى إلى أن دعا الملك توفيق نسيم لمقابلته يوم ٢١ يناير ١٩٣٦ ثم دعا رجال الجبهة أيضاً وتحدث إليهم" لما كانت

وزارة نسيم لا تمثل أحزاب البلد، فإن دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم عن رغبته فى إخلاء مركزه مما يدعونا الآن لتكوين "وزارة ائتلافية" وقال أيضاً "إن أمامكم صعاباً جمة فلابد من الاستعانة عليها بالحكمة والعزم ، مع نسيان كل اعتبار غير إعتبار الغاية الكبرى وهو موضوع المفاوضات مع دولة إنجلترا"[٣٩] ولكن فكرة الوزارة الائتلافية لم تتحقق بالرغم من قبول سائر أعضاء الجبهة لها حيث رفضها النحاس ، فاستقر الرأى على أن يؤلف على ماهر وزارة غير حزبية تجرى الإنتخابات وأن تؤلف فى الوقت نفسه هيئة رسمية لإجراء المحادثات والمفاوضات مع ممثلى الحكومة البريطانية[٤٠].

وفى ١٢ فبراير صدر مرسوم جلالة الملك بتعيين أعضاء الهيئة المصرية للمفاوضات <u>وكان على النحو التالى:</u>

[مصطفى النحاس (رئيساً) ومحمد محمود باشا، إسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا، واصف بطرس غالى باشا، الدكتور أحمد ماهر، على الشمسى باشا، عثمان محرم باشا، أحمد حمدى سيف النصر بك، حلمى عيسى باشا، مكرم عبيد باشا، حافظ عفيفى باشا، محمود فهمى باشا (أعضاء) وقد أختير أمين عثمان سكرتيراً عاما للهيئة ، والدكتور محمد صلاح الدين سكرتيراً مساعداً لها][٤١].

وقد لقى اختيار هذه الهيئة قبولاً لدى الحكومة البريطانية ما عدا الدكتور أحمد ماهر، ومحمود فهمى النقراشى.

وتظهر هذه المعارضة فى السؤال الذى تقدم به مستر كارتلاند فى مجلس العموم فى جلسة السابع من إبريل ١٩٣٦ إلى وزير الخارجية مستر إيدن Eden "هل يعلم وزير الخارجية أن الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى حوكما بتهمة الاشتراك فى حوادث اغتيال بعض الرعايا البريطانيين، وأن المندوب السامى أبلغ رئيس الوزارة المصرية أن حكومة جلالته لا تستطيع أن تقبل حكم الإفراج كدليل على البراءة ".

كذلك سؤال للمستر إيدن Eden من أن اللورد لويد عندما كان مندوباً سامياً أصدر منشوراً بموافقة الحكومة البريطانية

قال فيه : أن الحكومة لن تفاوض أحداً من هؤلاء الأشخاص؟ ولكن المستر إيدن Eden رد عليه على الفور بأن كليهما اشترك في مفاوضات ١٩٣٠[٤٢].

أما الهيئة البريطانية وكانت على النحو التالى : السير مايلز لامبسون رئيساً ومن الأميرال وليام فيشر قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط اللفتنت جنرال سير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية فى مصر وقتئذٍ ومارشال الطيران الأول السير روبرت بروك بويهام قائد قوات الطيران البريطانية فى الشرق الإوسط والمستر كيلى مستشار دار المندوب السامى و المستر سمارت السكرتير الشرقى لها[٤٣].

**بالنسبة للأدوار الزمنية التى مرت بها المعاهدة فكانت على النحو التالى:**

فى ٢ مارس عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران بحضور جميع أعضاء الهيئتين المصرية والبريطانية وهيئة السكرتارية لكل منهما.

وفى ٩ مارس بدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء فاتفق الطرفان بادئ ذى بدء على أن المعاهدة المراد إبرامها كلٌ لا يتجزأ ، وأن كل اقتراح يُعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعاً فيما يتعلق بصحته لتمام الاتفاق على جميع النقاط ، ثم قدّم الفريق البريطانى مذكرةً بوجهة نظره فى المسألة العسكرية.

وفى ١٦ مارس رد الجانب المصرى على المذكرة البريطانية بمذكرة تبين وجهة نظره ، ثم طلب الانتقال من العموميات إلى المقترحات العملية وعرض تمهيداً للوصول إلى اقتراحات معينة ترضى الطرفين أن يجتمع الرئيسان معا للتفاهم فى ذلك ، فرحب الفريق البريطانى بهذا الاقتراح[٤٤]، وفى ١٧ مارس بدأت المحادثات الخاصة بين الرئيسين .

وفى ١٩ مارس حضر مع السير ما يلز لامبسون كل من الجنرال وير قائد القوات البريطانية والسير بروك بويهام قائد قوات الطيران . وفى ٢٣ مارس حضر معهم السير أميرال ريكس.

ثم توالت الجلسات بينهم وبين النحاس باشا إلى أن ظهرت عقبات استدعت سفر المندوب السامى إلى لندن فسافر فى ٢ يونيه ثم عاد ٢٩ يونيه.

وفى٦ يوليه عاد الطرفان للاجتماع وحضر المستر بكت مع الفريق البريطانى وفى تلك الجلسة اقترح النحاس باشا تأليف لجنة للتحرير يمثل فيها الطرفان لوضع الصيغ وعرضها عليهما.

وفى ٧ يوليه بدأت لجنة التحرير اجتماعاتها، واجتمع النحاس مع المندوب السامى وزملائه مرتين وأخيراً تم الاتفاق على النصوص الخاصة بالمسائل العسكرية(٤٥).

وفى يوم ٢٤ يوليه عقد الطرفان بقصر الزعفران جلسة عامة وقع فيها الرئيسان النصوص التى اتفقا عليها، والخريطة الملحقة بها.

ثم انتقلت المحادثات إلى مسألة السودان ، فاشترك فيها السير استيوارت سايمز حاكم السودان العام ، وأخيراً تم الإتفاق على نصوص هذه المسألة ووقعها الرئيسان فى جلسةٍ عامة بقصر أنطونيادس فى أول أغسطس١٩٣٦ . ثم انتقلت المحادثات إلى مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى، فتم الاتفاق عليها فى الجلسة التى عقدت فى ١١ أغسطس وفى هذه الجلسة أبلغ السير مايلز لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلت برقية من الحكومة البريطانية تعبر عن سعادتها باستقبال أعضاء الهيئة من ١٧ إلى ٣١ أغسطس، فشكر النحاس هذه الدعوة ولبّاها(٤٦).

وفى ١٦ أغسطس صدر تفويض من مجلس الوصاية بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية ومبعوثين فوق العادة لتوقيع المعاهدة.

وفى٢٦ أغسطس تم التوقيع بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن وضعت المعاهدة فى شكلها النهائى(٤٧).

**عرض الحكومة البريطانية لفقرات وبنود المعاهدة الإنجليزية المصرية:**

**أولاً : الفقرات الخاصة بموضوع التحالف والناحية العسكرية:**

أوضح مستر أنتونى إيدن Antony Eden "وزير الخارجية البريطانى" فى مستهل خطابه الذى ألقاه فى مجلس العموم البريطانى ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦ أن معاهدة الصداقة المصرية الإنجليزية جاءت نتيجة أعوامٍ طويلة فى التاريخ وخلاصة أشهر عديدة من المفاوضات المرهقة ، وأن هذه المفاوضات قد أعترضتها متاعب وعراقيل عدة لم يذللها سوى الرغبة القوية من الجانبين فى الوصول إلى اتفاق وقد صحت العزيمة على الوصول إلى اتفاق فكانت النتيجة هذه المعاهدة.

وقد أوضح إيدن Eden اختلاف هذه المعاهدة عما سبقها من مفاوضات حيث استطاعت الحكومة البريطانية فى هذه المرة أن تتفاوض مع مفوضين مصريين يمثلون جبهةً متحدةً فى مصر شُكّلت من أجل هذه المفاوضات ، وأن مجلس العموم البريطانى يقدر أهمية التفاوض مع وفد مصرى متحد يمثل جميع الأحزاب، وهى ميزة ذات أهمية كبيرة حين تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

وهناك اختلاف آخر خاص بهذه المعاهدة وهو إجراء المفاوضات فى القاهرة على عكس معظم المفاوضات السابقة ، فاستطاع المفاوضون المصريون أن يكونوا على اتصال مع مستشاريهم فى كافة القطاعات ومع الرأى العام المصرى على اختلاف طبقاته.

وقد وصف مستر إيدن Eden معاهدة التحالف المصرية الإنجليزية بأنها اتفاق عملى سعى فيه الفريقان معاً فى سبيل الخير العام بأن صان كل منهما مصلحته الخاصة، واحترم مصالح الطرف الآخر، وفى هذه الأحوال لا يوجد داع يدعو أحد الطرفين وصف هذه النتيجة التى تم التوصل إليها على أنها انتصار لنفسه(٤٨).

ونتيجة للخبرة التى اكتسبها الطرفان من الماضى قررا البدء بالفقرات التى تشكل أقصى صعوبة وهى الفقرات الخاصة بالناحية العسكرية.

أوضح مستر إيدن Eden أن موضوع التحالف والنصوص الخاصة بالنواحى العسكرية كما ورد ذكرها فى البيان الأبيض موجودة فى المادة [٤] والتى تحدد التحالف صراحة ، وتنص عليه بين الدولتين، أما المواد الأخرى التى تتناوله فهى فى المواد [٥، ٦، ٧، ٨] بالإضافة إلى ملحق طويل للمادة [٨] والفقرات الثلاث عشرة الأولى من سجل الجلسات فى الصفحة الخامسة من الكتاب الأبيض والمذكرة المصرية الثالثة الموقعة فى لندن والمعروضة فى صفحة [١٩] من الكتاب الأبيض(٤٩).

**وتنص هذه المواد على أربعة أشياء تحدد التحالف وتنسقه.**

**[المادة الرابعة]:**

تُعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهم(٥٠).

**[المادة الخامسة]:**

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة ، وأن لا يُبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية.

**[المادة السادسة]:**

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة، يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عصبة الأمم(٥١).

**[المادة السابعة]:**

فى حالة تورط أيٍ من طرفى المعاهدة فى الحرب يأتى الطرف الأخر بموجب التزاماته فى هذه المعاهدة كحليف لتقديم المساعدة ، يعنى هذا بالطبع أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بحماية الأراضى المصرية من أى غزو(٥٢).

ذكر إيدن Eden أنه بسبب وجود قناة السويس فى مصر و التى تعد طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية لذلك فإن وحدة وسلامة مصر أمرٌ حيوى يهم الإمبراطورية البريطانية مثلما

يهم مصر. وبهذا تتمتع مصر بحماية المملكة المتحدة لها ومع ذلك فهى ليست مضطرة لأن ترسل قوات خارج مصر لحماية الأراضى البريطانية لأن هذا الأمر يتجاوز قدراتها العسكرية الحالية ونصت المعاهدة على أن المساعدات التى تقدمها مصر للمملكة المتحدة فى حالة نشوب حرب أو التهديد بحرب وشيكة، أو وجود حالة طوارئ دولية مرتقبة هى تقديم المرافق والتسهيلات والمساعدات التى تقدر عليها مصر، ولكى تكون المساعدة التى تقدمها مصر فعالة ستتخذ مصر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة بما فى ذلك فرض الأحكام العرفية، والرقابة الفعالة على الصحف كما تشمل هذه المساعدات التى تقدمها مصر استخدام الموانئ المصرية والمطارات، ووسائل المواصلات. والأهم فى هذه التسهيلات السماح بإرسال قوات أو تعزيزات بريطانية لمصر فى حالة الطوارئ(٥٣).

**<u>ثانياً الفقرات الخاصة بقناة السويس وبناء الثكنات والسكك الحديدية:</u>**

انتقل إيدن Eden فى حديثه فى مجلس العموم البريطانى إلى نقطة هامة جداً وهى مناقشة الفقرات الخاصة بقناة السويس والتى ورد ذكرها فى المادة [٨] من مواد المعاهدة وملحق هذه المادة ، وتنص هذه المادة على الآتى : "بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسىللمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطع معها أن يكفل بمفردة حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلاله ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع الأخير فى الأراضى المصرية بجوار القنال قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال(٥٤). ولا يجب أن يزيد عدد هذه القوات وفقاً للفقرة [١] من ملحق المادة [٨] وقت السلم على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية. ولحكومة صاحب الجلالة الحرية فى زيادة أعداد هذه القوات فى حالة الحرب أو التهديد بالحرب أو فى حالات الطوارئ الدولية إذا كان ذلك ضرورياً للوفاء بالتزاماتها كحليفٍ يدافع عن مصر وعن منطقة قناة

السويس. وفى نهاية العشرين سنة لن يكون بقاء القوات البريطانية ضرورياً فى ضوء حقيقة أن الجيش المصرى سيصبح قادراً على الدفاع عن القناة اعتماداً على موارده الخاصة[٥٥].

أما بالنسبة لتوزيع القوات البريطانية وأماكن إقامتها بالقرب من منطقة القنال فقد ورد ذكرها فى ملحق المادة [٨] وقد وضحها مستر إيدن Eden ووصفها بأنها من النقاط الهامة فى هذه المعاهدة وقد تناولها بالتفصيل ملحق المادة الثامنة. حيث أشارت الفقرة [٣] من ملحق المادة الثامنة أن الحكومة المصرية ستقدم على نفقتها الخاصة الأرض، والثكنات الثابتة اللازمة للقوات البريطانية فى منطقة القنال مع وسائل الراحة الكاملة مع مراعاة طبيعة هذه المناطق وذلك بغرس الأشجار، وإنشاء الحدائق والميادين[٥٦] وهناك بالفعل أماكن لإقامة ألفين من القوات البرية وسبعمائة وخمسين من القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفاً وهم الذين توجد لهم معدات السكن.

أما بالنسبة للمنطقة المختارة لإقامة هذه القوات فى منطقة "جنيفة" وهى مساحة مزروعة على الجانب الغربى للبحيرة المرة الكبرى على بعد ٨٠ ميل من القاهرة ، ١٥٠ ميل من الإسكندرية.

أما بالنسبة للقوات الجوية فتبقى معسكرةً فى منطقة القنال على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد – السويس من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد السويس – القاهرة ، والسويس الإسماعيلية جنوباً مع إمتداد على خط سكة حديد الإسماعيلية – القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية البريطانية "بأبى صوير" وما يتبعها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات[٥٧].

كما تقدم الحكومة المصرية أشياء أخرى تعتبر من ضروريات الموقف حيث ستقوم بإنشاء مجموعة من الطرق والكبارى والسكك الحديدية وصيانتها.

ومن أهم الطرق :

١- بين الإسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمنهور.

٢- بين الإسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس٠

٣- بين بورسعيد والإسماعيلية فالسويس ٠

ولبلوغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدماً، وتُنشأ من موادٍ من شأنها أن تجعلها صالحة دائماً للانتفاع بها فى الأغراض الحربية(٥٨)٠

كما تقوم الحكومة المصرية بتحسين مرفق السكك الحديدية فى منطقة القنال لسد حاجات القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة كما تعمل على جعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجاً ويحسن الطريق بين الإسكندرية ومرسى مطروح(٥٩)٠

ثم أشار مستر إيدن Eden فى خطابه أيضاً أمام مجلس العموم أنه حينما يتم الانتهاء من بناء الثكنات، والطرق، والسكك الحديدية بالمستوى الذى يرضى الطرفين [حيث سيتم تشكيل لجنة تحكيم للفصل فى أى خلاف] سيتم سحب القوات البريطانية من جميع أنحاء القطر المصرى باستثناء القوات المتواجدة بالفعل فى منطقة القنال ، أما القوات المتواجدة فى الإسكندرية فلها وضع خاص حيث ستظل هذه القوات فى مواقعها الحالية لمدة لا تتجاوز ثمانية أعوام حيث يتم الانتهاء من بناء ثكنات جديدة لها أما بالنسبة لعملية نقل القوات من القاهرة فقد وضحها مستر إيدن Eden فى إجابته على مستر دالتون Dalton بخصوص استفساره عن الفترة الزمنية المحددة لنقل القوات من القاهرة؟

فقال أن الثمانية أعوام هى أقصى مدة يعتقد أنها ضرورية للانتهاء من بناء الثكنات والمبانى الضرورية ويحتمل أن يرحل الجنود من القاهرة قبل هذه المدة بفترةٍ طويلة(٦٠)٠

أما عن الأسباب التى جعلت الحكومة توافق على سحب القوات البريطانية من كافة أنحاء القطر المصرى٠

**أرجع مستر إيدن Eden هذه الأسباب إلى عاملين أساسيين:**

**أولاً:** أن القوات البريطانية تحولت إلى الميكنة ولذا فمن الممكن نقل هذه القوات بسرعة لأى نقطة فى مصر تتطلب الحماية كما أن سلاح الجو الملكى مسموح له بموجب المعاهدة أن يطير فى أى مكان يراه ضرورياً لأغراض التدريب [لا يطير فوق الأماكن المأهولة] إلا إذا كانت الضرورة تقتضى ذلك ، وسلاح الجو المصرى له نفس الحقوق فى الأراضى البريطانية.

**ثانياً:** المساحات المخصصة لتدريب القوات البريطانية خلال العام تعتبر كافية وهناك نص يتعلق بمدها فى شهرى فبراير ، مارس وهما الشهران اللذان تجرى فيهما المناورات عادةً . وأخيراً أوضح إيدن Eden أن عملية نقل القوات إلى منطقة القنال أفضل لها طالما تم الحفاظ على صحتها وتم توفير سبل الراحة لها(٦١).

**ثالثاً: البعثة العسكرية البريطانية:**

الجدير بالذكر أن موضوع البعثة العسكرية لم يتم تناوله فى أى مفاوضات سابقة سوى مفاوضات ١٩٣٠، حيث أشار مشروع الوفد الذى قدمه آنذاك إلى تلك المسألة لأول مرة فذكر أن الحكومة المصرية ستطلب فى مذكرات يتبادلها الطرفان بعثة حربية بريطانية لمدةٍ معينة لتعليم وتدريب الجيش المصرى(٦٢).

أما تناولها فى معاهدة ١٩٣٦ فكان على نطاقٍ أوسع حيث أوضح مستر إيدن Eden أنه فى الوقت الذى سيتم فيه سحب الأفراد البريطانيين العاملين الآن مع الجيش المصرى يمكن للحكومة المصرية أن تستفيد من خدمات البعثة البريطانية لمصلحة التحالف حين ترى أن ذلك ضرورى.

وستكون وظيفة هذه البعثة استشارية فى تدريب الجيش المصرى والقوات الجوية المصرية. كما تتعهد الحكومة البريطانية أيضاً باستقبال وتدريب أفراد القوات المسلحة المصرية الذين ترسلهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا من أجل التدريب. ولن يُرسل مصريون إلى أى دولة أخرى

من أجل التدريب إلا إذا لم تتوافر المرافق الكافية للتدريب ، وعقب :[ ولو أن هذا الأمر بعيد الاحتمال] ولن تختلف الأسلحة والمعدات التى سيتزود بها الجيش المصرى فى النوع والكفاءة عن تلك التى تزود بها القوات البريطانية(٦٣).

ونستطيع أن نستخلص من هذا العرض عدة حقائق كان أهمها :

١- أن الغرض من البعثة العسكرية وإيفاد المصريين إلى بريطانيا كان استكمال تدريب الجيش المصرى.
٢- أن الأمر كان اختيارياً للحكومة المصرية عندما ترى أن الحاجة ماسة إلى مدربين.
٣- أن الغرض من التدريب، أو التعليم كان وحدة النظام بين الجيشين المتحالفين حتى يسهل التفاهم بينهما فى الحرب حال قيامها.
٤- أن البعثة مؤقتة ولمدة تراها الحكومة المصرية وحدها.

إلا أنه رغم هذه الحقائق فإنه يمكن القول بأنه كان ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار السياسة البريطانية إزاء الجيش المصرى.

**رابعاً: الإمتيازات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر:**

تحدث مستر إيدن Eden فى موضوع آخر يحمل دلالات كثيرة لدى المهتمين بالخدمات المقدمة للقوات البريطانية فى مصر حيث أوضح أنها سوف تتمتع بامتيازات فى الأمور القضائية والمالية وقد وافقت الحكومتان البريطانية والمصرية على هذه الامتيازات فى اتفاقية خاصة بينهما كما أن المناطق المخصصة لهذه القوات والمعسكرات ومناطق التدريب والمناورات لن يدخلها غير البريطانيين، وستكون خاضعةً بصفةٍ استثنائية للسلطات البريطانية ، وسوف تتمتع القوات البريطانية بحرية الحركة بين المعسكرات البريطانية ومن وإلى النقاط العادية داخل الأراضى المصرية. وستتمتع هذه القوات أيضاً بخدمات الاتصال بالراديو، والتليفون، والتلغراف وسوف تستخدم خطوط السكك الحديدية المصرية بالشروط الموضوعة وستتمتع مراسلاتها الرسمية بنفس الحصانة التى تتمتع بها الدول الأجنبية. وستعفى القوات البريطانية من الضرائب إلا فيما يتعلق بالملكيات الخاصة. وسوف تظل الاتفاقيات التى وقعتها الحكومتان بخصوص واردات وصادرات الهيئات العسكرية والبحرية والجوية البريطانية سارية ، وتخضع للمراجعة فى ظروف معينة.

وخلال الفترة الانتقالية بين وضع المعاهدة موضع التنفيذ وسحب القوات البريطانية من منطقة القناة ستظل هذه القوات تتمتع وتستخدم نفس المرافق والتسهيلات التى تستخدمها بدون أدنى عائق(٦٤).

وقد أشار إيدن Eden فى خطابه إلى نقطةٍ هامة ، وهى أن هذه المعاهدة تستمر فى شكلها الحالى وفقاً لنصوص المادة [١٦] مدة عشرين عاماً. وبعد هذه الفترة يحق لأىٍ من الطرفين المطالبة بالتفاوض لمراجعة نصوص المعاهدة مع الإتفاق على الطريقة التى تناسب ظروف تلك الفترة، وإذا لم يكن الطرفان راغبين فى مراجعة نصوص المعاهدة فإنها تستمر كما هى، ومع ذلك لابد أن تأخذ أى مراجعة للمعاهدة فى اعتبارها استمرار التحالف بين الطرفين.

## خامساً: الفقرات الخاصة بموضوع السودان:

فى أعقاب احتلال إنجلترا لمصر ، أكرهتها فى عام (١٨٨٤) على اخلاء السودان كما أكرهتها على توقيع اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ التى اتخذت منها إنجلترا ذريعة إلى الاستقلال بحكم السودان ، وأن أهم ما فى هذه الاتفاقية إقامة الحكم الثنائى فى السودان ، لكن الواضح فى الأمر أن إنجلترا استأثرت بالنفوذ وأصبح الحكم البريطانى هو السائد ويتولاه الحاكم العام الذى يتم تعيينه بناءً على طلب الحكومة البريطانية.

كان هذا من شأنه أن يؤدى إلى سخط مصر وتبلور مسألة الوحدة بين شطرى وادى النيل التى عبّرت عنها الحركة الوطنية ، ومن ثم أصبح تسوية المسألة السودانية عنصراً هاما فى المفاوضات المصرية البريطانية منذ عام ١٩٢٠(٦٥).

منذ بداية المفاوضات المصرية الإنجليزية ١٩٢٠ نلاحظ أن الحكومة الإنجليزية حصرت المسألة السودانية فى نقطتين أساسيتين وهما:

١- بقاء نظام الحكم الثنائى، ويكون الهدف منه العمل على ترقية السودان.

٢- حصر حقوق مصر فى السودان فى نصيبها من مياه النيل، ويضمن مشروع المعاهدة هذا النصيب فى مقابل استمرار مصر فى دفع نصيبها المالى فى إدارة السودان.

وقد عملت بريطانيا بعد ذلك ولعدة سنوات على الاحتفاظ بهاتين النقطتين كمبدأ عام للسياسة البريطانية وكان رفض مصر لهذه السياسة من أهم أسباب فشل المفاوضات .

وأخفقت مفاوضات ١٩٢٤ لتعقبها حادثة اغتيال "السيرلى ستاك" السردار وحاكم عام السودان ، هذه الحادثة التى اتخذت منها بريطانيا ذريعة لتنفيذ سياستها فى السودان ، وهى السياسة التى كان قد وضع أسسها بالاستئثار بالحكم فيه ، بينما تستمر مصر فى دفع جانب من نفقات هذا الحكم، وهو الأمر الذى توضحه مجموعة المذكرات والأوامر التى صدرت فى أعقاب الحادثة(٦٦) .

وفى مفاوضات ١٩٣٠ جرت بين حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس ومستر هندرسون ، وهى تلك المفاوضات التى سارت شوطاً كبيراً وكادت أن تنتهى إلى إتفاق ، إلا أنها تحطمت على صخرة السودان .

بالنسبة لمعاهدة ١٩٣٦ فقد تناولت موضوع السودان ووضعته فى المقام الثانى بعد موضوع النصوص العسكرية وجاءت المادة [١١] مفصلة له <u>حيث نصت:</u>

١- مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل إتفاقيتى ١٩ يناير ، و١٠ يوليه ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مُستمَدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين(٦٧) .

وقد كان خطاب إيدن Eden فى مجلس العموم بجلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦ موضحاً الفقرات الخاصة بالسودان حيث اتُفِقَ على أن يكون الهدف الأساسى للطرفين لإدراتهما فى السودان يجب أن يكون رفاهية السودانيين ، وتكفل المعاهدة نفسها مسألة السيادة على السودان لذا سيستمر العَلَمَان البريطانى والمصرى يرفرفان فى الخرطوم(٦٨) .

وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان وبناءً عليه تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة٠

ووفقاً للفقرة [٣] من المادة [١١] يكون الجنود البريطانيون والمصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين وتكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيدٍ إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، أما مسألة التعيين فى الوظائف الشاغرة فتكون على أساس المؤهلات التى يحملها المرشحون للوظيفة ولن يتأثر موضوع الترقية لأى رتبة بمسألة الجنسية٠

وسيكون فى يد الحاكم العام نفسه تبعاً لمقومات ومزايا الشخص المترقى(٦٩) وذكر إيدن Eden أيضاً فى خطابه أنه بالإضافة للقوات السودانية ستوضع قوات بريطانية ومصرية تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان وسوف يهتم الحاكم العام اهتماماً فورياً بالتشاور مع الضابط المصرى الذى سيُرسَل إلى السودان فى موضوع عدد القوات المصرية المطلوبة والأماكن التى سوف تقيم فيها وهذا الموضوع أيضاً متروك لتقدير وقرار الحاكم العام(٧٠)٠

أما بالنسبة لأعداد القوات المصرية التى ستُرسَل إلى السودان فقد أشار إليها مستر إيدن Eden فى إجابته على سؤال وجهه له مستر دالتون Dalton فأجابه مستر إيدن Eden أن هذا التحديد يتوقف على اختيار الحاكم العام وقراره فهو الذى يقرر بالضبط العدد الذى يسمح بإرساله إلى السودان كما أنه هو أيضاً الذى يحدد أماكن إقامة هذه القوات٠

أما بالنسبة للمسائل المالية فقد تعرض لها مستر إيدن Eden ووصفها بأنها كانت فيما مضى مصدراً للمتاعب وأنه قد تم الاتفاق عليها بعد مفاوضات جرت بعد إمضاء المعاهدة٠

وقد وافقت الحكومة المصرية على أن لا تسحب إعانتها المالية لقوة الدفاع السودانية إلا بعد أن تخطر حكومة السودان بذلك في الوقت المناسب[٧١].

## سادساً: الفقرات الخاصة بالإمتيازات الأجنبية:

وفى مفاوضات ١٩٣٦ تم معالجة هذا الموضوع حيث أوضح إيدن Eden فى خطابه أمام مجلس العموم أن موضوع الإمتيازات الأجنبية خضعت له مصر كجزء من الإمبراطورية العثمانية وأنه لم يبق فى العالم بلاد غير مصر فيها هذا النوع من نظم الامتيازات[٧٢].

وقد أثنى مستر إيدن Eden على مشروع المحاكم المختلطة وأشار أن هذه المحاكم كانت مشروعاً ناجحاً فى مصر ، وأوضح أنه كانت نية الحكومة الإنجليزية أن تستمر هذه المحاكم لفترةٍ قصيرة ، ولكن أداءها كان رائعاً حتى أصبحت جزءاً هاماً فى النظام القضائى المصرى، حيث منحت صلاحيات أخرى ذات صبغة شرعية تطبق على الأجانب[٧٣].

وتم معالجة هذه النقطة فى مباحثات ١٩٣٦ وجاء ذكرها تفصيلياً فى المادة الثالث عشرة وملحق طويل يُلم بجميع التفاصيل:

[يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر، ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إلغاء هذا النظام دون إبطاء][٧٤].

**ونص ملحق هذه المادة على ما يأتى:**

١- أن الأغراض التى ترمى إليها التدابير الواردة فى هذا الملحق هى:

أ- الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتماً من إلغاء القيود الحالية.

ب- إقامة نظام انتقالى لمدةٍ معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة للمحاكم القنصلية.

٢- تتصل الحكومة المصرية كخطوةٍ أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الإمتيازات بقصد إلغائها وإقامة نظام انتقالى للمحاكم المختلطة٠
٣- أن حكومة صاحب الجلالة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات ستتعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية فى هذا الأمر كما أنها سوف تستعمل كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات(٧٥)٠

وذكر إيدن Eden فى خطابه أيضاً أن الحكومة المصرية تسعى لتنقيح نظام الإمتيازات بواسطة اتفاقيات دولية مع الدول صاحبة الامتياز وأنه على هذه الدول أن تقابل مساعى مصر بروح الحكمة والمسالمة(٧٦)٠

وختم إيدن Eden الفقرات الخاصة بهذه المعاهدة وتوضيح بنودها أمام مجلس العموم البريطانى بالفقرة التى ورد ذكرها فى المادة [٣]٠ حيث ذكر أن مصر ستتقدم لعضوية عصبة الأمم وبما أن حكومة صاحب الجلالة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستدعمها فى هذا الطلب وفقاً للشروط التى جاءت فى المادة[١] ووفقاً للمادة [٢] أن كلا الطرفين سيمثله سفير فى عاصمة الطرف الآخر ، وحيث إن جلالة الملك سيكون ممثلاً فى مصر من خلال السفير البريطانى فإن هذا السفير سيُعتبر كبيراً للمندوبين الدبلوماسيين الأجانب فى مصر(٧٧)٠

وختاماً لخطابه أثنى مستر إيدن Eden على هذه المعاهدة وذكر أن مندوبى الحكومة الذين وقعوا هذه المعاهدة يدركون تمام الإدراك حرفيتها بل ويدركون أكثر من ذلك أهمية روحها وأنهم مصممون فى إخلاص على أن يطبقوا أعمالهم على تلك الروح. وستعمل الحكومة البريطانية فى المستقبل كما كانت تعمل فى الماضى "لا كصديقةٍ لمصر بل كحليفةٍ لها قبلت محالفتها بكامل حريتها "٠وأننا نرجو أن تُستبدَل التعقيدات التى سادت العلاقة بين الطرفين والتى قبلها الطرفان على مضض بروح الثقة وحسن النية وأخيراً فإن مصالح مصر وبريطانيا يجب أن تظل دائماً غير منفصلة لا على طرفى نقيض بل يعتمد بعضها على بعض؛ لذلك نتطلع إلى المستقبل آملين أن نرى البلدين يعملان معاً فى اتحادٍ ووئام، وبذلك يساهمان فى صيانة وحفظ السلام٠ وأوضح إيدن Eden أيضاً أنه من الخير فى هذه الأيام – أيام الضيق والاضطراب – أن تُستأصَل جميع أسباب الاحتكاك لما

فيها من ضعف. وأن يستقر فى مكانها الشعور الطيب ، وأن تستبدل دواع النزاع بآمال الوفاق[٧٨].

وأشار إلى أن هذا الوضع الجديد الذى تخلقه المعاهدة سيواجه صعوبات فى المراحل الأولى، ولابد أن نتوقع هذا لكن إذا قوبلت هذه الصعوبات بروح الصداقة والوفاق والتسامح والواقعية التى ظهرت واضحة أثناء المفاوضات من قبل النحاس باشا، ورفاقه المصرين، ومن المندوبين البريطانيين فإنه سوف يتم التغلب عليها ويستفيد البلدان من تنفيذ نصوص المعاهدة[٧٩].

وهذه هى وجهة نظر الحكومة البريطانية والتى عبر عنها إيدن Eden فى خطابه أمام مجلس العموم البريطانى.

<u>المعاهدة الإنجليزية المصرية فى مجلس العموم البريطانى وموقف نوابه منها:</u>

إن الذين كانوا يتوقعون حوادث مثيرة للشعور فى الجلسة الخاصة بمناقشة المعاهدة الإنجليزية المصرية فى مجلس العموم البريطانى قد شعروا حتماً بشئ من خيبة الأمل ، فقد استمر سيل التهانى والاستحسان الجماعى متدفقاً مدةً طويلة حتى كادت الأعمال تسير فى المجلس على وتيرةٍ واحدة[٨٠].

وأول شئ يقف النظر عنده فى جلسة مجلس العموم هو روح الثقة والتفاؤل الذى هيمن على الجلسة ووجه تفكير الخطباء وكلامهم فيها فقد كانت الكلمات مرسلة بمقدار، وليس فيها شئٌ مما ألفناه من تهويل الخطبة للبرلمانيين ومبالغاتهم.

وليس من الحق فى شئ أن يزعم زاعم أن ما حدث إنما كان نتيجة منطقية لما أفاده الإنجليز من هذه المعاهدة فقد جاءت وفق هواهم وطبقاً لأمانيهم، ومن أجل ذلك لم يكن هناك ما يدعو إلى الحملة على الحكومة ، بل هناك على النقيض ما يدعو لتهنئتها[٨١].

إنما الحق الذى لا مرية فيه هو أن الروح الهادئة المتزنة إنما سادت مجلس العموم وملأت أجواءه؛ لأن الإنجليز قد قدروا الموقف حق قدره وأدركوا بفطنتهم وذكائهم أن من الخير للبلدين أن تمر المعاهدة مروراً هادئاً

وأن يكون ما يقال فى استقبالها فى مجلس العموم عربوناً من المودة يقدمه البرلمان الإنجليزى لعهد الصداقة والتحالف الجديد بين مصر وبريطانيا.

هذا فيما نعتقد هو السبب الحقيقى فى اعتدال خطب النواب وفى هدوء المناقشات ، ولا شك أن هذه خطةٌ حميدة يبرهن بها ممثلوا الأمة الإنجليزية لعهد الصداقة مع مصر ومقدار سرورهم لزوال سوء التفاهم الذى ظل قائماً بين البلدين أكثر من نصف قرن من الزمان[٨٢].

وليس هناك أدل على صدق النظرية التى ذهبنا إليها من أن مستر إيدن Eden قال فى أثناء خطبته فى مجلس العموم : "إن المعاهدة تُعَد اتفاقاً عملياً سعى فيه الفريقان معاً فى سبيل الخير العام بأن صان كلٌّ منهما مصلحته الخاصة واحترم مصالح الإخر. ففى هذه الأحوال لا يوجد داع يدعو أحدهما لأن يحاول وصف هذه النتيجة على أنها انتصار لنفسه".

وقد أراد وزير الخارجية البريطانية بذلك أن يجنب المعاهدة ما قد تتعرض له من النقاش الشديد ، وما يتبعه من الموازنة والمقابلة ، فإن المسألة إذا أخذت هذا الوضع لم يكن هناك بد من الاستعانة بالعبارات الخطابية وتلوين الحقائق ألواناً توافق أهواء الأحزاب، وترضى الجماعات.

ولا يخلو مقام كهذا من عبارات قد تُثير شعور المصريين وتنال من أنفتهم[٨٣].

وبقى لنا الآن أن نستعرض موقف النواب الإنجليز من المعاهدة ، فعلى الرغم من هذا الجو الذى وصفناه من الهدوء الذى ساد مجلس العموم البريطانى، وهذه الروح الإيجابية التى يتحلى بها الأعضاء ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لأحزاب المعارضة حيث ارتفع صوت بعض أعضائها معلنين عدم رضاهم عن بعض ما تضمنته المعاهدة واصفين بعض بنودها بأنها انتكاسة إلى الوراء، وأن ما حققته الحكومة الآن لم يُقبل فى الماضى وأن الحكومة تساهلت فى كثيرٍ من النصوص مقارنة بالمفاوضات السابقة. وكان أبرز هذه الأصوات هو صوت مستر دالتون Dalton ".

بدأ مستر دالتون Dalton كلمته بالثناء على المعاهدة حيث ذكر أن المعارضة البريطانية تقف فى صف التصديق على المعاهدة وتتمنى أن تُغلِق هذه المعاهدة للأبد الفصل القديم فى العلاقات المصرية الإنجليزية التى اتسمت بسوء الفهم من كلا الجانبين فى أوقاتٍ كثيرة وبالصراع الواضح على الهدف كما تتمنى أن يغلق هذا الفصل وأن يبدأ الطرفان فصلاً جديداً يعتمد على الاحترام المتبادل والتعاون الصادق، والصداقة الدائمة ليس فقط بين حكومتى الدولتين ولكن بين شعبيهما أيضاً .

وأن مستر "أوثر هندرسون" سوف يبتهج لرؤيته هذا اليوم حيث أنه نجح أكثر من سابقيه فى وزارة الخارجية فى كسب ثقة القادة المصريين واحترامهم حتى فى اللحظة التى فشلت فيها مفاوضاته فقد وضع مستر هندرسون منذ سبع سنوات الأسس التى أدت إلى الإنجاز الذى تحقق اليوم وقد كان قاب قوسين أو أدنى من توقيع معاهدة ، حيث أنه نجح فى جميع الموضوعات باستثناء موضوع واحد هو موضوع السودان الذى تحطمت عليه تلك المفاوضات وأن معاهدة ١٩٣٦ هى فى الأساس معاهدة "هندرسون" وكان اللافت للنظر فى خطاب مستر دالتون Dalton هو المقارنة التى عقدها بين معاهدة ١٩٣٦ ومباحثات هندرسون.

- حيث أوضح أنه قارن بعناية بين مسودة "مفاوضات هندرسون" وهذه المعاهدة ووجدت المقدمة هى نفس المقدمة فى الحالتين وأغلب المواد هى نفسها بالكلمة فى المعاهدتين. لكن ترتيب المواد اختلف قليلاً، فالمادة[٢] هى نفسها المادة [١٠] فى المعاهدة وهناك تفصيل أكبر فى الملاحق ومادتان مختلفتان . أما المادة [١١] المتعلقة بالسودان فلم يكن لدينا مادة خاصة بالسودان ، والمادة [١٣] التى تتناول الامتيازات الأجنبية مختلفة إلى حد ما عما وجد فى مباحثات هندرسون بطريقة شائقة حيث إنها تذهب إلى حد أبعد لتلبية المطالب المصرية من المادة المناظرة لها والتى نالت قبول المصريين فى ذلك الوقت **حيث تضمنت المادة [١٣] العبارات التالية:**

- [يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور أن نظام حكم الامتيازات الأجنبية الموجود الآن فى مصر لم يعد يناسب روح العصر ولا الوضع الحالى لمصر ويرغب جلالة ملك مصر فى التخلى عن هذا الأسلوب دون إبطاء].

أشـار دالتـون Dalton أن هـذه العبـارات جديـدة ولكـن المعاهـدة الجديدة قد تركت فقرة إشتراطية كانت فى المفاوضات السابقة هى:
[فى ظل هذه الظروف التى تؤمن المصالح الشرعية للجانب]٠

وأوضـح دالتـون Dalton أنـه بهذه المقارنـة لا يقلل مـن المعاهـدة ولكنه يلفت نظر الحكومة إلى أمور تم معالجتها مسبقاً٠

ثـم أعـرب دالتـون Dalton عن سـعادته مـن أن حكومـة صـاحب الجلالة ستتعاون بجد مع الحكومة المصرية لمساعدتها فى التخلص من نظام الإمتيازات من خلال نفوذها لدى القوى التى لها حقوق إمتياز فى مصر"٠
وأشار أن هذا التعبير أقوى عما ورد فى المباحثات السابقة والذى يخص الدعم الذى سيقدم لمصر وبغض النظر عن هاتين المادتين المشار إليهما المادة [١١] المادة [١٣] لا توجد إختلافات هامة حيث أن فحوى الموضوع الأساسية واحدة[٨٥]٠

ثم أشار دالتون Dalton إلى إختلافٍ آخر وهو موقف المعارضة من مفاوضات ١٩٣٠ ومعاهدة ١٩٣٦، فقد عارضوا بشدة سياستهم تجاه مصر عامى ١٩٢٩- ١٩٣٠ وهذا واحد من الموضوعات التى دار بشأنها جدلٌ كبيرٌ بين أنصار الأحزاب حيث عارضوا مسألة تعيين مندوب سامى بريطانى جديد فى القاهرة وقد كان تعيين مندوب سامى ضرورياً لحدوث أى تحسن حقيقى فى العلاقات المصرية الإنجليزية فى ذلك الوقت٠

كما انتقد الحزب المعارض بشدة الإقتراحات التى قُدمت بخصوص مسودة المعاهدة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ وكان على رأس هؤلاء المعارضين٠
**<u>أولاً:</u>** عضو غرب برمنجهام " مستر تشامبرلن"٠
**<u>ثانياً:</u>** عضو أبنج " مستر تشرتشل"٠

وأوضح مستر دالتون Dalton أنه عندما أعلن فى مايو ١٩٣٠ أن المفاوضات قد انهارت إبتهج أعضاء المعارضة بهذا الإعلان حينما أعلن

مستر هندرسون : "أنا آسف أن أخبر المجلس أنه رغم الجهود المخلصة والودية التى بذلها الطرفان إلا أن المفاوضات قد فشلت ولم تر حكومة صاحب الجلالة الطريق الذى تحقق به مطالب الوفد المصرى بشأن السودان"٠

وفى اللحظة التى قال فيها السيد هندرسون أن المفاوضات قد فشلت سمعنا المعارضة تقول وهى مبتهجة : "أسمعنا – أسمعنا" ، لكن موقف المعارضة اليوم مختلفٌ وعكس الموقف القديم تماماً فقد ابتهجت للنجاح الذى حققته الحكومة فى الوصول إلى هذه المعاهدة٠

وعرض دالتون موقف مستر تشامبرلن من بنود المفاوضات ١٩٣٠ حيث أوضح أن مستر تشمبرلن قد عارض بشدة الاقتراح الخاص بعودة كتيبة واحدة إلى السودان ، وأوضح دالتون أنه سأل وزير الخارجية إذا كان هناك رقم محدد للقوات المصرية التى ستعود للسودان فى ظل النظام الجديد فأجاب بالنفى ، وأن الأمر يعود إلى الحاكم العام للسودان ولكن عضو (غرب برمنهجام) مستر تشامبرلن عارض فى المفاوضات السابقة هذا الأمر فقال:

"هناك وعدٌ مشروط بعودة كتيبة مصرية فى ظروف معينة إلى السودان وأنا أعتبر هذا خطوةً خطيرة للوراء"[٨٦]٠

كما شجب مستر تشامبرلن ما أصبح يشكل المادة [٥] التى تقول [يتعهد كلٌ من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية] ، فقال عام ١٩٢٩ : ٠

[هناك شئ رائع لصياغة فقرة من هذا النوع بين الحكومة البريطانية على الأصح وحكومة مصر .. ومن المضحك أو المثير للسخرية أن نقول أن السياسة الخارجية للحكومة والإمبراطورية البريطانية تحكمها مصالح وظروف المملكة المصرية]٠

ثم أشار تشامبرلن إلى ذلك فى استعارة مائلة للسخرية.

[تعهد الفيل أن يحمى الفأر واشترط عليه أن تكون خطوته على مقاس خطوة الفأر] يقصد بالفيل بريطانيا وبالفأر مصر وأوضح مستر دالتون Dalton أن معاهدة ١٩٣٦ تجاوزت هذا النوع من الإستعارات وتجاوزت أيضاً هذا النوع من التفكير على أن تتحول العلاقة القائمة إلى مفهوم الإحترام المتبادل والمساواة بين مصر وبريطانيا كما جاء فى المادة [٥].

ثم ذكر دالتون Dalton الفقرة الأخيرة التى اعترض عليها مستر تشامبرلن وهى بخصوص نقل القوات إلى منطقة القناة فقال تشامبرلن [سيكون على قواتنا أن تغادر القاهرة والإسكندرية لتوضع فى منطقة منعزلة بالقناة .. وأنا قلقٌ جداً وأخشى أن توافق حكومة جلالة الملك على هذه المسألة].

واستفسر دالتون Dalton عن التحول فى وجهه النظر وبعد مناقشة بين دالتون Dalton ومستر تشامبرلن لهذا التحول عبر تشامبرلن أن هذا يرجع إلى التطور فى الميكنة ، كما أن معاهده ١٩٣٦ قد تضمنت الكثير من النصوص بخصوص إنشاء طرق برية عسكرية وسكك حديدية لم تكن تتوفر هذه البنود فى المفاوضات السابقة.

أما بالنسبة لوجه المعارضة الآخر فتمثل فى عضو أبنج مستر تشرشل: أوضح دالتون Dalton أن معارضة مستر تشرشل تمثلت فى مسألة نقل القوات من القاهرة والإسكندرية وشبه ذلك برحيل فيالق الجيوش الرومانية منذ عدة قرون وبداية زوال الإمبراطوريات وانتقال القوة. وكانت الملاحظة الأولى التى أبداها مستر تشرشل أن مسألة نقل القوات من القاهرة والإسكندرية سوف تستغرق على الأقل عشرين عاماً وأوضح أن هذه أقل فترة نستطيع خلالها إنشاء أماكن لهذا العدد الكبير من القوات البريطانية" وكانت المدة المحددة هى خمس سنوات فى مفاوضات ١٩٢٩ وقد عارض تشرشل بشده هذه النقطة ووصف ذلك بالاستحالة فى هذه الفترة ، كما أوضح مستر تشرشل فى معارضته فى ختام مناقشات ١٩٢٩ أن منطقة القناة تعد من المنظور العسكرى والصحى غير مقنعة.

وطلب دالتون توضيح التحول فى وجهه نظر تشرشل حيث إن مدة نقل القوات كما ذكر مستر "إيدن Eden" أنها تستغرق ثمان سنوات أما بالنسبة لوجه المعارضة الآخر فقد تمثل فى معارضة مستر تشرشل لعودة الكتائب المصرية إلى السودان حيث قال : "أعبر عن أسفى لقرار الحكومة بشأن عودة كتيبة مصرية إلى السودان .. وأعتقد أن عودة الكتيبة المصرية إلى السودان سينظر لها السودانيون كعلامة على تراجع وضعف نوايانا تجاه السودان"٠

فأشار دالتون Dalton أن المعاهدة الأخيرة ١٩٣٦ فيها كثير من التنازلات الخاصة بالسودان[٨٧]٠

ثم عبر دالتون Dalton أن صياغته لهذه الاعتراضات التى وجهت لمفاوضات هندرسون منذ ست سنوات معناها التقليل من شأن المعاهدة الحالية ولكنه يوضح أن هذه الاعتراضات إن لم يكن كلها قد اختفت فإن هذه الإنتقادات بمرور السنوات تحولت إلى حكمة انتهجها أعضاء الحكومة الجدد٠

وقال دالتون Dalton أنه ربما يكون سنيور موسولينى قد ساعد على حمل المفاوضين الإنجليز على قبول شروط كانت منذ ست سنين على وجه عام أقل قبولاً٠

وفى نهاية كلمة دالتون Dalton.. أوضح أنه على رغم الاختلاف فى وجهة نظر المعارضة وبصرف النظر عن الأسباب فإنه يهنىء الحكومة على توقيع المعاهدة ويشارك مستر إيدن Eden القول أن بريطانيا ومصر كل منهما ضرورية للأخرى؛ لأسباب جغرافية وأسباب أخرى وأنهما حليفتان طبيعيتان٠ وأن هذه المعاهدة ستوطد هذه العلاقة وتجعلها تثمر صداقة دائمة وقد كان هناك عبر القرون اتصالات وتأثير متبادل بين بريطانيا ومصر فهناك البعض الذى يرى " ستونهنج"[٨٨] هى النظير البريطانى للأهرام وأن الذى بناها أشخاص تعلموا شيئا ما من المهارات الحرفية والهندسية من مصر القديمة. وسواء أكان هذا صحيحاً أم لا فإنه افتراض جذاب٠

وأوضح دالتون Dalton أن الأيام الأخيرة شهدت تقارباً كبيراً بين مصر وبريطانيا وأنه لا مفر من اتخاذ بعض الخطوات لإزالة مصادر الاحتكاك والخطر وأخيراً تحية لمن وقعوا هذه المعاهدة على الجانب البريطاني والجانب المصرى وليمض الشعبان قدماً إلى الأمام دون خوف أو تردد.

**وفى التعليق على خطاب دالتون Dalton:**

أنه على الرغم من أن مستر دالتون Dalton يمثل أعلى أصوات المعارضة داخل مجلس العموم إلا أن خطابه لم يحمل فى طياته لمعاهدة ١٩٣٦ الاعتراض المباشر لبنودها ونصوصها وإنما كانت حملته موجهة فى اتجاهين أساسين.

**الاتجاه الإول:**

وقد تمثل هذا الإتجاه فى وصف مستر دالتون Dalton للمعاهدة بأنها لم تجئ بجديد وأن بنودها وأساسياتها وضعها مستر هندرسون فى مفاوضات ١٩٢٩ إلا بعض الفقرات الخاصة بموضوع السودان وأخرى خاصة بالامتيازات ونقل القوات حتى أنه فى هذه الفقرات المستحدثة فإن المفاوض البريطانى تقهقر للخلف، ووصل بموادها إلى أشياءٍ لم يقبل بها فى الماضى وأن معظم فقرات المعاهدة تم معالجتها مسبقاً ، والواقع أن معارضة دالتون Dalton هذه تحمل فى باطنها الموافقة على المعاهدة والتأييد لها فكيف وأنه وضع أساسياتها فى عام ١٩٢٩ ويأتى اليوم ويعارض هذه الأساسيات.

أما بالنسبة للفقرات الجديدة كموضوع السودان والذى كان الصخرة التى تحطمت عليها المفاوضات السابقة والسبب الرئيسى فى فشلها فلماذا يكون الوصول إلى حلٍ نهائى لهذه الفقرات أمراً يدعو للمعارضة حتى وإن كان فيه بعض التنازل.

**الاتجاه الثانى :**

أما بالنسبة للاتجاه الثانى فقد كان دالتون Dalton يعارض موقف المعارضة وبذلك فهو بعيد كل البعد عن المعاهدة وبنودها ، حيث أوضح أن

مفاوضات ١٩٣٠ قد قوبلت بسيلٍ من الاتهامات وكانت ريح المعارضة لها عاصفةً جداً مستغرباً لهذا التحول في موقف المعارضة على الرغم من المقارنة التي عقدها بين فقرات المعاهدتين.

وكانت هذه المعارضة في نقطتين أساسيتين وهي مسألة السودان ونقل القوات إلى منطقة القناة وطلب من المعارضة تبرير هذا التحول.

حتى أنه في معارضته هذه يحمل الإجابة على نفسه حينما ذكر أن مستر موسوليني ساعد على إقناع المفاوضين البريطانيين والمصريين على قبول شروط لم تكن لديهم رغبة في قبولها منذ ست سنوات ، وفي هذا إشارة لما يحدث على الساحة الدولية من اضطراب وهبوب عواصف الأزمة الدولية حيث ظهرت الرغبة الملحة للطرفين لتسوية ما بينهم من مسائل أما بالنسبة لمسألة نقل القوات فقد كان في تطور الميكنة وتطور الطرق البرية والسكك الحديدية ما يفسر هذا التحول.

وعلى الرغم من ذلك فقد أيد دالتون Dalton المعاهدة وطلب من المجلس التصديق عليها واصفاً إياها بأنها إنجاز في تاريخ العلاقات بين الدولتين.

## موقف السير (أرشيبالد سنكلير Sir Archibald Sinclair عن حزب الأحرار المعارض):

على عكس دكتور دالتون لم يبدء مستر سنكليرSinclair خطابه عن ذكرياته لمعاهدات سابقة بل فضل في مناقشة المعاهدة التي أبرمتها إنجلترا مع مصر وأعرب عن أسفه للتأخر في الوصول إلى حلٍ نهائي بين الطرفين وأوضح مستر سنكليرSinclair أن المفاوضات السابقة فشلت ليس فقط لسعة الخلاف بين الطرفين وبسبب شخصيات في الحكومة التي يتفاوضان معها وإنما لأن الظروف لم تكن مواتية.

ولكن هذه المعاهدة جرت في جوٍ مناسب ومواتٍ تماماً، وأشار سنكليرSinclair أن هذه المعاهدة لم يتم التفاوض بشأنها لأن الإمبراطورية

البريطانية فى حالة ضعف فلم يسبق أن كان لديها منذ الحرب هذا التركيز والكثافة فى القوة فى مصر وهذه المعاهدة لا تعكس أى شعور بالضعف من جانب الإنجليز ولكنها تظهر الرغبة الصادقة والاحترام للشعب المصرى وساسته الذين يشكلون الحكومة فى مصر وقت توقيع المعاهدة (٨٩).

وتناول سنكلير بعد ذلك مناقشة المعاهدة، وأعرب عن سعادته لما وصل إليه المفاوض الإنجليزى والمصرى، وأثنى على ما تتمتع به المعاهدة من سمات بارزة، فالسمة الأولى هى المادة [١] والتى أكدت بوضوح على انتهاء الاحتلال العسكرى لمصر وعلى أن هناك تحالفاً حراً يأخذ مكانه الآن.

ثم أشار سنكلير Sinclair بعد ذلك إلى النصوص الخاصة بحماية الاستقلال المصرى والمصالح الإمبريالية البريطانية فى مصر، وأوضح أنها كافية ووافية للغرض الذى أعدت من أجله أما النصوص الخاصة بالطرق البرية، والسكك الحديدية، والثكنات أى الوضع الإستراتيجى للقوات البريطانية فى منطقة القناة سيكون كافياً لحماية استقلال مصر والمصالح الإمبريالية البريطانية فى القناة وأشار إلى ضرورة وضع الترتيبات وتوفير الراحة لهذه القوات وأنه تشاور مع مجموعة من الضباط الموجودين فى الخدمة الآن والذين أوضحوا أن ثكنات قصر النيل أصبحت فى حالةٍ سيئةٍ للغاية وغير مريحة وأن هذه القوات من الأفضل لها أن تنتقل إلى ثكناتٍ جديدة أحدث وأكثر راحة فى منطقة القناة(٩٠).

أما بالنسبة لمسألة السودان فقد أفرد لها مستر سنكلير Sinclair مساحة كبيرةً فى كلمته وأعرب عن ثقته فى المفاوضين من كلا الطرفين لوصولهم إلى حل لهذه النقطة بالأخص لأنها كانت تشكل عقبة كبيرةً فى جميع المفاوضات السابقة وأن النصوص الخاصة بالسودان فى هذه المعاهدة مبررة ويمكن الدفاع عنها وأوضح أن للمصريين كل الحق فى المشاركة فى حكم السودان وحمايته ورحب سنكلير Sinclair بالمادة [١١] والتى تمحو الذكريات السيئة للأحداث التى وقعت مؤخراً وأيد عودة القوات المصرية إلى السودان فللمصريين فى السودان مصالح مهمة(٩١).

وأشار مستر سنكليرSinclair إلى مياه النيل فقال "إن النيل يجرى دائماً فى مصر أما ضبط مائه أمرٌ آخر .. ووجود الخزانات يجعل الضبط ممكناً. فإذا تحول الخزان إلى أيدٍ أخرى فقد يضر جداً بمصالح الشعب المصرى(٩٢).

وانتقل سنكلير إلى النقاط الخاصة بتحديد الطرف المسئول عن سلامة الأجانب وحمايتهم وأوضح أن المعاهدة قد أحرزت خطوات إلى الأمام وأظهرت ثقة الجانب البريطانى فى حكام مصر ووضعت على عاتقهم المسئولية كاملة عن سلامة الأجانب وحمايتهم. ثم عبر عن أمله فى اختفاء المكتب الأوروبى الذى كان يتحمل مسئولية الأجانب(٩٣).

أما بالنسبة لمسألة الامتيازات فقال إن وجود الامتيازات الأجنبية يمثل أحد أسباب تخلف الخدمات الإجتماعية والتطور الإجتماعى فى مصر. ومع الترقى العظيم فى شئون المستشفيات والتعليم وغير ذلك من المصالح الاجتماعية فمصر لا تزال متأخرةً جداً عن بلدان ليست فى واقع الحال أرقى منها فى مظاهر الحضارة. ومن أسباب ذلك طبعاً أنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تفرض على رعاياها ضرائب يكون الأجانب معفيين منها. ولهذا لابد من إلغاء هذا التميز للأجانب حتى يباح للحكومة المصرية التقدم فى خطط منظمة للإصلاح الاجتماعى(٩٤).

وأشار إلى حديث له مع طالب يدرس الشئون الشرقية عن التناقض الذى يراه الزائر لمصر بين فقر القرى وثراء المدن وقال الطالب أن ما تحتاجه مصر هو ميزانية يضعها "لويد چورچ" ولن يتم الوصول إلى ذلك إلا بموازنة حقيقية يخضع فيها الأجانب لنفس الضرائب التى يدفعها المصريون.

وختم مستر سنكليرSinclair كلامه أنه فى هذه المفاوضات حرص الجانبان على تجنب مخاطر المساومة فى النقاط الخلافية الصغيرة من ناحية، أو تغطية الخلافات المهمة من خلال صيغ غير صادقة. ثم عبر عن سعادته لما انتهت إليه المفاوضات وتهنئته للمفاوضين المصريين والإنجليز(٩٥).

أما بالنسبة للتعليق على حديث مستر سنكلير Sinclair فقد كان موضوعياً فى حديثه ويحمل هذا الحديث معانٍ كثيرة تصل فى النهاية إلى مباركة هذه المعاهدة ودعوة البرلمان التصديق عليها٠

فلم يتناول هذا العضو فى حديثه أى نقدٍ هدام لبنود المعاهدة وتناول نصوصها، موضحاً صدق الجانبين فى الوصول إلى حلٍ نهائى وفى عرضه وضح السمات البارزة فى هذه المعاهدة مثل موضوع انتهاء الاحتلال العسكرى لمصر وموضوع التحالف وأهمية هذا الموضوع فى جعل المصريين أكثر استعداداً لمصادقة إنجلترا بوضع التحالف الحر محل الاحتلال٠

وقد أثنى سنكلير Sinclair على كثيرٍ من النقاط مثل النقاط الخاصة بالسودان حيث اعتبر هذه المعاهدة غاية فى الأهمية لوصولها إلى حلٍ نهائى يرضى الطرفين بالنسبة لموضوع السودان لأن المسألة السودانية هى الصخرة التى تحطمت عليها معظم المفاوضات السابقة ، وكانت مسألة حساسة خلقت نوعاً من التوتر فى العلاقة بين الطرفين وبحلها سيحدث نوع من أنواع الإستقرار لدى الطرفين٠

أما بالنسبة لمسألة الامتيازات فقد عبر سنكلير Sinclair عن سعادته للموقف الذى تنتهجه بريطانيا تجاه مصر لمساعدتها فى التخلص من هذه المشكلة وذهب إلى أن تخلف مصر بالنسبة لموضوع الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات يرجع إلى هذا التميز وإعفاء الأجانب من الضرائب وطالب بإلغاء هذا التميز حتى يباح للحكومة التقدم فى خطط الإصلاح٠

ثم عبر سنكلير Sinclair عن موافقته لبنود المعاهدة ودعى مجلس العموم للموافقة عليها٠

وبموقفه هذا فهو يؤيد المعاهدة ويقف فى صفها ولا يحمل لنصوصها أى نوع من أنواع المعارضة٠

وهو بذلك يتجه إتجاه النواب المؤيدين للمعاهدة داخل مجلس العموم البريطانى٠

**ثم تحدث مستر مونرو (Mr. Munro):**

ووصف في بداية حديثه المعاهدة بأنها خطوةٌ حقيقيةٌ للأمام ولاستقرار الوضع في شرق البحر المتوسط ، ومن ثم فهي تُعَد خطوة كبيرة نحو تحقيق السلام العالمي٠

وأوضح مونروMunro في خطابه أنه في مناقشة هذه المعاهدة يجب البحث فيها ككل، وأن يؤخذ بالصورة الكلية وألا يتم التركيز على نقاط معينة تُستغَل في نقد المعاهدة والإساءة إليها٠

وأعرب مونروMunro عن عدم رغبته في الخوض في التاريخ السابق ولكنه ركز على نقطةٍ هامة ، ألا وهي أن نية بريطانيا منذ البداية لم تكن تتجه لاحتلال مصر ولكن الظروف فرضت هذا الوضع عليها حيث قال : "إن أسباب الذهاب إلى مصر معروفةٌ للسادة الأعضاء فهم يتذكرون الإعلان الذى ظهر في ذلك الوقت أن من واجبنا تقديم النصيحة لكننا فوجئنا بالواقع وبأن من العبث إسداء النصيحة إلا إذا كان لدينا القوة والعزيمة لنراها تنفذ ، والنتيجة التي ترتبت على ذلك هي أننا ذهبنا كثيراً أبعد مما كنا نقصد في البداية" في الحقيقة تجاوزت الأحداث نيتنا" ٠
أو كما قال اللورد كرومر:
"فرض الواقع نفسه وانحرف عن الوسائل الدبلوماسية والبرلمانية" وقد خلقت إدارة اللورد كرومر جوا أمنياً أصبح من الممكن فيه وضع أسس الاستقلال التي نسعد أن نراها تتحقق اليوم" ٠

وفي إشارةٍ لمستر مونروMunro لتصريح ١٩٢٢أعلن انه أنهى الحماية البريطانية لمصر وأعلن مصر مملكة مستقلة ذات سيادة أما بالنسبة للتحفظات الأربع الشهيرة فقد كان من الأهمية وضع هذه التحفظات وقد كانت إجراءاً احتياطياً لا مفر منه وقد تسببت هذه النقاط في خلق توترٍ دائم في العلاقة بين الدولتين٠

وأوضح مونروMunro أن الأحداث التي وقعت في الثمانية عشر شهراً الأخيرة هي التي أتاحت الفرصة للجانبين للحكم بصورة سليمة على

الأمور من أجل الوصول إلى تسوية ، فقد تغير الوضع كله بسبب الأحداث التى وقعت فى "ابيسينيا" وأيضاً بسبب التغير الذى حدث فى الأساليب العسكرية[٩٦] .

لكن الذى فتح الطريق للوصول إلى هذه التسوية هو التغير الذى حدث للرأى العام المصرى فلقد أدرك الشعب المصرى أن المصالح البريطانية فى قناة السويس وفى الدفاع العام عن طرق مواصلات الإمبراطورية مصالح حقيقية تتطلب حماية دائمة عن طريق معاهدة إذا أمكن. لذا فقد أصبح الطريق مفتوحاً لإقامة هذا التحالف .

أما بالنسبة لتعليق مستر مونروMunro على المعاهدة فقد فضّل الحديث عن المادة الخاصة بالسودان لخدمته فى السودان لفترة جعلته على درايةٍ أكثر بالوضع بالنسبة لوضع السودان فقد أشار إلى ضرورة البقاء على الحكم المشترك للسودان ، وأن هذه مسألة حيوية وأنه أساس لرفاهية السودانيين، فهو يتضمن أى حقوق تخص بريطانيا العظمى أو مصر حيث كان العلمان البريطانى والمصرى يرفرفان فى السودان ، وكان السودان معروفاً بالسودان المصرى الإنجليزى. وأعطيت كل السلطات لمسئولٍ سُمىَ بالحاكم العام للسودان وكان هذا الحاكم يعين بأمر من الخديوى وبتوصية من الحكومة الإنجليزية وقد أعطىَ هذا الحاكم سلطات مدنية وعسكرية كاملة[٩٧] .

وعبّر مونروMunro عن مدى حب الشعب البريطانى للسودان ، وأن إدارة "ونجيت" وتصرفه فى شئون السودان تُعَد من المراحل التى تفخر بها الإدارة الإنجليزية حيث ضم "ونجيت" إليه مجموعة رائعة من المخلصين الذين نهضوا بالسودان وقد ساعد البريطانيين فى هذه الإدارة مجموعة من الضباط المصريين الذين كانوا يتمتعون بالخبرة الإدارية ، ولم نجد من هؤلاء المصريين سوى الدعم المخلص ، والنصيحة الودية التى كانوا يقدمونها طواعية ، ونستغل الفرصة اليوم للتعبير عن التقدير والاحترام لهؤلاء الضباط. ولذا كانت تسوية مسألة الحكم المشترك فى الفقرة [١١] من نصوص المعاهدة عادلة ومعقولة فى ضوء الروابط الجغرافية واللغوية التى تربط بين السودان ومصر أما بالنسبة للجزء

الخاص بالتعيينات فى هذه الفقرة التى نصت على أن يُعيَّن البريطانيون أو المصريون فى حالة عدم وجود سودانيين مؤهلين ، وفى آخر تقدير وجد فيه أن ٦٨% من العاملين فى السودان سودانيين وهذا شئ حسن جداً ، وفى نهاية كلمته أعرب مونرو Munro عن سعادته لأن المصريين أدركوا أهمية هذه المعاهدة واتفقوا على أن هذه المعاهدة قامت على الرغبة الصادقة للطرفين وتحمل لكلا الطرفين مزايا عديدة على حدٍ سواء وبدون انحياز لجانبٍ على آخر .

وفى النهاية فإن العمل الذى تم عملٌ جيد ، وأهنئ الحكومتين عليه وأعلن تأييدى لهذه المعاهدة وأدعو البرلمان للتصديق عليها[٩٨].

وفى هذا العرض نلاحظ أن مستر مونرو Munro يحمل التأييد التام للمعاهدة دون معارضة لأى من بنودها .

وقد فضل مستر مونرو Munro عدم الدخول فى التفاصيل الخاصة بالنواحى العسكرية وموضوع التحالف موضحاً أن الخبراء العسكريين أكثر دراية وإلماماً بهذا الموضوع .

أما الموضوع الذى فضَّل الخوض فيه فهو الفقرات الخاصة بالسودان ويرجع ذلك إلى خبرته فى هذه المنطقة نظراً لأنه أدى مدة خدمة لا بأس بها فى هذه المنطقة وعلى درايةٍ تامة ببواطنها .

وأوضح مونرو Munro أن الفقرات التى عالجت المسألة السودانية عادلة وفيها إشباع لرغبة الجانبين فى السودان .

أما باقى الفقرات نلاحظ موافقة مونرو Munro عليها بل أنه نصح **باقى الأعضاء بعدم تناول مناقشة ثغرات صغيرة يمكن حلها وجعلها تؤثر** بالسلبية على المعاهدة ككل .

وهو بموقفه هذا يحمل التأييد للمعاهدة ويدعو البرلمان للتصديق عليها .

**ثم تحدث السير مردخ ماكدونالد Sir Murdoch Macdonald:**

ركز مستر ماكدونالد Macdonald فى حديثه على نقطتين أساسيتين ، الأولى خاصة بقناة السويس والأخرى خاصة بالسودان .

بالنسبة للنقطة الأولى:

أوضح ماكدونالد Macdonald أنه فى المعاهدة تم التركيز على نقطة الدفاع عن القناة بقواتٍ برية فالمعروف أن هناك عدد من القوات البرية نحتاج إليه لحماية القناة ولكن القناة معدةٌ لمرور السفن فيها، ومن المهم وجود قوات بحرية، للتأكد من عدم وجود مشاكل تعوق المرور فى القناة و هذه القوات البحرية لن تعمل فى القناة نفسها لكن على مسافة منها فى مالطة أو عدن فالقناة حلقة وصل فى سلسلة طويلة تؤدى إلى المحيط الأطلنطى من جهة وإلى المحيط الهادى من جهة، ومن الممكن أن تكون القناة عديمة الفائدة بالنسبة للدور المطلوب منها وهو السماح بحرية مرور السفن فيها وأكد ماكدونالد Macdonald على ضرورة وجود قوات بحرية للدفاع عن القناة(٩٩).

بالنسبة للنقطة الثانية والخاصة بالسودان :

وضَّح أنه مضطرٌ للتفكير فى مصر بشأن العلاقة القوية بينهما ومصر بلدٌ متميز لأن وجودها يعتمد على المياه المارة بها والآتية من مسافات بعيدة تقدر بآلاف الأميال وإذا حدث وتحولت المياه فلن تستطيع مصر الإحتفاظ بسكانها وستُحَوَّل إلى صحراءٍ خالصة تمتد ٢٠٠ ميلاً شرقاً و ٢٠٠٠ ميلاً غرباً فوجودها إذن كبلدٍ يعتمد على المياه المارة بها.

فمصر بحق (بلد المحصولين) المحصول الغذائى القمح – والمحصول المالى القطن ، وأوضح مستر ماكدونالد Macdonald أنه لا أحد يستطيع أن يفعل شيئاً للتأثير على المحصول الغذائى فقد كانت المياه ومازالت تسقط فى الحبشة ثم تمر إلى السودان ومنه إلى مصر ولذا ضمنت مصر محاصيلها الغذائية.

ولكن الوضع يختلف بالنسبة للمحاصيل المالية لأنه يتم تخصيبها بواسطة المياه القادمة من النيل الأبيض الذى يمر بالخرطوم فى منطقة السدود ومنها مرةً ثانية إلى البحيرات الاستوائية فى إفريقيا، ومن الممكن أن تحدث أشياء فى منطقة السدود أو ورائها مما يهدد بإحداث نقصٍ خطير فى كمية المياه المتاحة للمحاصيل النقدية. لذا فإن لمصر اهتماماً حيوياً جداً فى السودان، وأن يكون لها قيادة تضمن استمرار تدفق المياه وتضمن ألا يحدث شئ فى هذه المنطقة دون موافقتها.

وقد نشأ وضعٌ جديدٌ فى الحبشة ، ولابد أن نلاحظ أن كمية معينة من مياه المحاصيل النقدية تنبع من الحبشة ولا تصب هذه المياه فى النيل الأزرق لكنها تدخل السودان وتلتقى بالنيل الأبيض فى " ملقال "٠

ويمكن استخدام هذه المياه للرى فى الحبشة ولو حدث هذا فإنه سيؤثر على موارد المياه التى تصل مصر ٠

وقد أوضح الإيطاليون أن الجزء الهام فى الحبشة هو الجزء الجنوبى الغربى وهناك سهولٌ واسعة يمكن زراعتها وتنميتها ولكنهم يحتاجون - لحسن حظ مصر - كمية قليلة من مياه الرى ، ولذا فإنه لا خوفٌ على المياه القادمة من السودان الأعلى بالنسبة لمصر.

وبالنسبة لبحيرة "تانا" والتى تُعَد المصدر الأساسى بالنسبة للنيل الأزرق والتى تقدم موارد المياه الخاصة بالمحاصيل النقدية ، فإذا ما تم بناء سد عبر بحيرة "تانا" يمكن إذن تخزين المياه خلف هذا السد وإخراجها بعد ذلك لتُستخدَم فى رى المحاصيل النقدية فى مصر والسودان٠

وعبر ماكدونالد أنه من وجهة نظره أن مصر لا يجب أن تهتم إذا تم أو لم يتم بناء سد على بحيرة " تانا " لأنها تستطيع الحصول على المياه التى تحتاجها من منطقة السدود والتى تقع تحت إمرتها أكثر من أى وقتٍ مضى٠

أما بالنسبة لوضع السودان فإنه يختلف عن وضع مصر لأن محاصيلها النقدية في منطقة الجزيرة تعتمد على النيل الأزرق ، وللسودان سدٌ عظيمٌ عند " سنار " يخزن ما يكفى لزراعة مساحة قدرها ٦٠٠٠٠٠ فدان ولكنها إذا رغبت فى زيادة هذه المساحة فإنها تتحول بعينها إلى امتلاك بحيرة " تانا ". ولكنها قد لا تضطر إلى ذلك الآن لأنها تستطيع أن تبنى سداً أخر داخل أراضيها بنفس طاقة السد الموجود عند " سنار " وتستطيع إضافة مساحات زراعية أخرى(١٠٠)٠

أما بخصوص المعاهدة ككل فقد أكد ماكدونالد Macdonald أن وزير الخارجية يستحق التهنئة لنجاحه فى الوصول إلى تسويةٍ لموضوع كان يسبب قلقاً كبيراً لكلا الطرفين٠

وقد أثنى ماكدونالد Macdonald على النحاس باشا وأوضح أنه لا يُمثّل القيادة فى حزبٍ كبيرٍ فقط ، ولكنه يمثل أيضاً القيادة لحزبٍ يقف وراءه كل فردٍ فى ذلك البلد ، وأن كل الأمة وراء النحاس وهم سعداء بالتوصل إلى هذه النتيجة". 

وفى النهاية عبر ماكدونالد Macdonald عن سعادته البالغة فى الوصول إلى هذه المعاهدة ودعى جميع الأعضاء للتصديق عليها.

وفى التعليق على خطاب ماكدونالد Macdonald فنلاحظ أنه أثار نقطتين لم يلتفت إليهما أحدٌ سوى إشارة من مستر " سنكلير" فى موضوع مياه النيل ، بالنسبة للنقطة الأولى الخاصة بالقوات البحرية فهو يرى ضرورة إضافتها إلى المعاهدة ، وهو بذلك لا يعترض على المعاهدة الحالية وأنه يرى فى القوات البرية التى اشترطت عليها المعاهدة ضماناً للأمن والسلامة ، أما بالنسبة للقوات البحرية فإنها يجب أن تُعزّز استكمالاً لهذا الأمن لأن القناة ما هى إلا حلقة وصل بين أطراف الإمبراطورية.

وفى اعتقادى أن المعاهدة لم تتضمن هذا البند على أساس أن هذه المعاهدة موقعةٌ بين طرفين أساسيين الإنجليزى والمصرى ، وأن القناة داخل مصر ، فوجب حمايتها داخلياً أما بالنسبة للوضع فى الخارج سواء فى المحيط الهندى أو الهادى فلا يغفل على الحكومة البريطانية تأمين الوضع.

وهذا شئٌ لا يهم مصر ولا يُشتَرَط موافقتها عليه؛ لذا فإقحام نص أو فقرات بحرية لا يكون من اختصاص المفوضين المصريين ، وإنما يخص بريطانيا ومناطق أخرى بعيداً عن مصر ويتم مناقشته فى فقرات منفصلة عن المعاهدة. ولذلك فإن عرض ماكدونالد لا ينقص من شأن المعاهدة المصرية الإنجليزية.

أما بالنسبة لموضوع السودان وتأمين مياه النيل فقد رأى ماكدونالد أن السودان مهمةٌ جداً لمصر وأن للمصريين مصالح مشتركة فى السودان لذا فليس فى الصالح للطرفين الفصل وإنما يجب أن يكون لمصر وضعٌ مميز فى السودان حتى تؤمِّن مصالحها.

ولذلك نلاحظ أن مستر ماكدونالد يؤيد المعاهدة ويرحِّب بتطبيق نصوصها وكذلك يدخل فى جانب النواب المؤيدين لها٠

**تحدث فيما بعد مستر ماندر Mr. Mander :**

وفى بداية حديثه أطرى مستر ماندر على مستر إيدن وزير الخارجية وحيَّاه على الطريقة التى تعامل بها مع هذا الموضوع وكيف أنه طرح جانباً جميع الإعتبارات الصغيرة ، وحصر كل عنايته فى الإرادة الصالحة التى تستحق الإقدام على بعض التضحيات الصغيرة٠

كما أطرى على النحاس باشا للحنكة السياسية التى أظهرها هو والمفاوضين المصريين٠

وقد علق مستر ماندر على عددٍ من النقاط ، كانت النقطة الأولى بشأن المادة [٢] المتعلقة بتعيين السفراء حيث دعى وزير الخارجية إلى التفكير فى نوعية هذا الرجل ، وقال : إنه من الخطأ أن تنظر وزارة الخارجية لمنصب السفير على أنه وظيفة لأن هذا المنصب يتطلب مواهب سياسية خاصة لا يمكن اكتسابها إلا من خلال الخبرة والتجربة السياسية٠

والنقطة الثانية بخصوص المادة [١٣] والمتعلقة بالامتيازات حيث قال إن الحكومة ستواجه معارضةً كبيرةً عند عرض موضوع التخلص من الامتيازات وستأتى هذه المعارضة من الأثرياء من جميع البلدان ومنهم أغنياء من الرعايا البريطانيين وأغنياء مصريون. وهذا طبيعىٌ ومفهومٌ تماماً لأن هؤلاء لهم مصالح كبيرة فى الوقت الحالى ، فلن يوافقوا بسهولة على حدوث تغييرات جديدة من شأنها أن تفرض التزامات ضريبية عليهم وأوضح ماندر أن الضرائب المفروضة الآن على الأثرياء فى مصر لا تتجاوز "١٠ بنس" عن كل جنيه وأن الحكومة المصرية مُنِعَت بسبب الظروف من فرض ضرائب كان يجب أن تفرضها على مواطنيها ، ولذا لم تتوافر لها النقود التى تمكنها من القيام بإصلاحات إجتماعية[١٠١]٠

وذكر ماندر أنه متأكد من أن الحكومة البريطانية لابد لها من أن تستخدم كل نفوذها عندما يُعقد مؤتمر الامتيازات لتسوية هذه المسالة فى أقرب فرصة٠

بالنسبة للنقطة الثالثة والخاصة بقناة السويس ، فقد أوضح ماندر أن قناة السويس ليست وسيلة مواصلات أساسية للإمبراطورية البريطانية فقط ولكنها وسيلةٌ أساسيةٌ أيضاً لدول مثل فرنسا وهولندا والبرتغال وإيطاليا. لأن تلك الدول لابد أن تمر سفنها فى القناة لتصل إلى الأقاليم التابعة لها وراء البحار وأنه يظن أنه قد يكون مناسباً جداً أن تحصل الحكومة البريطانية على انتداب من عصبة الأمم لحماية القنال٠

وفى نهاية خطابه رحب ماندر بالاتفاق وتمنى أن تمضى الدولتان للأمام نحو مزيدٍ من النجاح فى ظلال الأهرام وفى بلد إيزيس وأوزوريس العظيمة(١٠٢).

وخطاب ماندر هذا لا يحمل أى معارضةٍ للمعاهدة بل يرحب بها ويتمنى أن تُطبَّق نصوصها وهو بذلك ينضم إلى قائمة النواب المؤيدين للمعاهدة، بل وذهب ماندر إلى مطالبة الحكومة الإنجليزية بالوقوف إلى جانب مصر لتحقيق ما نصت عليه المعاهدة من إلغاء الإمتيازات٠

<u>ثم تحدث مستر روس تيلور Mr. Ross Taylor:</u>

بدأ مستر تيلور خطابه موضحاً أنه قضى فى مصر ثمانية عشر عاماً وهذا يدعوه للتحدث عن المعاهدة وخصوصاً الخلفية وراء توقيعها٠

ويَسُرُّه أن علاقة الدولتين أصبحت ترتكز أخيراً على أساسٍ دائم ثم قدم مستر تيلور التهنئة للمفاوضين على التسوية التى توصلوا إليها لهذا الموضوع الشائك رغم الصعوبات التى واجهوها(١٠٣).

وأوضح تيلور أنه منذ الوقت الذى حقق فيه الاحتلال العسكرى أهدافه ظل وضع الاحتلال المدنى لمصر غير معروف ، ونتذكر ما قاله السيد جلادستون وساسة آخرون عام ١٨٨٢ عن مدة وطبيعة الاحتلال ، فقد قيل الكثير وكان هذا الكثير متضارباً ولكن الجميع اتفقوا على أمرٍ واحد ألا وهو أن الاحتلال مؤقت ، ولكن كلمة مؤقت مثلها مثل الكلمات الأخرى المرتبطة بالزمن وأدى تطبيقها على مصر <u>إلى قول أحد الوزراء المصريين عنها:</u> " فى مصر يستمر المؤقت فقط " .

وعلى الرغم من أن وضع الاحتلال لم يحدد إلا أنه لا يوجد أدنى شك فى أن هذا الاحتلال قد وجد مبرراته ، وهذه المعاهدة دليلٌ على ذلك . وأوضح تيلور أنه يعرف أن هناك مصريين كثيرين من الذين كرهوا هذا الاحتلال يقرون اليوم بأنه كان ذا فائدة لا تقدر لبلدهم ٠

ثم أشار تيلور إلى حالة الفوضى التى وجدت عندما دخل البريطانيون مصر عام ١٨٨٢ وأنه بفضل الإدارة البريطانية الحكيمة والتوجيه الحكيم الذى بدأ تحت قيادة اللورد كرومر فقد وُلِدَت مصر من جديد حتى وصلت مصر ١٩١٤ إلى حالةٍ من الرخاء لم تعرفها لفترات طويلة ولكن فى هذا الوقت الذى كان يحدث فيه الرخاء لم تُخِفَّ قبضتنا على مصر وأوضح تيلور أن الإدارة الإنجليزية كانت تحرص على أن يشغل بريطانيون الوظائف الحكومية الهامة ، ولم يكن لمصر أى رأى فى شئونها. وكان من الطبيعى أن يثير هذا قدراً كبيراً من الاستياء وعدم الرضا بين الجيل التقدمى، كان هذا هو الموقف عام ١٩١٤ .

وأوضح تيلور أنه تم التغلب على ذلك بإعلان الحماية البريطانية على مصرولكن هذا الإعلان أيضاً كان من جانب واحد فلم يكن لمصر رأى ولكنهم استسلموا للأمر ، وفى هذا الوقت أمِلَ البريطانيون أن تثبت الحماية كأساسٍ لتسويةٍ دائمة ، لكن هذا الأمل لم يتحقق لأن العاطفة القومية كانت مستمرةً فى النمو طوال الوقت رغم أن الحالة وقت الحرب كانت هادئة وكان المصريون يقدمون خدمات جليلة لصالح الحلفاء[١٠٤]٠

وبمجرد توقيع الهدنة كان هناك مطلبٌ ثابت وعلى نطاقٍ واسع بإلغاء الحماية والاستقلال الكامل ، وقد كان مستر ونجيت الذى كان مندوباً سامياً لمصر آنذاك قد رأى الوضع من بؤرة الحدث وقد رأى قوة مطلب الاستقلال وأنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد أخذت بنصيحته ، وإذا كنا سمحنا لقادة الرأى المصرى بالحضور إلى لندن لعرض قضيتهم كان من الممكن من خلال تقديم تنازلات صغيرة لا تقارن بما يُطلب الآن. كان من الممكن تسوية المسألة لجيلٍ مضى على الأقل٠

وقد حدثت اضطرابات كثيرة فيما بين عام ١٩١٩ - ١٩٢٢ وأوضح تيلور أن فشل المساعى للتسوية فى هذه الفترة يرجع إلى حدٍ كبيرٍ فى رأيه إلى حقيقة أن الحكومة البريطانية كانت تأتى باقتراحاتها فى وقتٍ متأخرٍ جداً، وفى الوقت الذى وصلت فيه هذه الاقتراحات مصر وقُدِّمَت للشعب تحول الرأى العام عنها ورفض هذه الاقتراحات رفضاً تاماً.

ثم جاء تصريح عام ١٩٢٢ الذى أعلنته الحكومة البريطانية من جانبٍ واحد، وفى الوقت الذى هدأ هذا التصريح الرأى العام فى مصر بعض الوقت إلا أنه زاد الموقف صعوبة لأن مصر أعلِنَت دولة مستقلة ذات سيادة وهذه المعانى قد لعبت بعقول المصريين الذين كانوا يرون جيش الاحتلال فى بلادهم وضد رغبتهم.

وقد تم التوصل الآن لاتفاقٍ من خلال مفاوضات حرة حددت العلاقة بين الطرفين، وسوف يتحمل المصريون بموجب هذه المعاهدة مسئوليات كبيرة جداً، وأعتقد أنه لا يمكن الطعن فى قدرتهم ورغبتهم فى القيام بذلك فعندما غادر أغلب المسئولين والموظفين البريطانيين الوظائف التى كانوا يشغلونها فى مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مباشرةً وتُركت إدارات كثيرة فى الدولة فى أيدى المصريين ، شعر البعض منا أنه قد يحدث انخفاض فى الكفاءة والمستوى بسبب تولى المصريين الأمر إلا أن هذه المخاوف ثبت أنها بلا أساس.

ولابد أن نتذكر أنه فى هذا الوقت الذى كان المصريون وحدهم مسئولين عن إدارة شئونهم كانوا يواجهون ظروفاً اقتصادية غاية فى الصعوبة. وبعد نجاحهم ، هذه شهادةٌ على كفاءتهم وقدرتهم على تحمل المسئولية وعلى أن المستقبل يحمل خيراً كثيراً لهم(١٠٥).

وأوضح تيلور أن المصريين الذين يتحررون من هذا الموقف المزعج ويتطلعون إلى تحقيق وضع جديد لبلادهم أمام العالم سيرتفعون إلى مستوى المسئولية الجديدة، وأن الاعتراف بأن لمصر وبريطانيا مصالح حيوية سيدفع الجانبين للتعاون المثمر، وفى نهاية خطابه أيَّد المعاهدة تأييداً

تاماً ووصفها بأنها تطورٌ طبيعى للأحداث الجارية ، ودعى المجلس للتصديق عليها وهو بذلك يأخذ موقف المؤيدين للمعاهدة .

## موقف مستر هوبكن Mr. Hopkin:

أشار هوبكن فى بداية خطابه أن بريطانيا الآن بصدد إغلاق فصلٍ فى كتاب التاريخ الخاص بعلاقتها مع مصر ، وأوضح أنه لابد من النظر للوراء على الفترة التى استغرقها هذا الفصل بقدرٍ كبيرٍ من الفخر لأن العمل الذى قام به البريطانيون فى مصر خلال الخمسين عاماً الأخيرة لازال موجوداً ويستطيع أن يراه الجميع كما أنه فى الوقت نفسه لا يستطيع أن يخفى حقيقة أننا إرتكبنا أخطاءاً فادحة ، ومن أكبر الأخطاء التى ارتُكِبَت فى حق مصر ما فُعِلَ بالخديوى عباس حلمى ١٩١٤(١٠٦) .

وأوضح هوبكن أن المصريين على صواب وحق ، بعد أن رأوا مصير الحبشة فى أن يبحثوا عن حليفٍ قوى ، وفى الوقت نفسه لا نستطيع أن نغمض أعيننا عما يرد فى الصحافة الإيطالية بخصوص الآمال والطموحات الإيطالية ليس فقط فى البحر المتوسط لكن فيما يخص مصر نفسها .

ثم أثنى هوبكن على مستر هندرسون فإليه يرجع الفضل فى وضع الأسس التى أدت إلى النهاية التى نشهدها اليوم .

<u>ثم علق مستر هوبكن على عددٍ من النقاط :</u>

النقطة الأولى، وهى الخاصة بالمادة [١] والتى تقول: [ينتهى الاحتلال العسكرى لقوات صاحب الجلالة لمصر]

وبموجب هذه المادة تصبح مصر حرةً مستقلة ذات سيادة ، وأوضح أن هذه النقطة إنجازٌ كبيرٌ حققته المعاهدة .

وفى إشارةٍ لموضوع نقل القوات إلى منطقة القنال عبَّر هوبكن عن أسفه حيث أوضح أنه لابد وأن يكون مستر إيدن أحس بوخز الضمير عندما وقَّع على الفقرات الخاصة بنقل القوات لأنه قال ١٩٢٩:"لا يوجد شئ أكرهه أكثر من الإقامة بالقرب من القناة لأى فترةٍ ممكنة" .

ويوافق مستر إيدن رغم هذا على وضع ١٠٠٠٠ من القوات البريطانية و ٤٠٠ من القوات الجوية هناك (١٠٧) .

والنقطة الأخرى التى أثارها مستر هوبكن وهى بخصوص الفترة التى ستؤخذ لبناء الثكنات والملاعب الرياضية وتوصيل المياه والخدمات.

وطالب هوبكن بسرعة بناء هذه الثكنات اللازمة لنقل القوات فقد وضّحت لجنة ملنر من قبل:أنه "طالما ظل احتلال القوات البريطانية للقاهرة قائماً فلن يمكننا إحراز أى تقدم بشأن إعطاء مصر الاستقلال الذى تريده"(١٠٨).

وأوضح هوبكن أن ترك أى قوات فى القاهرة أو الإسكندرية تحت أى مبرر سيقضى على الهدف الأساسى للمعاهدة، وإذا فعلنا هذا فإننا نقدم على مخاطرةٍ كبيرة.

ثم أشار مستر هوبكن إلى نقطة محورية فى المادة [٨] وهى الإلتزام بأن يكون عرض الطرق التى ستُنشأ هو(٢٠) قدماً وأضاف أن هذا قصر نظر لأن الطريق الذى عرضه (٢٠) قدماً سيكون قليل الفائدة من الناحية العسكرية وأنه إذا كان عرض هذه الطرق (٣٠) قدماً ستكون أكثر فائدة للمصرين والقوات البريطانية(١٠٩).

والنقطة التالية التى أشار إليها هوبكن وهى المادة [١٢] والخاصة بسلامة الأجانب والتى تحدد أن الحكومة المصرية هى المسئول الوحيد عن سلامة هؤلاء الأجانب وفى استفسار لمستر هوبكن أنه فى ظل هذا هل سيُسمَح للقوات البريطانية بالذهاب إلى منطقة القاهرة أو الإسكندرية تحت أى ظرف لحماية حقوق الأجانب وسلامتهم؟ وأن هذا السؤال طرح نفسه عام ١٩٢٩ ، وقد سأله مستر إيدن عندما كان يجلس فى أحد المقاعد الخلفية عما إذا كانت القوات البريطانية سيُسمَح لها بالذهاب إلى القاهرة أو الإسكندرية أو الزقازيق أو طنطا تحت أى ظرف أم لا ؟.

وأوضح هوبكن أنه فى مواجهة هذا الوضع لابد أن نتجشم قدراً معيناً من المخاطر، وأن نأخذ قدراً من الضمانات الهامة لحماية سلامة الأجانب(١١٠).

وبخصوص المادة [١٣] الخاصة بالامتيازات الأجنبية أوضح هوبكن أنه من وجهة نظره أن النتيجة لن تكون مرضية وأشار أنه من الخطأ أن يخرج كلام من هذا المجلس مؤداه أن هناك أملاً كبيراً فى أن يحصل المصريون على ما يرضيهم تماماً فى هذا الأمر ، فهل يُعتقد ولو للحظة واحدة أن الإيطاليين أو حتى اليونانيين سيتخلون ولو عن جزءٍ صغيرٍ من حقوقهم فى مصر، وأننا بهذا نعطى المصريين أملاً كاذباً لهم أنه يمكن أن يحدث تحسن فى وضع الامتيازات الأجنبية وأنه من العدالة ألا نترك المصريين يتحملون العبء وحدهم (١١١).

وفى نهاية خطاب هوبكن أشار إلى نقطتين هامتين لم تتناولهم المعاهدة فى نصوصها ولكنهما تشكلان جزءاً من الخطابات المتبادلة:
**الأولى:** خاصة بالجيش المصرى وقال هوبكن أنه تذكيرٌ بموقف عضو "أبنج" مستر تشرشل الذى قال: "أن وجود جيش مصرى مستقل يحمل خطراً على بريطانيا" وهذا نص كلماته: "كأننا نصنع متفجرات ستنفجر فينا يوماً ما".

والنقطة الثانية: خاصة بموضوع العملة المصرية وطلب هوبكن من المجلس التحدث عن مستقبل هذه العملة وهل سيستمر الوضع على ما هو عليه الآن وتظل العملة المصرية مرتبطة بالجنيه الإنجليزى أو هل ستسمح لها بأن تبحث وتجد قيمتها مع الوقت؟؟

فهذا الموضوع يهم عدداً كبيراً من التجار خصوصاً الذين يعملون بين لا نكشاير والإسكندرية.

وفى النهاية أثنى مستر هوبكن على إثنين قدما الكثير لمصر وعانوا كثيراً فى سبيل ذلك، وهما سعد زغلول باشا والخديوى عباس حلمى وأوضح هوبكن أن عباس حلمى كان خديوياً على مصر لمدة ١٨ عاما (١٨٩٢ - ١٩١٤) وحافظ خلال هذه السنوات على استقلال مصر وقدم خدمات جليلة لبلده وشجع شعبه على أن يستعد لحكم نفسه وكان الخطأ الوحيد أنه سبق زمنه بثلاثين عاماً.

ولابد أن تفخر مصر بأنها فى طريقها لأن تُعيد كامل الحرية لشعبها القديم صاحب التاريخ وأن هذه تجربة عظيمة يعيشها الشعبان وستكون ناجحة بإرداتها. وأن هذه المعاهدة تتيح فرصة عظيمة للدولتين لأن تعملا معاً من أجل صالحهما المشترك. وأخيراً دعا هوبكن المجلس إلى التصديق على هذه المعاهدة[١١٢].

وفى التعليق على خطاب هوبكن نلاحظ أنه تناول فى مناقشته عدداً كبيراً من النقاط ، وأنه فضَّل عدم التحدث فى كثيرٍ من النقاط التى تناولها أعضاءٌ سابقون، خاصة موضوع التحالف وموضوع السودان وإن كان قد ركَّز على نقطة تم مناقشتها مسبقاً وهى مسألة نقل القوات من القاهرة والإسكندرية وهو فى حديثه لا يعترض على نقل القوات وإنما اعتراضه على موقف وزير الخارجية الذى كان معارضاً لهذا الموضوع عام ١٩٢٩ لأسبابٍ عسكرية وأخرى صحية وفى استجوابه لمستر إيدن رد عليه مستر إيدن بأن الأوضاع تختلف عن ذى قبل وأن الموقع المقترح لإقامة القوات فى ذلك الوقت يختلف تماماً عن الموقع المقترح فى معاهدة ١٩٣٠ وبالنسبة لبناء الثكنات ونقل القوات فأوصى هوبكن على السرعة فى إتخاذ هذا الأمر حتى يتوفر عامل الثقة بين الطرفين لأنه طالما رأى المصريون الجنود البريطانيين يتحركون أمام أعينهم، فإنهم لا يشعرون بما نصت عليه المعاهدة من انتهاء الاحتلال العسكرى.

وبالنسبة للنقطة الأخرى التى أشار إليها هوبكن وهى الإلتزام بعرض الطرق التى ستنشأ وهو (٢٠ قدما) والحقيقة أن مسألة إقامة هذه الطرق حملت كثيراً من التأويل، فمن المؤرخين من عارضها واعتبرها من الأعباء التى ألقيَت على عاتق الحكومة المصرية ومنهم من اقتنع بضرورة إقامة هذه الطرق وأن مصر هى المستفيدة من هذه الطرق.

وأعتقد أن هوبكن محقٌ فى إقتراحه بالنسبة لعرض الطرق لأنه كلما اتسعت المسافة كلما اتَّسَمَ الطريق بمواصفات الجودة.

وهذا لا يقلل من شأن المعاهدة ولكنها إضافة بسيطة لنصوصها وفى النهاية نلاحظ أن مستر هوبكن قد مال فى خطابه لمساندة الجانب المصرى

ومساعدته فى كثيرٍ من الأمور مثل مسألة الامتيازات ، وأوصى الحكومة البريطانية بالوقوف بجانب المصريين، ومساعدتهم حتى يتم التخلص من هذه الامتيازات.

كذلك مسألة العملة فقد دعا لتحررها عن الجنيه الإنجليزى حتى تقوى بنفسها. وبذلك نرى موضوعية هوبكن فى مناقشة الموضوع وحياديته بل نرى مدى إشفاقه على الحكومة المصرية لتحملها مسئولية كبيرةً من إنشاء طرق وسكك جديدة وطلب من حكومته مد العون لها للتخلص من الامتيازات المرهقة لميزانيتها.

ثم أبدى مستر هوبكن بالرغم من التعليقات البسيطة التى علق عليها سعادته ورغبته الصادقة تجاه التصديق على المعاهدة والتعجيل بتنفيذ بنودها حتى يتوفر عامل الثقة بين الطرفين وهو بذلك يدخل فى صفوف المؤيدين للمعاهدة والمرحبين بتوقيع مثل هذا الاتفاق بين الدولتين.

## موقف السير جون واردلو ميلن Sir John Wardlaw Milne :

حيث بدأ السير وارد لوميلن خطابه بتهنئة الحكومة على إبرام هذه المعاهدة، ولكنه لم يستطع أن يخفى مدى تخوفه من الاشتراك فى تقديم التهانى للحكومة وهو يرى التصفيق يتوالى فى كل جنبات المجلس الموقر لدرجة أنه لا يسمع صوتاً مرتاباً أو ساخراً "أى لا يسمع صوت نقدٍ واحد" وبدأ يتساءل عما إذا كان المجلس يناقش مذكرة جدول الأعمال لتُسمَع فقط الأصوات المؤيدة للحكومة ويختفى صوت المعارضة والنقد المتوقع أن يصدر منها، ثم عبَّر مستر وارد لوميلن عن ترحيبه بالقرار الذى اتخذته الحكومة (فى ضوء النصائح العسكرية التى قدمت لها بإخراج القوات البريطانية من القاهرة وأوضح أن هذه المسألة تحكمها مصالح أخرى كثيرة ليست الحكومة البريطانية وحدها المسئولة عنها وأن ظروف نقل القوات الآن تختلف بشكلٍ كبير عن الظروف التى كانت سائدةً منذ ست سنوات ، ليس فقط لأن القوات ستذهب إلى مكانٍ مختلف حيث المدنية فيه أفضل والوسط المحيط بالقوات نفسها مختلف، لكن لأن الموقف تغير فى الست سنوات الماضية، حيث التطورات التى حدثت للسلاح الجوى مثلاً لابد أنها غيرت النظرة والتقييم للموقف العسكرى تماماً(١١٣).

وانتقل مستر وارد لوميلن بحديثه لموضوع آخر قال عنه: "أنه لم يتخذ حقه ولم يتم بحثه بصورة كافية وهو الموضوع الخاص بحماية المصالح الغير عسكرية للأجانب فقد تعاملت المعاهدة بطريقةٍ مرضية، ووافية بكل ما يخص الوضع المستقبلي العسكري أما المصالح الأخرى فلم يتم بحثها"٠

أما موضوع الامتيازات الأجنبية فأوضح وارد لوميلن أنه كان يوجد في مفاوضات هندرسون جملة مفيدة كان لابد من إضافتها في هذه المعاهدة وهي الجملة التي تقول أن "الاقتراح الخاص ببحث إلغاء الامتيازات الأجنبية سيُقدَم في ظروفٍ تؤمن المصالح الشرعية للأجانب"(١١٤)٠

وأشار وارد لوميلن أنه لا يقصد بذلك أن هذه المصالح لم يتم أخذها في الاعتبار ولكن كان لابد من إضافة هذه الجملة ولابد أن نتذكر أن الأغنياء ليسوا وحدهم المعنيين بأمر إلغاء الامتيازات، ولكن هناك أناسٌ كثيرون صغار يهمهم هذا الأمر أكثر من التجار الأثرياء مثل الحرفيين، وصغار التجار، ذلك أن الأثرياء ممكن أن يهتموا أو يعتنوا بأنفسهم وقد يمارسون تأثيراً على الحكومة لكي تلبي طلباتهم ولا يتأثر بهذا سوى صغار الناس، نتذكر في هذا ما حدث في تركيا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية فقد صدرت تشريعات متوالية لاقتلاع الأجانب من هذا البلد. فقد صدر تشريعٌ ضد توظيف الأجانب. واشترط هذا التشريع أن الذي يعمل في منشأةٍ أجنبيةٍ لابد وأن يحمل الجنسية التركية، وقد يتكرر هذا الوضع في مصر. وقد اقترح خطاب الملك أن يعمل ٥٠% من المصريين في كل شركةٍ أجنبية ، ولذلك نجد أنه من الضروري أن تكون حكومة جلالة الملك حريصةً أشد الحرص في المفاوضات القادمة الخاصة بإلغاء الامتيازات، وأن تقدم يد العون للحكومة المصرية، ويجب على الحكومة أيضاً أن تنتبه للمحافظة على المصالح القانونية للأجانب(١١٥)٠

واقترح مستر وارد لوميلن وجوب تعزيز المحاكم المختلطة وتقويتها وتحويل القضاء القنصلي إليها٠

وفى النهاية أوضح مستر وارد لوميلن بعض المرادفات المبهمة المستخدمة فى نص المعاهدة، وطلب من الحكومة تفسيرها ومن هذه الأمثلة الكلمات التى وردت بملحق المادة [١٣] التى تحدد فترة حكم انتقالية وتقول [لمدة معقولة غير طويلة أكثر من اللازم] فهذه العبارة يمكن أن تعنى أشياءً كثيرة.

هناك أيضاً الفقرة [٧] من ملحق المادة [١٣] ( أنه لما كان المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية، فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يُستثنى من نقل الاختصاص مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الإختصاص)، فهذه الكلمات لا يتحدد فيها درجة الأولوية .

وفى النهاية هنأ العضو الحكومة على هذا التقدم الذى أحرزته وأوضح أنه ليس معارضاً على الإطلاق للمعاهدة لأنها عُقِدَت بحسن نية متوفرة بين الطرفين (١١٦).

**موقف مستر بلكنجتون من المعاهدة Pilkington :**

فى بداية حديثه عبر عن أسفه للحالة التى وصلت إليها ثكنات قصر النيل فى مدينة القاهرة، وأكد أن هذه الثكنات لم تعد صالحة للإقامة فيها منذ زمن اللورد كتشينر لدرجة أن المرء يمكن أن يستخرج ثعباناً من جدرانها ، ثم أوضح مستر بلكنجتون أن من الأسباب التى أعطت هذه المعاهدة مصداقيتها الحقيقية التى تشير إلى أن مصر فى عام ١٩٣٠ لم تتوحد وراء الوفد المفاوض كما حدث ١٩٣٦. وأوضح بلكنجتون "أنه خلال العشرين سنة الأخيرة عاد الجنس العربى للحياة من جديد وحدث هذا فى عهد قادتهم الملك فؤاد والملك فيصل بن سعود، وقد قدَّم الشعب البريطانى شيئاً لمساعدة الشعوب العربية وقد أثبتت الأيام أن هدف الأمة الإنجليزية لم يكن إحلال العبودية "عبودية العرب" لنا محل العبودية للأتراك.

"وإذا قيل أن هذه المعاهدة أفقدتنا تابعاً، نقول أننا بهذا ربما كسبنا صديقاً أو حتى شريكاً .

"وهذه السياسة التى تتبعها إنجلترا تمثل تجربة لم تخضها أى إمبراطورية أخرى فى العالم ، ألا وهى سياسة إحلال التعاون الحر محل القمع ، والرغبة الطيبة محل الاستعباد ، والشراكة الحرة محل الهيمنة المركزية باستخدام القوة . وهذه تجربة عظيمة ربما تنجح وربما تفشل ، وإذا نجحت أعتقد أننا بهذا نحن وشركاؤنا فى هذه التجربة سنقدم للعالم قيمة فعَّالة" ٠

ثم أثنى مستر بلكنجتون على الفقرات المعالجة لموضوع السودان والفقرات الخاصة بالنواحى العسكرية، ووصفها بأنها كافية لإشباع الرغبة فى الإقتناع بها ٠

**وفى النهاية علق مستر بلكنجتون على نقطتين هامتين من وجهة نظره:**

**النقطة الأولى:** خاصة بموضوع المياه ، فالشئ الوحيد الذى قيل عن هذا الموضوع فى المعاهدة أن هناك نصاً وافياً سيُعَد وأن الجميع يريد أن يعرف عما إذا كانت ستحدث أى إضافة جديدة لترعة المياه العزبة وعما إذا كانت هناك خزانات احتياطية للطوارئ أم لا ٠

**والنقطة الثانية:** التى تناولها مستر بلكنجتون خاصة بالطرق البرية حيث أشار إلى أن الطرق البرية والسكك الحديدية غرب القناة سوف يتم تحسينها و لكن ماذا عن الطرق شرق القناة؟

ففى الوقت الحالى يوجد خط حديدى مفرد يتجه إلى الشرق وطريقان بريَّان بحالةٍ غير جيدة(١١٧) ٠

وأخيراً عبَّر بلكنجتون عن سعادته للتوقيع على المعاهدة وأضاف أن هذه المعاهدة جمعت بين حكومة وطنية فى بريطانيا العظمى وجبهة موحدة فى مصر ، أى أن أقدم الحضارات وأحدثها اجتمعتا معاً ٠

وفى التعليق على خطاب مستر بلكنجتون نلاحظ أنه نجح فى إثارة **نقطتين هامتين** .

**الأولى:** وهى خاصة بموضوع المياه العذبة ، وهى نقطة لم يتم الإشارة إليها فى نصوص المعاهدة وهى إضافة جديدة .

<u>الثانيـة</u>: وهـى خاصـة بـالطرق البريـة شـرق منطقـة القنـاة ، فمـن الملاحظ أن التركيز كل التركيز فى المعاهدة على منطقة غرب القناة . وهو بهذا لا يعارض المعاهدة ولكن يرغب فى إضافة نقاط لم يتم تناولها .

**<u>موقف العضو المحافظ مستر كازاليت Cazalet:</u>**

فقد بدأ مستر كازاليت بالثناء الواضح على المعاهدة المصرية الإنجليزية حيث أوضح فى بداية خطابه اهتمامه البالغ بهذا الموضوع حيث تابع مفاوضات ١٩٣٠ باهتمامٍ ، وكلمة الرئيس الأمريكى روزفلت معلقة فى رأسه حيث قال للأمة الإنجليزية [يجب أن تحكموا بحكمة أو ترحلوا] .

وأضاف كازاليت أن الوضع الإنجليزى فى مصر شاذ، وبعد تصريح ١٩٢٢ لم يصبح الموقف شاذاً فقط بل أصبح غير منطقى ، وبالنسبة للآخرين أصبح غير مفسرٍ على الإطلاق. وبعد فترةٍ طويلة من الصعوبات والشك والارتباك لم يكن من السهل وضع كل شئ فى موضعه الصحيح. ولكن الظروف فى السنوات القليلة الماضية أتاحت فرصة رائعة لحكومتى البلدين لتسوية عددٍ كبيرٍ من المشاكل المعلقة بينهما ، ويقال أن الفرصة تأتى للفرد مرة واحدة فقط، وأن الفرق بين النجاح والفشل يتمثل فى الامساك بهذه الفرصة أو تركها تفلت ، وأضاف كازاليت أن الحكومتين تستحقان التهنئة على تمسكها بالفرصة التى أُتيحت لهما مما أوصلهما إلى هذه المعاهدة(١١٨).

وأوضح مستر كازاليت أن أهم شئ فى المعاهدة ليست المناقشات التى دارت والبنود الذى صيغت، ولكن هى تلك الروح التى تمت بها ، ولم يخفى كازاليت فى حديثه مدى أهمية مصر لبريطانيا العظمى وأهمية صداقتها فى جميع الموضوعات التى تخص البحر المتوسط وكذلك التى تربط بريطانيا بالشرق الأدنى والهند وما وراءها، ولكى تكون هذه الصداقة حقيقية لابد أن تكون باختيار ورضا الطرفين.

ولابد أن تكون هذه الصداقة أكثر من مجرد مصالح مشتركة، وأن تكون قائمة على أساس الأخذ والعطاء بين الطرفين.

فالفرنسيون لديهم مقولة تقول ما معناه : "إذا كنت بصدد الوصول إلى مساومةٍ مرضية فلابد أن يقدم كل طرفٍ تنازلاً ما ، وإذا شعر أيٌ من الطرفين أنه أعطى أكثر من اللازم أو أخذ أكثر من اللازم فلن يكون هذا الاتفاق دائماً]٠ ثم علق مستر كازاليت على موضوع الطرق وعلق على الفقرة المحددة لعرض الطريق ٢٠ قدماً وأنه فهم منها ألا يقل عرض الطريق عن ٢٠ قدماً وهو لا يعترض على هذه الفقرة إطلاقاً٠

وانتقل إلى موضوع أخر وهو الفقرات الخاصة بالسودان وأوضح أن مستقبل السودان اليوم أهم من أى وقت مضى وذلك بسبب التطورات الحادثة فى الحبشة٠

وأشار كازاليت فى حديثه أنه من الأفضل أن تسوى مصر والسودان الشئون المختلف عليها بينهما، وأن يتوقف المبلغ السنوى الذى تدفعه مصر للسودان ويقدر بـ ٧٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ، متى سمحت حالة السودان الإقتصادية .

وفى نهاية خطابه وضح كازاليت أن التوقيع على هذه المعاهدة يعد نجاحاً كبيراً يستحق التهنئة لأن هذه المعاهدة ستفتح صفحةً جديدةً فى العلاقات الإنجليزية المصرية٠

"ونلاحظ من خلال خطاب كازاليت مدى الهدوء الذى يسود جلسة المناقشات فلم نلاحظ صوت معارضةٍ صريح لبنود المعاهدة ونصوصها ولكن كلها تعليقات هامشية لا تخص صلب المعاهدة أو تقلل من شأنها ففى حديث كازاليت لم توجد نبرة اعتراضٍ واحدة ، ولكن امتلأ حديثه بالثناء على المعاهدة ومدح الموقعين عليها٠

والملاحظ أيضاً أن هذه التعليقات التى يبديها بعض الأعضاء يقوم بتصحيحها أعضاء آخرون دون الانتظار لرد أو توضيح الحكومة فمعظمها اختلافٌ فى فهم صياغة الموضوع أو إضافة تفصيلٍ لموضوع ما٠

**موقف السير أرنولد ولسون Arnold Wilson:**

حيث قال السير أرنولد ولسون فى بداية خطابه أن حديث الأعضاء السابقين ذكره بالترنيمة التى تقول " اللون الوردى للصباح الباكر يجعل اليوم مشرقاً" ثم ذكّرهم بـ "ما أسرع تلاشيه"٠

واستكمل حديثه عن الآمال التى علقها الإنجليز على المعاهدة مع العراق، وعن إلغاء الامتيازات الأجنبية فى فارس وكذلك الترتيبات التى تمت فى أيرلندا لكن النتيجة الحقيقية لم تكن وردية مثلما كان الجميع يصبو(١١٩)٠

واعتقد أرنولد أنه لا يكون هناك أى تأثير خطير فى تحسن العلاقات بين مصر وبقية العالم؛ لأن هذا يكون أملاً يتجاوز الحد إذا راعينا ما حدث فى العراق والبلدان الأخرى فى السنوات الأخيرة٠

وقال مستر أرنولد فيما يتعلق بموضوع الامتيازات الأجنبية "إننى موقنٌ أن الحكومتين الإيطالية واليونانية ستتخذان التدابير التى تضمن أنه عندما تُعدَّل الامتيازات أو تُلغى يمكن تعديلها أو إلغاؤها فى ظروفٍ وأحوال تضمن لرعاياها الحماية المشروعة(١٢٠)٠

وعلق مستر أرنولد على المادة [١٤] والتى تنص على أنه :
[تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقيات أو الوثائق التى يكون إستمرار بقائها منافياً لأحكام هذه المعاهدة ويجب أن يُعَد باتفاق الطرفين المتعاقدين –إذا طلب أحدهما ذلك – بيان بالاتفاقيات والوثائق الملغاة، وذلك فى مدة ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة]

وأوضح أرنولد مدى الصعوبة التى تُقابَل عند جمع المستندات الخاصة بالامتيازات الأخرى التى تتعارض مع معاهدة ١٩٣٦(١٢١)٠

وهنأ مستر أرنولد وزير الخارجية على ضمان انتقال القوات البريطانية إلى ثكناتٍ سيتم بناؤها على حساب الحكومة المصرية وأشار أن هذه الترتيبات أفضل وأكثر عدالة من الترتيبات التى تمت فى

(ميزوبوتاميا) فى العراق والتى تدفع فيها الحكومة البريطانية كل شئ لبناء الثكنات حتى وصل المبلغ إلى "٤ مليون جنيه إسترلينى" لا تقوم حكومة العراق بسداد أى جزء منها.

ثم انتقل أرنولد بحديثه إلى قناة السويس ، ووضح أهميتها بالنسبة لبريطانيا ولكنه طلب ألا يتم التركيز على القناة أكثر من اللازم، فقد تم غزو الهند والسيطرة عليها دون استخدام قناة السويس. وكذلك السيطرة على سنغافورا، وشنغهاى، وهونج كونج، وأستراليا، ونيوزلندا دون استخدام القناة وأضاف أرنولد أنه لا ينكر أهمية قناة السويس كواحدةٍ من حلقات بل وأهم حلقات الاتصال داخل الإمبراطورية.

ولكن هناك طريقٌ هامٌ أيضاً هو طريق رأس الرجاء الصالح واعتبر أن مرور السفن فيه أرخص من مرورها داخل قناة السويس[١٢٢].

ثم استنكر أرنولد المبالغ الضخمة التى تصرفها الحكومة على طرق مواصلاتها وطرح سؤال بخصوص قناة السويس وهو أن القناة مفتوحة للملاحة لكل الدول وقت السلم ووقت الحرب بموجب المعاهدة التى وقعت فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ وهذه المعاهدة وقعتها بريطانيا، والقوى الكبرى فى أوروبا مع تركيا نيابة عن مصر ، وسأل هل لا تزال مصر تعتبر إمضاءها على معاهدة ١٨٨٨ رابطاً لها؟ وإذا كان الجواب بالسلب وجب أن تدعى إلى القبول بصراحة حتى لا يبقى شكٌ عند دخولها فى عصبة الأمم وارتباطها بدستور العصبة بأنها باقية مقيدة بتعهداتها السابقة لحفظ القناة حرةً فى السلم والحرب كما كانت من قبل. فقد تنشأ حرب مثلاً بين اليابان وروسيا تحاول فيه إحداهما أو تحاولان معاً إستخدام القناة لمرور أساطيلها. وفى هذه الحالة وجب على مصر تحديد موقفها إذا كانت ملزمة بمعاهدة ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ أم لا بغلق أراضيها فى وجه حركة اى سفن حربية معادية، فمصر ملزمةٌ وفقاً للمادة (١٦) بأن تغلق أراضيها فى وجه حركة أى سفنٍ حربية أو أجنبية وأن تعتبر الحكومة المصرية نفسها ملزمة بتلك المعاهدة [١٢٣].

وفى التعليق على ما ذكره أرنولد ولسون نجد أنه أيَّد المعاهدة بعد أن قارن مزايا الاتفاق بما أوقعه الإنجليز مع العراق، ومبلغ ما يدفعه الإنجليز للحكومة العراقية والذى قدربـ ٤ مليون جنيه إسترلينى٠

ولم ينكر أرنولد أهمية قناة السويس كطريق عالمى للملاحة ولكنه طلب عدم الاعتماد كلياً على هذا الطريق، ونلاحظ بذلك أن مستر أرنولد لم يواجه معارضة صريحة للمعاهدة بل أيد نصوصها٠

**موقف مستر ودجوود Wedgwood من العمال المستقلين تجاه المعاهدة:**

فقد أوضح مستر ودجوود Wedgwood فى بداية حديثه بضرورة التزام بريطانيا بما نصت عليه الاتفاقية وخاصة فيما يتعلق بموضوع الامتيازات وإذا كانت الحكومة غير قادرة على إقناع إيطاليا واليونان بالموافقة على الغاء هذه الامتيازات فسوف تُتَّهم حينئذٍ بتهمة الخيانة واعتقد "ودجوود" أنه لن يكون من السهل إلغاء الامتيازات الأجنبية٠

وأضاف ودجوود Wedgwood أن سياسة بريطانيا فى مصر من وجهة نظره ناجحةٌ فيما عدا نقطة واحدة جعلت هذه السياسة تختلف عن السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى الأجزاء الأخرى من العالم. فمنذ دخول بريطانيا مصر كانت تتبع سياسة مزدوجة تتمثل فى حماية قناة السويس والتدخل فى شئون الحكومة المصرية وهذه السياسة كثيرٌ من الأعضاء لا يؤيدونها٠

ذلك أن الإنجليز ذهبوا إلى مصر لتنفيذ سياسة الوزراء المصريين وذهبوا إلى الهند، لتنفيذ سياسة بريطانيا والتى تهدف إلى إدخال المدنية والأفكار الغربية ونشر الثقافة الإنجليزية حتى يصبح الهندى المتعلم رجلاً إنجليزياً فى فكره ، فلم تقم بريطانيا بعمل دعايةٍ للثقافة الإنجليزية فى مصر وأن تفرض ثقافتها عليها بأى طريقة من الطرق وهذه السياسة يعتقد مستر ودجوود Wedgwood أنها ليست جيدة"[١٢٤]٠ فحالة الفلاحين المصريين الفقراء أسوأ بكثير من حالتهم فى الدول المجاورة مثل فلسطين على سبيل المثال ، والأفكار السياسية لذلك البلد وتطور الحرية والعدالة يختلف عن

مثيله فى المستعمرات الأخرى فلم تحاول بريطانيا منذ عام ١٨٨٢ السيطرة على مصر ودمجها فى الثقافة البريطانية والنتيجة أنه من الممكن بعد هذا التاريخ العاصف أن تنفصل مصر عن بريطانيا للأبد، ويُبنى على هذا الانفصال صداقةٌ وتفاهمٌ من أجل المستقبل.

وأوضح مستر ودجوود Wedgwood مقولة المهاتما غاندى "أن ما تريده الهند ليس موظفين إنجليز أكثر أمانة أو ذكاءً أو إخلاصاً لكن ما تحتاجه هو تغيير ما فى قلوب الرجال الإنجليز".

ومن جهة أخرى عبَّر مستر ودجوود Wedgwood عن تخوفه من هذه المعاهدة التى يقدمها وزير الخارجية ويطلب من الجميع التصفيق له كما لو كانت هذه المعاهدة ليس بها شئ يتعلق بالموقف الدولى، وليس لها علاقة بمعاهدات سابقة أدت إلى نتائج سيئة.

وأوضح أنه منذ سنوات سبع سابقة تم التصديق فى هذا المجلس على معاهدة مع العراق وكان وزير الخارجية مسئولاً عن توقيع هذه المعاهدة مثلما هو مسئول عن توقيع المعاهدة الحالية، ورغم التحذيرات التى صدرت من المجلس لم تُتخذ أى خطوات لحماية الأجانب ، وخرجت الأموال من الحكومة كالسيل وبُنيت سكك حديدية جديدة للعراق. ولكن خلال ثلاث سنوات بعد المعاهدة كانوا يغتالون أصدقاءً لنا وحلفاءً إشتركوا فى الحرب مع بريطانيا ثم تدخَّلوا بعد ذلك فى فلسطين واغتالوا يهوداً فى بغداد ، وقد نالت هذه المعاهدة مع العراق التصفيق الحاد وإن لم تحظ بالإجماع لكنها أصبحت مثلاً يُنظر إليه لكى لا يتكرر مثله فى المستقبل.

ثم وجه مستر ودجوود سؤالاً إلى وزير الخارجية عن الثقة التى يرتكن إليها فى هذه المعاهدة، وتجعله يعتقد أن العلاقات مع مصر لن تصل إلى نفس النتيجة التى وصلت إليها العلاقات مع العراق(١٢٥).

واعتقد ودجوود Wedgwood أن قلوب الإنجليز فى هذه المعاهدة حدث لها تغيير تجاه مصر قد يؤدى إلى الوصول إلى تحالفٍ له قيمة لمصلحة

مصر ومصلحة بريطانيا معاً ، وأوضح أن هذا التغير الذى حدث يرجع إلى الخوف من عودة الإمبراطورية الرومانية إلى شمال إفريقيا كله، هذا الخوف محا من نفوس المصريين كل ذكرى سيئة تجاه بريطانيا، وها قد بدأت إنجلترا اليوم صفحة جديدةً مع المصريين كأصدقاء بدون هيمنة أو سيادة •

والمصريون قومٌ يتمتعون بكبرياءٍ غريب، فهم يفخرون بآثارهم، وهم سريعوا التهيج والغضب، لأنهم يعلمون أن سلاحهم لا يكفى لحماية بلادهم وهذا جعل صعوبةً فى التعامل معهم وأشار ودجوود Wedgwood أن هذا جعل المصريين متطلعين وأشد رغبة فى أن يعاملوا معاملة الند للند•

ثم أشار مستر ودجوود Wedgwood أنه طوال السنوات الماضية كان هناك ميلٌ داخل وزارة الحربية إلى عدم الاستعانة بقوات المستعمرات سواء من مالطة أو أفريقيا، فالشعور الطبقى هو أسوأ عدو تواجهه إنجلترا. فإذا كان معنى المعاهدة أن بريطانيا لا تزال تميل إلى تثبيت وضعها كحاميةٍ لمصر، وأن يشعر المصريون بأنهم عالة على غيرهم ، فإن بريطانيا لن تصل إلى علاقات سليمة مع مصر. أما إذا وصلنا إلى الاعتقاد بأن المصريين فى نفس كفاءة الإنجليز وأنه يمكن تكوين جيش مصرى قوى يتمتع بنفس كفاءة الجيش البريطانى، ويمكن للقوات الجوية المصرية أن تقدم المساعدة للقوات البريطانية إذا كانت فى حاجةٍ إليها، وأن هذه القوات ذات فائدة لبريطانيا فسوف تجد بريطانيا لهذه الطريقة حلفاءً أقوياء يفهمونها ويساعدونها، واعتقد ودجوود Wedgwood أن هذا لابد أن يكون هدفاً للسياسة فى كلتا الدولتين وأن تدرك بريطانيا معنى المساواة السياسة جيداً•

واعتبر ودجوود Wedgwood أن أفضل نص فى هذه المعاهدة هو ذلك الذى ينص على أن ضباط الجيش فى مصر سيتدربون فى إنجلترا وتمنى أن يجد هؤلاء الضباط وسائل الإقامة والراحة وأن يتعلموا فى "ساند هيرست Sandhurst" ، و" وولويتش Woolwich"[(١٢٦)] ، وفى المطارات ومدارس الطيران الإنجليزية بنفس الشروط ونفس الطريقة التى يعامل بها الضباط الإنجليز، وإعتقد أنه لا توجد رابطة يمكن أن تربط مصر ببريطانيا أكثر من التدريب المشترك وما يترتب عليه من المسئولية المشتركة•

ثم انتقل مستر ودجوود Wedgwood لموضوع السودان وأوضح أنه لزاماً على الحكومة المصرية دفع مبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً لمساعدة حكومة السودان لأن هذا المبلغ يدعم الميزانية السودانية.

ثم أوضح رغبة المصريين الشديدة في الاحتفاظ بجيشٍ لها في السودان وهذا من دواعي الفخر والكبرياء ولكن إذا كانت زيادة الجيش تتحملها الموازنة السودانية، فهذا يضيف لها أعباءً جديدةً مما يجعل الوضع الذي نراه جيداً اليوم شديد السوء فيما بعد.

ثم أنهى ودجوود Wedgwood كلمتة بمباركتـه للمعاهدة وأنـه بموجب هذه المعاهدة ينتهى احتلال وسيطرة بريطانيا على مصر، وتمنى ألا تجد بريطانيا نفسها مرةً ثانية في موقفٍ يتعارض مع أهداف المصريين وطموحاتهم، وأن نجد المصريين وقت الجد يدافعون عن بريطانيا في البر والبحر والجو كشعبٍ حر يستحق اسمه القديم، ويعتز بحريته واستقلاله[١٢٧].

ومن وجهة نظرنا نجد تناقضاً واضحاً في كلام العضو جاء هذا التناقض من خلال مباركته للمعاهدة ودعوة بريطانيا إلى الحرص على تنفيذ ما وعدت به والالتزام بما جاء في نصوص المعاهدة حتى لا تظهر بريطانيا بصورةٍ غير لائقة وتتهم بالخيانة. واعتبر أفضل نص في هذه المعاهدة هو النص الخاص بتدريب الضباط المصريين في انجلترا وطالب أن يعاملوا معاملة أسوةً بإخوانهم من الإنجليز.

بل والأكثر من ذلك طالب الشعب الإنجليزى بمعاملة المصريين معاملة الند ووصفهم بالعزة والكبرياء وطالب الحكومة أن تدرك معنى المساواة السياسية وتعمل على تطبيقها لتكسب بريطانيا حليفاً قويا يساندها.

ولكن على الجانب الآخر قلل من شأن هذه المعاهدة وأوضح أن إنجلترا مرت بتجربةٍ سيئة بتوقيع معاهدة مع العراق وفشل ذريع لهذه المعاهدة دفعت بريطانيا ثمنه غالياً مما يبث الخوف والريبة من توقيع معاهدة أخرى مع مصر.

وذهب إلى أن المصريين الذين عقدت معهم المعاهدة قد يسيئون استعمال إستقلالهم الجديد ويرتكبون جرائم تحت غطاء الحماية٠

نرى بذلك التناقض فى أقوال مستر ودجوود كما يلاحظ عدم تناوله لمناقشة أى نص أو بند فى فقرات المعاهدة واكتفى بالحديث عن العلاقة بين بريطانيا ومصر فى فترات سابقة، واختلاف هذه العلاقة عما تنتهجه بريطانيا مع دول أخرى٠

ولكن فى النهاية بارك المعاهدة وانضم إلى صفوف المؤيدين لها.

**وأخيراً موقف مستر سانديز Sandys من النواب المحافظين تجاه المعاهدة الأنجلو مصرية:**

حيث بدأ مستر ساندیز Sandys حديثه مستنكراً ما قاله الكولونيل "ودجوود Wedgwood " وأوضح أنه أضاف تعليقات غير مفيدة ولا داعى لها فى هذه الآونة ، وذلك فى الحديث الذى أدلى به عن المعاهدة مع العراق وكيف فشلت هذه المعاهدة فشلاً ذريعاً٠

وأوضح مستر ساندیز Sandys أن حديث مستر ودجوود كان النغمة الوحيدة الشاذة فى هذا المجلس وأنه لم يكن هناك ما يدعو مستر ودجوود إلى القول بأنه يحتمل أن يسئ المصريون استخدام استقلالهم الجديد ويرتكبون أخطاءً تحت غطاء الحماية٠

وأوضح مستر ساندیز Sandys أن هذه المعاهدة تُعَد من كافة الزوايا صورة محسنة بُنيت على جميع مسودات المعاهدات السابقة وتؤكد هذه المعاهدة على أن هناك تفهماً حقيقياً للطموحات القومية العادلة للشعب المصرى مع تأمين خطوط المواصلات الحيوية للإمبرطوارية البريطانية فى الوقت نفسه٠

وعلق مستر ساندیز على أقوال بعض النواب الذين قللوا من مكانة مصر وأهميتها من الناحية الإستراتيجية أمثال مستر "واردلو" وعضو "نيوكاسل أندرليم" وعضو "كيدرمنشستر" من أن مصر والقناة ستقل

أهميتما نظراً للتطور السريع الذى يشهده النقل الجوى٠ ولكن مستر سانديز Sandys أشار إلى أهمية مصر كحلقة أساسية من حلقات مواصلات الإمبراطورية[١٢٨]٠

ثم علق مستر سانديز على مجموعة من النقاط كان منها:

النقطة الأولى: والتى توضح أنه فى حالة وجود خلاف فى الرأى حول قدرة الجيش المصرى بعد عشرين عاماً على الحفاظ على سلامة الأراضى المصرية فإن الأمر يرفع إلى إحدى المحاكم الدولية"٠

وأوضح مدى التخوف من هذه النقطة نظراً لأن مصر حلقة مواصلات أساسية داخل الإمبراطورية البريطانية لذا يجب أن تكون بريطانيا أخر من يحكم عما إذا كان الجيش المصرى قادراً على حماية أراضيه أم لا٠

ثم انتقل إلى طرح بعض الأسئلة التى تتعلق بالتفسير القانونى لبعض مواد المعاهدة :

فالسؤال الأول يتعلق بالمادة [٦] والفقرة (٢) من المسودة المتفق عليها والمادة [٦] تنطوى على حدوث خلاف بين الجانبين ودولة أخرى يُفضى إلى قطع العلاقة وكذلك إلى حالة طوارئ دولية منذرة بالحرب"٠

فمن الممكن أن يحدث هذا فى أى مكان من الكرة الأرضية فى علاقة بريطانيا مع أى دولة أخرى ومن الممكن أن تتطور الأحداث بسرعة فى حالة حدوث حالة طوارئ دولية لدرجة تجعل التشاور الذى نصت عليه المادة [٦] مستحيلاً وقد تنفجر حالات الطوارئ الدولية فجأةً ، ولذا كان يجب إضافة جملة إلى هذه المادة على أن يتم التشاور بين الجانبين [كلما كان ممكناً]٠ ولذا فإن هناك سؤالاً يطرح نفسه :

"هل عدم كفاية التشاور فى مثل هذه الظروف يرى أنه يبطل المادة [٦] [٧]؟ ثم انتقل مستر سانديز Sandys إلى نقطة أخرى تتعلق بالمادة

[٧] وأشار أن هناك تناقضاً واضحاً فى الجملتين الأولى والثانية فى هذه المادة فالجملة الأولى تشير إلى المساعدات التى يجب تقديمها إذا تورط أىٌ من الطرفين الموقعين فى الحرب.

وتمضى الجملة الثانية فى وصف وتحديد طبيعة تلك المساعدة لكنها تشير إلى احتمالات أخرى ، فهى لا تكتفى بذكر حالة الحرب لكن تضيف إلى ذلك "التهديد الوشيك بالحرب" أو "وجود حالة طوارئ دولية منذرة بالحرب" وأوضح أن هاتين الجملتين لا تتفقان تماماً مع بعضهما وطرح هنا سؤالاً : "هل يوجد أى شك قانونى بأن السماح بإرسال قوات أو تعزيزات سيتم بمجرد الإحساس بحالة الطوارئ الدولية ولا يقتصر إرسال القوات على الإندلاع الفعلى للحرب؟؟

وأشار أن هناك غموضاً فى نقطةٍ أخرى وهى من هو الحكم الذى يحدد وجود حالة طوارئ منذرة بالخطر؟؟

فهذه العبارة غامضة وفضفاضة حيث أن الجميع أقر صعوبة تحديد هذه الحالة لذا فإن هناك سؤالاً آخر يطرح نفسه(١٢٩):

هل يكفى أن تبلغ حكومة صاحب الجلالة الحكومة المصرية بأنها تحس بحالة طوارئ لكى تستخدم التسهيلات العسكرية التى تخولها إياها المعاهدة؟؟

ثم أعرب مستر سانديز عن سعادته من استشارة حكومات الممتلكات المستقلة تجاه المعاهدة ولكنه أسف لأن جلالة الملك هو وحده الذى وقَّع على المعاهدة وأوضح أنه لابد لحكومات المستعمرات من التصديق على هذه المعاهدة.

وفى نهاية حديثه دعا سانديز Sandys إلى عدم توجيه النقد لنصوص المعاهدة أكثر من اللازم حتى لا تفقد الروح التى سادت أثناء توقيعها وتمنى فى السنوات المقبلة بعد أن تكون الطموحات المصرية قد تحققت والمطالب الإستراتيجية البريطانية قد تحققت هى الأخرى أن يتجه الجانبين للبحث عن مجالات جديدة أوسع للتعاون الحر المفيد بينهما(١٣٠).

استعرضنا فيما سبق موقف النواب البريطانيين من المعاهدة الإنجليزية المصرية ومن خلال هذا العرض تتضح العديد من النقاط٠

وكان أهم تلك النقاط هى الروح الحماسية التى سارت جو النقاش عبَّر عنها أحد الأعضاء بأنهم ما اجتمعوا إلا لمباركة الحكومة وتهنئتها وكان موقف النواب من المعاهدة هو موقف التأييد سوى بعض الأعضاء الذين اعترضوا على نقاطٍ تفصيلية للمعاهدة وليس الإعتراض على المعاهدة بذاتها سواء كان ذلك معالجة بعض النقاط بإضافة جملة أو حذف جملة أو عرض مقارنة لمادة بمادة تم تسويتها فى معاهدات سابقة٠

ولم يأت أى اعتراض هدام ومعادٍ للمعاهدة فى أساسياتها بل كانت النبرة الوحيدة المسموعة هو تهنئة الحكومة عما وصلت إليه من نجاح وفى استعراضنا لمناقشات أخرى تم مناقشتها فى مجلس العموم البريطانى نلاحظ مدى اختلاف الجو الذى ساد هذه المناقشات الخاصة بمعاهدة ١٩٣٦ ومناقشات أخرى تناولت قضايا هامة من ذلك الإجماع شبه الكامل والمؤيد للمعاهدة فلم يحاول أى عضو أن ينتهج منهج المعارضة لأن الجميع موقن أن المعارضة بالأخص خطيرة وغير مبررة٠

وكانت هناك مجموعة من التساؤلات والإستفسارات أدلى بها بعض النواب حتى تتضح الصورة كاملة وإن كان الجميع حرص على توضيح أن هذه التساؤلات لا تعنى الوقوف ضد المعاهدة وإنما كانت لتوضيح بعض النقاط التى تبدو غامضة على بعض منهم٠

ولذا كان لزاماً على الحكومة بعد أن قدمت عرضاً وافياً لنصوص المعاهدة أن تقوم بالإجابة على هذه التساؤلات حتى تتضح الرؤية وأخيراً نلاحظ تغلب المصلحة القومية على المصلحة الحزبية فمعظم الأعضاء على اختلاف إنتماءاتهم الحزبية أعلنوا موافقتهم على المعاهدة حيث وجدوا فيها ما يحقق المصلحة العامة٠

**رد الحكومة البريطانية على استفسارات بعض النواب:**

رد اللورد "كرانبورن Cranborne " وكيل وزارة الخارجية على هذه الإستفسارات نيابة عن الحكومة وقال فى بداية حديثة أن هناك العديد من المناقشات التى سادت خلال سنوات سابقة وجاء فشل هذا المناقشات بإحداث خيبة أمل لدى البعض ، فالكثير بدأوا يشعرون أنه لا أمل فى أن تأخذ المصالحة مكان القوة ، وأن يوجد حلٌ متفقٌ عليه لجميع مشاكل هذا الوضع المضطرب.

ولأمثال هؤلاء أمل مستر كرانبورن Cranborne أن تعطى هذه المعاهدة التى وقعت بين بريطانيا ومصر دفعة قوية لهم وأن تعيد التأكيد على إيمانهم بالمشاعر الطيبة التى يجب أن تحكم العلاقات الإنسانية(١٣١).

وقال اللورد كرانبورن أنه لا يذكر مطلقاً أنه سمع مثل هذا الإجماع فى مناقشةٍ خطيرة وهو يرى ذلك خير فاتحة للمستقبل.

**ثم قام اللورد كرانبورن Cranborne بالرد على استفسارات النواب واحداً تلو الآخر:**

وأوضح أنه لم تكن هناك معارضة للمعاهدة من ناحية المبدأ ولم توجه معارضة خطيرة لها.

أوضح كرانبورن Cranborne أن مستر دالتون أشار إلى المعاهدة بالكاد مرتين فى حديثه الطويل وأنه مثل إناس بارزين يذهبون إلى مصر لدراسة الآثار ويحفرون ليجدوا أشياء عظيمة ، إذ يبدو أنه ذهب إلى المكتبة فى مهمةٍ أثرية وحفر ووجد بعض الأشياء المثيرة فدفعه ذلك إلى تخصيص حديثه [قصد مستر كرانبورن Cranborne التهكم على مستر دالتون لأنه تحدث قليلاً عن المعاهدة فى حديثه الطويل].

فقد ذهب دالتون لتوضيح أوجه التشابه بين المعاهدة الحالية ومفاوضات ١٩٣٠ والأكثر من ذلك أن ذهب بعض الأعضاء بالقول إلى أن النصوص التى كانت مبررةً فى مفاوضات سابقة وتم مناقشتها لابد وأن تكون أساسية فى معاهدة ١٩٣٦.

[ورد كرانبورن Cranborne بتشبيه ذلك بقصة قديمه لرجل مبتدئ فى لعبة "البريدج" بعد عدة أيام جاء إلى صديق له يشكو أنه لم يستطع أن يفهم اللعبة وقال لعبت "الآس البستونى" أى رقم ١ فى أوراق الكوتشينة" ولعبتها اليوم فلم أجد سوى الاستهجان. وتفسير هذا أن الآس البستونى لا يعتمد فى اللعب عليه فقط ، ولكن يعتمد على عددٍ من الاعتبارات الأخرى مثل توزيع الأوراق ودور كل لاعب" وهذا هو الوضع نفسه فى المعاهدة فتبرير النصوص الفردية فى المعاهدة لا يعتمد عليها فى حد ذاتها ولكنه يعتمد على عوامل أخرى مثل ظروف عقد المعاهدات والموضع السائد وعوامل أخرى كثيرة.

فإذا أردنا المقارنة فلا يجب أن ينظر فقط إلى كل نصٍ على حده بل علينا أن ننظر إلى المعاهدة ككل ولا يجب أن ننظر إلى أوجه الشبه بين المعاهدتين فقط بل إلى أوجه الاختلاف أيضاً ، وعلى الرغم من توضيح مستر دالتون لأوجه الشبه ، فهناك أيضاً أوجه اختلاف أساسية وحيوية بين المعاهدتين. وأوضح كرانبورن العديد من أوجه الاختلاف ، فعلى سبيل المثال نص المادة [١٦] والذى ينص على ضرورة استمرار التحالف فهذا النص لم يكن موجوداً فى معاهدة ١٩٣٠ رغم أنه ذو أهمية كبيرة.

فهذه المعاهدة من المقرر أن تستمر ٢٠ سنة وإذا أراد أحد الطرفين مراجعتها فى نهاية هذه المدة ولم يحدث وفاق لسوء الحظ بين الطرفين بشأن هذه المسألة يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم أو إلى أى هيئة أخرى يتفق الطرفان عليها".

فهذه النصوص تشترط أن تحتوى المعاهدة المقترحة على المبادئ الأساسية التى تتضمنها وما يمكن أن نسميه بمواد التحالف وتتضمن مبدأ آخراً يشير إلى وجوب عقد مشاورات بين الطرفين فى حالة حدوث نزاع قد يؤدى إلى قطع العلاقات بينهما. كما تتضمن هذه المعاهدة نصاً يشير إلى أن حكومة صاحب الجلالة ملزمةً أن تَهُب لمساعدة مصر فى حالة الحرب وأنه لابد من توافر المرافق والتسهيلات التى تمكن إنجلترا من اتخاذ الإجراءات التى تعتقد أنها ضرورية(١٣٢).

تمثل هذه النصوص وما تحتويه من مبادئ حماية عظيمة للطرفين وتُقوّى هذه المعاهدة بدرجة كبيرة وهذه النصوص غير موجودة فى مفاوضات ١٩٣٠. و ليس هذا هو الاختلاف الوحيد فهناك النص الخاص بخطوط الطرق البرية والسكك الحديدية المحسنة.

وتابع مستر كرانبورن توضيح أوجه الإختلاف وانتقل إلى النص الخاص بخطوط الطرق البرية والسكك الحديدية المحسنة التى تتماشى مع الإعتبارات الإستراتيجية والتى لا تتضمنه معاهدة ١٩٣٠(١٣٣).

وأشار كرانبورن أيضاً إلى حقيقة أن المعاهدة لم تتم عن طريق المفاوضة مع حزبٍ واحد بل مع ممثلى جميع اتجاهات الرأى العام تقريباً فى مصر ولابد أن يمثل هذا قيمة لا تقدّر فى صيانة المستقبل والاطئمنان إليه.

ثم قام مستر كرانبورن بالرد على استفسار مستر ماندر حيث أن مستر ماندر أشار فى حديثه إلى أن المعاهدة تناولت قناة السويس بوصفها وسيلة مواصلات أساسية تربط الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ولم يعترف بها فى المعاهدة كممر مائى دولى بالدرجة الكافية.

وأشار كرانبون أن السير ماندر قد فهم خطأً لأنه لم يقرأ الوثائق بطريقة متأنية كما هو معهود عنه وأوضح كرابنورن المادة [٨] والتى تتناول قناة السويس.

[فى ضوء حقيقة أن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر إلا أنها فى الوقت نفسه وسيلة مواصلات عالمية مثلما هى وسيلة مواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية"(١٣٤).

وأكد كرانبورن للأعضاء الموجودين حرص الحكومة البريطانية على أن تظل القناة مفتوحة للملاحة لجميع الدول وليس فقط للحكومة البريطانية.

أما بالنسبة للرد على استفسار مستر هوبكن: فقد سأل مستر هوبكن في حديثه لماذا نصت المعاهدة على أن يكون عرض الطرق ٢٠ قدماً وقال أن هذا العرض ليس كافيا؟

فرد مستر كرانبورن أن السبب في ذلك بسيط وهو أن الخبراء العسكريون أقروا أن عرض ٢٠ قدماً كافياً٠

ولكن مستر هوبكن إعترض وأوضح أن عرض الطرق العسكرية في القارة الأوروبية خصوصاً تلك التي في إيطاليا ذات عرض ٤٠ إلى ٥٠ قدم على الأقل فلماذا يكون عرضها في مصر ٢٠ قدماً فقط ؟ . وإذا كانت هذه الطرق أعرض لتكون ٣٠ قدماً مثلاً ، ألن يكون ذلك ذات فائدة أكثر للمصريين ؟. فرد كرانبورن أنه من الممكن أن تكون طرق القارة الأوروبية أعرض كثيراً ولكن ليس معنى هذا أن الطرق في مصر ضيقة أكثر من اللازم٠ وإذا تم إنشاء طرق ذات عرضٍ كبير غير مطلوب فإن إنجلترا بذلك تلقى عبئاً كبيراً على كاهل الحكومة المصرية٠

وأضاف كرانبورن أنه كلما كان الطريق أضيق كلما كان أفضل طالما كان عرضه كافياً لتلبية الإعتبارات الإستراتيجية(١٣٥)٠

أوضح مستر ودجوود في خطابه أن الدول صاحبة الامتيازات ستتردد جداً في التخلي عن هذه الإمتيازات٠

فرد كرانبورن أن هذا رأى بعض الأعضاء أما بالنسبة للحكومة فلديها الأسباب التي تجعلها تعتقد أن الحكومات المعنية لن تتخذ الموقف المعادى الذى أشار إليه مستر ودجوود ٠

وفي موضوع الامتيازات أيضاً رد كرانبورن على عضو (كيدر منشستر) الذى أبدى تخوفه من أن تتأثر مصالح الأجانب في مصر إذا ألغيت الامتيازات وأشار هو ومستر دالتون إلى عبارةٍ كانت في معاهدة ١٩٣٠ لكنها حُذفت في المعاهدة الحالية٠

وحقيقة فإن هذه العبارة قد حُذفت ولكنها استبدلت بملحق وهذا الملحق وضع التزاماً فى المعاهدة بألا يكون هناك تمييز تشريعى ضد الأجانب. الموقف إذن أفضل مما كان عليه فى مفاوضات ١٩٣٠.

وإذا رجع العضوان إلى موضوع الاختصاص القضائى سيجدان أن المعاهدة الحالية تحدد فترة انتقالية تنقل خلالها مصالح الأجانب إلى أيدى المحاكم المختلطة؛ وبناءً على ذلك ليس صحيحاً أن وضع الأجانب فى هذه المعاهدة صار أسوأ مما كان عليه فى معاهدة ١٩٣٠ بل على العكس من ذلك فإنه صار أفضل. وأضاف كرابنون حرص الحكومة على بذل أقصى جهد فى محاولة الوصول إلى اتفاق مع القوى صاحبة الامتيازات وأكد على أن الحكومة الإنجليزية لديها رغبة صادقة فى أن تفعل ذلك(١٣٦).

وفى رد مستر كرانبورن على مستر كازاليت عضو "نيوكاسل أندرليم": فقد تحدث مستر كازاليت عن الإعانة التى تدفعها مصر للسودان وسأل إذا كانت ستزيد لكى يتم الدفع للقوات المصرية التى تتجه إلى السودان؟ . أوضح كرانبورن أنه بخصوص الإعانة المالية السنوية التى تقدر بـ ٧٥٠٠٠٠ جنيه إسترلينى ، حيث كانت الحكومة المصرية تقوم بدفع هذا المبلغ الذى يمثل نصيبها فى الدفاع عن السودان أما فى حال خروج الجيش المصرى من السودان فهل يكون للحكومة المصرية الحرية فى وقف هذه الإعانة؟ فمنذ خروج الجيش المصرى من السودان فللحكومة المصرية كامل الحرية فى وقف هذه الإعانة فى حال عودة الجيش المصرى إلى السودان.

الوضع إذن أن هذه الإعانة تدفع بدلاً من القوات التى كانت تقوم بالدفاع عن السودان وعند عودة القوات وتقاضى مرتباتها من الحكومة المصرية؛ قد ترى الحكومة المصرية أن هذه الإعانة غير ضرورية وإن لم تتضح أى نية من جهة مصر فى الوقت الحاضر! ، وإذا قررت الحكومة المصرية وقف هذه الإعانة فسوف تخطر الحكومة السودانية بذلك فى وقت مناسب.

وأخيراً كان رد مستر كرانبورن على استفسارات مستر سانديز بخصوص المادة [٦] والمادة [٧] حيث أشار سانديز إلى تناقض بين الجملة الأولى والجملة الثانية فى المادة [٧].

[إذا اشتبك أحد الطرفين فى حربٍ فإن الطرف الآخر يكون ملزماً وفقاً لنصوص المادة [١٠] أن يأتى لمساعدته بصفته حليفاً وتقول الجملة الثانية [تشمل المساعدة التى يقدمها صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب الداهمة أو قيام حالة دولية مفاجئة أن يقدم لصاحب الجلالة الإمبراطور كل التسهيلات اللازمة.

وأشار كرانبورن أن الجملة الثانية تعد تفسيراً للجملة الأولى.

أما بالنسبة لسؤال مستر سانديز عما إذا كان الوقت كافياً للتشاور وفقاً للمادة [٦] وتساءل فى سؤالٍ آخر من هو المقدر الحقيقى لحالة الطوارئ المنذرة بالحرب؟.

أوضح كرانبورن أنه عند قراءة المادة [٦] [٧] من مسودة البيان الأبيض المتفق عليها سيتضح الموقف تماماً فلابد من وجود تشاور بين الطرفين لمحاولة الوصول إلى حلٍ سلمى للنزاع وفقاً للمادة [٦] وسيجرى تشاور مماثل عند وجود حالة طوارئ منذرة بالخطر. وفى الوقت نفسه جاء فى المادة (٧) أنه فى حالة الحرب ستهب بريطانيا العظمى لمساعدة مصر كحليف، ولكى تكون هذه المساعدة فعالة فلابد أن نتشاور مع الحكومة المصرية بخصوص المرافق والتسهيلات اللازمة التى حددتها نصوص المعاهدة(١٣٧).

واعترض مستر سانديز فأشار إلى أن الموقف ليس بهذه الصورة التى أشار إليها مستر كرانبورن لأنه من الممكن أن يحدث خلاف مع الحكومة المصرية بخصوص تحديد وجود حالة طوارئ منذرة بالحرب وإذا كان الأمر يؤثر مباشرة على أمن مصر فإنه لن يكون هناك خلاف فى الرأى لكن إذا كانت الطوارئ فى مكانٍ آخر بعيدٍ من العالم لا يؤثر على مصر بصفةٍ مباشرة، وتعتبره احتياطاً واجباً لتأمين خطوط المواصلات فى الإمبراطورية البريطانية فقد لا ترغب مصر فى الموافقة فوراً على هذا التشريع ولا تمارس الرقابة على الصحف أو تفرض الأحكام العرفية وتمكننا من المرافق والتسهيلات التى تنص عليها المعاهدة ، وفى هذه الحالة لابد أن يكون الوضع القانونى واضحاً (١٣٨).

رد كرانبورن أنه إذا كانت مواصلات الإمبراطورية البريطانية مهددةً فى القناة فهذا يمثل تهديداً لمصر وأوضح أن ما قاله مستر سانديز لا يزيد عن كونه مجرد موضوع أكاديمى ، وأن الموقف سيحل نفسه بنفسه.

كان هذا رد مستر كرانبون وكيل وزارة الخارجية نيابة عن الحكومة البريطانية على استفسارات مجموعة من النواب لنقاط خاصة بالمعاهدة والذى اختتم حديثه بإبراز أهداف المعاهدة وأنه ليس من أهداف الحكومة البريطانية أن تكون جميع مزايا هذه المعاهدة لصالح طرفٍ واحدٍ فقط ، وحتى لو كان هذا صحيحاً - وهو ليس كذلك- فلن يكون وضعاً مرغوباً فيه لأن المعاهدات التى تصب فيها جميع المزايا فى مصلحة أحد الطرفين دون الآخر لا تستمر فترةً طويلة.

وأضاف كرانبورن أنه لا يقلل من شأن الالتزامات التى جاءت فى هذه المعاهدة لأن هذه الالتزامات لا يمكن لأى من الطرفين أن يتنصل منها بسهولةٍ ، وحكومة جلالة الملك تبين أن المعاهدة ترتكز على أساسٍ متين ودائم وهو المصلحة المشتركة للطرفين.

وسوف تكسب بريطانيا الكثير من تحالفها مع مصر فهى تريد صداقة مصر ولا تريد أن تكون علاقتها مع مصر قلقة ومتوترة؛ لأن هذا يؤدى إلى إثارة روح الغضب ويضر بسلام المنطقة بأكملها[١٣٩].

وبعد هذا العرض الطويل من عرض الحكومة لفقرات وبنود المعاهدة وتوضيح مزاياها، تلاه إستعراض لموقف الأعضاء من هذه المعاهدة ثم رد الحكومة على استفسارات النواب.

**وافق مجلس العموم البريطانى فى جلسته المنعقده فى ٢٦ من أغسطس ١٩٣٦ للتصديق على معاهدة التحالف الإنجليزية المصرية.**

استعرضنا فيما سبق عرض الحكومة البريطانية لفقرات المعاهدة الإنجليزية المصرية حيث قام مستر إيدن Eden بتوضيح هذه الفقرات موضحاً أن هذه المعاهدة كانت نتيجة لمفاوضات طويلة سبقتها وتم فيها

معالجة بعض المسائل التى كانت فيما سبق سبباً فى فشل حدوث أى تقارب بين الطرفين وأنه حث الأعضاء إلى النظر لهذه المعاهدة كنقطة انطلاق جديدة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية، وظهر أثر ذلك فى حديث الأعضاء داخل المجلس، فقد أدرك الجميع أن فى هذه المعاهدة خير للبلدين فاتسمت آراؤهم بالهدوء والاعتدال ولم يحاول أى عضو على اختلاف إنتمائتهم الحزبية محاولة إحراز نصر لصالح حزبه، وإنما تغلبت المصلحة القومية على المصلحة الحزبية.

## ما بعد معاهدة التحالف الإنجليزية المصرية ١٩٣٦ :

### مؤتمر (مونترو) وإلغاء الامتيازات الأجنبية ١٢ إبريل ١٩٣٧:

اعتادت بعض الدول أن تمنح بعض رعايا الدول الأجنبية فيها إمتيازات لتيسير إقامتهم بها وتشجيعاً لهم على المتاجرة مع رعاياها كالإعفاء من بعض الضرائب والرسوم، ورعاية معتقداتهم، وحقهم فى المقاضاة أمام قناصلهم وغير ذلك من الامتيازات.

ولما كان من الطبيعى أن الدولة مانحة الامتيازات تتوسع فى هذه الامتيازات فى حالة ضعفها وهذا ما حدث فى مصر وخاصة بعد عصر محمد على حيث كثر عدد الأجانب وتنوعت مصالحهم. فقد بسط القناصل فى مصر اختصاصاتهم القضائية على جميع القضايا الخاصة برعاية دولهم سواء أكانت جنائية أم مدنية عينية أن شخصية ، وقد جَرَّ هذا الامتياز القضائى إلى امتياز تشريعى.

وبعد إنشاء المحاكم المختلطة (١٨٧٥) أمكن حصر الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر فى **الأنواع الآتية**:

**الامتياز القضائى:** ومعناه خروج الأجانب ذوى الامتيازات عن سلطة المحاكم الوطنية وخضوعهم إلى المحاكم القنصلية حيث تطبق عليهم قوانين بلادهم.

**الامتياز التشريعى:** ومعناه أنه قبل سن أى قانون يمس الأجانب على الحكومة الرجوع إلى الدول ذات الإمتيازات.

الامتياز المالى: ويقصد به إعفاء الأجانب من الضرائب المباشرة،
الامتيازات الخاصة بحرية الأجنبى وحرمة مسكنه(١٤٠)،

وقد عولجت مسألة الامتيازات فى المفاوضات السابقة لمعاهدة ١٩٣٦ فكانت أول إشارة لذلك فى مشروع "برونيت" الذى وضعته لجنة شكلت من بعض رجال القانون المصريين والأجانب فى عام ١٩١٧ ولكن هذا المشروع قوبل بالفشل، وطويت صحيفة هذا المشروع وعنيت لجنة ملنر بوضع مشروع مفصل لتعديل نظام الامتيازات، قوامه استيفاء المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصتها؛ بحيث يشمل محاكمة الأجانب جنائياً والفصل فى قضايا متحدى الجنسية منهم فى الأمور المدنية والأحوال الشخصية وهذا معناه إلغاء المحاكم القنصلية،

وفى مفاوضات ١٩٢١ رأت إنجلترا أن تسقط هذه المسألة من المعاهدة على أن تستمر فى مفاوضة الدول بشأن إلغاء الامتيازات ولكن كانت وجهة نظر المفاوض المصرى أن لا تحل إنجلترا فى المعاهدة محل الدول ذات الامتيازات، وفى مفاوضات ١٩٢٧ ورد فى المادة الثالثة من مشروع (ثروت) بشأن الامتيازات [تتعهد بريطانيا بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملاءمة لروح العصر] أما فى مقترحات محمد محمود – هندرسون عام ١٩٢٩ فقد نصت المادة الحادية عشرة منها على ما يلى:

[ يعترف ملك بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر، ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول - بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب - على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب].

وفى معاهدة ١٩٣٦ جاء ذكر موضوع الامتيازات فى المادة [١٣] والذى يرمى إلى الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات وإقامة

نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول، وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلاً عن اختصاصها القضائى الحالى(١٤١).

وتطبيقاً لفقرات المعاهدة سعت بريطانيا لتنفيذ المادة [١٣] الخاصة بموضوع إلغاء الامتيازات.

ففى جلسة مجلس العموم بتاريخ ٩ فبراير ١٩٣٧ تم مناقشة هذا الأمر حيث تقدم مستر هوبكن Mr. Hopkin بسؤالٍ إلى وزير الخارجية عن الخطوات التى اتخِذت مع الحكومة المصرية بإلغاء الامتيازات والنتائج المترتبة على ذلك؟

فأوضح مستر كرانبورن Viscount Cranborne أنه بالرجوع إلى المادة [١٣] من الاتفاق الإنجليزى المصرى فى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٣٦ وملحق هذا النص، وجد أن هناك خطوات سيتم اتخاذها من جانب الحكومة البريطانية وكذلك من جانب الحكومة المصرية، ولقد قامت الحكومة المصرية طبقاً للإجراءات المشار إليها فى المعاهدة بدعوة الدول صاحبة الامتيازات إلى مؤتمر فى "مونترو" فى الثانى عشر من إبريل ١٩٣٧ ولقد قام السفير البريطانى فى القاهرة والمستشار القانونى بإطلاع الحكومة المصرية على الرؤى المفصلة للحكومة البريطانية فيما يتعلق بهذا الأمر، وكذلك الأسلوب الذى يجب أن يعطى به تأثير للمادة [١٣] والتقريب بين وجهة نظر الحكومتين.

وفى الرابع من فبراير بعثت الحكومة المصرية بمذكرة إلى الدول صاحبة الامتيازات تحتوى على الاقتراحات المتعلقة بالنظام الانتقالى المقترح.

ثم أشار كرانبورن Cranborne أن المقترحات المصرية تعالج زوايا الموضوع التى تعتبرها الحكومة المصرية هى الأكثر أهمية من وجهة النظر المصرية وأن هناك نقاط أخرى يجب تقويتها فى مؤتمر (مونترو) لم يتم الإشارة إليها فى الوثيقة المصرية (١٤٢).

وفى جلسة ٢٤ فبراير ١٩٣٧ تقدم مستر ماندر Mr. Mander بسؤالٍ إلى وزير الخارجية عن الترتيبات التى تم إعدادها للمؤتمر المنعقد فى (مونترو) والبلاد التى ستحضر المؤتمر؟

فأجابه مستر إيدين Mr. Eden أن الترتيبات الخاصة بالمؤتمر ستكون تحت سيطرة وإشراف الحكومة المصرية وأن الدول التى ستحضر المؤتمر ستكون كل الدول التى لها حق الامتياز الأجنبى.

ثم قام مستر جون وارد لوميلن John Ward Lawmilen بسؤال وزير الخارجية عما إذا كانت مذكرة الحكومة المصرية المرسلة إلى الدول صاحبة الامتياز والتى تم نشرها فى الثالث من فبراير تحمل – بأى حال - التعبير عن اتفاق تم التوصل إليه بين السلطة المصرية وبين المندوب البريطانى الذى قام بزيارة مصر مؤخراً لمناقشة الشئون القانونية ذات الصلة بالمعاهدة أم لا؟ وإذا كان لا، فهل ستقوم الحكومة البريطانية بتوضيح أنها ليست مقيدة بمفردات هذه الوثيقة؟ فأجابه مستر إيدين Mr. Eden أن مذكرة الحكومة المصرية الموجهة إلى الدول صاحبة الامتياز لا تعبر بأية حال عن اتفاق بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية[١٤٣].

وفى جلسة ١١ مارس ١٩٣٧ تقدم مستر هوبكن Mr. hopkin بسؤال لوزير الخارجية عمن سيرأس وفد المملكة المتحدة فى مؤتمر (مونترو) الذى سيبحث الامتيازات الأجنبية فى مصر؟

وأجابه مستر فيكونت كرانبورن Viscount Cranborne أن الذى سيرأس وفد المملكة المتحدة فى مؤتمر مرنترو هو وزير التجارة الخارجية[١٤٤] أما عن الوفد الذى سيمثل بريطانيا فى المؤتمر فقد أعلن مستر إيدن Eden أن الوفد سيضم المستشار القانونى بالسفارة البريطانية فى القاهرة والمستشار القانونى الثانى فى وزارة الخارجية وأحد الوزراء[١٤٥].

أما الوفد الرسمى لمصر فى هذا المؤتمر فكان يرأسه مصطفى النحاس وعضوية كل من أحمد ماهر، وواصف بطرس غالى، ومكرم عبيد، وعثمان محرم، و عبد الحميد بدوى[١٤٦] .

اجتمع الوفد فى (مونترو) وبدأ أعماله فى ٢١ إبريل ١٩٣٧ وانتهت يوم ٨ مايو إذ وقع مندوبوا الدول المشتركة[١٤٧] على الإتفاقية التى أسفرت عنها المباحثات وتضمنت إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر إلغاءً تاماً وخضوع رعايا هذه الدول للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولى، كما تقرر إقامة نظام انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف والمحاكم المختلطة القائمة حتى ١٤ من أكتوبر ١٩٤٨؛ على أن يكون تنظيم هذه المحاكم ابتداءً من ١٥ من أكتوبر ١٩٣٧ بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الذى ألحق نصه بالإتفاق[١٤٨].

وفى جلسة ١٣ يوليو لمجلس العموم البريطانى تم مناقشة هذا الأمر حيث تقدم مستر فليتشر Fletcher بسؤالٍ لوزير الخارجية عما إذا كان قادراً الآن أن يعطى رأيه فيما تضمنته المباحثات الأخيرة بشأن الامتيازات الأجنبية ومؤتمر (مونترو) فيما إذا كان مدركاً انه منذ الخامس عشر من أكتوبر ١٩٣٧ سوف تتوقف المحاكم القنصلية فى مصر عن التعامل مع القضايا المدنية والتجارية والجنائية، وما هى قضايا الأحوال الشخصية التى سوف تتعامل معها تلك المحاكم فيما بعد؟ وما هو مستوى العمل فى المحاكم القنصلية قبل الخامس عشر من أكتوبر ١٩٣٧ والذى تمثله هذه القضايا؟

فأجابه فيكونت كرانبورن "Viscount Cranborne" أنه منذ ١٩١٤ وما تلى ذلك فإن الدعاوى التى نظرتها حكومة الملك والتى حددت رؤية أن الامتيازات يجب أن تلغى فى فرصة ملائمة والمحامين الذين تخصصوا فى الترافع أمام هذه المحاكم سوف يدركون أن السلطة القضائية لهذه المحاكم سوف تلغى أو تعدل بترتيبات دولية فى أى وقت. وأنه من الواضح أن الحكومة البريطانية ليست فى موضع إجبار لمساندة أعضاء هذه المحاكم الذين سيتقلص نشاطهم فى المستقبل بالتعديل القادم للسلطة القضائية لهذه المحاكم، ولكن الحكومة ستنظر نظرة تعاطف مع هؤلاء المحامين وتحاول بكل وسيلة مساعدتهم؛ لإيجاد عملٍ بديل[١٤٩].

وبالنسبة للجزء الثانى من السؤال فإن القضايا المدنية والتجارية والجنائية مازالت مستمرةً فى المحاكم القنصلية قبل الخامس عشر من

أكتوبر وما يلى سيتم تسويته ومن المتوقع أن السلطة القضائية لهذه المحاكم لن تتوقف نهائياً حتى بعد الخامس عشر من أكتوبر ببضعة أشهر .

وبالنسبة للجزء الثالث فإن قضايا الأحوال الشخصية والتى سوف تتعامل معها المحاكم بعد الخامس عشر من أكتوبر سوف تتضمن الدعاوى والقضايا التى ترتبط بحالة وأهلية الأفراد ، بما فيها الجنون وكل الأمور المتعلقة بحماية وإدارة ممتلكات الشخص المعتل عقلياً، وكل القضايا المرتبطة بقانون الزواج، بما فيها الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوج والزوجة، وحقوق الملكية بين الزوجين أثناء الزواج وبطلان الزواج والطلاق والانفصال القضائى، والإصلاح بين الزوج والزوجة والأمور المتعلقة بالشرعية ، والبنوة القانونية، وتحديد النسب، وحالات الوصايا على القصَّر، وإدارة ممتلكاتهم، والإنفاق على الأطفال القاصرين وكل الأمور المتعلقة بالإرث عند الوفاة بما فيها الوصية والهبة، وكذلك إدارة ممتلكات الأشخاص المتوفين(١٥٠) .

أخيراً مهما يكن حجم الاختلاف والجدل حول معاهدة ١٩٣٦ فلا أحد ينكر أن اتفاق "مونترو" يُعَد فوزاً عظيماً لمصر فقد كسبت مصر بإلغاء الامتيازات الأجنبية كثيراً واسترد المصريون كرامتهم، فقد كانت هذه الامتيازات تمثل أغلالاً تهدد سيادة مصر وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والإدارة والأمن العام، وأزالت مصر بإلغائها القيود التى كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع المقيمين بمصر كما أصبح بإمكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة(١٥١) .

كان من بنود اتفاقية ١٩٣٦ أيضاً هو مساعدة بريطانيا لمصر للتقدم لعضوية عصبه الأمم .

وفى جلسة مجلس العموم البريطانى بتاريخ ١٥ مارس ١٩٣٧ تقدم مستر هوبكن Hopkin بسؤالٍ لوزير الخارجية عن الاجتماع الخاص بعصبة الأمم الذى سيُنظر فيه طلب قبول عضوية مصر فى العصبة ، وإذ كانت دولٌ أخرى من دول المستعمرات السابقة قد دعت مصر للتقدم لعضوية عصبه الأمم . . . أم لا ؟

فأجابه فيكونت كرانبورن Viscount Cranborne أنه فى ١١ مارس وجهت رسالة باسم حكومة صاحب الجلالة للأمين العام لعصبة الأمم تقترح عقد اجتماع خاص للجمعية للنظر فى طلب عضوية مصر فى العصبة وكانت الإجابة أنه سيتحدد موعد مناسب فى الاجتماع القادم للعصبة فى مايو ١٩٣٧، وبخصوص الجزء الثانى للسؤال فقد وجهت حكومات الكومنولث فى أستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا الدعوة للحكومة المصرية لتتقدم بطلب العضوية (١٥٢).

فى اجتماع الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ فى (چنيف) وافقت بإجماع الآراء على قبول مصر فى العصبة. وفى أغسطس عُيِّن على الشمسى مندوباً لمصر لدى عصبه الأمم.

وحقيقة الأمر أن دخول مصر فى هذه الجمعية كان كسباً معنوياً. وإبرازاً لمكانتها الدولية، واعترافاً من الدول باستقلال مصر، وتحريرها من القيود التى حالت فى السنين الماضية دون قبولها عضواً فى تلك العصبة.

# هوامش الفصل الأول

١- **محمد فريد حشيش:** معاهدة ١٩٣٦، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٢٢- ١٩٤٥، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٤، جـ١، ص٢٢.

٢- **محمد حسين هيكل:** مذكرات فى السياسة المصرية، دار المعارف القاهرة ١٩٧٧ ، جـ١، ص٦٤.

٣- المرجع نفسه ، ص ٦٥.

٤- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص ٢٢.

٥- **عبد الرحمن الرافعى:** فى أعقاب الثورة المصرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١، جـ٣، ص ٢٦ وذلك فى كتابه "القانون الدولى العام".

٦- **محمد شفيق غربال:** تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٥٢، جـ١، ص ١.

٧- **محمود سليمان غنام:** المعاهدة المصرية الإنجليزية ودارستها من الوجهة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦، ص ٦.

٨- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص٢٩.

٩- **محمد حسين هيكل:** المرجع السابق ، ص ١٠٤.

١٠- **أحمد عبد الرحيم:** أزمة القيادة فى ثورة ١٩١٩ "مجموعة مقالات منشورة بالجمهورية "، ١ أكتوبر ١٩٦٣.

١١- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص ٣٠.

١٢- **محمد حسين هيكل:** المرجع السابق، ص ١٠٦.

١٣- المندوب السامى فى مصر فى تلك الفترة.

١٤- **والمسائل الأربع هى:** الدفاع عن مصر، وحماية الأجانب، وحماية الأقليات والسودان.

١٥- **محمد حسين هيكل:** المرجع السابق، ص ١٠٧.

١٦- سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام منذ فتح السودان ١٨٩٩.

١٧- **محمد حسين هيكل:** المرجع السابق، ص ١٧٤.

١٨- **أحمد عبد الرحيم مصطفى:** تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٨٨.

١٩- **عبد العظيم رمضان:** تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨-١٩٣٦، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، جـ٢ ، ص ٦٣٢.
٢٠- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص ٣٧.
٢١- **أحمد عبد الرحيم مصطفى:** المرجع السابق، ص ١٩١.
٢٢- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص ٤٢.
٢٣- **عبد العظيم رمضان:** المرجع السابق، ص ٧١٥.
٢٤- المرجع نفسه ، ص ٧١٦.
٢٥- **أحمد عبد الرحيم مصطفى:** تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة، ص ١٩٤.
٢٦- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص ٤٦.
٢٧- المرجع نفسه ، ص ٤٨.
٢٨- **يونان لبيب رزق:** تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ -١٩٥٣، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣٧٦.
٢٩- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص ٥١.
٣٠- **يونان لبيب رزق:** المرجع السابق، ص٣٧٧.
٣١- المرجع نفسه ، ص ٣٧٨.
٣٢- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص ٦٧.
٣٣- **محمد رفعت:** تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٤٤٤.
٣٤- **محمد شفيق غربال:** المرجع السابق، ص ٢٧.
٣٥- **عبد العظيم رمضان:** المرجع السابق، ص ٧٨٧.
٣٦- المرجع نفسه ، ص ٧٨٨.
٣٧- **محمد شفيق غربال:** المرجع السابق، ص ٢٧٢.
٣٨- **محمد حسين هيكل:** المرجع السابق، ص ٣٢٣.
٣٩- المرجع نفسه ، ص ٣٢٤.
٤٠- **محمد شفيق غربال:** المرجع السابق، ص ٢٧٥.
٤١- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص ٩٠.
٤٢- **الأهرام :** بتاريخ ٢ أبريل ١٩٣٦.
٤٣- **عبد الرحمن الرافعى:** المرجع السابق، ص ٢٤.
٤٤- **محمدشفيق غربال:** المرجع السابق، ص ٢٨١.

٤٥- المرجع نفسه، ص ٢٨٢.

٤٦- <u>محمد فريد حشيش :</u> المرجع السابق، ص ١٣٠.

٤٧- المرجع نفسه، ص ١٣١.

48- Parliamentary Debates House Of Commons. VOL318, 23 November To 18 December, 1936, P.251.

49- Ibid, P.255.

٥٠- <u>عبد العزيز الشناوى. جلال يحيى:</u> وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٧٤٦.

٥١- المرجع نفسه، ص ٧٤٧.

52- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.256.

53- Ibid, P.256.

٥٤- <u>عبد العزيز الشناوى. جلال يحيى:</u> المرجع السابق، ص ٧٤٨.

55- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.258.

56- Ibid, P.209.

٥٧- <u>عبد الرحمن الرافعي:</u> المرجع السابق، ص٢٩.

٥٨- <u>محمد فريد حشيش:</u> المرجع السابق، ص ٣٣٨.

٥٩- <u>عبد العزيز الشناوى – جلال يحيى:</u> المرجع السابق، ص ٧٥٢.

60- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.261.

61- Ibid, P.260.

٦٢- <u>محمد فريد حشيش:</u> المرجع السابق، ص ٢٤٣.

63- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.262.

64- Ibid, P263.

٦٥- <u>محمد فريد حشيش:</u> المرجع السابق، ص ٢٦٨.

٦٦- يونـان لبيب رزق: السـودان فـى المفاوضـات المصـرية البريطانيـة ١٩٣٠ -١٩٣٦ ، معهد البحـوث والدراسـات العربيـة، القـاهرة، ١٩٧٤، ص٣٠.

٦٧- عبد العزيز الشناوى. جلال يحيى: المرجع السابق، ص ٧٥٧.

68- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.263.

٦٩- الأهرام: بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦.

70- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.264.

71- Ibid, P.264.

72- Ibid, P.265.

73- Ibid, P.266.

٧٤- عبد العزيز الشناوى . جلال يحيى: المرجع السابق، ص ٧٥٩.

٧٥- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص٣٨.

76- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.267.

77- Ibid, P.267.

78- Ibid, P.268.

79- Ibid, P.268.

٨٠- الأهرام: بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦.

٨١- الأهرام: بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٣٦.

٨٢- المرجع نفسه.

٨٣- المرجع نفسه .

84- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.269.

85- Ibid, P.270.

86- Ibid, P.271.

87- Ibid, P.275.

٨٨- ستونهنج : أثر حجرى يرجع لعصر ما قبل التاريخ فى سهل ساليسبرى فى جنوب غرب إنجلترا ، يرجع تاريخه لأواخر العصر

الحجرى وأوائل عصر البرونز (٣٠٠٠ ق.م – ١٠٠٠ ق.م) ، ويتكون من مجموعة دائرية من أحجار كبيرة قائمة محاطة بتل ترابى دائرى.

89- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.277.

90- Ibid, P.278.

٩١- الأهرام :بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٣٦ .

٩٢- المرجع نفسه.

93- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.279.

٩٤- الأهرام: بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٣٦.

95- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.280.

لويد جورج : رئيس وزراء بريطانيا أثناء النصف الأخير من الحرب العالمية الأولى.

96- Ibid, P.283.

(أبيسينيا : هو إسم أطلقه البرتغاليون على جزء من بلاد الحبشة وكانت هذه التسمية تشمل المناطق التى بلغها النشاط الإستعمارى للبرتغاليين والذى امتد إلى شرق إفريقيا والبحر الأحمر والمحيط الهندى)

97- Ibid, P.284.

98- Ibid, P.285.

99- Ibid, P.287.

100- Ibid, P.291.

101- Ibid, P.292.

١٠٢- الأهرام : بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٣٦.

103- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.293.

104- Ibid, P.295.

105- Ibid, P.297.

106- Ibid, P.298.

107- Ibid, P.298.

108- Ibid, P.299.

109- Ibid, P.300.
110- Ibid, P.301.
111- Ibid, P.302.
112- Ibid, P.303.
113- Ibid, P.304.
114- Ibid, P.305.
115- Ibid, P.306.
116- Ibid, P.309.
117- Ibid, P.310.
118- Ibid, P.313.
119- Ibid, P.314.
120- Ibid, P.315.
121- Ibid, P.316.
122- Ibid, P.317.
123- Ibid, P.319.
124- Ibid, P.320.

١٢٦ - <u>ساندهرست</u> :اكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية (Royal Military Academy Sandhurst) هي كلية عسكرية بريطانية عريقة تم تأسيسها عام ١٧٤٧ وهي تعتبر مركز تدريب أساسي لضباط الجيش البريطاني ، تخرج منها :

- ملك الأردن الراحل الملك طلال بن عبد الله
- ملك الأردن الراحل الملك حسين بن طلال
- ملك الأردن الحالى الملك عبد الله بن حسين
- ملك البحرين الحالى الملك حمد بن عيسى ال خليفة
- سلطان عمان قابوس بن سعيد
- أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى
- الشيخ تميم بن حمد بن خليفة ال ثانى ولى عهد قطر
- الشيخ راشد بن محمد بن راشد ال مكتوم
- الشيخ حمدان بن محمد بن راشد ال مكتوم

كما درس فيها الأمير هارى ابن الأمير تشارلز ولى عهد بريطانيا، و يتلقى شقيقه الأكبر الأمير وليم دورة عسكرية فيها.

وولويتش : أكاديمية عسكرية ملكية بريطانية تأسست عام ١٧٤١.

127- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.322.

128- Ibid, P.323.

129- Ibid, P.325.

130- Ibid, P.326.

131- Ibid, P.328.

132- Ibid, P.330.

133- Ibid, P.331.

134- Ibid, P.332.

135- Ibid, P.333.

136- Ibid, P.334.

137- Ibid, P.335.

138- Ibid, P.337.

139- Ibid, P.338.

١٤٠- محمد فريد حشيش: المرجع السابق، ص٣١١.

١٤١- المرجع نفسه، ص٣١٥.

142- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., Vol 320, p.232.

143- Ibid, P.1969.

144- Ibid,Vol.321, P.1365.

145- Ibid, P.2536.

١٤٦- كان أحمد ماهر يشغل منصب رئيس مجلس النواب وواصف بطرس وزير الخارجية ومكرم عبيد وزيراً للمالية، وعثمان محرم وزيراً للأشغال وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة.

١٤٧- وهى الولايات المتحدة الأمريكية – بلجيكا – بريطانيا– أيرلندا. والأملاك البريطانية فيما وراء البحار –الدنمارك – أسبانيا – فرنسا اليونان – إيطاليا – النرويج – هولندا – البرتغال – السويد.

١٤٨- محمود سليمان غنام: المرجع السابق، ص ٣٠٧.

149- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., vol. 326 ,P.1064.

150- Ibid, P.1065.

١٥١- **محمد فريد حشيش:** المرجع السابق، ص ٣٣٢.

152- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., Vol. 321, P.1661.

# الفصل الثانى

# مفاوضات صدقى – بيفن أكتوبر ١٩٤٦

- مقدمـــــة ٠
- مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا، ورد بريطانيا لها ٠
- رد الفعل الحزبى والشعبى على المذكرة البريطانية وأحداث فبراير ١٩٤٦.
- تشكيل الوفد وإعلان بدء المفاوضات ٠
- مناقشات حول اتفاقية[ صدقى – بيفن] فى مجلس العموم البريطانى ٠
- مواد الاتفاق كما وقّع عليها[ صدقى – بيفن] ٠
- تحطم مشروع معاهدة[ صدقى – بيفن] ٠

# الفصل الثانى

# مفاوضـات صدقـى - بيفـن أكتوبـر ١٩٤٦

## مقدمـة :

بعد إعلان هتلر الحرب فى أول سبتمبر، قام على ماهر (خلال وزارته الثانية ١٨ أغسطس ١٩٣٩- ٢٧ يونيه ١٩٤٠) بإصدار مرسوم بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد، وفُرِضَت أحكام الرقابة والتعبئة العامة وسُخِّرَت موارد البلاد لصالح الجيوش الحليفة، مما أدى إلى تقييد حرية المصريين وسيادتهم على أراضيهم، وتمسكت بريطانيا بما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ من بقاء قواتها فى منطقة القناة لضمان حرية الملاحة بها وحقيقة الأمر أن الشعب المصرى لم يدَّخر وسعاً فى التعبير عن الرغبة فى إنهاء هذه المعاهدة وقد ظهر ذلك جلياً من خلال مذكرة الوفد المصرى إلى السفير البريطانى ١٩٤٠ مطالباً فيها بأن تصرح الحكومة البريطانية بأنه عندما تضع الحرب أوزارها أن تدخل إنجلترا ومصر فى مفاوضات جديدة وكانت هذه أول صيحة للخروج على معاهدة ١٩٣٦.

وعندما اجتمع أقطاب الحلفاء فى[ مينا هاوس] بالأهرام رفع زعماء المعارضة فى مصر فى ٢٩ نوفمبر١٩٤٣ مذكرةً لهؤلاء الأقطاب تتضمن المطالبة بإلغاء القيود التى أوجدتها معاهدة ١٩٣٦، واستمر الشعب فى التعبير عن إستيائه وسخطه واستنكاره لهذه المعاهدة طوال فترة الحرب[١].

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ بعد ان استسلمت اليابان بلا قيدٍ أو شرطٍ للولايات المتحدة الأمريكية ، وما كادت بشائر السلام تطل على العالم حتى بادرت أربع دول كبرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والصين إلى الاجتماع فى ولاية "دومبارتون أوكس"[٢] لوضع اقتراحات لإنشاء هيئة عالمية لحفظ السلام والأمن الدولى ، إلا أن مؤتمر "دومبارتون أوكس" أخفق فى حل كثيرٍ من المشاكل الدولية وفى إبريل ١٩٤٥ بادرت الدول الكبرى إلى عقد مؤتمر فى مدينة سان فرانسيسكو"[٣] وصدر ميثاق سان فرانسيسكو وقد تضمنت مباحثاته عهداً صريحاً من الدول بعدم التجاء أحد منها لوسائل القوة المسلحة فى العدوان على حقوق الدول الأخرى ، وتضمن

الميثاق كذلك حق الأمم فى تقرير مصيرها وألزم الدول الموقعة عليه بضرورة إحترام مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضاء المنظمة[٤] والجدير بالذكر أن القواعد التى اشتمل عليهاميثاق سان فرانسيسكو كان لها أثرها الطيب فى العلاقات الدولية.

وفى هذه الفترة عرضت قضايا بعض الدول الصغيرة فى نزاعها مع الدول الكبيرة ، وكان الفوز لهذه الدول على سبيل المثال إيران وسوريا ولبنان فقد عرضت قضاياها على مجلس الأمن فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ فأصدر فيها قرارات مؤيدة لحقها فى جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها[٥].

وإزاء ذلك بادرت مصر عقب صدور الميثاق إلى مفاوضة الإنجليز فى عقد معاهدة تحل محل تلك التى عقدت بينهما فى عام ١٩٣٦ نظراً لما تضمنته هذه المعاهدة من نصوص تحد من استقلال مصر وتتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة[٦].

ومما لا شك فيه أن الأحداث الدولية التى قلبت الأوضاع فى العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء وإبرام المواثيق لصون السلم والأمن فى العالم كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافلة لا مبرر لها وقد قدمت مصر أثناء الحرب الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى إخلاصها فى الصداقة للحكومة البريطانية لذلك كان لزاماً أن يعاد النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التى فرضت عليها طابعاً خاصاً لكى تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة[٧].

فلهذه الأسباب وأمام هبَّة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة أن يرى علاقاته ببريطانيا مستقرةً على أساسٍ من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضى والطليقة من أسر مبادئ قد انقضى زمانها، عبرت الحكومة المصرية عن رغبتها فى فتح باب المفاوضات بين الطرفين[٨].

وكانت الحكومة المصرية تأمل فى علاقةٍ جديدةٍ مع بريطانيا خاصة بعد أن جرت انتخابات مجلس العموم البريطانى فى يوليو ١٩٤٥ ونجاح

حزب العمال الذى كانت وعود زعمائه أمثال أتلى وبيفن تؤكد على ضرورة تغير نهج السياسة الخارجية الإستعمارية لحكومتهم والتى إنتهجها من قبل زعماء المحافظين وعلى رأسهم تشرشل وإيدن(٩).

وعلى وجه العموم فإن الخط السياسى العام للحكومة البريطانية كان يسعى لإيجاد نوع من التحالف الأبدى مع مصر بعد إجلاء القوات البريطانية عن أراضيها فيقول اللورد كيلرن : " لقد حصلنا أثناء الحرب على كل ما نريده من المعاهدة " .

وقد أوضح لورد كيلرن فى مذكراته أنه بحلول عام ١٩٤٦ بدأ الجميع ينظر إلى المشاكل من منظور جديد وبشكل يكون مناسباً مع مصالحه لذلك بات التفاوض أمراً هاماً (١٠).

مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا ورد بريطانيا لها:

تحت ضغط الشعور الشعبى الذى ألهبته الصحافة الوفدية وخاصة بعد المذكرة التى أرسلها مصطفى النحاس إلى السفير البريطانى يطالب فيها بالجلاء الكامل عن مصر ووحدة مصر والسودان أرسل محمود فهمى النقراشى مذكرةً إلى الحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ يطالب فيها بسحب القوات البريطانية وقت السلم(١١).

وقام سفير مصر فى لندن(١٢) بتسليم هذه المذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية حيث تقول:" ترى الحكومة المصرية وهى فى ذلك موقنة من أنها تعبِّر عن شعور الأمة قاطبة أن المصلحة البيّنة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر فى الأحكام التى تنظم علاقتها فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة(١٣). "

تأخر رد الحكومة البريطانية لأكثر من شهر ، ففى ٢٦ يناير كان الرد بمذكرةٍ جاء فيها أن الحكومة البريطانية لم تستجب رسمياً لما أعربت عنه مصر ومرد ذلك يرجع إلى ضغط الحوادث الناشئ من وقف الحرب

وأشارت المذكرة إلى ضرورة بحث أحكام المعاهدة المصرية الإنجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ثم بادرت إلى إحاطة الحكومة المصرية بتمسكها بأن المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة المصرية الإنجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها ، ثم أوضحت أن الحكومة البريطانية تدعم بروح من الصراحة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر أثناء الحرب وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة[١٤].

وأشارت المذكرة إلى أن الحكومة البريطانية سترسل إلى سفيرها تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية ، ولكن المذكرة تجاهلت تحديد تاريخ معين تبدأ فيه المفاوضات بين الطرفين وكان أخطر ما جاء فى هذا الرد هو تمسك بريطانيا بالاحتفاظ بأسس معاهدة ١٩٣٦ عند المفاوضات القادمة ، ومن بين تلك الأسس مسألة التحالف الأبدى مع إنجلترا[١٥].

<u>رد الفعل الحزبى والشعبى على المذكرة البريطانية وأحداث فبراير ١٩٤٦:</u>

كان هذا الرد البريطانى له أثر سيئ فى الأوساط الحزبية المصرية إذ أسرعت الأحزاب بإعلان رأيها حول هذا الرد وما انطوى عليه من إجحافٍ بحقوق البلاد الشرعية وبادر الوفد بإصدار بيانٍ عبَّر فيه عن وجهة نظر الحزب ، وقد جاء فيه أن المعاهدة الجديدة تفرض على مصر رباطاً عسكرياً أبدياً مع بريطانيا، وعلى الرغم من أن الوفد دعا جميع المصريين للاستعداد للجهاد ضد بريطانيا فقد رأى أن المذكرة المصرية والرد البريطانى عليها بمثابة كارثة ليس لها ما يعادلها فى تاريخ مصر الحديث كذلك عبَّرت كثير من أحزاب الأقلية عن عدم ارتياحها لنية بريطانيا تجاه مصر[١٦].

وعلى الصعيد الشعبى اشتد سخط الجماهير على سياسة إنجلترا وتجلى هذا السخط فى مظاهرات عمت أرجاء البلاد حيث تحركت جماهير الطلبة، فأصدرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة واتحاد خريجى الجامعة بيانات احتجاج وتقرر عقد مؤتمرات عامة فى المعاهد، والجامعات لمناقشة الحالة[١٧].

وفى يوم السبت ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ قامت فى القاهرة مظاهرة من طلبة جامعة فؤاد الأول ضمت بضعة آلاف منهم ، ساروا من فناء الجامعة قاصدين قصر عابدين يهتفون [لا مفاوضة إلا بعد الجلاء](١٨) ، وعندما وصلت المظاهرة فى طريقها إلى كوبرى عباس وجدته مفتوحاً فأصرّ الطلبة على عبوره وحاصرهم البوليس وانهال عليهم ضرباً فى قسوة شديدة ثم أطلقت بعض طلقات الرصاص مما دفع بعددٍ من الطلبة إلى إلقاء أنفسهم فى النيل، وعُرفت هذه الحادثة (مذبحة كوبرى عباس) والتى قُدِّر عدد المصابين بها ٦٠ طالباً واعتُقِلَ ١٥٠ متظاهراً(١٩).

وعمت المظاهرات أنحاء مصر احتجاجاً على المذبحة وامتلأت الصحافة ببيانات الاحتجاج وصادرت الحكومة بعض الصحف التى نشرت صور المظاهرات يوم ١١ فبراير(٢٠) ، وحطم الطلبة الكثير من المحال وهتفوا ضد الإستعمار والسراى. وخرجت فى اليوم التالى ١٢ فبراير جنازة صامته وأقام طلبة الأزهر صلاة الغائب(٢١).

لم تجد الوزارة أمامها (بعد عجزها الفاضح عن مجابهة الإنجليز وبعد قسوتها فى مجابهة مظاهرات الطلبة، وأمام تصاعد المقاومة الشعبية حيث لم تعد المظاهرات قاصرة على الطلبة بل امتدت إلى طوائف الشعب الأخرى) إلا أن تقدم استقالتها يوم ١٥ فبراير ليتولى الوزارة بعد ذلك إسماعيل صدقى(٢٢) . ويبدو من الغرابة بمكان وقوع الاختيار على صدقى باشا لتأليف "الوزارة القومية" على ضوء ماضى الرجل فهو من رؤساء الوزراء القلائل الذين يذكر لهم أن كافة الأحزاب قد وقفت فى وقت ما (١٩٣٠-١٩٣٣) ضد استمراره فى الحكم ، فكيف يمكنه تأليف وزارة من كل الأحزاب ويفسر حسن يوسف والذى كان وكيلاً للديوان آنذاك أسباب وقوع الاختيار الملكى على إسماعيل صدقى <u>فى زاويتين :</u>

<u>أولهما</u> : حالة عدم استقرار الأمن التى شابت نهاية عهد النقراشى وقد رأى الملك أن يكون رئيس الوزارة الجديدة شخصية قوية .

<u>ثانيهما</u>: أن شرطاً أساسياً كان يجب توفره فى رئيس الوزراء المكلف بتأليف الوزارة القومية وهو أن يكون سياسياً لا حزبياً، وكان صدقى باشا من هذا الطراز(٢٣).

حاول صدقي أن يمحو آثار ما علق فى الأذهان عنه خلال وزارته الأولى التى كان شعارها التعسف ومصادره الحريات فصرح بقيام المظاهرات لأيام محدودة ، وصرح للطلبة عن استعداده ورغبته فى التعاون مع مصطفى النحاس(٢٤).

لم تتوقف المظاهرات الشعبية لوعيها بطبيعة وتاريخ إسماعيل صدقي وأصدرت لجنة الطلبة التنفيذية بياناً قالت فيه: أن الأسباب التى دعت إلى الجهاد مازالت قائمة. وفى ١٨ فبراير تجمع بميدان عابدين نحو ٤٠ ألف متظاهر كما تجمع نحو ١٥ ألفاً بفناء الجامعة بالجيزة، وخلال هذه الفترة انبثقت "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" لتؤدى دوراً تاريخياً بدأته بإعلانها يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم الجلاء والإضراب العام لجميع هيئات الشعب وطوائفه(٢٥).

ووصلت المظاهرات قمة النجاح وتعطلت الحياة العامة فى القاهرة فعقد مؤتمر شعبى فى ميدان الأوبرا قرر مقاطعة المفاوضات وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وعرض القضية على مجلس الأمن، ثم تحركت المظاهرات إلى ميدان قصر النيل حيث ظهرت عربات بريطانية مسلحة اخترقت الجموع ودهمتهم فألقى المتظاهرون الحجارة على الثكنات فردت القوات البريطانية بإطلاق الرصاص من خلف الأسوار فتساقط عدد من الشهداء قدروا بعشرين شهيداً وثارت ثائرة الجماهير فانقضوا على بعض المحلات الأجنبية ونادى الطيران البريطانى واعتدوا عليهم واستمرت المظاهرات تطوف شوارع القاهرة(٢٦) .

ولم تقتصر المظاهرات على القاهرة وحدها ولكنها انتشرت فى مختلف المدن ولم تنفع بيانات صدقى فى التفرقة بين الطلبة والعمال وتقرر يوم ٤ مارس يوماً للحداد العام على أرواح الشهداء ، فأضربت الصحف عن الصدور، وأغلقت المصانع والمدارس وحدثت مجموعة من الحوادث الدامية بالإسكندرية فى ٤ مارس ١٩٤٦ وسمى هذا اليوم يوم الشهداء" بعد سقوط عدد كبير من المتظاهرين(٢٧).

كانت الحكومة البريطانية رغم تأييدها لإسماعيل صدقى قد أخذت عليه تهاونه فى قمع المظاهرات، فأرسلت بيان إحتجاج للملك مباشرة وقبل

صدقى الاحتجاج دون أن يعلن ذلك، ولكن وزير الدومنيون البريطانى أعلن الخبر فى مجلس اللوردات وطيرته وكاله رويتر للصحافة المصرية مما أوقع صدقى فى دائرة الحرج[٢٨].

**تشكيل الوفد وإعلان بدء المفاوضات:**

تحرج مركز إسماعيل صدقى فكان لزاماً عليه إعلان تشكيل وفد للتفاوض فكان ذلك فى ٧ مارس ١٩٤٦ على هذا النحو: إسماعيل صدقى رئيساً، محمد شريف صبرى، على ماهر، محمد حسين هيكل، عبد الفتاح يحيى، حسين سرى، محمود فهمى النقراشى، أحمد لطفى السيد، على الشمسى، مكرم عبيد، حافظ عفيفى، وإبراهيم عبد الهادى أعضاء[٢٩].

وقد رفض الوفد الاشتراك فى هذه الهيئة مادام لا يملك رئاستها أو الأغلبية فيها، كما رفض الحزب الوطنى الاشتراك تمسكاً بسياسة (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء)[٣٠].

وفى الثانى من إبريل أعلنت الحكومة البريطانية وفدها الذى سيمثلها فى المفاوضات وذلك ضمن الخطاب الذى القاه وزير الخارجية مستر إرنست بيڤن (Mr. Ernest Bevin) فى مجلس العموم البريطانى.

فقد وضح مستر بيڤن Bevin أن الحكومة المصرية دعت الحكومة البريطانية للتفاوض معها حول مراجعة وتنقيح المعاهدة الإنجليزية المصرية ١٩٣٦ وقد وافقت الحكومة البريطانية على الدخول فى هذه المفاوضات مع مراعاة نصوص ميثاق الأمم المتحدة الخاص بضمان وحماية الأمن والسلم الدوليين وأعلن بيڤن أن الحكومة البريطانية مستعدة الآن للدخول فى هذه المفاوضات فى القاهرة وأنه أسندت إليه رئاسة الوفد البريطانى وعين لمساعدته وزير الطيران اللورد ستانسجيت Lord Stansgate والسفير البريطانى فى القاهرة السيد رونالد كامبل Sir Ronald Cambell وأشار بيڤن إلى أنه لن تتاح له فرصة التواجد فى المراحل الأولى للمباحثات ولكنه سيكون على اتصال وثيق باللورد "ستانسجيت "Stansgate" ومستر كامبل Cambell الذين سيتوليان المباحثات نيابة عنه[٣١].

وقد عينت الحكومة البريطانية أيضاً السير كيناهان كورنواليس "Cornwallis" السفير السابق في بغداد والذى كان يشغل آنذاك منصب رئيس أمانة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية كمستشار سياسى وعينت السير " أرنولد أوفرتون" "Sir Arnold Overton" رئيس مكتب الشرق الأوسط في القاهرة كمستشار اقتصادى وسوف يضم الوفد القادة البريطانيين في الشرق الأوسط البحريين والبريين والجويين كمستشارين حربيين للوفد يعاونهم الميجر چيكوب "Jacob" من قادة أمانة أركان الحرب(٣٢).

وأضاف بيڤن أن الحكومة البريطانية واثقة بأن الوفد الذى إختارته جاء تعبيراً عن رغبتها لوضع أساس واضح وصارم للعلاقة التى ستربط بين البلدين في المستقبل . وقد علق مستر ريتشارد لو "Mr. Richard Law" وعبر عن ترحيبه بالفرصة التى ستتيحها هذه المفاوضات لإعادة التأكيد على معاهدة التحالف المصرية الإنجليزية(٣٣).

وكان تعيين الوفد البريطانى على هذا النحو إستجابة لما طلبه صدقى باشا من السفير البريطانى عندما علم برغبة بريطانيا فى أن يكون وفدها الذى يتولى المفاوضات من بعض موظفى السفارة البريطانية فى القاهرة ، أبلغ صدقى أن ذلك لن يكون له أثر طيب على الرأى العام فى مصر لأنه يدل على عدم اهتمام بريطانيا بالأمر(٣٤).

فى ٧ مايو ١٩٤٦ أصدرت الحكومة البريطانية بياناً حددت فيه سياستها على أساس سحب كافة قواتها من مصر على أسس ثلاثة أوضحها رئيس الوزراء البريطانى فى جلسة مجلس العموم فى اليوم نفسه.

**أولاً:** توطيد التحالف مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصلحة مشتركة فى جو من الإخلاص والنية الحسنة.

**ثانياً:** أن بريطانيا ستعرض خطة انسحاب للقوات البحرية والعسكرية والجوية البريطانية من الأراضى المصرية وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل الجلاء والمواعيد التى يتم فيها.

**ثالثاً:** الاتفاق على ما يُتخذ بين الحكومتين من التدابير لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع(٣٥).

وفى الجلسة نفسها شن مستر "تشرشل" زعيم المحافظين ورئيس الحكومة حملة عنيفة على هذا البيان جاء الهجوم **فيما يلى:**

أولاً: أن إنشاء المراكز العسكرية فى فلسطين وبرقه لن يكون له الأثر المجدى فى حماية قناة السويس ، ثم أوضح تشرشل إلى أن فلسطين هى ورقة المساومة البريطانية مع الولايات المتحدة وأن العرض البريطانى لمصر يحبس هذه الورقة عن التداول. ثم ذكر أنه يخشى أن يصاب الأمل فى كسب معونة أمريكا فى المسألة الفلسطينية بضرر كبير[٣٦] ثم عبر مستر تشرشل عن تشككه حول إمكانية عودة القوات البريطانية إلى مصر بعد خروجها وأضاف أن هذه العودة قد تقابل برفض الحكومة المصرية تحت تهديد الدول الكبرى المعادية لبريطانيا وأن المصريين قد يدمرون المنشآت الموجودة بمنطقة القناة قبل وصول الإنجليز إليها[٣٧].

وأضاف مستر إيدن اعتراضه على موقف حزب الوفد وما أبداه أخيراً من تطرف فى مطالبه[٣٨]، وذكر أن عدم تمثيل الوفد فى وفد المفاوضات يجعل العرض البريطانى بالجلاء عرضاً مقدماً بغير ضمان استيفاء الثمن من مصر [٣٩].

وفى يوم صدور البيان نقلت وكالة رويتر عن الدوائر الرسمية القول بأن الجلاء لا ينتظر أن يتم بالسرعة التى تم بها فى سوريا ولبنان وذلك بسبب ضخامة حجم القوات البريطانية أولاً وبسبب ما يحتاجه الجيش المصرى من استعدادات تؤهله لحمل التبعات مرةً ثانية[٤٠].

وقد علق صدقى على البيان بمجلس النواب المصرى قائلاً "لا شك عندى أن الجلاء التام والمحالفة الصادقة فى حدود ميثاق[ سان فرانسيسكو] نعمة بعيدة المدى" مما يظهر تأييده الواضح للمبادئ التى تضنمها البيان، تلقف الشعب المصرى البيان بموجة من الهياج الشديد وأصدرت الأحزاب والهيئات السياسة المختلفة بيانات شدت عليه فيها النكير، وهاجمه الوفد بشدة وكذلك الحزب الوطنى ووقعت إضرابات ومظاهرات كان البوليس يعمل على تفريقها، فى ١١ مايو خرجت مظاهرة من الأزهر اصطدم بها البوليس

فاعتصم المصلون بالمسجد وأصيب ثلاثون متظاهراً بالرصاص وعشرة من رجال البوليس بما ألقى عليهم من حجارة(٤١).

وعلقت جريدة المانشستر جارديان على الوضع بقولها "أن الحكومة المصرية ستحتاج لقدر كبير من الحزم والشجاعة لتنال تأييد الشعب المصرى لأى إتفاق معقول قد تصل إليه على المسائل الخطيرة التى لا يزال من المتعين بحثها قبل توقيع المعاهدة الجديدة"(٤٢).

تمثل الوضع فى وجود تقارب كبير فى السياسة العامة التى يخطها كل من صدقى و بيفن لبلده، وظهر هذا فى المباحثات التمهيدية التى أجراها صدقى مع السفير البريطانى وفى طريقة تشكيل الوفد البريطانى برئاسة بيفن وفى صدور البيان(٤٣).

عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى يوم الخميس ٩ مايو ١٩٤٦ بسراى وزارة الخارجية وتبودلت الخطب المعتادة ، واستمرت على غير جدوى ، إذ تبين من مشروع المعاهدة الذى عرضه الجانب البريطانى أنه لا يختلف فى جوهره وقواعده عن معاهدة سنة ١٩٣٦، ولم يشأ الجانب المصرى أن يصارح الأمة بهذه الحقيقة تفادياً لهياج الأفكار، فأزمع وقف المفاوضات بشكلٍ لا يثير الخواطر وأصدر الجانبان بلاغاً مشتركاً يوم ٢٢ مايو بأن تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيفن ويتطلب هذا بعض الوقت وهذا معناه وقف المفاوضات(٤٤).

وقد علق صدقى باشا على توقف المفاوضات فأوضح أنه لم يكن من الميسور أن يقبل الجانب المصرى مشروعاً يرجع بمصر إلى الوراء ويجعله يسلم ضمناً ببقاء معاهدة ١٩٣٦(٤٥).

**مناقشات حول مفاوضات صدقى بيفن فى مجلس العموم البريطانى:**

فى جلسة مجلس العموم البريطانى بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤٦ تم طرح موضوع المفاوضات المصرية البريطانية الجارية بين الطرفين وفى بداية الجلسة تحدث مستر إيدن (Mr. Eden) وأشار أنه فى الشهور الأخيرة

ومنذ وصول هذه الحكومة إلى السلطة لم تحاول أى جهة إثارة خلاف فى الشئون الخارجية رغبة من الجميع فى مساعدة الأطراف المعنية فى مهمتها الصعبة وأن الجميع اتبع نفس المبدأ لأنه جاء فى مصلحة الأهداف القومية كما جاء من الاعتقاد بأن وزير الخارجية إذا تكلم وهو يطالب بحقوق على أساس أنه مدعوم من كافة الأحزاب الرئيسية فإن ذلك سيقوى موقفه(٤٦).

استكمل مستر إيدن حديثه عن أهمية قناة السويس كشريان للحياة بالنسبة للإمبراطورية البريطانية وأن الموضوع ليس موضوع استخدام القناة فى الحرب بل لأن منطقة القناة توجد فى موقع إستيراتيجى متفرد يمثل نقطة الوصول بين ثلاث قارات وهذا هو سبب أهميتها من الزاوية الإستراتيجية.

ثم أضاف إيدن أن معاهدة ١٩٣٦ على حد فهمه لا تنال من كرامة المصريين وأن الجميع فى مصر وبريطانيا رحبوا بعقدها فقد عبَّر وزير المالية البريطانى فى التقرير الرسمى "المجلس العموم" ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦، عدد [٣١٨] عن وجهة النظر هذه حينما قال [نتمنى أن تغلق هذه المعاهدة للأبد الفصل القديم فى العلاقات المصرية الإنجليزية التى كان يشوبها سوء الفهم بين الطرفين وصراعات واضحة على الهدف] لذلك لا يتقبل أحد اللغة التى تستعمل الآن لوصف المعاهدة وتضع مصر فى مرتبةٍ أقل مع أن الجميع اعتبروا المعاهدة فى ذلك الوقت موقعةً بين دولتين متساويتين دون الإخلال بسيادة أى منهما (٤٧).

وأضاف إيدن إنه خلال زيارته لمصر فى أوقاتٍ سابقة قد حدث وتم مناقشة العلاقات المصرية الإنجليزية مع الساسة المصريين وقد تمت الإشارة إلى حقيقة أنه سيأتى الوقت الذى تراجع فيه معاهدة ١٩٣٦ ، ولم يختلف أحد مع هذا الرأى لأنه منصوص عليه فى نصوص المعاهدة ذاتها، كما أنه لم يرد فى هذه المعاهدة ما يشير إلى أشياء تنال من السيادة المصرية.

ثم استشهد مستر إيدن بعباراتٍ تعزز كلامه وردت فى الصحف المصرية ذاتها ، ففى عام ١٩٤٠ استخدمت صحيفة وفدية كلمات أراد اقتباسها وإطلاع اللجنة عليها.

تقول الجريدة : [ واحدة من أهم العناصر التى ساعدت على توضيح الموقف وضبط الحساب فى مصلحة مصر وإستعادة سيادتها الكاملة] فهذه إشارة توضح أن الوفد لم يكن يعتبر المعاهدة فى ذلك الوقت ضارةبسيادة مصر ثم استشهد إيدن بما ورد فى صحيفة الأهرام [ تسببت الحرب فى وجود روابط كثيرة تؤكد على مزايا هذا التحالف الذى سيعمل على تقويته لمصلحة الطرفين](٤٨).

وأضاف إيدن أن الرأى العام المصرى شأنه شأن الرأى العام البريطانى ربما تغير منذ عام ١٩٤٠ ولكن على مصر وبريطانيا أن تحترس من العواطف العابرة التى تتعارض مع الحقائق الأساسية التى فى مصلحة البلدين ، وأنه لا يستطيع مقاومة فكرة الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية إذا كانت قد اتخذت خطوات بعد انتهاء العداء مع اليابان لإخراج القوات البريطانية من المدن الكبرى ونقلها إلى منطقة القناة وأوضحت فى الوقت ذاته أنها مستعدة للتفاوض بشأن مراجعة معاهدة ١٩٣٦ كانت ستتجنب مطالب متطرفة تُطلب اليوم ، وأضاف أنه يعرف مدى الصعوبات الفنية التى ستواجَه عند تنفيذ الاتفاق السابق ، ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار أن أمن منطقة القناة يمثل مصلحة مشتركة لمصر وللإمبراطورية البريطانية(٤٩) ، لذلك فإن ما يقال بأن القوات البرية والقوات الجوية البريطانية الموجودة فى منطقة القناة بعيداً عن المراكز الكبرى التى تعج بالسكان أمرٌ يحط من قدر السيادة المصرية ، فهناك أمورٌ مماثلة لهذا الأمر فى أجزاءٍ مختلفة من العالم، فالولايات المتحدة مثلاً استمرت فى استخدام قواعد فى الأراضى البريطانية غرب الأنديز ولم يعتبر أحد أن هذا يحط من وضع بريطانيا كدولة ذات سياده، وهناك مثالٌ آخر فقد حاول الإتحاد السوفيتى ونجح فى أن تكون له قواعد يستخدمها فى فنلندا وفى كلتا الحالتين تمت حماية القواعد الأمريكية فى غرب الأنديز والقواعد السوفيتية فى فنلندا على أساس المصالح الاستراتيچية الجوية للقوى المعنية ولتأمين حرية مواصلاتهم. فالجميع أمام حقيقة وهى أن الدفاع عن القناة مصلحة مصرية إنجليزية(٥٠).

ثم سأل مستر إيدن سؤالاً هل يمكن تأمين المصلحة البريطانية فى منطقة القناة إلا بوجود قوة مصرية إنجليزية فى منطقة القناة ؟ فهذا سؤال

استيراتيجى يتطلب إجابة استراتيجية وتساءل هل أمام الحكومة البريطانية خطة معينة تنتهجها؟

وأضاف أنه لو كان فى مكان رئيس الوزراء لنَصَحَ الحكومة بإتمام الانسحاب من المدن المصرية الكبرى إلى منطقة القناة لأن هذا يخفض من درجة التوتر لأن قلق المواطن المصرى نابعٌ من رؤيته للقوات والسيارات الحربية التى يراها تجوب شوارع العاصمة . ثم أشار إيدن إلى أنه لو تم الاتفاق على مراجعة معاهدة ١٩٣٦ فمن مصلحة الدولتين أن يوقع جميع الأحزاب على المشاركة فى الأمر ، وهذا ليس نقداً أو تعدياً على سلطة الحكومة المصرية لأنه فى عام ١٩٣٥ وقبل أن تبدأ المفاوضات كان صدقى باشا [الذى لم يكن عضواً فى الحكومة المصرية فى ذلك الوقت] صاحب أول تصريح بأن جميع الأحزاب المصرية لابد وأن تشارك فى المفاوضات(٥١).

وأنه بذلك سنصل إلى نتيجةٍ أسرع إذا اتفقت جميع الأحزاب المصرية بما فيها الوفد المصرى.

أخيراً أورد إيدن ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن أى إتفاق يتم الوصول إليه لابد أن يأخذ فى حسبانه استمرار التحالف المصرى الإنجليزى(٥٢).

ثم تحدث مستر كراولى "Crawley" فى نقطةٍ هامة وهى "مبدأ المساواة" فقال أن جميع الأحاديث وخصوصاً الصادرة عن الحزب المعارض كانت مبنيةً على موقفٍ واحد وهو أن جميع المفاوضات التى جرت بين بريطانيا ومصر فى الخمس عشرة أو العشرين سنة الأخيرة كانت على أساس ما وصف [بالمساواة المطلقة] وقد تأكد أن معاهدة ١٩٣٦ لم تحط بأى حال من الأحوال من قدر السيادة المصرية ، ولكن مستر كراولى صرح لأعضاء المعارضة أن أى شخص كان يعمل فى مصر فى وقت السلم أو إشترك فى الحرب يعلم تمام العلم أن الحقيقة تقول أن البريطانيين كانوا يسيطرون على مصر طوال تلك السنوات بالقوة وأنه فى رأيه أن محاولة أعضاء المعارضة بناء قضيتهم على هذا الموقف إنما هى محاولة

خالصة لتزييف الحقيقة[٥٣] ، ثم استكمل مستر كراولى حديثه لتوضيح أن الموضوع ليس موضوع وجود أو عدم وجود مساواة مطلقة لأن الجميع يعرفون أن هذا لم يكن ولن يكون طالما ظلت القوات البريطانية متواجدة بكميات وأعداد رئيسية فى الأراضى المصرية سواء فى وسط مصر أو فى منطقة القناة. وسأل مستر كراولى سؤالاً هو هل من مصلحة بريطانيا أن تستمر فى السيطرة على مصر بالقوة؟ فهذا هو الموضوع الأهم الذى يجب الوصول فيه لقرار وكانت إجابة الحكومة أنه ليس من مصلحة بريطانيا السيطرة على مصر بالقوة وهناك سؤال سياسى أوسع يتعلق بالمصالح البريطانية والذى يمكن تلخيصه بأن مصلحة بريطانيا على المدى البعيد جعل أكبر عدد ممكن من الدول حرة فى تبادل البضائع والأفكار. وأخيراً سؤال مهم عن المستوى الحقيقى الذى تحاول فيه بريطانيا رفع مستوى المعيشة ودعم الإعمار ؟ ، وما مقدار القوة التى تستطيع بريطانيا الاحتفاظ بها فى مواجهة المعارضة فى الأجزاء المختلفة من العالم ؟ والسؤال الأوسع عن وضع بريطانيا فى الدفاع عن طريقة الحياة الديمقراطية فى شتى أنحاء العالم ؟ ، فهذا يعتمد إلى حدٍ بعيد على التوازن الدقيق بين استخدام القوة والاحترام والسمعة الطيبة لبريطانيا فى العالم [٥٤].

وهناك نقطة أخيرة ركّز عليها مستر كراولى تتعلق بالمسألة الاستراتيجية فعندما يتم التحدث عن أهمية منطقة القناة فهناك ركيزتان لابد من التفكير فيهما :

الأولى : أن المرور فى القناة على اعتبار أنها تمثل الشريان الحيوى للدفاع عن الإمبراطورية .

الثانية : على اعتبار أنها نقطة الإتصال بين ثلاث قارات.

وأنه إذا ورد التفكير لاستخدام القناة بوصفها شريان للاتصال فى الإمبراطورية فلابد من الاعتراف بحقيقة غلق هذه القناة معظم الوقت أثناء الحرب الأخيرة، وكان البحر المتوسط مغلقاً هو الأخير كممر. ودون الخوض كثيراً فى التفاصيل الخاصة بالأسلحة الحديثة والتطور الحادث فى صناعة الصواريخ ومدى الطموحات الألمانية التى كانت تنوى إنتاج ألفين أو ثلاثة آلاف صاروخ يومياً وإطلاقها من ألمانيا[٥٥] ، والشئ الواضح

للجميع هو أن أهمية منطقة القناة فى الحرب القادمة كممر وشريان حياة للإمبراطورية سيختفى ولن تصبح شرياناً إذا تمكنت أى قوة أجنبية من إحكام السيطرة على أى جزء مهم فى شرق البحر المتوسط ،وستُغلق كممر بالنسبة لبريطانيا ، والواضح أن الدفاع عن منطقة القناة كبوابةٍ لإفريقيا يُعَد مسألة إقليمية والجميع يعرف أن البوابة إلى مصر طوال التاريخ من أيام الهكسوس وغيرهم لم تكن منطقة القناة ، بل كانت فلسطين وسيناء الطريق الذى أتت منه جميع الجيوش الغازية.

فإذا كان الهدف هو الدفاع عن شمال إفريقيا فلا يجب الاهتمام بالخط الساحلى فقط ولكن يجب الاهتمام بوسط إفريقيا . إذاً الموضوع صعب ولا تقدر عليه قوة بمفردها ، ولابد أن يعتمد على تحالفات وعلى الرغبة الصادقة فى إقامة علاقات متوازنة وهذه فرصة جيدة لعمل تحالف قائم على أسس وقواعد ثابتة(٥٦).

ثم تحدث كابتن مارسدن "Captain Marsden" واعترض على حديث عضو باكنجهام مستر كراولى "Crawley" من سيطرة بريطانيا على مصر فى السنوات التى سبقت الحرب وقال أن هذا ليس صحيحاً لأن وجود القوات البريطانية فى مصر كان شرعياً وقامت هذه القوات بتنفيذ الهدف الذى ذهبت من أجله.

ثم أضاف أن معاهدة ١٩٣٦ معاهدة مشرّفة عقدت بين طرفين متوازيين هما بريطانيا ومصر ، استفادت منها مصر قبل بريطانيا وطرح سؤال من الذى استفاد من المعاهدة أكثر خلال الحرب العالمية الثانية؟ .
إذا لم تكن القوات البريطانية موجودةً خلال الحرب العالمية الثانية كانت مصر سيجتاحها الإيطاليون أولاً ثم الألمان من بعدهم وقدم المصريون من جانبهم المساعدات التى طُلبت منهم من موانىء ومرافق وقدم جيشها أيضاً المساعدات مما ساعد على جعل الشريان مع الشرق مفتوحاً(٥٧).

وأشار أنه رغم اعتراضه على السياسة التى انتهجها مستر كراولى إلا أنه اتفق معه فى مبدأ وجوب بقاء طريق القناة مفتوحاً ، وهناك بحرية

واحدة فى العالم يمكنها حماية هذا المكان وهى البحرية البريطانية وهذا الكلام من منطلق الواقع لأنه لا توجد بحرية أخرى تستطيع القيام بهذا حتى البحرية الأمريكية ، لأن الأمريكيين يفتقدون الخبرة ، فلنا أن نتخيل أميال القناة وحجم العمل فيها وكم لغم أسقط فيها لابد من ملاحظته ومراقبته فقد كان هناك طاقم من الإنقاذ مصطف على جانبى القناة حتى يستطيعوا إنقاذ سفينة ينفجر فيها لغم، فبريطانيا هى الدولة الوحيدة التى تمتلك المعدات والمعرفة الفنية فالجميع يعرف أن بريطانيا لم تكن مسئولة عن إنشاء القناة وليست أكبر المساهمين فى الشركة ولكن بريطانيا أفضل العملاء[٥٨].

ثم تحدث الكولونيل ويج "Colonel Wigg" مشيراً إلى أنه بالنسبة للمفاوضات الحالية فإنه وفقاً لمعاهدة ١٩٣٦ كانت النية أنه بعد أن تقدم القواعد اللازمة المتفق عليها بين المصريين والبريطانيين ستتم العودة إلى منطقة القناة وأنه واضح من المعاهدة نفسها أنه يحق للحكومة المصرية أن تثير موضوع مراجعة وتنقيح المعاهدة وهذا ما حدث بالفعل ، وأشار ويج أنه يلاحظ عند دراستنا لموضوع المفاوضات المصرية البريطانية أن هنا موضوعين بارزين . الأول خاص بموضوع الاحتلال ، والثانى خاص بالسودان وعلى الحكومة البريطانية مراعاة ذلك وليس من العدل أن يوجه الاتهام إلى وزير الخارجية بالتقصير وأنه أفسد العلاقات بين مصر وبريطانيا فالعلاقة مع مصر بعد الحرب العالمية الثانية كانت دائماً صعبة لأن السياسة البريطانية حالت دون ظهور حكومة مسئولة فى مصر، كما أنه لم يتم التعامل مع مصر كشريك على قدم المساواة[٥٩] ، ثم تطرق مستر ويج لموضوع السودان وأكد على ضرورة مناقشة الأمر على أساس مصالح ورفاهية الشعب السودانى وأن يقف بقوة فى أى مفاوضات على هذا المبدأ.

ثم تحدث الكولونيل ويتلى "Colonel Wheatly" وقال أنه يتحدث بصفته واحداً عاش بين المصريين كضابط فى الجيش وأنه عندما أخذ المصريون الاستقلال فإنهم لم يستفيدوا منه. ماذا فعلوا؟ هل قالوا فوراً "الآن أصبحنا أحراراً وسوف نملك كل الوظائف فى الحكومة والجيش؟" ، لم يفعلوا ذلك بل قاموا بتسريح كل البريطانيين ثم أعادوهم فى الحال بنفس الأجور التى كانوا يتلقونها وأعطوهم تعويضاً عن حقوق المعاش الذى سيفقدوه[٦٠].

فبعد إغتيال السير "لى ستاك" عند إخراج الجيش المصرى من السودان وتوقف الحاكم العام للسودان عن شغل وظيفة "السردار" ماذا حدث؟ لابد للمرء أن يعتقد أن المصريين سينتهزون الفرصة ويقولون " سيكون لدينا الآن قائداً عاماً" لكن الذى فعلوه هو أنهم عينوا ضابطاً بريطانياً٠

وأضاف ويتلى أن الاضطراب الناشئ فى مصر لم ينشأ كما قال بعض الأعضاء بسبب شعور سائد بين المصريين ككل بل هذا الشعور سائد فقط بين المثقفين والطلبة لكن العامة والفلاحين لا يريدون بريطانيا أن ترحل وأضاف ويتلى أن المصريين بعد معاهدة ١٩٣٦ لم يضعوا طوبة واحدةً فى القناة من أجل تنفيذ الجزء الذى يخصهم فى الاتفاق فهم لا يريدون أن تغادر القوات البريطانية القاهرة لأنها كانت مفيدة لهم على الأقل من الناحية المالية[٦١]٠

هنا اعترض ميجور ولكس "Wilkes" ووصف نظرة ويتلى بالتشاؤمية وأنها محبطة للمفاوضات الحالية فاستكمل ويتلى أن هذه المفاوضات مستمرة فى الوقت الذى لم تخرج فيه القوات البريطانية من الإسكندرية أو القاهرة وسوف تختتم قبل خروج أى من هذه القوات ،والجميع يعرف أن البند الثانى من هذه المفاوضات يتحدث عن المدة التى ستسبق خروج هذه القوات[٦٢] ، ثم تحدث ويتلى عن الخدمات التى قدمتها بريطانيا لمصر فقد فعلت بريطانيا كل ما تستطيعه لمساعدة المصريين وتحسين أحوال هذا البلد٠

وانتقل ويتلى إلى موضوع الدفاع عن القناة ففى الحرب الأخيرة قامت بريطانيا بإسقاط قوات محمولة جواً فى شمال أفريقيا ، وأن الذين يعتقدون أن الدفاع عن القناة يتم بقوات من كينيا أو فلسطين أو أماكن أخرى لابد أن يتذكروا أن العدو سيكون هناك قبل أن تتمكن القوات البريطانية من عمل أى شئ ، وكانت القوات البريطانية والقوات المصرية تحت القيادة البريطانية هى التى نجحت فى الحرب العالمية الأولى فى منع الجيش التركى الذى كان تحت قيادة ألمانيا من الاستيلاء على القناة وكانت القناة آنذاك مفتوحة طوال الوقت[٦٣]٠

أما بخصوص موضوع السودان فأراد ويتلى لفت نظر الأعضاء إلى حقيقة أن السودان ليس بلداً واحداً ولكن اثنين فهو يتكون من شعبين

مختلفين فى نظرتهما للحياة حيث شمال السودان وجنوبه ، وعبَّر عن رغبته فى استبعاد موضوع السودان من هذه المفاوضات وأن تقترح بريطانيا على مصر عدم مناقشة الحكم المشترك للسودان فى الوقت الحالى وأكد على أن بريطانيا تشعر بمسئوليةٍ كبيرة تجاه الشعب السودانى وطالب لجنة المفاوضات بعدم السماح ولو للحظة واحدة للشعارات التى ينادى بها المصريون مثل "وادى النيل"، "مصر والسودان واحد"٠

ثم تحدث مستر توماس رايد "Mr Thomas Reid " والذى تبنى وجهة نظر خاصة به فعلق فى البداية على حديث مستر إيدن عندما قال "إننا لو سحبنا القوات من القاهرة والمدن الكبرى بعد هزيمة اليابان لكان الوضع الآن أفضل ولما واجهت بريطانيا هذه المتاعب التى تواجهها اليوم" ووصف رايد هذا الرأى بأنه خطأ لأن هناك موجة من القومية تجتاح الشرق الأوسط وإنه إذا كانت بريطانيا قد أخرجت القوات ونقلتها إلى منطقة القناة لما تغير شئ واستمر هذا الإضطراب ، فصحيح أن الفلاحين لا يهتمون كثيراً بالسياسة لكن الحكومة المصرية هى التى تلفت الأنظار إلى الرأى العام كما أنها هى التى طلبت إخراج القوات البريطانية فى مصر (٦٤)٠

وقال رايد أن بريطانيا وعدت كثيراً بالخروج من مصر ولكن السؤال الآن هو متى ومن الذى يقرر الخروج؟ فهل يمكن أن تبقى القوات البريطانية فى مصر ضد رغبة الحكومة والشعب ؟ ، ورغم هذا الهياج السائد ، فالجميع يعرف أن الحكومة المصرية فى وضع صعب فى ضوء الاضطراب السياسى الذى تشهده من وقتٍ لأخر. من الذى يقرر الرحيل؟ ألم تصرح الحكومة البريطانية فى هذا المجلس أن بريطانيا ستواجه متاعباً كثيرةً إذا لم تقم بإخراج قواتها !! . إن اخراج القوات البريطانية أمر أساسى سواء رضينا أم أبينا٠

وأخيراً عبر رايد عن رغبته فى الوصول إلى معاهدةٍ مع مصر لأن هذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية قصوى٠

هل يمكن تحقيق ذلك بأن نقول " أننا لن نخرج قواتنا من مصر إلا بعد أن تعطى مصر لبريطانيا كل ما تريد" فهذه طريقة إمبريالية انقرضت

فى الشرق ولم تعد تبالى بها شعوب الشرق. وبالنظر إلى مشاكل الشرق الأدنى فى السنوات الأخيرة فنجد أن بريطانيا لديها قوة هائلة ، ولكنها لا تستطيع سحق هذه الروح ، إنها روح القومية التى لا يستطيع أحد سحقها إنما يمكن أن تختفى لفترةٍ لكنها لا تُسحق(٦٥).

وأوضح أن عقد إمتياز القناة قرُب على الإنتهاء وفق معاهدة ١٩٣٦ لذلك لابد من الوصول إلى معاهدة جديدة ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا إذا تم الاتفاق على مبدأ المساواة وعدم فرض بقاء القوات البريطانية وتساءل عن أفضل طريقة للدفاع عن القناة : فهل يتم ذلك بشق خنادق على طول الضفة؟ فبريطانيا تريد حماية المنطقة وتريد موانى لسفنها لذلك لابد من صداقة مصر ولا يمكن الوصول إلى هذه الصداقة إلا عن طريق سياسة عادلة. وتساءل لماذا تصر بريطانيا على رفع العلم البريطانى فوق أراضى دولة مستقلة !! فهذه طريقة تثير المصريين.

أخيراً لابد من الوصول إلىاتفاق من أجل سياسة صحيحة فى المنطقة(٦٦).

ثم تحدث ميجور "موت راد يليف Major Mott Radelyff الذى عبر فى بداية حديثه عن رغبته فى ألا يسئ المصريون فهمه إذا قال أن الأمر يدعو إلى الأسف فى أن يعبر المصريون عن امتنانهم لبريطانيا بعد تراجع خطر روميل وراء الحدود المصرية بالشغب والأعمال التخريبية فالجميع يفهم أن وجود القوات البريطانية فى المدن المصرية الكبرى يثير قدراً كبيراً من الحنق بين السكان ، هذه الحقيقة توقعها الجميع منذ التوقيع على معاهدة ١٩٣٦، فقد تعهدت بريطانيا فى هذه المعاهدة بالانسحاب من المدن الكبرى وأكد راديليف أنه يتفق مع مستر إيدن ومع الأعضاء الأخرين الذين قالوا أن بريطانيا إرتكبت خطأ كبيراً لأنها لم تفعل شيئاً سريعاً للحد من بناء المبانى التى تشغلها إدارتها فى الشرق الأوسط أو تقليل عدد الموظفين الذين يعملون بها ، ولو كانت فعلت ذلك لتجنبت النتائج النفسية فهذا خطأ كبير لأن الحكومة البريطانية لم تظهر أى علامة على نية السحب الفورى للقوات البريطانية من القاهرة(٦٧).

ثم وجه سؤالاً لوزير الخارجية عن الانسحاب المقترح فهل هذا الانسحاب مشروط أو غير مشروط ؟ ، وكيف ستقوم بريطانيا بتنفيذ التزاماتها المشتركة مع المصريين فى الدفاع عن القناة ؟ ، وهل الجميع مقتنع بإمكانية الدفاع عن منطقة القناة دون الحاجة لوجود هذه القوات هناك؟؟

وطلب راد يليف من رئيس الوزراء إعطاء معلومات عن هذا الأمر وكيفية التنفيذ وأين ستذهب القوات البريطانية؟ هل ستذهب إلى كينيا أو فلسطين ؟ ، وهل يعتقد رؤساء الأركان أن كينيا أو أوغندا أو السودان أو فلسطين قريبة بدرجة تمكن القوات البريطانية من أن تصل إلى منقطة القناة فى حالة الطوارئ ؟ ، وهل الجيش المصرى قادر على الحفاظ والدفاع عن المنشآت والحفاظ على ممرات إقلاع وهبوط الطائرات فى حالة سليمة؟

وقبل كل شئ هل سيخبرنا رئيس الوزراء أو وزير خارجيته لمن سيكون الحكم الذى سيحدد وجود أو عدم وجود حالة طوارئ بموجب هذه الترتيبات التى ستعقد مع مصر؟ (٦٨)٠

ووجه راديليف مجموعة أسئلة أخرى وطلب من وزير الخارجية الإجابة عليها منها : ما هو الميناء البديل للبحرية البريطانية الذى سيحل محل الإسكندرية؟ هل هناك نية للذهاب إلى حيفا؟ إذا كان الأمر كذلك فإنه سيرتبط بالوضع المستقبلى لفلسطين الذى لا يستطيع أحد أن يتنبأ به. هل هناك نية للذهاب إلى طبرق التى لا تعد ميناءً كبيراً بالدرجة الكافية وتحتاج إلى مزيد من العمل لإعادة تأهيلها؟ هل هناك نيه للذهاب إلى "فاما جوستا" ؟ فهذا الميناء هو الآخر يحتاج لإصلاحات كبيرة حتى يصبح قادراً على تقديم خدمات٠

ثم أبدى حيرته من ذلك الغموض الذى يخيم على جو المفاوضات وطلب من الوفد البريطانى المشترك فى المفاوضات عدم التخلى عما هو حقيقى ويكتفى بالأوهام(٦٩)٠

استكمل مستر هندرسون ستيورات "Mr Henderson Stewart" الحديث ، وقد أبدى اعتراضه على رفض الحكومة إصدار أى

بيان فى وقت مبكر لهذه المفاوضات ، ثم أضاف أنه لو كانت بريطانيا قد قامت بسحب قواتها بعد الحرب الأخيرة من المدن الكبرى لكان قد جنبها الكثير من المتاعب وضرب ستيورات مثالاً أنه لو قام أجنبى واتخذ مكاناً فى قلعة أدنبرج فالجميع يعرف أن الشعب الإسكتلندى سيكون غاضباً ولو رأى الإسكتلنديون القوات الأجنبية تجوب شارع "برنسس" "Princes street" فقد يقومون بثورة أو يقدمون إحتجاجات رهيبة ولنا أن نقيس هذا الأمر على المصريين وهنا يطرح سؤال نفسه هل فعلت الحكومة أى شئ بعد انتهاء الحرب اليابانية لإزالة إحساس المرارة؟ لم تفعل الحكومة شيئاً . وإذا كان هذا الوضع سيستمر فإن الحكومة بهذا تقصر كثيراً فى واجباتها[٧٠].

ثم تساءل عن سياسة حكومة العمال وأوضح أن هذه السياسة ظاهرة فى كتاب للسيد "چ . د. هـ كول" "J. D. H. Cole" بعنوان "السياسة الخارجية لحزب العمال" وأشار إلى ما يجب أن تكون عليه سياسة حكومة العمال البريطانية فهو يوصى بأن تتخلص الحكومة بأسرع ما يمكن من مسئولياتها الإمبريالية وأن تتخلص من كل شئ وتعود إلى الوطن لتهتم بالشئون الإجتماعية فهو واضح جداً فى نقده حيث يقول لن يتحمل الناس التقشف المستمر لأن الحكومة تقول لهم أنها ملتزمة بالاحتفاظ بقوات ضخمة مسلحة بسبب التزامها تجاه منظمة الأمم المتحدة، أو من أجل السيطرة على إمبراطورية استعمارية ثائرة، أو لأنه من الضرورى أن يكون لها قوات كبيرة منتشرة فى شتى أنحاء العالم لمواجهة أى تحركات روسية محتملة ضد المصالح الإمبريالية البريطانية"[٧١].

وسأل ستيوارت هل هذه سياسة حكومة العمال وإذا كانت هذه سياستهم فعلاً فكيف يستطيعون حماية ٤٥ مليون نسمة يعملون فى بريطانيا وهل هذه الحركة تجاه مصر تمثل إشارة واضحة لسياسة هذه الحكومة تجاه مسئوليات الإمبراطورية فى شتى أنحاء العالم فإذا كان هذا صحيحاً فإن الأمة البريطانية فى خطر كبير[٧٢].

أما بالنسبة لحديث مستر دودس باركر "Mr. Dodds Parker" فقد علق على حديث الميجور ويلكس "Major Wilkes" بخصوص عدم

الفائدة من وجود عدة كتائب قليلة منتشرة فى الشرق الأوسط فى القرن العشرين فقد حدث فى صيف ١٩٤٠ عندما تصادف وجوده فى مصر كانت هناك عدة كتائب قليلة جداً ورغم هذا لم يدرك المصريون هذا الموقف. وتساءل ماذا فعلته هذه الكتائب فى ١٩٤٠ – ١٩٤١ إلى أن وصلتها تعزيزات من بريطانيا وهذه الكتائب القليلة التى كانت فى الشرق الأوسط كانت كلها من المتطوعين سواء كانوا قوات نظامية أو إقليمية وكان شائعاً هناك أن نقص هذه القوات كان بسبب معارضة بعض الأحزاب فى هذه الفترة وذكر ويلكس الأعضاء المعارضين فى هذا المجلس بأن ١٥ عضواً من أعضاء الحكومة الحالية كانوا من بين من صَوَّت ضد قانون الخدمة الوطنية فى إبريل ١٩٣٩[٧٣].

ثم أضاف أنه كان ينبغى الانسحاب من المدن المصرية الكبرى ومن المقترحات التى عُرضت نقل القوات من مصر إلى فلسطين والأمر الذى قيل من أجل تأخير الأمر هو أن المؤسسة الحربية البريطانية كبيرة وعدد العاملين فيها كبير لدرجة يصعب نقلهم بالإضافة إلى عدم توافر مساكن لإقامتهم وقد إقترح مستر "تورتون" "Turton" تشكيل لجنة من الضباط رفضت هذا الإقتراح فكانت النتائج غير مرضية[٧٤].

هناك نقطة أخيرة رَكز عليها باركر وهى أنه لا خلاف على أن صداقة الدول التى بها قواعد شئ أساسى وخاصة وقت الحرب فعندما إحتل الألمان بلاد ليست صديقة لهم ، عانوا كثيراً فى تسيير عملياتهم الحربية. لذلك فإن الإحتفاظ بصداقة مصر شئٌ مهم.

وأضاف باركر أن المشكلة المصرية ليست المشكلة التى يتعامل معها فقط فهناك إجماع عام على أن مصر هى المفتاح السياسى والاستيراتيجى للشرق الأوسط لذا فمن الأمور الأساسية أن نحتفظ بصداقة الشرق الأوسط من خلال الشعب المصرى[٧٥]، وأنه لا أحد يهتم بأمور الشرق الأوسط منذ التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ يمكن أن ينظر إلى القوات البريطانية هناك على أنها جيش احتلال ولكن يُنظر إليها على أنها جزء أساسى فى الدفاع عن المصالح البريطانية الكبرى.

والواقع أن منطقة القناة فى مصر لا تمثل فقط مصلحة إمبريالية بريطانية مصرية، ولكن تمثل أيضاً مصلحة عربية إسلامية أو ربما مصلحة عالمية وعلى الحكومة المصرية والحكومة البريطانية أن تدركا أن السيادة المصرية يحافظ عليها وأن فكرة الاحتلال قد انتهت(٧٦).

كما ركز باركر على توضيح نقطة أنه رغم دفاعه عن الانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان فى مصر فهو لا يرى أنه من الضرورى أو المطلوب الانسحاب من كامل الأراضى المصرية وأنه يمكن الحصول على قواعد فى عمق الأراضى المصرية والتى ستجعل القوات البريطانية فى منأى عن مشاعر المصريين(٧٧).

أما بالنسبة لموضوع السودان فقد طلب باركر من وزير الخارجية التأكيد على أن سياسة الحكومة البريطانية لم تتغير عما جاء فى تصريح ٢٦ مارس ١٩٤٦ والتى تنص على ما يلى :

"تتطلع حكومة جلالة الملك إلى اليوم الذى يستطيع فيه السودانيون تقرير مستقبلهم السياسى بأنفسهم. وليس لحكومة جلالة الملك فى السودان أية أغراض باستثناء الرفاهية الحقيقية للشعب السودانى وقد عبرت الحكومة المصرية أيضاً عن نفس هذا المبدأ فى المعاهدة المصرية الإنجليزية التى عقدت ١٩٣٦، ولا يمكن ضمان رفاهية السودانيين إلا إذا تولت إدارة مستقرة ونزيهة مقاليد الحكم فى السودان ولا أن تكون أهداف هذه الإدارة إنشاء أجهزة للحكم الذاتى كخطوة أولى نحو الاستقلال الكامل وأن تسرع من عملية تعيين السودانيين فى الوظائف الحكومية العليا بالتشاور مع الممثلين السودانيين، وأن ترفع من أعداد الناس الذين يتمتعون بحق المواطنة"(٧٨).

وترى الحكومة البريطانية أنه لا يجب أن تحدث أية تغيرات فى وضع السودان نتيجة لمراجعة المعاهدة إلى أن يتم التشاور مع السودانيين من خلال القنوات الدستورية ، كما أنه لا يجب أن يكون السودانيون مقيدين فى أية مفاوضات بين إنجلترا ومصر.

وأوضح مستر باركر أن الدفاع عن منطقة القناة هو التزام مصرى إنجليزى ويمكن تنفيذ هذا الدفاع باحتلال نقاط استراتيجية معينة فى المناطق غير المأهولة، وهذه السياسة تقع فى إطار التزامات بريطانيا تجاه الأمم المتحدة وأنها يمكن أن تنفذ فى المناطق غير المأهولة حتى لا تثير مشاعر المصريين ، وأن تكون بعدد من القواعد أقل من عدد القواعد الأمريكية فى غرب الإنديز البريطانية(٧٩) . وأخيراً رحب باركر بالاتفاق الجارى لأنه خطوة هامة لبحث العلاقة بين الطرفين.

تلى مستر " جون فريمان" "Mr. John Freeman" مستر باركر فى الحديث، وقد بارك فى بداية حديثه وزير الخارجية على هذه الخطوة الجريئة التى يخطوها، ثم أشار إلى أن هذه المفاوضات **تجرى على ثلاثة مراحل :**

**المرحلة الأولى:** وهى مرحلة قبول المبدأ وهو أساس عام تمت الموافقة عليه ويقول بأن القوات البريطانية لابد من سحبها نهائياً من مصر.

**المرحلة الثانية:** هى توقيت تلك العملية.

**والمرحلة الثالثة:** التفاوض بشأن المعاهدة الجديدة(٨٠).

وعلق مستر "جيرنى بريثويت "Jurney Braithwaite" على هذا الوضع بأن القصد بالأساس العام للتفاوض سحب القوات البريطانية من مصر أو سحبها من القاهرة والإسكندرية ونقلها إلى منطقة القناة.

فكان رد مستر فريمان بأن هذا الوضع يشمل حلاً استراتيجياً والآخر عسكرياً والمقصود هو حل الوضع دون التخلى عن الالتزامات الاستراتيجية.

ثم أشار مستر فريمان إلى الوضع الحالى فى مصر والذى وصل إلى حد الغليان وحقيقة أن الإنجليز أصبحوا مكروهين بشدة فى مصر وإذا لم يتم الإعتراف بالانسحاب كمبدأ أساسى لن تعانى بريطانيا فقط من عواقب الاحتفاظ بحامية كبيرة فى مصر لكن الوضع سيكون أخطر لأن الشرطة المصرية الحالية لن تستطيع مواجهة الموقف فى حالة استمرار تواجد القوات البريطانية هناك(٨١).

ثم أشار فريمان إلى حقيقة أن كل أمة من الأمم تمر بمراحل مختلفة من تطورها ومصر تمر بإحدى هذه المراحل وهى مرحلة القومية وكان لبريطانيا دورٌ كبيرٌ فى تحقيق هذا الأمر وهذه حقيقة يجب الإعتراف بها ولكن من العبث وعدم الأمانة أن يتم الإصرار على بقاء القوات البريطانية هناك. فإذا إستمر وجود القوات البريطانية هناك فليس هناك إحتمال لأن تمر مصر بعمليات التطور الطبيعية وتحقق لنفسها وضعاً إجتماعياً خاصاً بها من خلال الحرية السياسة فى المستقبل.

وفى الرد على حديث الأعضاء عن الفائدة التى جلبها الإحتلال للمصريين علق فريمان أنه لا أحد ينكر أن الإدارة البريطانية فى عهد اللورد كرومر حركتها دوافع مفيدة فقد قام اللورد كرومر نفسه بإتخاذ إجراءات كان من شأنها إضافة تحسين فى جميع الأحوال ، وخاصة أحوال الفلاحين المصريين ولكن الوضع الآن قد تغير ولعبت فيه روح الوطنية والقومية دوراً خطيراً وكان لبريطانيا دورٌ كبيرٌ فى حدوث هذا التغير[٨٢].

وفى نهاية حديثة أيد مستر فريمان التفاوض وشجع الحكومة على إتخاذ هذا القرار.

ولكن الحديث الأخطر فى هذا النقاش كان من نصيب مستر "تشرشل" "Mr. Churchill" والذى بدأ حديثه بأن كلمة السر فى الأمر تكمن فى معاهدة ١٩٣٦ فعندما أبرمت هذه المعاهدة كان على القوات البريطانية بموجبها أن تنسحب من القاهرة والاسكندرية إلى منطقة القناة وكان على الحكومة المصرية أن تبنى ثكنات ومعسكرات فى منطقة القناة، وعندما يتم البناء كان على البريطانيين أن يتركوا القاهرة والإسكندرية ليتجمعوا فى هذه المعسكرات، كان على بريطانيا الالتزام بهذا الأمر ولكن قبل أن تبنى الثكنات ويحل موعد الرحيل إلى القناة إندلعت الحرب وأصبحت مصر فى مواجهة التهديدات الإيطالية بالغزو، فكان هناك قوات قوامها ربع مليون جندى تتحرك بمحاذاة ساحل شمال أفريقيا ومتجهة صوب الحدود المصرية[٨٣].

فكان من الطبيعى بالنسبة للحكومة المصرية ألا تقوم ببناء الثكنات والمعسكرات أثناء الحرب، كما أنه لا أحد يمكن أن يتوقع انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة فى سنوات الحرب وإذا كانت بريطانيا قد فعلت ذلك لكانت القاهرة والدلتا وقعتا فى قبضة الألمان والإيطاليين.

وأضاف تشرشل أن مصر وبريطانيا كل منهما مدينة للأخرى فقد تعرض الإيطاليون والألمان للتدمير وظلت مصر سليمة ومحمية ولم تقم القوات البريطانية بشئ بإستثناء الحفاظ على النظام الداخلى والدفاع الجوى. لقد أنقذت الجيوش البريطانية مصر من كل الأهوال التى عصفت بكل أوربا وأجزاء كبيرة من العالم.

أصبحت الخطوة القادمة هى الانسحاب من القاهرة والإسكندرية ، فإذا تمت هذه الخطوة فسيتم التجاوز للكلمات الحرفية لمعاهدة ١٩٣٦ للتعبير عن روح هذه المعاهدة (٨٤).

ثم تناول مستر تشرشل الجانب العسكرى فقال أن الحكومة البريطانية أخذت فى اعتبارها النصائح العسكرية بأن الدفاع عن منطقة القناة أمرٌ ذو أهمية حيوية وأشار إلى حديث رئيس الوزراء عندما كان فى باريس [بخصوص الدفاع عن منطقة القناة ، يُفترض أن قصد الحكومة هو أن تظل القناة مفتوحة فما هو السبب الذى يجعل قوة بحرية مثل بريطانيا تخشى بقاء القناة مفتوحة؟ فإذا تمكنت سفن حربية أو تجارية تابعة لإحدى الدول التى تفوق البحرية البريطانية من المرور فى القناة فى وقت الحرب فلابد أن يتم مواجهتها فى المحيط الهندى ويتم الانطلاق من القواعد الموجودة فى عدن أو فى موانى شرق إفريقيا. لن نعانى إذا ظلت القناة مفتوحة ولكن المعاناة إذا أُغلقت القناة، وأنه من المستحيل أن تظل القناة مفتوحة إلا إذا أقام بريطانيون بصفة دائمة فى منطقة القناة (٨٥).

ثم تحدث مستر تشرشل عن البدائل التى اقترحها الأعضاء وخصوصاً الاقتراح الأول بتواجد القوات البريطانية التى ستدافع عن القناة وعن برزخ السويس فى معسكرات وثكنات فى جنوب فلسطين وأشار أنه لا

يجب تجاهل عواقب هذا القرار وعزز طلب الحكومة البريطانية بطلب المساعدة من الولايات المتحدة ووصف هذا الأمر بأنه أمرٌ أساسى[٨٦] .

أما الاقتراح الثانى الخاص بالوصاية على "سيرنيكا" وبناء قواعد بريطانية هناك فهذا البديل يبدو خطيراً لأن بريطانيا ستهتم بالبحث عن قواعد جديدة فى أرضٍ لم تكن لها فيها حقوق أو اتفاق سابق ، وبذلك ستظهر كأمة جشعة تلوح بسياسة القوة وتأخذ الأراضى عنوة من الآخرين .

وإذا حاولت بريطانيا اتخاذ مكان أو وضع إستيراتيجى جديد فى سيرنيكا يكون على إتصال بقناة السويس والبرزخ فقد تجدد روسيا طلبها بإقامة قواعد لها فى شرق البحر المتوسط وهذا شئ فى غاية الخطورة[٨٧] .

وأخيراً سواء تم إنشاء نقاط لإنطلاق القوات البريطانية فى فلسطين أو فى سيرنيكا أو فى الإثنين معاً ومهما يكن الثمن المدفوع إلا أن استخدام هذه النقاط لن يكن له أى فاعلية فى الدفاع عن قناة وبرزخ السويس وبقائهما مفتوحين .

ثم انتقل مستر تشرشل إلى وضع أخر هو الإجراء الإستيراتيجى الذى أفصح عنه وزير الخارجية والذى تبنته الحكومة .

__أولاً:__ يتم الجلاء عن مصر .

__ثانياً:__ الدفاع عن القناة .

وهذا تناقض واضح بين المبدأين ، ففى البداية سيتم الانسحاب من مصر ثم فى المرحلة الثانية نبحث فى كيفية الدفاع عن القناة والبرزخ بدون قوات بريطانية وإذا لم يتحقق هذا الأمر سوف تنهار المفاوضات ويتم العودة إلى معاهدة ١٩٣٦[٨٨]، وهذا إجراء فى غاية الأسف فبريطانيا تعد بشئ كمقدمة للمفاوضات لكى تعطى المصريين البداية الجيدة ولكن فى الواقع فإن الوضع مرهون للظروف، وهذه الظروف لا يمكن تحقيقها ، وإما أن تقبل بريطانيا هذه الخدعة أو تنهار المفاوضات وبذلك ستُلام لأنها أثارت أمالاً لا يمكن تحقيقها .

ثم أشار مستر تشرشل إلى نقطة هامة أكد عليها وزير الخارجية وهى ضرورة اشتراك الأحزاب المصرية الكبرى فى المفاوضات وخاصة حزب الوفد الذى حصل فى الآونة الأخيرة على أغلبية كبيرة.

ثم أضاف تشرشل بأن الرحيل لا يجب بتهديد الغوغاء بالعنف أو بالهجوم على القوات والمعسكرات البريطانية فقد كانت هذه التهديدات قائمة دائماً. ومسئولية الحكومة المصرية أن تحافظ على المعاهدة المبرمة بين الطرفين إلى أن توقع معاهدة جديدة، وأن تحافظ أيضاً على النظام فى بلدها.

وإذا استمر هذا الوضع الخطير فسيتم القضاء على المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط وتُقطع العلاقات والاتصالات مع الممتلكات والمستعمرات السابقة التابعة لبريطانيا فى المحيطين الهندى والهادى أو بمعنى أخر سيقطع خط الحياة عن الإمبراطورية البريطانية ثم أوضح تشرشل أنه لأمرٌ خطير أن نطلب من جنود بريطانيين أن يسافروا آلاف الأميال للدفاع عن أهداف استراتيجية كبرى ثم يعودون بعد ذلك مباشرة ويتركون تماماً هذه الأهداف الاستراتيجية التى قدم كثيرٌ من الرجال حياتهم من أجلها(٨٩).

أما بالنسبة لرد الحكومة البريطانية فقد تمثل فى حديث وزير الخارجية مستر إرنست بيڤن (Mr. Ernest Bevin)

والذى أوضح فى بداية حديثة أن مشكلة مصر من المشكلات التى يصعب التعامل معها وأنها ليست المشكلة الدولية الوحيدة التى تُركت على مائدة الحكومة لكى تتعامل معها بعد أن انتهت الحرب، ويجب النظر إليها من خلال صعوبات أخرى كثيرة تواجه الحكومة البريطانية.

وأشار مستر بيڤن أن الصعوبات المرتبطة بهذا الموضوع هو أعداد القوات الموجودة فى القاهرة والإسكندرية أما بالنسبة للسؤال :

لماذا لم يتم تخفيض أعداد هذه القوات بعد انتهاء الحرب اليابانية؟
فأجاب أنه لماذا بعد أن كسبت بريطانيا المعركة مع الإيطاليين وكان مستر

تشرشل وزيراً للدفاع آنذاك لم تُقلل هذه القوات أويُبدأ في نقلها خارج القاهرة والإسكندرية[٩٠]؟ فأجاب مستر تشرشل بأن السبب هو أن مصر ظلت مركزاً محورياً لكل الاتصالات مع الشرق الأوسط.

ثم أضاف بيڤن أنه لا يتفق مع ما يقال بأن كل هذه القوات كانت مطلوبة في مصر. وأضاف أنه بالنسبة للمشكلة المصرية تكمن الصعوبة في حق مراجعة المعاهدة عام ١٩٤٦.

الفقرة الوحيدة التي بقيت بغرض إنتهاء الحرب في معاهدة ١٩٣٦ هي الفقرة التي تتحدث عن القوات في منطقة القناة فالمعاهدة فيها حقٌ لإعادة قبولنا وحق للدفاع المشترك وكذلك الإشارة لحماية المنشآت والمعسكرات. هذا هو المبدأ الأساسي[٩١].

وهنا سؤال متى أبرمت هذه المعاهدة؟ فالكل يعرف أن ذلك كان في حوالي أو بعد الحرب الإيطالية الإثيوبية مباشرة والكل يعرف مدى الخطر الذي كان يخيم على العالم فكان من الطبيعي في ذلك الوقت أن تحصل بريطانيا على إمتياز لبقاء قواتها في مصر فكانت مدة المعاهدة ٢٠ سنة وكان الأمل الوحيد أنه لو مرت سحابة الحرب وتغير الموقف يكون من حق الأطراف (طرفي المعاهدة) مراجعة الموقف، فهذا استنتاج عادل ومن هنا جاءت الرغبة الملحة في مراجعة هذه المعاهدة.

وفي الوقت نفسه وقع حدثٌ مثير و هو ظهور منظمة الأمم المتحدة التي شعرت فيها جميع الدول سواء كانت صغيرة أو كبيرة أنها في وضع جديد وتفترض الدول أنها ستبدأ مع هذه المنظمة حقبة جديدة من الدفاع الإقليمي وأن خلاصها هو في هذا النوع من الدفاع[٩٢].

وأضاف مستر بيڤن أن أول شئ يجب التفكير فيه هو على أي أساس يجب أن تراجع المعاهدة المصرية الإنجليزية ، فالمصريون يطالبون بسحب القوات البريطانية من أراضيهم، والواقع أن هناك حقيقة يجب لفت الإنتباه إليها، وهي أن الاحتفاظ بقوات في أراضي دولة أخرى لم يعد

مقبولاً فى الشئون الخارجية. وعلى هذا الأساس يجب سحب القوات البريطانية من الأراضى المصرية ثم ننطلق من هذا الأساس لتحديد البديل لهذه القوات وإذا لم يوجد البديل الذى يحمى هذا الشريان العظيم فلابد وأن تستمر المعاهدة.

أشار مستر بيفن أنه كان لابد من بدء المفاوضات كدليل على حسن النية وذلك بأن تتقدم الحكومة البريطانية بنفسها دون أن تنتظر حتى تضطر لهذا تحت ضغط الاضطرابات التى تحدث فى الشارع المصرى؟ وهذه هى البداية فبعد تقديم هذا الاقتراح أصبحت مصر وبريطانيا فى مواجهة موقف جديد(٩٣).

ثم انتقل مستر بيفن إلى نقطةٍ أخرى وهى مسألة اشتراك جميع الأحزاب المصرية فى هذه المفاوضات وأشار إلى أن هذا الموضوع يخص الإدارة المصرية نفسها لأنه مادامت هناك دولة يسودها حكومة ذاتية فلابد وأن تكون المسئولية فى يدها.

وأضاف بيفن أنه اتخذ الخط الذى يقول فيه للناس فى مصر "عينوا الوفد الذى سنتفاوض معه فلن يتم التدخل فى ذلك لكن إذا لم يصدّق البرلمان على هؤلاء الناس أو إذا حدث تقصير أو فشل فإن المسئولية تقع على شعبكم".

ثم انتقل مستر بيفن لنقطة أخرى وهى أن القناة لابد وأن يتم الدفاع عنها وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بتدريب الجيش المصرى ويقال أنها لم تقم بهذا بصورة كافية وهذا هو الموضوع الذى يتم التدخل فيه بحذر.

وقد اعتمدت علاقة بريطانيا مع مصر على أساس ضيق جداً ولم تنجح الإدارة البريطانية فى الحصول على شكر وإمتنان جماهير الشعب المصرى لقد أضافت بريطانيا فى علاقتها مع مصر الكثير لها لكن لم يمتد أثر هذه الثروة للفلاحين وكانت النتيجة أن ضاقت دائرة التعامل مع مصر(٩٤) وإذا كانت بريطانيا أنفقت عشر الأموال التى تنفقها على الدفاع فى مكافحة هذا المرض الخطير الذى يضعف المصريين بسبب شرب المياه

غير النظيفة كان ذلك سيجلب امتنان المصريين بشكلٍ دائم، وإذا كان قد قُدم لهم المعرفة العلمية والطبية المتوفرة لدى الإنجليز كان الأمر سيختلف.

وأضاف مستر بيڤن أن القوات المتواجدة فى القاهرة تثير ثائرة الشعب المصرى وضرب مثال على ذلك وهو يوم عيد ميلاد ملك بريطانيا حيث كان هناك عرض عسكرى كبير فى القاهرة إشترك فيه آلاف من القوات البريطانية والدبابات العسكرية ولم يكن هذا من المناسب أن يتم فعله فى الشارع المصرى فقد أصاب هذه الاستعراض للقوة قلوب المواطنين فى خلق توتُر لم يتم التغلب عليه ربما كان هذا ممكن فى أيام اللورد كرومر ولكن فى هذه الفترة من الصعب فعل ذلك.

واختتم مستر بيفن كلامه أن هذه المشكلة مثلها مثل مشاكل أخرى كثيرة تعصف بالعالم وتتطلب التسوية السريعة وأن عقد مفاوضات هو الأمر الأمثل لحل هذه المشكلة لأن العلاقة القائمة على الصداقة أفضل بكثير من العلاقة القائمة على استعراض القوة (٩٥).

يتضح من العرض السابق للمناقشات التى جرت فى مجلس العموم البريطانى حول مقترحات صدقى – بيڤن عدة نقاط كان أهمها:

- أن هذه المفاوضات جاءت فى فترة حرجة بعد انتهاء الحرب اليابانية وكان لزاماً على الطرفين تحديد موقفهما للإتفاق على طريقة التعامل بعدما أسدت مصر للحلفاء كل ما تملك خلال الحرب.
- ظهور تيار شديد للقومية بعد انتهاء الحرب وتربُع هذا التيار تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة وما تحمله من شعارات الأمن والسلام وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ومن هنا تلهفت الجماهير وأعلنت عن رغبة قوية لنيل الحرية والاستقلال على أراضيها وبالتالى كانت مناقشات معظم الأعضاء داخل المجلس تدور وتركز على هذه النقطة للرغبة فى سحب القوات البريطانية من مصر إيفاءً بما وعدت به قبل الحرب.

- فى هذه المفاوضات كان مبدأ انسحاب القوات البريطانية من مصر هو الأساس الذى ستُبنى عليه مما جعل معظم الأعضاء يرغبون فى البحث عن بديل لوضع هذه القوات ومنهم من اقترح فلسطين وآخرين اقترحوا سيرنيكا.
- كان الإتجاه العام السائد فى المجلس هو الرغبة فى الوصول إلى تسوية بين الطرفين ولم تظهر معارضة أكيدة سوى من بعض أعضاء المعارضة المتشبثين بهيبة الإمبراطورية البريطانية وتخليها عن منطقة حيوية تعتبر همزة وصل بين جميع دول الكومنولث وكان على رأس المعارضة زعماء حزب المحافظين من أمثال مستر تشرشل ومستر إيدن، فقد شنت حملة عنيفة على سياسة الحكومة ورأت أن خروج القوات البريطانية من مصر لا يضمن لبريطانيا عودة أخرى ولو استُبدلت بقاعدة القناة مناطق تواجد بريطانية أخرى مثل فلسطين أو برقة، وأن المصريين قد يرفضون عودة التواجد البريطانى مرة أخرى فى حالة الحرب بعد تدميرهم للمنشآت البريطانية فى مصر.

كانت المفاوضات قد توقفت فى ٢٢ مايو نتيجة لظهور نقاط خلاف بين الطرفين وتمثلت نقاط الخلاف الأساسية فى أن الإنجليز عرضوا الجلاء على خمس سنوات فى حين عرض المصريون الجلاء على سنة واحدة، وأن الإنجليز حددوا حالة الخطر الموجبة لعودة قواتهم إلى مصر بعد الجلاء بأنها حالة الإعتداء على أىٍ من بلاد الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران واليونان، بينما أراد المصريون قصر الأمر على حالة وقوع إعتداء على الدول المتاخمة لمصر ذات الحدود المشتركة معها. وفى نهاية يونيه تحقق قدر من التقارب بين الطرفين على أساس أن تكون مدة الجلاء ثلاث سنوات[٩٦]. وعلى أساس أن يؤخذ بنظام "اللجنة الدفاع المشترك" إذ إقترح البريطانيون أن تشكل لجنة من عسكريين من الطرفين تكون مهمتها التشاور وإسداء النصح للحكومتين بما تقومان به من العمل المناسب "فى كل الحالات التى تهدد سلامة الشرق الأوسط بما فى ذلك كافة الأراضى المتاخمة لمصر" فكانت هذه الصيغة لا تزيد عن كونها تهذيب للاقتراح البريطانى الأول فى صورة قد تكون أكثر استساغة للمصريين وإنشاء كيان

مشترك تستطيع بريطانيا من خلاله أن تحرك السياسة الخارجية المصرية وكانت هذه اللجنة هى التى ستحدد حالات الخطر التى تهدد سلامة الشرق الأوسط وهى التى ستقدم الإجراءات الواجبة التنفيذ على مصر إزاء كل حالة(٩٧).

وقد وافق وفد المفاوضة المصرى على مبدأ وجود اللجنة فشاعت فكرة إنشاء "لجنة الدفاع المشترك" وفهمت منها الجماهير المصرية أنها شكل للحماية البريطانية يفرضها المشروع على مصر وشنت الصحف هجومها ووصفت المعاهدة ولجنتها بأنهم سيضعان مصر على أفواه المدافع(٩٨).

ما أن عرفت موافقة الحكومة على إنشاء هذه اللجنة حتى تحركت المنظمات الشعبية تعقد المؤتمرات وترتب المظاهرات، وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً حددوا فيه يوم ١١ يوليو ١٩٤٦(٩٩) يوماً للحداد العام وبدء الجهاد الوطنى.

أسفر صدقى عن وجهة الحقيقى وقام باعتقال حوالى مائتين من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والطلبة وأغلق كثيراً من دور النشر والجمعيات الوطنية الجديدة ذات الطابع التقدمى مثل دار الأبحاث العلمية، ولجنة نشر الثقافة الحديثة ،ودار القرن العشرين، والجامعة الشعبية الأهلية، وإتحاد خريجى الجامعة، وجامعة أم درمان، ورابطة بعثات الجامعة والمعاهد، كما أغلق نهائياً صحف الفجر الجوية وأم درمان والعراق والضمير والوفد المصرى. وأطلق على هذه الحملة "قضية المبادئ الهدامة"(١٠٠) وألصق بالمعتقلين تهمة الشيوعية(١٠١).

استصدر صدقى باشا من البرلمان قانوناً بتشديد العقوبات الجنائية المقررة لحماية النظام الاجتماعى القائم باسم "مكافحة الشيوعية".

وفى ١٥ يوليو حضر صدقى جلسة مجلس الشيوخ ودافع عن الإجراءات التى اتخذها، وتحدث عن الدعوة الإشتراكية التى كانت تروج فى هذه الأيام وعن حركات العمال وتكوين لجنة العمال للتحرير القومى ولجنة الطلبة التنفيذية(١٠٢).

وبقدر ما قوبلت حملة صدقى باشا بالإرتياح فى الدوائر الإستعمارية ودوائر السراى والرجعية المصرية، بقدر ما قوبلت بالرفض من جانب المثقفين والعمال والطلبة. وكانت هذه الحملة نقطة تحول فى أسلوب السلطة التنفيذية إذ جعلت تهمة الشيوعية سيفاً مسلطاً على رقاب كل الوطنين الذين يقفون فى موقف المعارضة لربط مصر بعجلة الاستعمار[١٠٣].

ازداد موقف الحكومة ضعفاً كما زاد من ذلك الإنشقاق الذى حدث فى صفوف وفد المفاوضات. إذ رفض سبعة من بين إثنى عشر عضواً يكونوا وفد المفاوضة أن يعطوا موافقتهم على مشروع لندن – وهو المشروع الذى سافر من أجله صدقى باشا فى ١٥ أكتوبر إلى لندن فى محاولة للتوفيق بين الطرفين – وقد زاد هذا التصرف من جانب السلطة من سخط الرأى العام وألقى بنوع من الشك فى وزارة عُدت شديدة الميل للرضوخ للمطالب البريطانية[١٠٤].

وكان على البرلمان المصرى أن يقول كلمته وافتُتحت المناقشات فى ٢٦ نوفمبر فى جلسة سرية بناا على طلب أحد النواب السعديين وغادر القاعة ٥٥ نائباً وعلى رأسهم مكرم عبيد باشا وزاد من الموقف سوءاً أن أكد حاكم السودان سير هيوبرت هدلستون "Huddleston" بتفويض من رئيس الوزراء البريطانى عند عودته من لندن أن السلطات السودانية تعمل جاهدة إلى إعداد الشعب للاستقلال وإختيار النظام الذى يلائم بلاده وأمام هذه الموجة من السخط العام[١٠٥] قدم صدقى باشا استقالته فى ٢٨ سبتمبر وكلف الملك خاله شريف صبرى تشكيل وزارة جديدة[١٠٦].

ولكن شريف صبرى عجز عن التوفيق بين الوفد وبين السعديين والأحرار وعن الجمع بينهم فى وزارة واحدة وتمسك الوفد بوجوب إجراء انتخابات جديدة وبعدم التقيد بما وصلت إليه المفاوضات الجارية كشرط للاشتراك فى الحكم ووفد المفاوضة[١٠٧] تنحى شريف صبرى عن تأليف الوزارة وعاد صدقى ويبدو أن استقالة صدقى وعودته قد أكسبته قوة جديدة فشرع فور عودته فى مباحثة الإنجليز بعيداً عن وفد المفاوضة الرسمى

فعجّل صدقى بالسفر إلى لندن فى السابع عشر من أكتوبر وبرفقته وزير خارجيته إبراهيم عبد الهادى ليباحث بنفسه مستر بيفن فيما يتعلق بموضوع السودان والذى كان المسألة المهمة التى اختلف عليها الجانبان[١٠٨] واستطاع الجانبان المصرى والبريطانى التوصل لمشروع اتفاق وقعة الاثنان بالأحرف الأولى من اسميهما ويتكون من سبع مواد ويضم بروتوكولين

**وهذا نص مشروع معاهدة صدقى – بيفن.**

المادة الأولى: ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦.

المادة الثانية: اتفق الطرفان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر محل إعتداء مسلح أو فى حالة ما إذا اشتبكت بريطانيا فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر، فإنهما يتخذان بالتعاون أى إجراء يتبين ضرورته.

المادة الثالثة: الاتفاق على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين.

المادة الرابعة: يتعهد الطرفان بألا يعقدا محالفة ما، ولا يندمجا فى حلفٍ قائم، تكون أغراضه مضادة لمصالح أحدهما.

المادة الخامسة: لا يجوز لأىشرط من شروط هذه المعاهدة ان يحدث تأثيراً على ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المادة السادسة: اتفق الطرفان على أنه كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يصفى طبقاً لنصوص هيئة الأمم المتحدة.

المادة السابعة: يجب التصديق على هذه المعاهدة وتبادل وثائق التصديق فى القاهرة[١٠٩].

ثم تلى ذلك بروتوكولان أحدهما: ينص على جلاء القوات البريطانية عن مصر فى موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٩م.

والثاني خاص بالسودان وينص على "أن السياسة التي يتعهد الطرفان المتعاقدان بإتباعها في السودان في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة جادة للحكم الذاتي ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلاً، وانتظاراً لأن يستطيع الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيقاً للهدف يُحتفظ بمعاهدة عام ١٨٩٩ كما أن المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ تبقى نافذة المفعول(١١٠).

عاد صدقي إلى مصر في ٢٦ أكتوبر وأدلى بتصريح قال فيه "اليوم أقر بأني نجحت في مهمتي، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقررت بصفة نهائية".

على أن هذا التصريح الذي قصد به بيفن الدعاية لنفسه كان مخالفاً للواقع، ولم يكن النص الذي اتفق عليه مع بيفن ليعني أي نوع من أنواع الوحدة بين مصر والسودان، بل كان النص صريحاً في إبقاء نظام الإدارة القائم في السودان كما هو، ولذلك فقد بادر مستر أتلي "Mr. Attlee" رئيس وزراء بريطانيا إلى تكذيب تصريح صدقي باشا في جلسة مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦.

صرح مستر أتلي أنه تمت محادثات بين مستر بيفن وزير الخارجية البريطاني ورئيس الوزراء المصري صدقي باشا ، هذه المحادثات مبدئية ثم أشار إلى التقرير الذي أصدره رئيس الوزراء المصري بأنه غير كامل وأن ما نُشر في الصحافة في مصر تعامل فقط مع النقاط على انفصال دون الرجوع إلى الصياغة الكلية للموضوع(١١١).

وبناء على الطلب الموجه من مستر أوليفر ليتلتون "Mr. Oliver Lyttelton" بأن يقوم مستر أتلي بصفته رئيساً للوزراء أن يقدم معلومات عن التصريح الذي أدلى به صدقي باشا في القاهرة.

فصرح مستر أتلي أن النية لا تتجه إلى إجراء تعديل في الأوضاع الحالية في السودان إدارةً ونظاماً أو المساس بحق الشعب السوداني في تقرير مصيرة.

وسأل مستر ليتلتون هل البيان المنسوب إلى صدقى باشا عن تقرير وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى غير صحيح؟

فأجاب مستر أتلى أن هذا البيان جزئى يفضى إلى الخطأ لأنه يوحى أن اتفاقاً تم بينهما بينما المحادثات التى درات محادثات مبدئية وقال مستر أتلى أن محادثات صدقى – بيفن شخصية ولا تفيد الحكومتين فى شئ[١١٢].

كان بيان مستر أتلى فى مجلس النواب البريطانى رداً على السؤال الخاص بالسودان موضوع تعقيب عدد من الصحف.

قالت جريدة التايمز أن رئيس الوزراء البريطانى أكد فى بيانه فى مجلس النواب البريطانى أن المحادثات الأخيرة بين صدقى باشا ومستر بيفن كانت غير رسمية وسرية وكان بيان مستر أتلى فى مجلس العموم ضرورياً بسبب بعض الأنباء الواردة من مصر عن نواح منفصلة عن المحادثات يحتمل أن تكون مضللة حتى إذا لم تكن قائمة على محض تكهن.

وأن الغرض من زيارة صدقى باشا للندن أن يؤكد أن الحكومة البريطانية تعرف معرفة تامة آراء مواطنيه فى موضوعات شتى لا يزال مختلفاً عليها ، وليعرف بنفسه موقف بريطانيا تجاه هذه الشئون والأسباب التى تدعو إلى اتخاذ هذا الموقف.

وقالت جريدة الديلى تلغراف ان زيارة صدقى باشا لبريطانيا كانت موضع نقد شديد من عدد كبير من المواطنين المصريين المتطرفين وأن نشر الأنباء الناقصة عن نتائج الزيارة من شأنها أن تحرجه[١١٣].

والجدير بالذكر أن الصحف فى الخرطوم أذاعت برقية من مستر إرنست بيفن إلى نائب الحاكم العام فى الخرطوم يطلب فيها إبلاغ السيد عبد الرحمن المهدى أن الحكومة البريطانية لن تنسى مطلقاً التزاماتها نحو السودان[١١٤].

يتضح مما سبق أن رد أتلى كان عنيفاً محرجاً وواصماً رئيس حكومة مصر بالكذب.

والحقيقة أن الإنجليز لم يكونوا متحمسين لعقد المعاهدة مع صدقى حتى بعد مناورة استقالته وسفره إلى لندن، ورغم الاتفاق الذى وصل إليه مع بيفن وحتى بعد توقيعه بالأحرف الأولى بقت الصحف البريطانية تسودها نغمة من التشاؤم ومن توقع استقالة صدقى على أساس نظرتهم إلى الأوضاع الداخلية فى مصر[١١٥].

وقد ظهرت الأوضاع الداخلية فى حالة غليان فعند سفر صدقى إلى لندن ١٥ أكتوبر كان هناك اجتماع كبير حضره مندوبوا الطلبة من الوفديين والحزب الوطنى والتنظيمات الماركسية وقرروا وجوب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقطع المفاوضات والإلتجاء إلى مجلس الأمن، كما أصدار الإخوان المسلمون بياناً بهذا المعنى وجهوه إلى الملك[١١٦].

لم يكد العام الدراسى يبدأ بعد أن تم تأجيل إلى ١٧ نوفمبر حتى تفاقمت الأحداث وإشتدت المظاهرات والمصادمات من جديد رغم الإحتياطات العسكرية المشددة التى أمر صدقى باتخاذها[١١٧].

وفى أول ديسمبر صدر بيان رسمى عن حوادث الطلبة ذكر أن الحوادث بدأت يوم افتتاح الجامعة من كلية الهندسة وأن الطلبة فى اليوم التالى تظاهروا وقبض على ١٨ منهم، وفى ٢٣ نوفمبر سارت المظاهرات وألقيت ١٤ قنبلة وتظاهر طلبة كلية الطب واشتعلت عربتان للترام وأصيب ١٨ من الجنود وخرجت مظاهرة للجامعة فى شارع المدارس بالجيزة أصيب فيها ٢٠ طالباً ، وفى اليوم التالى قام الإخوان المسلمون بحرق المحلات الأجنبية بميدان لاظوغلى والسيدة زينب وزين العابدين وشارع الخليج المصرى وميدان مصطفى كامل وحاولوا إحراق عربة ترام وقبض على ٧ منهم[١١٨].

وفى ٢٨ نوفمبر قررت الحكومة وقف الدراسة بجامعتى فؤاد و فاروق وفى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) هاجم النحاس باشا فى خطابه السنوى هذه المعاهدة التى لا تحقق أمانى البلاد، كما هاجم صدقى ذاته متهماً إياه بمسئوليته عما يُراق فى الشوارع من دماء المصريين[١١٩].

وتحت هذا الضغط الشعبى أصدر سبعة من أعضاء وفد المفاوضة بياناً أعلنوا فيه معارضتهم للمشروع وهم: شريف صبرى وعلى ماهر وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى وعلى الشمسى وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد وأصدروا بياناً للرأى العام فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ يعلنون فيه معارضتهم الصريحة للمشروع الذى إنتهى إليه صدقى من جوانبه الثلاثة وهى: مدة الجلاء ولجنة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وموضوع السودان مما أجبر بيفن على حل وفد المفاوضة فى أواخر نوفمبر[١٢٠] .

أدرك الإنجليز أنه يستحيل ضمان تنفيذ مشروع المعاهدة الذى أعد وأن صدقى نفسه لم يستطع مصارحة الرأى العام بحقيقة النص الخاص بالسودان وحاول أن يعطيه معنىً لا يتفق عليه الطرفان وإذا كان موقع المعاهدة وأحد صانعيها لا يستطيع مواجهة شعبه بها فالأحرى الاعتقاد بأن تنفيذها لن يُضمن على يديه ولا على يد غيره من بعده[١٢١].

أراد بيفن أن يحسم الوضع تماماً بأن يدفع صدقى إلى الاستقالة وأن يتجنب التأويلات الضارة بمصالح بريطانيا للنص الخاص بالسودان فإقترح فى ٦ ديسمبر أن يرسل صدقى إليه خطاباً تفسيرياً لكى يلحق بالمعاهدة وبعث مع الاقتراح صورة الخطاب الذى يرسله صدقى إليه وهو ينص على أن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان "يعد بمثابة توكيد للحالة القائمة فى السودان" وأنه لا يؤثر بحال من الأحوال فى حق المملكة المتحدة فى الظفر بالدفاع عن السودان ، فلما تغافل صدقى عن هذا الاقتراح كلف بيفن الحاكم العام للسودان بأن يعلن على لسان الحكومة البريطانية بأن هذه الحكومة مصممة على ألا تسمح بأى تغير فى الحكم فى السودان وبأن المحادثات الأخيرة لم تمس حكومة السودان ولا سلطانها بأى تعديل . أشار الحاكم العام للسودان "السير هيوبرت هدلستون Sir Hubert Huddleston" أن صدقى كان قد أفضى إلى مستر بيفن بأنه لا شئ فى المعاهدة يقيد حق السودانيين فى تحقيق الاستقلال .

وورط هذا التصريح صدقى عندما وصلت أخباره إلى مصر ، فأذاع رداً أنكر فيه أن المعاهدة إحتفظت للسودان بالحق فى الانفصال أو أن

صدقى إعترف بإستمرار الحكم الثنائى للسودان. وكان من الواضح أن التصريحات البريطانية تدفع صدقى إلى الاستقالة بإفصاحها – صدقاً أو زوراً – عما نسبته إليه من الاعتراف بالحكم الثنائى للسودان وبإمكان انفصاله عن مصر وكان يستحيل على حاكم مصرى أن يبقى فى الحكم بعد إعلان مثل هذا التصريح عنه كما كان إنكار صدقى لهذا الإعتراف يعنى رفض بريطانيا توقيع المعاهدة معه وما يستتبع ذلك من حتمية استقالته[١٢٢].

وفشلت دعاية الصحفى مصطفى أمين لمشروع صدقى فى مقالاته التى كتبها فى مجلة أخر ساعة تحت عنوان "أوقعها وألفها" وأضطر صدقى لتقديم استقالة يوم ٦ ديسمبر ١٩٤٦ تحت ضغط النضال الشعبى العام والموقف الموحد للجماهير والتنظيمات السياسية والمهنية[١٢٣].

**وبذلك تحطم مشروع معاهدة صدقى – بيفن** الذى هو استمرار لسلسة المشاريع التى تحاول ربط مصر بإنجلترا بمعاهدات التحالف.

وكان رفض هذا المشروع تعبيراً عن الرفض المصرى للتبعية الاستعمارية، بعد أن استمرت المفاوضات من أوائل ابريل حتى أواخر أكتوبر ١٩٤٦.

وكان لاختلاف الطرفين المتفاوضين على تفسير بروتوكول السودان المحلق بالمشروع أثره الواضح فى عدم إتمامه وانتهى الأمر عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين، إذ تجلى إجماع الرأى العام فى البلاد على رفضه لقصوره عن تحقيق أمانى ومطالب شعب وادى النيل[١٢٤].

وعلى الرغم من أن صدقى باشا استطاع أن يجعل الإنجليز يسلمون بمبدأ الجلاء الكامل براً وبحراً وجواً مادة أولى ، لكنه قد تقرر أن يتم هذا الجلاء فى خلال ثلاث سنوات، ونجحت المحاول جزئياً إذ تمخضت عن بعض النتائج تمثلت فى جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والإسكندرية وضواحيها والتمركز فى قاعدة القناة إلى أن يحين موعد إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦[١٢٥].

كان فشل مشروع صدقى – بيفن إعلانا بأن طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف القومية إنما هو طريق مسدود وظهر مدى رفض الجماهير لهذا الأسلوب العقيم، كما كان لفشل هذا المشروع الذى كان أكثر الصيغ التى توصلت إليها الرجعية المصرية ملاءمة لمصالحها السياسية والاقتصادية أثره فى القضاء على مدى فاعلية الحكومات الرجعية إزاء حركة الشعب وقدرتها على فرض الحلول التى تتعارض مع آمال وطموحات جماهيره الواعية التى بدأت رويداً رويداً تكتسب الوعى والنضج فى فترة ما بعد الحرب[١٢٦].

# هوامش الفصل الثانى

١- عبد الرحمن الرافعي: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ٧٦.
٢- محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس أهميتها وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية ١٩١٤ إلى ١٩٥٦، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٦٤. [دومبارتون أوكس] وهى ولاية أمريكية شهيرة تقع بالقرب من ولاية واشنطن.
٣- تعتبر ولاية سان فرانسيسكو من أشهر الولايات الأمريكية.
٤- المرجع السابق، ص١٦٥.
٥- عبد الرحمن الرافعي: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ١٨٢.
٦- محمد عبد الرحمن برج: المرجع السابق، ص ١٦٥.
٧- محمد عبد الحميد أحمد الحناوى: معركة الجلاء ووحدة وادى النيل ١٩٤٥-١٩٥٤ ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص٥٨.
٨- المرجع نفسه، ص٥٩.
٩- المرجع نفسه، ص٥٦.
١٠- مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤-١٩٤٦: ت عبد الرؤوف أحمد عمرو، جـ٢، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٥، ص٢٧٨.
١١- أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، جـ ١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٠١.
١٢- وكان فى ذلك الوقت السفير عبد الفتاح عمرو.
١٣- محمد ذكى عمر: ربع قرن فى مفاوضات، دار الشروق للنشر، القاهرة، ١٩٤٦، ص٢٠٠.
١٤- المرجع نفسه ، ص٢٠٢.
١٥- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ٦٤.
١٦- المرجع نفسه، ص ٦٦.
١٧- أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ١٠١.
١٨- عبد الرحمن الرافعي: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص١٨٧.
١٩- أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ١٠٢.

٢٠-الجدير بالذكر أن يوم ١١ فبراير هو ذكرى عيد ميلاد الملك فاروق.
٢١-المرجع نفسه، ص ١٠٢.
٢٢-ولد إسماعيل صدقى ١٨٧٥ وتعلم بمدرسة الفرير والتحق بمدرسة الحقوق الفرنسية وإشتغل كاتباً للنيابة ومساعداً ثم رئيساً للنيابة بالإسكندرية، وتولى منصب سكرتير عام وزارة الداخلية ١٩٠٨ وتولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة أولها عام ١٩٣٠.
٢٣-يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٤٨٠.
٢٤-محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ٨١.
٢٥-أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ١٠٣.
٢٦-المرجع نفسه ، ص ١٠٤.
٢٧- عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ١٩٣.
٢٨-أحمد حمروش : المرجع السابق، ص ١٠٤.
٢٩-عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ١٩٦.
٣٠-المرجع نفسه، ص١٩٧.

31-Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., vol. 421, 25 March to 18 April, 1946 , P 110.

32-Ibid, P.111.

33-Ibid, P.112.

٣٤-مذكرات إسماعيل صدقى، القاهرة، دار الهلال، ١٩٥٠، ص ٦١.

35-Parliamentary Debates House Of Commons. Op cit., P.281.

36- Ibid, Vol 422,P.782.

٣٧-المصرى عدد ٢٥ مايو ١٩٤٦.
٣٨-وزير خارجية حكومة المحافظين.
٣٩-طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٢٠.
٤٠-أحمد حمروش: المرجع السابق، ١٠٥.

٤١-الأهرام عدد ١٢ مايو ١٩٤٦.
٤٢-طارق البشرى: المرجع السابق، ص ١٢١.
٤٣-المرجع نفسه، ص ١٢٢.
٤٤-عبد الرحمن الرافعي: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ١٩٣.
٤٥-إسماعيل صدقي:مذكراتى، ص ٧٦.
46-Parliamentary Debates House Of Commons. Op cit, Vol 423,P.701.
47-Ibid, P.702.
48-Ibid, P.703.
49-Ibid, P.704.
50-Ibid, P.705.
51-Ibid, P.707.
52-Ibid, P.708.
53-Ibid, P.709
54-Ibid, P.710.
55-Ibid, P.711.
56-Ibid, P.716.
57-Ibid, P.717.
58-Ibid, P.718.
59-Ibid, P.723.
60-Ibid, P.738.
61-Ibid, P.739.
62-Ibid, P.740.
63-Ibid, P.741.
64-Ibid, P.742.
65-Ibid, P.743.
66-Ibid, P.744.
67-Ibid, P.745.
68-Ibid, P.746.

٦٩- يعد ميناء فاما جوستا من أشهر الموانى التجارية فى جزيرة قبرص.

70-Parliamentary Debates House Of Commons. Op cit, vol 423, P. 750.
71-Ibid, P.752.
72-Ibid, P.753.
73-Ibid, P.758.
74-Ibid, P.759.
75-Ibid, P.759.
76-Ibid, P.760.
77-Ibid, P.761.
78-Ibid, Vol 421, P.217.
79-Ibid, vol 423, P.763.
80-Ibid, P.764.
81-Ibid, P.765.
82-Ibid, P.766.
83-Ibid, P.767.
84-Ibid, P.768.
85-Ibid, P.770.
86-Ibid, P.771.
87-Ibid, P.773.
88-Ibid, P.776.
89-Ibid, P.777.
90-Ibid, P.780.
91-Ibid, P.781.
92-Ibid, P.782.
93-Ibid, P.783.
94-Ibid, P.784.

95-Ibid, P.786.

٩٦-طارق البشرى: المرجع السابق، ص ١٢٢.

٩٧-المرجع نفسه، ص ١٢٣.

٩٨-المصرى ، عدد ٢٢ يوليو ١٩٤٦.

٩٩-ذكرى ضرب الإنجليز للإسكندرية عام ١٨٨٢.

١٠٠- أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ١٠٥.

١٠١- كان منهم سلامة موسى، والدكتور محمد مندور، ومحمد ذكى عبد القادر وغيرهم.

١٠٢- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ١٢٤.

١٠٣- أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ١٠٦.

١٠٤- مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، ت ذهير الشايب، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص٢٧٠.

١٠٥- المرجع نفسه، ص ٢٧١.

١٠٦- شريف صبرى هو أحد رجال السياسة المستقلين غير المعروف بالعداء أو الخصومة السافرة لأى من التيارات الحاكمة بحكم صلته بالعائلة المالكة.

١٠٧- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ١٢٦.

١٠٨- محمد عبد الحميد الحناوى:المرجع السابق، ص ٩٩.

١٠٩- عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ٢٠٢-٢٠٥.

١١٠- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ١٠٠.

111-Parliamentary Debates House Of Commons. Vol 428, 24 Oct to 6 Nov. 1946 P. 295.

112-Ibid, P.296.

١١٣- المقطم عدد ٢٩ أكتوبر ١٩٤٦.

١١٤- المرجع نفسه.

١١٥- الأهرام عدد ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦.

١١٦- طارق البشرى: المرجع السابق، ص١٢٧.

١١٧- جمال حماد: دراسة عن معاهدة صدقى – بيفن ، مجلة أكتوبر ، عدد ٣١ يناير، ١٩٨٩.

١١٨- طارق البشري: المرجع السابق، ص١٢٨.
١١٩- المصرى عدد ١ يناير ١٩٤٦.
١٢٠- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص١٠٠.
١٢١- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ١٢٨.
١٢٢- المرجع نفسه، ص ١٢٩.
١٢٣- أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ١٠٧.
١٢٤- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ١٠٢.
١٢٥- المرجع نفسه، ص ١٠٣.
١٢٦- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ١٣٤.

# الفصل الثالث

# موقف البرلمان البريطاني من إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان ١٨٩٩

- نحو إلغاء اتفاقية ١٩٣٦ و اتفاقيتي ١٨٩٩.
- مصر تقرر إلغـاء اتفاقيـة ١٩٣٦.
- موقف مجلـس العمـوم البريطاني.
- النتائج المترتبـة علـى الإلغـاء.

# الفصل الثالث

# موقف البرلمان البريطاني من إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان ١٨٩٩

## نحو إلغاء اتفاقية ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ :

بعد فشل مشروع معاهدة صدقي – بيڤن ، واستقالة صدقي حاول خليفته في رئاسة الوزارة محمود فهمي النقراشي أن ينقذ هذا المشروع فأجرى مباحثات سرية مع السفير البريطاني بالقاهرة رونالد كامبل عله يصل إلى ما لم يتمكن سلفه من إحرازه لتحقيق ما تصبوا إليه البلاد، لكن هذه المحادثات التي استمرت طوال شهر ديسمبر ١٩٤٦ لم تدم طويلاً إذ قاطعتها الحكومة المصرية بصورة نهائية يوم ٢٥ يناير ١٩٤٧ بسبب الخلاف حول موضوع السودان، فقد تقدمت بريطانيا بمشروع يؤدى إلى عزل مسألته عن قضية الجلاء، بادعائها الحرص على حق تقرير المصير للسودانيين وتمسكها بالدفاع عن حقوقهم ضد الأطماع المصرية محتمية خلف نصوص معاهدة ١٩٣٦ وإتفاقيتي الحكم الثنائي ١٨٩٩[١].

لم تجد الحكومة المصرية مهرباً أمام التلكؤ البريطاني سوى أن ترفع مذكرتها الرسمية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٥ يناير ١٩٤٧ لتدويل القضية وعرضها على مجلس الأمن مطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً غير مشروط ، وإنهاء النظام الإدارى القائم بالسودان، وقام النقراشي باشا بعرض قضية مصر أمام مجلس الأمن، ولكن كان رد رئيس الوفد البريطاني منذ الجلسة الأولى يعتمد على الحجج والأسانيد القانونية دون الإعتماد على السرد التاريخي، وتمسك بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ التي وافق عليها البرلمان المصري بأغلبيةٍ ساحقةٍ وعدم إعادة النظر بشأنها من طرف واحد. كما طالب رئيس الوفد البريطاني بشطب القضية من جدول أعمال المجلس ، وعدم أحقية مصر في تدويلها[٢].

بذلك ثبت من حصيلة عام ١٩٤٦ أن طريق المفاوضات مسدود بعد فشل مناقشات صدقي – بيفن، ثم أثبتت حصيلة عام ١٩٤٧ أن طريق التحكيم الدولى مسدود بعد فشل محاولة النقراشي عرض القضية على مجلس الأمن.

وبذلك تحقق للحكومة المصرية أنها لن تستطيع أن تصل من خلال أيٍ من هذين الطريقين إلى ما يحقق المطالب الوطنية الجماهيرية[٣] ، وبات واضحاً للجميع أن تفسير أزمة العلاقات بين مصر وبريطانيا على حد قول وزير الخارجية المصرى صلاح الدين أصبحت أزمة ثقة، فالشعب المصرى فقد كل الثقة فى حسن نوايا السياسة البريطانية، ولم تسع بريطانيا إلى استعادة ثقة الشعب المصرى وحكومته بل عملت على اتساع هوة الخلاف عندما أصدرت التصريح المعروف بالتصريح الثلاثى بالاشتراك مع فرنسا والولايات المتحدة فى مايو ١٩٥٠ والتى هدفت من ورائه إلى المحافظة على نفوذها فى منطقة الشرق الأوسط[٤].

تأزم الموقف بين الطرفين المصرى والبريطانى بعد فشل المباحثات التى دارت بينهما منذ بداية عام ١٩٥٠ فقد قامت الحكومة المصرية ممثلة فى وزير خارجيتها محمد صلاح الدين بإرسال مذكرة إلى وزير الخارجية البريطانية مستر إرنست بيفن Mr. Ernest Bivcn فى مارس ١٩٥٠ أشارت فيها إلى ضرورة "التنبه للرأى العام المصرى وكذلك تطور الوعى القومى" إذ أن الرأى العام فى مصر أصبح ساخطاً على بريطانيا وفقد كل الثقة فى المفاوضات معها بعد فشل مباحثات صلاح الدين – بيفن ، ذلك أنه لم تكن لدى الجانب البريطانى النية لتقديم أية تنازلات حيث إستند الدبلوماسيون البريطانيون على رأى العسكريين منهم فى أنه لابد من دخول مصر فى نظام الدفاع المشترك لأن الجيش المصرى عاجز عن حماية البلاد بمفرده ، وأنه يجب على الإنجليز أن يتمكنوا من الإشراف على قاعدة القناة فى وقتى السلم والحرب على السواء ، وأن يكون الدفاع الجوى لمصر بواسطة القواعد الإنجليزية وحدها[٥] .

وفى هذه المباحثات عبَّر الجانب المصرى عن ضرورة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ لأنها وقعت فى ظروف خاصة لم يعد لها وجود ، كذلك

تمسك المفاوض المصرى بوحدة مصر والسودان التى يؤيدها التاريخ لما بين المصريين والسودانيين من روابط الأصل واللغة والدين والعادات والتقاليد.

وبذلك فشلت جولة المباحثات بين صلاح الدين – بيفن وعلى أثر هذا الفشل ثار الرأى العام المصرى وعبَّر أعضاء مجلس الشيوخ عن هذا الشعور برفضهم للمشروع البريطانى الخاص بالدفاع عن الشرق الأوسط[٦].

بعد بيان مستر "إرنست بيفن Mr. Ernest Biven " فى جلسة مجلس العموم البريطانى بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ اشتعل الموقف بين الطرفين حيث جاء فى هذا البيان :

"أن المعاهدة الإنجليزية – المصرية المعقودة فى عام ١٩٣٦ والتى وافق عليها برلمانا الدولتين لا تنص على أى تعديل أو تغيير، إلا إذا كان ذلك باتفاق متبادل بين الدولتين الموقعتين عليها. وقد أظهرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها على استعدادٍ للبحث فى إمكانية تعديل المعاهدة مع الحكومة المصرية ، ودارت محادثات بين السفير البريطانى فى القاهرة وبين الحكومة المصرية.

وكانت رغبة الحكومة البريطانية تتجه دائماً إلى تسوية أسباب الخلاف الرئيسية القائمة بين مصر وبريطانيا داخل نطاق تقاليد الصداقة الطويلة الأمد بين الدولتين ، مع الاحترام التام لاستقلال مصر وسيادتها[٧].

وأضاف بيفن أن الحكومتين كانتا على اتصالٍ بينهما لعدة أشهر بشأن مسألة الدفاع ، وكان الغرض من ذلك إزالة أسباب سوء التفاهم بينهما والصعوبات التى تعترض سبيلهما وفىأثناء تلك المحادثات لم يظهر أى خلاف من ناحية المبدأ بين الدولتين فيما يتصل بالدفاع عن الشرق الأوسط فى وقت الحرب. ونظراً للالتزامات المنصوص عليها فى معاهدة ١٩٣٦ استمرت الحكومة البريطانية فى بذل مساعدتها للحكومة المصرية فيما يختص بتدريب القوات المصرية وتجهيزها بالعتاد الحربى وأوضح بيفن أن

الصعوبات التى لم تُحَل بين بريطانيا ومصر لا تتعلق بحالة الحرب ولكن بمسألة الدفاع وقت السلم ولكن مبدأ تدابير الدفاع المشتركة وقت السلم أمرٌ وافقت عليه جميع الدول الغربية ، وهى تتفق تمام الاتفاق مع الاستقلال والسيادة الوطنية. وبهذه الطريقة تتعاون دول الشرق الأوسط الأخرى وهذه المسألة لا تختص بمصر أو بريطانيا بل يدخل فى ذلك الأمر أيضاً سلامة الدول الأخرى واستقلالها(٨).

وأكد بيفن أن بريطانيا لا تنوى إقرار أو اتخاذ التدابير التى تؤدى إلى ترك الشرق الأوسط بدون دفاع ، فإنها لو فعلت ذلك لتركت أمن البلاد الحرة والصديقة فى هذه المنطقة وفى غيرها معرضاً للخطر بدون ضرورة.

وسأل مستر أنتونى إيدن هل يُفهَم من كلام مستر بيفن أن بريطانيا تتخذ معاهدة ١٩٣٦ أساساً لموقفها؟؟

فأجابه مستر بيفن قائلاً أن القوات البريطانية يجب ألا تتحرك من مصر إلا بتصرفٍ متبادل تتخذه الحكومتان المصرية والبريطانية ، وبريطانيا تتمسك بالمعاهدة إلى أن تتغير بإتفاقٍ مشترك.

وسأل مستر كليمنت دافيز Mr. Davis (زعيم الأحرار) هل تعتقد بريطانيا أن حماية قناة السويس أمرٌ يهم الشعوب الواقعة شرق هذه القناة وغربها؟ وإذا كان الأمر على هذا النحو فهل أبلغت بريطانيا مصر موقفها هذا بوضوح؟؟؟

فرد بيفن أن موقف بريطانيا كان واضحاً منذ البداية منذ عقدت معاهده ١٩٣٦ فهى مفهومة فهماً واضحاً من الطرفين الموقعين عليها(٩).

تدهور الموقف على أثر البيان الذى أفضى به إبراهيم فرج بك والذى أوضح فيه أن جميع الأحزاب المصرية تعتبر معاهدة ١٩٣٦ ملغاة ولا عمل لها بناءً على نصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة(١٠).

الأمـر الـذى أدى بـبعض الأعضـاء فـى مجلس العمـوم البريطـانى للهجوم على مصر مطالبين بعدم توريد أى أسلحة ، ففى جلسة ٢٢ نوفمبر طالب المستر ونستون تشرشل "Mr. Churchill" زعيم المعارضة بوقف تصدير دبابات "سنتوريون" إلى مصر فوراً؟ ، وطالب المجلس أن يبحث مسـألة بيـع الأسـلحة إلـى مصـر بصـفةٍ عاجلـة ، وأعلـن مسـتر شـنويل "Shanwell" وزير الدفاع البريطانى رداً على مستر تشرشل أن الدبابات التى دفعت مصر ثمنها هى وحدها التـى سترسل إليها ، وسيوقف من الآن فصاعداً تصدير جميع الأسلحة الحديثة إلى مصر؟ إلا إذا كان إرسالها مفيداً لبريطانيا من الناحية الإستراتيجية [وهذا يعتبر عدم التزام من الجانب البريطانى ببنود إتفاقية ١٩٣٦ والتى تنص على تزويد الجيش المصرى بما يحتاجه من عتاد وتدريبه بأحدث الأساليب]٠

وفى سؤالٍ لمستر إيدن نائب زعيم المعارضة عن الموقف حيث أن الحكومة المصرية قد اتخذت موقفاً معيناً ليس إلغاء المعاهدة ولكنه موقف على أية حال لا يوحى بالرغبة الكبيرة فى الوفاء بشروط المعاهدة. وأضاف إيدن معترضاً أنه يبدو من المعقول أن هذه الأسلحة لا ينبغى إرسالها حتى يتجلى موقف مصر إزاء بريطانيا فيما يتصل بالمعاهدة(١١)٠

وفى الحادى عشر من أبريل تقدمت بريطانيا بمذكرة إلى الحكومة المصرية تتضمن فى جزئها الأول المقترحات البريطانية بشأن الدفاع عن مصر، وجزئها الثانى يتعلق بموضوع السودان ، وجاء فى الشق الأول من المذكرة البريطانية والمتعلق بمقترحات الدفاع أن الحكومة البريطانية رغم علمها بأن الحكومة المصرية تواجه صعوبات غير خفية عليها فإن بريطانيا مستعدة لاستئناف المفاوضات بين الجانبين لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ طبقاً لشروط المادة (١٦) من المعاهدة٠

ووضـعت بريطانيـا عـدة شـروط أو مقترحـات حتـى يتسـنى لهـا استمرار المفاوضات تتلخص فى أن يتم إنسحاب القوات البريطانية فى خلال عام بعد إنتهاء مدة المعاهدة عام ١٩٥٦ حتى تتمكن بنفسها من نقل قواتها وقيادتها إلى منطقة أخرى ، على أن تسلم قاعدة القناة لمصر لخدمة

الأغراض الأمنية بالمنطقة ويكون تشغيلها والإشراف عليها وفقاً للسياسة الحربية البريطانية وتحت رقابة الإنجليز[١٢]، وجاء الشرط الأخير أكثر إجحافاً بحقوق المصريين وسيادتهم الشرعية على أراضيهم فيتمثل فى أحقية عودة القوات البريطانية لاحتلال القاعدة فى أوقات الضرورة وهى حالة الحرب وشيكة الحدوث وحالة الخطر الدولى ، وهنا يجب على مصر أن تبادر بتقديم كل التسهيلات الضرورية للقوات البريطانية وحلفائها واستخدام الموانى والمطارات المصرية ووسائل مواصلاتها لتسهيل الانتقالات داخل البلاد، وهذا الشرط لا يختلف عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦.

ولقد كانت المقترحات البريطانية على هذا النحو مدعاة للأسف من جانب الحكومة المصرية وخيبة أمل كبيرة بعد محادثات طويلة استغرقت أكثر من عشرة شهور بذل فيها الجانب المصرى كل ما فى وسعة لتوضيح حقه وتأييده ومواجهة جميع الاعتبارات التى يعنى بها الجانب البريطانى بما لا يتعارض مع حقوق مصر[١٣].

ولم يسع الحكومة المصرية إلا أن ترفض المقترحات البريطانية جملة وتفصيلاً، وتمسكت بضرورة الجلاء عن مصر فى ظرف سنة من تاريخ الإتفاق، وإعطاء أولوية خاصة للقوات المسلحة المصرية بالنسبة للأسلحة التى تطلبها هذه القوات باعتبار مصر قائمة فى منطقة إستراتيجية حساسة وأن يقتصر عودة القوات البريطانية للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة إذا ما استُهدفت لعدوان مسلح أو فى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب كنتيجة لإعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر وأنه ينبغى فى حالة عودة هذه القوات الشروع فى جلائها عن مصر بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم ذلك فى مدة أقصاها ثلاثة أشهر[١٤].

أثبتت المحادثات الأخيرة عدم جدواها وعلى الحكومة البريطانية أن تتفهم موقف مصر تجاه معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ فى مثل هذه الظروف التى تتصاعد فيها المطالب الشعبية والرسمية بإلغائها دون إنتظار نتائج المحادثات مع بريطانيا، التى إنتهجت هى نفسها سياسة تؤدى إلى نفس النتيجة، فقد خرقت شروط المعاهدة بمضاعفة أعداد قواتها بقاعدة قناة السويس كما رفضت تسليح الجيش كما سبق ذكره[١٥].

وفى الأول من يوليو وقع حادث هام أحدث ضجة فى مجلس العموم البريطانى وهو اعتراض الحكومة المصرية للسفينة البريطانية (أمباير روش) التى إشتبهت السلطات المصرية فى أنها تحمل مواداً تموينية لإسرائيل فقامت بتفتيشها بواسطة القوات المصرية المرابطة عند خليج العقبة. وكان ذلك مدعاة لإحتجاج الحكومة البريطانية ففى جلسة مجلس العموم بتاريخ ١١ يوليو ١٩٥١ سأل مستر إيدن فى إخطار خاص وزير الدولة للشئون الخارجية مستر هربرت موريسون عما إذا كان لديه أى بيان يمكن أن يلقيه بخصوص قيام سفينة مصرية بإحتجاز الباخرة البريطانية (أمباير روش) فى ١ يوليو فى المجرى المائى الدولى عند مدخل خليج العقبة فألقى مستر موريسون بياناً جاء به٠

"إنه فى الساعة الخامسة مساء يوم ١ يوليو قامت السفينة الحربية رقم ٦١ التابعة للبحرية المصرية بإيقاف الباخرة البريطانية "أمباير روش" المتجهة إلى العقبة وهى تقترب من المدخل المائى وإحتجزتها لمدة ٢٤ ساعة وتم وضع حارس مصرى مسلح على ظهر السفينة، ووفقاً للتقارير لم يسمح لأى فرد من أفراد طاقم السفينة بالتواجد على متنها بين الساعة السابعة مساءً من يوم ١ يوليو وحتى الثامنة صباحاً من يوم ٢ يوليو، وقام أفراد مسلحين من الحراسة المصرية فى هذه المدة بالصعود إلى السفينة ونهب ما قيمته ٢٠٠ جنيه إسترلينى من مخزنها وحطموا راديو السفينة ، ولم يقدم قائد المجموعة المصرية المسلحة أى تفسير لهذا الإجراء باستثناء أنه تم بموجب تعليمات صدرت إليه"٠

وأضاف مستر موريسون أن السفير البريطانى بالقاهرة قدم احتجاجاً شديد اللهجة للحكومة المصرية وأخبرها أن الحكومة البريطانية ستقوم فى الوقت المناسب بطلب التعويض عن الأضرار الأساسية التى نتجت عن التصرف المصرى[١٦]٠

وأضاف مستر "لا نجفورد هولت" "Mr. Langford Holt" أنه بهذه الحادثة ارتُكبت مخالفتين واضحتين فى حق القانون الدولى ، المخالفة الأولى هى اعتراض هذه السفينة فى ممر مائى دولى والمخالفة الثانية هى أن الإعتراض تم بطريقة تختلف عن الطريقة المتبعة مع قوة من الدرجة

الأولى ولا يتناسب مع هيبة بريطانيا وعظمتها ولكنها أقرب للطريقة التى يتبعها قراصنة من الدرجة الثالثة[١٧].

وطالب مستر باچيت "Mr. Paget" أنه فى ضوء هذا الحادث المؤسف هل تستطيع بريطانيا أن تستحوذ على بعض الضمانات بتواجد سفن البحرية البريطانية فى هذه المياه لتقوم بإنقاذ أية سفن بريطانية فى حالة تعرضها للخطر. وطالب الأعضاء بإتخاذ موقف متشدد إزاء هذه الأزمة حتى لا يتكرر الأمر فى المستقبل[١٨].

والواقع أن الخطة كانت مدبرة إذ تقدمت إسرائيل إلى مجلس الأمن فى الثانى عشر من يوليو ١٩٥١ تشكو من تصرف مصر إزاء حرمانها من مرور البضائع إليها عبر قناة السويس وبعد ذلك بستة أيام فى الثامن عشرة من الشهر نفسه أعلنت إنجلترا أنها بسبب حادث السفينة البريطانية ستشكو مصر هى الأخرى[١٩].

ووقف مندوب بريطانيا فى مجلس الأمن يؤيد وجهة نظر إسرائيل واشترك مع المندوب البريطانى كل من المندوب الفرنسى والأمريكى فى تقديم مشروع قرار للمجلس بأن تتخلى مصر عما أسموه تدخلاً منها فى حرية الملاحة عبر قناة السويس ثم أوضحت مصر وجهة نظرها فى مجلس الأمن على لسان مندوبها دكتور محمود فوزى الذى أوضح وجهة نظر مصر فى المسألة الفلسطينية وأنها لا تقتصر على مجرد مطالبة إسرائيل ومعها الدول الغربية بالسماح لها بالمرور فى قناة السويس لأنه من وجهة نظر مصر يجب ألا تُترك مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التى كان سببها إسرائيل دون حل، فالمسألتان من وجهة النظر المصرية مرتبطتان، وإذا كانت مصر لا تزال تعتبر نفسها فى حالة حرب مع إسرائيل فإن موقفها على هذا النحو سليم من الوجهة القانونية الدولية[٢٠].

وبسبب مجهود الدول الغربية أمكن لإسرائيل أن تفوز بقرار من مجلس الأمن ألزم مصر بألا تتدخل فى حرية الملاحة فى قناة السويس. وعارضت مصر قرار مجلس الأمن وأعلنت أنها لا تتدخل فى حرية الملاحة إلا لدواعى الأمن.

ولقد كان مسلك بريطانيا وحلفائها الغربيين على هذا النحو من شأنه أن يزيد فى توتر الموقف بينها وبين مصر ويزيد من تصميم المصريين على قطع كل ما يربطهم ببريطانيا.

ألقى مستر موريسون بياناً فى جلسة مجلس العموم البريطانى بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٥١ فأغلق بهذا البيان باب المفاوضات مع مصر حيث جاء به:

إن حجر الزاوية فى استقرار الشرق الأوسط وسلامته هو فى الصداقة والتعاون بين بريطانيا ومصر وأضاف موريسون أن بريطانيا التزمت الصبر لفترات طويلة ، ولكن هذا الصبر والفهم لم يكن متبادلاً فبريطانيا لا تزال تواجه إصراراً لا هوادة فيه على مطالب لا علاقة لها على الإطلاق بالحقائق القائمة فى الوقت الحاضر[٢١].

ثم قال إن وجود القوات البريطانية فى مصر ليست فى الوقت الحاضر مشكلة مقصورة على بريطانيا ومصر وحدهما فبريطانيا دولة تحمل مسئوليات فى الشرق الأوسط بالنيابة عن بقية دول الكومنولث.

ثم أضاف مستر موريسون أن مصر هى مفتاح الشرق الأوسط ومن الوهم أن يتم التظاهر بأن مصر تستطيع أن تقف موقف الحياد فى أى نزاع عالمى فهى هدف على درجة عظيمة من الأهمية لأى دولة معتدية على الشرق الأوسط وسوريا ولبنان ،وذلك لأنها تقع فوق جسر يربط بين قارتين وعلى طريق المواصلات البحرى الحيوى بين نصفى الكرة الشرقى والغربى[٢٢].

أكد مستر موريسون فى بيانه على حقيقة أن مصيرى مصر وبريطانيا ومدنياتهما مرتبطان ببعضهما البعض، وأن مصر يجانبها الصواب إذا ما تظاهرت بأنها تستطيع أن تبتعد عن الخطر برفضها التحالف مع بريطانيا ومشاركتها فى الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، وفضلاً عن ذلك فإن مصر لا تستطيع أن تدافع وحدها عن أراضيها كما لا تستطيع بريطانيا أن تدافع عنها وحدها.

ثم أوضح مستر موريسون فيما بعد أن الخلاف الرئيسى بين بريطانيا ومصر هو عدم الإتفاق على الإجراءات اللازمة للإستعداد لمواجهة مثل هذا الخطر ذلك أن بريطانيا لم تستعد تماماً فى وقت السلم، لذلك ستخسر القضية قبل أن يبدأ الصراع، وأن الواجب يقتضى على بريطانيا إقناع مصر بمواجهة هذه الحقيقة وبالأخطار التى ستنجم عن إهمالها الاستعداد لمثل هذه الإحتمالات. وأضاف أن حكومة جلالة الملك تدعو مصر إلى مشاركتها مشاركة الند للند فى الجهد المشترك الذى تبذله من أجل سلامة العالم(٢٣).

ثم عبر عن رغبة بريطانيا أن تضع علاقاتها بمصر على أسس جديدة ، فإذا رفضت مصر هذه الدعوة فلا يمكن أن تسمح بريطانيا لهذا الرفض أن يعرقل تنفيذ مسئوليات بريطانيا الدولية ، وأنها لن تفقد الأمل فى إقناع مصر بتقديم معاونتها التى ستسهل مهمة بريطانيا إلى حد كبير (٢٤).

أما بالنسبة لمسألة السودان فقد أشار مستر موريسون أن بريطانيا لا تبحث مسألة مستقبل السودان لأنها تواجه تحيزاً معيناً يحول بين الحكومة المصرية وبين معالجة هذه المسألة من وجهة نظر واقعية فإن الإعتماد المتبادل على مياه النيل قد ربط مسألة الدفاع عن السودان بالدفاع عن مصر، وأن بريطانيا تأمل فى أن ترى السودانيين يختارون علاقاتهم بمصر فى الوقت المناسب وبما يتفق ومصالحهم وأن بريطانيا ترغب فى أن ترى مصر تقوم بدورها كاملاً فى توجيه السودانيين نحو التطور السياسى ، أما الإصرار على أنه لا فرق بين السودانيين والمصريين – كما يقول بعض المصريين – فهذا أمر فيه تجاهل للحقيقة ولا يمكن أن يؤدى إلا إلى زيادة الصعوبة فى الحصول على التفاهم المرجو بين المصريين والسودانيين.

أما بالنسبة لقناة السويس فأوضح موريسون أسف بريطانيا أن مصر لم تعدل حتى الآن القيود التى فرضتها على مرور السفن فى قناة السويس متحدية بذلك الرأى العام العالمى. فهذا الإجراء الذى يمتاز بعدم الشعور بالمسئولية يسبب من الأضرار للطرف الثالث البرئ ما يسببه للطرف المقصود(٢٥).

وأنه من غير المعقول أن يُتوقع من الدول المهتمة بالشئون البحرية أن تتحمل إلى ما لا نهاية مثل هذا الإجراء الجائر الذى لا مبرر له فلقد كان على مصر – بمركزها الجغرافى الفز – أن تضرب المثل للمسلك الدولى بدلاً من أن تخرق المواثيق الدولية وأعلن موريسون أن بريطانيا ومصر قد اتفقتا على إجراء من شأنه أن يمنع تكرار الحادث الذى وقع للسفينة "أمباير روش" التى أوقفتها سفينة مصرية فى خليج العقبة فى أول يوليو(٢٦).

ثم لخص مستر موريسون أهداف بريطانيا فى الشرق الأوسط فقال:

إن بريطانيا ترغب فى أن ترى بلاد الشرق الأوسط وقد أصبحت مستقرة ناجحة مأمونة الجانب وسوف تساعدها بكل وسيلة ممكنة لبلوغ هذا الهدف وستبذل بريطانيا كل وسيلة ممكنة لبلوغ هذا الهدف وستبذل كل جهد لوقف العدوان ومنع الاعتداء على الحدود أو خرق اتفاقيات الهدنة أو إستئناف الحرب مرةً أخرى فى هذه المنطقة ، وبريطانيا عليها حماية هذه المنطقة من أى اعتداء يأتيها من الخارج، وسوف تؤمن بريطانيا مصالحها الحقيقة فى هذه المنطقة وليس هذا هدفاً استعمارياً ولا يتناقض مع مصالح دول الشرق الأوسط(٢٧).

يتضح مما سبق تمسك كل من الجانبين المصرى والبريطانى بموقفه، إذ أصر المفاوض المصرى على ضرورة الجلاء ووحدة وادى النيل دون فصل مسألة الجلاء عن مسألة الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين، أما المفاوض البريطانى فقد تمسك بموقفه بفصل كل من المسألتين عن بعضها، وانضمام مصر لخطط الدفاع عن الشرق الأوسط بحيث لا يتم إنسحاب القوات البريطانية من مصر قبل انتهاء مدة المعاهدة إلا فى حالة انضمام مصر لمعاهدة الدفاع المشترك بحيث يتمكن الجيش المصرى بمقدرته الذاتية من تأمين حرية الملاحة فى قناة السويس(٢٨).

وقد هاجم مستر تشرشل بيان موريسون وأكد على أن بريطانيا أنقذت مصر من الخضوع لسيطرة النازية والفاشية وأنه فى خلال الحرب إزدادت مصر نجاحاً ورفاهية ولكن هذه الثروة اتجهت إلى جيوب الأثرياء وبقى

حال العامة كما هو، وأضاف تشرشل أن الواجب يقضى بعدم إطلاق الأرصدة مادامت مصر تغلق القناة. وشدد تشرشل هجومه على مصر بسبب فرضها قيود على الملاحة فى قناة السويس فقال إن موقف الحكومة البريطانية إزاء هذه المشكلة كان موصوماً بالضعف (٢٩).

جاءت تصريحات مستر موريسون وزير الخارجية البريطانية بمجلس العموم بمثابة الخاتمة لباب المفاوضات الجارية وعليه فقد شهدت قاعة البرلمان المصرى مناقشات أعضائه الحامية نتيجة هذه التصريحات وطالب النواب بإعلان الحكومة عن خطتها حيال هذه التصريحات والخطوات الإيجابية المنتظر إتخاذها، وأن يقوم وزير الخارجية المصرى بإلقاء بيان عما تم حتى الآن بشأن الحقوق الوطنية وعن سياسة الوزارة نحو هذه المسألة المهمة وخطواتها نحو الوصول إلى تحقيق مطالب البلاد فى الوحدة والجلاء(٣٠).

صرح وزير الخارجية المصرية بأن تصريح مستر موريسون فى مجلس العموم يدل على عمق الهوة التى تفصل بين وجهتى النظر المتباينتين فى أهم مسائل الخلاف بين مصر وبريطانيا وهى الجلاء والسودان وفلسطين، وإستعرض صلاح الدين هذه المسائل الثلاث فقال عن مسألة الجلاء أن بريطانيا، منذ احتلالها لمصر وهى تحاول إطالة أمر البقاء فى البلاد متذرعة بمختلف الحجج أمام المطالب المصرية(٣١).

تعرض صلاح الدين لأثر الاحتلال الهدام فى تأخر البلاد وفساد أمورها وضرب صلاح الدين مثلاً بموقف الإنجليز من تسليح الجيش المصرى وحالته بعد تسعة وستين عاماً من الاحتلال وخمسة عشر عاماً من إبرام المعاهدة وقد أخذوا على عاتقهم تدريبه وتزويده بالأسلحة والمهمات ولو أنهم كانوا مخلصين حقاً فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين أو قاموا بتنفيذ نصوص المعاهدة لصار الجيش المصرى من القوة والتدريب بحيث يُعتمد عليه فى الدفاع عن مصر وجاراتها(٣٢).

وأكد وزير الخارجية المصرية على أن مصر قد عقدت العزم على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال أنه يتهددها.

أما بالنسبة لمسألة السودان فقد أوضح أن هدف بريطانيا هو التفريق بين الشمال والجنوب، وفصل جنوب السودان عن شماله ،وطالب السودانيين بتوحيد صفوفهم، وجمع كلمتهم بأن يقولوا للإنجليز "أخرجوا أنتم أولاً واتركونا والمصريين نتفق على ترتيب بيتنا من الدخلاء الطامعين".

ختم دكتور صلاح الدين بيانه فى المجلس بأن أكد لأعضائه أنه لن يلقى خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة قد أوفت بما عاهدت عليه من إلغاء المعاهدة(٣٣).

بات واضحاً بعد البيان الذى ألقاه وزير الخارجية المصرية فى البرلمان تصميم مصر على قطع المفاوضات التى استغرقت أكثر من عام مع الحكومة المصرية. وكان من الواضح أن بريطانيا كشأنها دائماً تريد أن تكسب الوقت لأنها لم تخسر شيئاً فى إطالة أمد المفاوضات وكانت التقارير التى تصل الحكومة فى لندن والتى كان يبحث بها أعضاء السفارة البريطاني فى القاهرة تؤكد أن الحكومة لن تقدم على إلغاء المعاهدة، وأنها تلوح بذلك فقط حتى تكسب أنصاراً لها بين الشعب المصرى(٣٤).

وفى هذه الفترة الحرجة ظهر العديد من المصادر القانونية تناولتها الصحف المصرية والتى كانت تهيئ الجو لقرار الإلغاء وقد استندت هذه المصادر إلى العديد من الأسباب التى دفعت مصر إلى إتخاذ قرار الإلغاء ومن هذه الأسباب ، الأول خاص بتغير الظروف تغيراً كلياً فمعاهدة ١٩٣٦ أبرمت لدرء الخطر الفاشستى عن مصر على أثر قيام إيطاليا بغزو الحبشة فى عام ١٩٣٥ أما الآن فليس هناك خطر من جانب إيطاليا يهدد مصر؟ بعدما سلخت عنها ليبيا نهائيا(٣٥).

الثانى هو عدم تنفيذ أحد طرفى المعاهدة للنصوص الواردة فيها مما يخول للطرف الآخر القيام بتعديلها أو فسخها فقد قامت مصر مخلصة بتنفيذ أحكام المعاهدة وخاصة فى أدق فترات التاريخ خلال الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥.

أما بريطانيا فإنها لم تقم بتنفيذ أحكام المعاهدة فعلى الرغم مما ورد في المادتين الأولى والثامنة من المعاهدة من نص على أن وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة المحددة فى ملحق خاص بالمعاهدة لا يعتبر إحتلالاً بأى حال من الأحوال، وليس فيه مساس بسيادة مصر على أراضيها، فإن جميع الشواهد تدل على عكس ذلك فقد عملت السلطات البريطانية على تحويل هذه الأراضى المصرية إلى منطقة احتلال، حتى لتكاد تصبح منطقة إنجليزية بحتة ، وأنشأت السلطات البريطانية فى تلك المنطقة عدة موانى خاصة بها دون استئذان الحكومة المصرية وقت الحرب

."كميناء الأدبية" حتى تصل السفن الحربية دون أية رقابة جمركية أو بوليسية أو صحية من جانب مصر[٣٦].

كذلك أقامت السلطات البريطانية فى منطقة القناة عدة مطارات كمطارات كسفريت ، وفايد ، الشلوفة ، الفردان ، وأصبحت بعض هذه المطارات محطات جوية دولية دون أن يكون للسلطات المصرية أى إشراف عليها، على الرغم من تعارض ذلك مع النصوص الصريحة الواردة فى المعاهدة.

الثالث خاص بالتسليح، وتنص المادة الثامنة وملحقها فى المعاهدة على قيام بريطانيا بتسليح الجيش المصرى وتدريبه على استخدام أحدث الأسلحة حتى يتمكن من الدفاع عن مصر. ولكن بريطانيا لم تقم بتسليح الجيش المصرى حتى لا تجلو عن الأراضى المصرية[٣٧].

ذهبت بريطانيا إلى أبعد من هذا إذ ألغت الصفقات التى تعاقدت عليها مع الحكومة المصرية وإمتنعت عن توريدها رغم تقاضى ثمنها فقد قررت بريطانيا إزاء الطلبات التى تلقتها بالنسبة لأنواع معينة من الأسلحة مثل الطائرات من طراز " الجت" والدبابات "السنوتوريان" أن يكون لدول حلف الأطنطى والكومنولث الأفضلية فى تصدير هذه الأسلحة وعلى ذلك فإن طلبات مصر ستؤجل أو تلغى[٣٨].

الرابع خاص بموضوع السودان فقد قررت معاهدة ١٩٣٦ فى المادة الحادية عشر – إلى أن يُعقد اتفاق بين مصر وبريطانيا فيما يتعلق بالسودان – تستمر إدارة السودان وفقاً للاتفاقيتين المبرمتين فى سنة ١٨٩٩، ولكن بريطانيا تأبى إلا أن تنفرد بإدارة السودان، وهى تتخذ الخطوات المتتابعة لفصله وإقصاء مصر عنه فأنشأت لهذا الغرض جمعية تشريعية وهيئة تنفيذية على غرار مجلس الوزراء وذلك بغير موافقة الحكومة المصرية شريكتها فى الإدارة(٣٩).

على أى حال، كان رد الفعل المصرى عنيفاً على خطاب موريسون وظهر ذلك فى بيان الدكتور "صلاح الدين" بمجلس النواب الذى أحدث ضجة فى الدوائر البريطانية لعدم توقع رد الفعل المصرى وعليه أسرع السفير البريطانى السير رالف ستيفسون بتحديد موعد لمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء يوم ٨ أغسطس بعد أن تلقى فى اليوم السابق تعليمات من حكومته باستيضاح موقف الحكومة مع موافاتها بالنص الرسمى لبيان "صلاح الدين" وأثره على سير المباحثات بين الدولتين وبعد أن أعلن وزير الخارجية المصرى أن حكومته تعتبر تصريحات موريسون بمثابة إغلاق لباب المباحثات(٤٠).

حاول السفير البريطانى أن يخفف من تأثير البيان على القرار المصرى ففى ٨ أغسطس نشرت السفارة البريطانية بياناً لفتت فيه نظر النحاس إلى التفسير الخاطئ المحتمل لكلمة موريسون حقيقة أن كل ما نادت به بريطانيا ورغم الدعوات المتتالية التى دعت إلى السير فى المحادثات إلا أن نية بريطانيا تتضح جلياً فى الرسالة التى أرسلها وزير الخارجية البريطانى "هربرت موريسون" إلى نظيره الأمريكى مستر دين اتشيسون" فى ١٥ أغسطس ١٩٥١ والذى أوضح فيها تمسك بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ فقال موريسون "إن مصر ليست، ولن تكون أبداً، قادرة على الدفاع عن نفسها ضد العدوان من قبل دولة كبرى، وظهر هذا فى الحرب الأخيرة ولا شك أنه سيتكرر مرةً أخرى إذا نشبت حرب جديدة، ولكن مصر ليست هامة بذاتها فقط وإنما باعتبارها العنصر الرئيسى فى الدفاع عن الشرق الأوسط كله والكل يعرف أهمية الشرق الأوسط فى الدفاع عن العالم الحر".

ثم مضى موريسون يقول إن الحقيقة الواضحة هى أن بريطانيا لا تستطيع أن تترك مصر كلية وأنه ليس هناك حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها يمكنها أن تفعل ذلك وتبقى فى الحكم ، فبريطانيا لا تستطيع أن ترحل عن مصر لأنها تحتاج إليها وهى لا تحتاج إليها لنفسها بل من أجل التصميم للدفاع عن العالم الحر[٤١].

استنكر موريسون موقف مصر ورغبتها فى إلغاء المعاهدة وذهب إلى أنه لو قررت الحكومة المصرية إلغاء المعاهدة من جانبٍ واحد فإن بريطانيا سوف تستمر فى الإحتفاظ بقواتها فى منطقة قناة السويس حتى إنتهاء أجل المعاهدة فى عام ١٩٥٦

وأنه إذا ما نفذت الحكومة المصرية تهديداتها بإلغاء المعاهدة الإنجليزية – المصرية لعام ١٩٣٦ فإن ذلك سيسبب تدهوراً فى العلاقات الإنجليزية المصرية إلى الحد الذى ترى فيه بريطانيا أنه من الضرورى محاولة تأمين القيام بتغيير الحكومة فى مصر ،

ثم ردد ما يمكن لبريطانيا أن توقعه من تدمير إذا ما إستثير غضبها **ومن مثال ذلك:**

**أولاً:** إنهاء إتفاق مياه النيل أو إخلاء السودان وتحريض السودانيين على القيام بذلك ،

**ثانياً:** التوقف عن شراء القطن ،

**ثالثاً:** تجميد الأرصدة الإسترلينية ،

**رابعاً:** القيام باحتلال عسكرى حقيقى لمنطقة القناة[٤٢].

كما هددت بنشر الدعايات التى تشكك فى مقدرة الحكومة المصرية على إصلاح الأحوال السياسية والإجتماعية فى البلاد لإظهارها بمظهر المتشدد أمام الإنجليز لمجرد تحويل أنظار الغضب الشعبى عن أوجه قصورها، مع التأكيد على أن الوجود الروسى هو الخطر الحقيقى على الأمن القومى المصرى وليس الوجود البريطانى فى البلاد [٤٣].

التقطت الجماهير المصرية تصريحات مستر موريسون وزير الخارجية البريطانى ليكون نقطة انطلاق لها فى حركتها التى كانت تتصاعد يوماً بعد يوم حتى يوم ٢٦ أغسطس - ذكرى توقيع معاهدة ١٩٣٦ - فقررت التنظيمات السرية التظاهر وخرجت القاهرة عن بكرة أبيها[٤٤] وخرج شعب مصر يهتف بسقوط المعاهدة وعلت الصيحات "إلغاء المعاهدة أمانة فى عنقك ياصلاح" ففى هذا اليوم تحرك ألوف المتظاهرين ولم يكن فى رءوسهم سوى فكرة واحدة هى "إلغاء المعاهدة المشؤمة" وطاف المتظاهرون فى طريقهم بشارع فؤاد فشارع إبراهيم باشا ثم إلى ميدان عابدين وقد كان هذا الميدان على سعته ضيقاً بتلك الكتل البشرية، رغبت جموع المتظاهرين التوجه إلى وزارة الخارجية لتكون آخر مطافهم فيعلنوا سخطهم الثائر واحتجاجهم الصارخ على تلك المعاهدة السوداء التى كانت سوءاً لطالع وادى النيل[٤٥] . وأمام مبنى الوزارة مكث المتظاهرون حوالى النصف ساعة يرددون الهتاف الحماسى من الأعماق، وقد أراد المتظاهرون أن يجعلوا من هذا اليوم يوماً تاريخياً فاتجهوا إلى السفارة البريطانية وهم فى حالة ثورية، أفلت شعور المتظاهرين وراحوا يرشقون الجنود بقطع الأحجار وتحرج الموقف وأذن بالخطر، فأصدر كبار الضباط الأمر بإطلاق القنابل المسيلة للدموع[٤٦].

طالبت جميع الأحزاب السياسية والتنظيمات العامة بوقف جميع الاتصالات الرسمية وإلغاء المعاهدة فوراً ، وفى ٢٦ أغسطس نُظمت الاجتماعات الشعبية الكبرى فى جميع المدن المصرية، وتحدث فيها ممثلوا تلك الأحزاب والتنظيمات مطالبين بسرعة إلغائها منتقدين سياسة الوفد لسكوته .

أدركت الحكومة الوفدية أنها فشلت تماماً فى حل أهم مشاكل مصر الوطنية وهى الجلاء الفورى لقوات الاحتلال البريطانى عن طريق فسخ المعاهدة التى تمثل الإقرار الشرعى الوحيد لوجود هذه القوات[٤٧].

على الرغم من رغبة الحكومة فى الاتفاق مع بريطانياعلى طريق المفاوضات، فإنها أيقنت بصورة لا تدع مجالاً للشك أن طريق المفاوضات لن يأتى بجديد وسوف تفقد شعبيتها وبالتالى شرعية بقائها فى الحكم.

استقر الرأى على إصدار **قانون بإلغاء المعاهدة** ، وإصدار تشريعات بتعديل موقف السودان وكلف بذلك الدكتور وحيد رأفت[٤٨].

كان يوم الإثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ يوم تاريخى فى حياة الشعب المصرى إذ تخلص من الأغلال التى كانت تقيده طيلة ١٥ عاماً من تاريخ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حيث وقف النحاس باشا على منبر مجلس النواب ليعلن حدثاً تاريخياً "إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وانتهاء العمل بأحكامها كذلك إلغاء اتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان".

فأوضح النحاس باشا فى بيانه أنه عند ما عقدت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ كان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى وكان الخلاف يستفحل يوماً بعد يوم بين دول المحور وبين بريطانيا وحليفاتها، وكانت مطامع إيطاليا الفاشية تتجه إلى القارة الإفريقية وتحيط بمصر والسودان ، وكان الاستعمار البريطانى من جهةٍ أخرى يمارى مصر لنيل استقلالها ويزعم لنفسه حق حماية الأجانب فيها ويفرض سلطانه على أهم شئونها الداخلية والخارجية والمالية فيعرقل نهضة البلاد، وتحت ضغط هذه الظروف اضطرت مصر إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦ وعندما قامت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ قدمت مصر لبريطانيا أعظم الخدمات وكان لدورها أثرُ فعالُ فى كسب بريطانيا للحرب[٤٩] وبانتصار الحلفاء فى الحرب تغيرت الظروف الدولية التى عقدت فيها معاهدة ١٩٣٦ تغيراً كاملاً ، فقد خرجت دول المحور التى عُقدت هذه المعاهدة لمواجهة خطرها منهزمة شر هزيمة وقضى قضاءً تاماً على الخطر الذى كان ماثلاً عند إبرام معاهدة ١٩٣٦ وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة المعقود "بسان فرانسيسكو" فى يونيه سنة ١٩٤٥ ليحدد أسس جديدة فى المعاملات الدولية تختلف تمام الاختلاف عن الأسس التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ فهو يحرم الحروب كوسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية ويحظر كل إعتداء على استقلال الدول ويقرر حق الشعوب فى تقرير مصيرها[٥٠].

إزاء هذا كله ونظراً لإجماع الشعب المصرى على المطالبة بحقه الكامل فى جلاء القوات البريطانية جلاءً ناجزاً عن مصر والسودان ووحدتها تحت التاج المصرى دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ لكى تستبدل بها

معاهدة أخرى تتشمى أحكامها مع الأحوال الدولية الجديدة وهى مفاوضات صدقى – بيفن وانتهى الأمر عند حد التوقيع عليها بالأحرف الأولى، وفى يوليو ١٩٤٧ رفعت مصر النزاع القائم بينها وبين بريطانيا إلى مجلس الأمن ولكنه عجز عن إصدار أى قرار يرجع لمصر إستقلالها.

ثم استعرض النحاس باشا المفاوضات التى جرت مع بريطانيا والتى إستمرت طوال ما يقرب من عامين دون أن يبدو أى بارقة أمل فى الوصول إلى إتفاق لعقد معاهدة جديدة(٥١).

ثم توقف النحاس باشا فى بيانه عند الخطاب المعروف لمستر موريسون فى مجلس العموم البريطانى ٣٠ يوليو ١٩٥١ والذى أعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك وقد جاء هذا البيان ناطقاً بعمق الهوة التى تفصل بين الطرفين لإصرار الحكومة البريطانية على سياستها الإستعمارية. ولكن مصر لم تغلق باب المفاوضات ولكن موقف بريطانيا كان يميل إلى التطويل والتأخير فبريطانيا لا تخسر شيئاً فالاحتلال قائم فى منطقة قناة السويس وفى السودان والحكم البريطانى يواصل مساعيه لفصل السودان عن مصر تحت ستار الحكم الثنائى ثم أضاف النحاس أن هذه المحادثات ليست إلا حلقة أخيرةً فى سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لنيل حقوقها الوطنية(٥٢).

أضاف النحاس باشا أن حكومته لم تكن الحكومة الوحيدة التى تلجأ إلى إلغاء إتفاق فهناك ثماني عشر حالة مماثلة أقدمت فيها دول مختلفة على إلغاء معاهدات كانت تربطها بدولٍ أخرى من جانبٍ واحد على النحو الذى اتبعته مصر (٥٣).

<u>ثم أوضح النحاس باشا بواعث الحكومة للإلغاء:</u>

<u>أولاً:</u> أن هذه المعاهدة عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوفراً للجانب المصرى ، وبالتالى فإن حالة الإكراه الأدبى كانت موجودة ، فمصر كادت تختنق تحت ضغط الإحتلال

المتغلغل فى كل مواقفها العابث بكل مصالحها فأرادت أن تلتمس لها مخرجاً يُطلقها من عقالها ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال وحدتها واستقلالها[٥٤].

**ثانياً:** تغير الظروف التى عُقدت فيها المعاهدة.

**ثالثاً:** أنها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس وميثاق الأمم المتحدة[٥٥].

**رابعاً:** تكرار الإخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة ، فالإنجليز لا يتمسكون بالمعاهدة إلا فيما يعتمدون عليه لتأييد احتلالهم. أما ما وضع عليهم من قيود أو التزامات فليس له وزن عند بريطانيا فهم يتجاوزن المناطق المحددة لهم ويأبون الخضوع للإجراءات الصحيحة والجمركية التى تفرضها القوانين المصرية وفى نهاية بيانه أعلن النحاس كلمته المشهورة "أنه من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها"[٥٦].

كان رد فعل بريطانيا على الموقف الذى اتخذته مصر وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ هو ذلك البيان الذى صدر على لسان وزير خارجيتها مستر هربرت موريسون أمام مجلس العموم البريطانى والذى أعلن فيه أن القرار الذى إتخذته مصر بشأن إلغاء المعاهدة الإنجليزية المصرية من جانب واحد إجراء غير قانونى.

وأضاف أن الحكومة البريطانية ستحتفظ بحقوقها كاملة طبقاً لأحكام المعاهدة إلى أن تعقد مع مصر اتفاقاً مرضياً على أساس المقترحات الجديدة التى ستتقدم بها الحكومة البريطانية وأكد موريسون أن حكومة جلالة الملك تعترض على الإجراء الذى إتخذته الحكومة المصرية لإلغاء معاهدة التحالف الإنجليزية المصرية التى أبرمت عام ١٩٣٦والاتفاقيتين اللتين عقدتا بين إنجلترا ومصر عام ١٨٩٩ بشأن الحكم المشترك فى السودان"[٥٧].

وأضاف موريسون أن الحكومة المصرية كانت تعلم أن مقترحات جديدة بعيدة المدى كانت ستقدم إليها من شأنها أن تؤدى إلى تحسن العلاقات الإنجليزية المصرية ويكون لها أثر مباشر فى أمن الشرق الأوسط.

ففى ٢١ سبتمبر بعث وزير الخارجية إلى رئيس الوزارة المصرية رسالة شخصية أوضح فيها أن تلك المقترحات تُبحث على عجل وأعرب موريسون عن قلقه إزاء الخطر الذى سيواجه المنطقة إذا أصرت مصر على موقفها[٥٨].

لقد كان إقدام مصر على إلغاء المعاهدة من شأنه أن يثير فزع الحكومة البريطانية خاصة أن هذه الإجراء قد تم فى وقت إنهار فيه نفوذها تماماً فى إيران عقب إقدام الدكتور مصدق على تأميم شركة البترول الأنجلو – إيرانية[٥٩].

بذلك بات النفوذ البريطانى مهدداً بالضياع فى المنطقة ولذلك فقد سارعت بريطانيا لإتخاذ مجموعة من الإجراءات ففى اليوم التالى لإلغاء المعاهدة ١٠ أكتوبر ١٩٥١ أصدرت بريطانيا تعليماتها بإلغاء أجازات الضباط والجنود الإنجليزية فى القناة[٦٠].

وقد أكد العديد من الساسة والدبلوماسيين على دهاء النحاس باشا بشأن اختياره لهذا التوقيت لإلغاء المعاهدة فهو بذلك قام بمناورة بارعة خاصة لأن هذا الوقت يتزامن مع قرب إجراء الانتخابات العامة البريطانية ، حيث كانت الانتخابات البريطانية على الأبواب وكل حزب من الأحزاب البريطانية منشغل فى توضيح وإظهار سياسته .

فى ١٠ أكتوبر صرح مستر "دين أتشيسون" وزير الخارجية الأمريكية" اعتراضه على موقف مصر وحث الحكومة المصرية على إرجاء الخطوة التى اتخذتها من جانبها فقط بإلغائها المعاهدة المصرية البريطانية، وصرح أتشيسون بأن الحكومة الأمريكية لا توافق على المسلك الذى تسلكه مصر، وقال "أن الحكومة الأمريكية تعتقد أن الاحترام الواجب للالتزامات الدولية، يقضى بأن يكون تعديل هذه الإلتزامات بإتفاق متبادل وليس بعمل إنفرادى يقدم به أحد الطرفين وصرح أتشيسون أن الولايات المتحدة لا ترى أن المقترحات التى ستقدم إلى الحكومة المصرية يجب أن تكون أساساً سليماً لا يرضى جميع أطراف النزاع فحسب بل يساهم فى الدفاع عن العالم الحر وهو دفاع يلعب فيه الشرق الأوسط دوراً على جانب عظيم من الأهمية [٦١].

عملت بريطانيا على إثارة القلق فى السودان بأن أوعزت إلى حاكم السودان بإصدار بيان حيث صرح "تشارلز كمنجز" فى بيانه "أن الحكومة المصرية أصدرت تشريعاً لإلغاء معاهدة التحالف التى عقدت مع بريطانيا ١٩٣٦ والإتفاق الثنائى ١٨٩٩، ولكن الحكومة البريطانية ترى أنه لا يمكن إلغاء المعاهدة من جانب واحد فقط ولهذا فهما لا يزالان ساريتين وفى هذه الظروف ستمضى حكومة السودان فى إدارة البلاد والمحافظة على الأمن والإستمرار فى سياستها[٦٢].

أصدرت رئاسة أركان حرب الإمبراطورية أوامرها لقواتها المرابطة فى قبرص لتكون على أهبة الإستعداد لمواجهة الطوارئ حتى تكون جاهزة للتوجه إلى منطقة القناة فى أى لحظة لمساندة القوات البريطانية بها[٦٣].

بعد إلغاء المعاهدة تقدم سفراء إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا يطلبون مقابلة مشتركة مع وزير الخارجية المصرى دكتور صلاح الدين ولكن الوزير حدد لهم مواعيداً متتالية قدّموا له فيها مذكرة واحدة تطالب باستبدال إلغاء المعاهدة بعقد اتفاقية دفاع مشترك[٦٤].

وقد قدم السفير البريطانى مقترحات الدول الأربع إلى الحكومة المصرية وأظهر مبلغ ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة ومدى استعداد حكومة جلاله الملك متحدة مع حكومات الدول الأخرى التى يهمها الأمر فى سبيل رغبتها لملاقاة أمانى مصر الوطنية من جهة واحتياجات الدفاع عن هذه المنطقة من جهة أخرى وتنص المقترحات على:

أولاً: تنتمى مصر إلى العالم الحر وتبعاً لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عموماً أمر حيوى لها وللأمم الديمقراطية الأخرى على السواء.

ثانياً: لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر والدول الأخرى فى الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج إلا بالتعاون بين جميع الدول التى يهمها الأمر.

ثالثاً: لا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتاخمة.

رابعاً: وعلى هذا الأساس لابد من إنشاء قيادة متحالفة تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة فى المساهمة فيه ومصر ستشترك كعضو مؤسس فى القيادة المتحالفة وتقف على أساس المساواة والمشاركة مع المؤسسين الآخرين(٦٥).

خامساً: إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل فى هيئة القيادة المتحالفة فإن حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة فى الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التى لا تخصص للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول الأخرى.

سادساً: فيما يخص القوات المسلحة التى توضع تحت تصرف القيادة المتحالفة لتقديم التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجى كالقوات العسكرية والجوية والمواصلات فإنه ينتظر من مصر أن تبادل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة(٦٦).

سابعاً: ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الأعضاء المشتركين فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم فى مركز يسمح لهم بتقديمها.

ثامناً: تسلم مصر رسمياً القاعدة البريطانية الحالية على أن يكون مفهوما أنها تصبح فى الوقت نفسه قاعدة للحلفاء تتبع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع اشتراك مصر اشتراكاً تاماً فى إدارتها فى وقت السلم وفى وقت الحرب(٦٧).

إجتمع مجلس الوزراء ١٤ أكتوبر ١٩٥١ أى فى اليوم التالى لتقديم هذه المقترحات ونظر فيها وفى دعوة مصر للإشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى كان يراد إنشاؤها ، وقرر رفض هذه الدعوة ورفض المقترحات من أساسها وأنها غير صحيحة ولا تصلح لأن تكون تمهيداً لإجراء مباحثات جديدة ، وقرر مجلس الوزراء الاستمرار على الخطة التى

أعلنها رئيس الوزراء وهى إلغاء المعاهدة وأعلن فؤاد سراج الدين[٦٨] هذا القرار مباشرةً أمام مجلس النواب فى جلسة أكتوبر ١٩٥١[٦٩].

فى ٢٧ أكتوبر بعث وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين برسالة إلى السفير البريطانى بالقاهرة أرفق بها نص بيان رئيس الوزراء الذى ألقاه أمام البرلمان ليخطره بموافقة البرلمان على إصدار التشريعات الخاصة بوقف سريان المعاهدة. وانتهاء تخويل بريطانيا وضع أية قوات عسكرية فى منطقة قناة للسويس حيث أن وجود هذه القوات منذ الآن بمثابة إحتلال غير مشروع وضد إرادة الشعب المصرى[٧٠].

**موقف مجلس العموم البريطانى من إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ وإتفاقيتى ١٨٩٩:**

كانت انتخابات مجلس العموم البريطانى على الأبواب عندما قرر النحاس باشا إعلان بيانه التاريخى بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وقد وصف السياسيون اختيار النحاس لهذا التوقيت بالدهاء والحنكة التى يتمتع بها النحاس.

انتهت انتخابات مجلس العموم فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ بعودة تشرشل إلى الحكم لرئاسة الحكومة الجديدة وحصد المحافظون ٣١٨ مقعداً والعمال ٢٩٣ والأحرار ٥ مقاعد ، وفى جلسة ٦ نوفمبر ١٩٥١ أعلنت حكومة المحافظين البريطانية عن رأيها فيما أعلنته مصر من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى خطاب العرش الذى ألقاه اللورد سيموندس وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والذى أوضح فيه أن بريطانيا قد عقدت العزم على العمل بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا على تنفيذ المقترحات الخاصة بالدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، وأضاف أنه فى الوقت نفسه ستحتفظ بموقفها فى منطقة قنال السويس طبقاً لنصوص معاهدة ١٩٣٦ وتؤمن سلامة هذا الطريق الدولى[٧١].

وأضاف سيموندس أن الحكومة البريطانية تعد ما عمدت إليه الحكومة المصرية من إلغاء معاهدة التحالف المبرمة فى عام ١٩٣٦ وإتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان ١٨٩٩ مرفوضاً من الناحية القانونية

وألمح سيموندس أن بريطانيا ستقاتل إذا دعا الأمر إلى ذلك للبقاء فى منطقة القنال.

أما بالنسبة للسودان أضاف سيموندس أن حكومته لن تسمح بشئ يحول دون حصول السودانين على حقهم فى أن يقرروا لأنفسهم نوع الحكومة التى يريدونها لبلادهم(٧٢).

أما الحوادث التى تعرض لها الجنود البريطانيون فى القنال على أثر إعلان الحكومة المصرية إلغاء المعاهدة فقد نوقشت فى مجلس العموم فى جلسة ١٤ نوفمبر ١٩٥١ حيث وجه النائب لا نجفورد هولت "Lang Ford Holt" – سؤالاً إلى وزير الخارجية عما إذا كان راضياً عن الإجراءات التى تتخذ الآن فى منطقة قناة السويس وهل هذه الإجراءات كفيلة بحفظ النظام المدنى وحماية أرواح البريطانيين وممتلكاتهم بعد أن أقدمت مصر على إلغاء المعاهدة المعقودة بينهما؟

وقد رد السكرتير البرلمانى لوزارة الخارجية على هذا السؤال بالأسف لما بلغ له الحال فى منطقة القنال كما شدد على أسفه لأن الحكومة المصرية تتغاضى عن أعمال الفوضى فى منطقة القناة بل تشجع عليها، بدلاً من أن تتخذ التدابير الضرورية لمنعها، بل وأضاف أن الحكومة المصرية فضلاً عن أنها لم تتخذ التدابير فى الوقت المناسب لمنع الغارات التى شنها الغوغاء وكانت سبباً فيما وقع فى الإسماعيلية من أعمال الشغب والاضطرابات يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١، سمحت الحكومة المصرية بل شجعت على القيام بحملة واسعة النطاق لإرهاب العمال المصريين الذين يعملون فى المؤسسات العسكرية البريطانية فى موانى القناة أو فى المؤسسات البريطانية الخاصة(٧٣) ، ثم أكد على أن الحكومة البريطانية لديها الأدلة على اشتراك السلطات المصرية المحلية اشتراكاً مباشراً فى هذه الحملة مما اضطرها إلى الإصرار على طرد عدد من صغار الموظفين الذين كان لهم يد فى ذلك ومن بين هؤلاء عدد قليل من ضباط البوليس وبعض أفراد المنظمات الإرهابية، وكان من آثار هذه الحملة المصرية أن حُرِمَ عددٌ كبير من السكان المدنيين من مقومات حياتهم كما كان من نتيجتها ونتيجة الذعر الذى انتشر فى المنطقة رحيل أصحاب المتاجر إلى أن أصبح

نظام توزيع الأغذية مهدداً بأكمله وبخاصة فى مدينة الإسماعيلية وقرى المنطقة ، وأضاف السكرتير البرلمانى أنه لم يحدث فى أى وقت من الماضى أن تدخلت القوات البريطانية فى حركة نقل المؤن إلى هذه المنطقة وأن المسئولية عن هذا الموقف الخطير تقع بأكملها على عاتق الحكومة المصرية.

وأضاف أنه إلى الآن لم تُبدِ الحكومة المصرية أى دليل على أنها مدركة لخطورة هذه المسئولية وأنها إذا كانت الحكومة المصرية تريد أن تجنب شعبها مصاعباً وآلاماً لا حصر لها فعليها أن تتخذ من جانبها إجراءً عاجلاً لوضع حد لحملة الإرهاب التى انتابت المنطقة على أثر إعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان(٧٤).

وفى جلسة ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ أدلى مستر إيدن "Mr. Eden" وزير خارجية بريطانيا ببيانٍ هام فى مجلس العموم البريطانى تحدث فيه عن السياسة الخارجية لحكومة المحافظين على أثر إعلان مصر من جانبها فقط إلغاء الإتفاق المبرم بينهما فى أغسطس ١٩٣٦ فأكد على أن العرض الذى تقدمت به الدول الأربع إلى مصر بشأن الانضمام إلى قيادة الشرق الأوسط لا يزال قائماً وأنه حتى يتحدد الموقف ويظهر جلياً فإن بريطانيا ستحتفظ بمركزها فى قناة السويس بمقتضى أحكام معاهدة ١٩٣٦(٧٥).

أضاف مستر إيدن أنه إذا نظر إلى المسألة من الناحية الجوهرية يتبين أن مصالح مصر ومصالح الدول الأربع واحدة وهى تقضى بإنشاء نظام دفاعى لإزالة خطر الحرب وأنه من الأهمية أن تدرك دول الشرق الأوسط أهمية هذا النظام الدفاعى بالنسبة لها وللعالم الحر وأن تعمل مصر مع بريطانيا ومع الدول المشتركة فى تنفيذ المشروع.

ثم أكد على أنه ليس هناك أى تفكير فى أن ترابط قوات بريطانيا أو أى قوات أجنبية فى دول الشرق الأوسط بدون موافقة هذه الدول. وأن الدول الأربع [الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، تركيا] لا تطلب من مصر فيما يتصل بالقواعد أكثر مما طلب من بريطانيا.

ثم أضاف مستر إيدن أن بريطانيا على استعدادٍ الآن لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ والاستعاضة عنها باتفاق مع الدول الأخرى لحماية قناة السويس وقال أن الموقف فى منطقة القنال لا شك خطير ولكنه لا يدعو إلى اليأس بحال من الأحوال وأن الحل النهائى لا يتوقف على بريطانيا وحدها ولكن يجب التأكيد على صبر وحكمة بريطانيا وأنه يجب الاستفادة كاملاً من إبحار بريطانيا فى الميدان الدبلوماسى والذى وفر له لها فرصة لإرشاد الأمم والدفاع عن السلم(٧٦) .

عقب مستر موريسون وزير الخارجية السابق على كلام مستر إيدن فقال أن المشكلة القائمة فى مصر بسيطة نسبياً إذا كان أى شئ فى ذلك الجزء من العالم بسيط وأضاف إلى ذلك قوله إن وجود قوات بريطانية فى منطقة قناة السويس ليس إحتلالاً بأية حال وإنما هو تيسير عسكرى جرت بشأنه مفاوضات حرة بين بريطانيا ومصر(٧٧).

ثم استنكر مستر موريسون لاتخاذ مصر لهذا الإجراء وأكد أنه لا يحق لمصر أن تنكر هذا الاتفاق من جانب واحد وأنه سيضع كل جهده لمقاومة هذا المسلك الذى سلكته مصر ثم توسم موريسون فى سياسة إيدن أنه لا يكون سلبياً فى مواجهة هذه المشكلة التى باتت تؤرق بريطانيا وتهز من صورتها أمام نفسها(٧٨).

وفى جلسة ٢١ نوفمبر ١٩٥١ عبر أنتونى ناتنج وكيل وزارة الخارجية البريطانية أثناء مناقشته للسياسة الخارجية لبريطانيا فى مجلس العموم البريطانى عن وجهة نظره فيما فعلته مصر من إلغاء المعاهدة وأعرب عن أسفه لرفض مصر مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وأن تقوم مصر ببحث المشروع مرة أخرى لتتبين أوجه فهمه الحقيقة.

أما مستر ريتشارد سلوكس Sloks فأوضح أنه يجب على المصريين أن يدركوا أن وجود قوات بريطانيا فى منطقة قناة السويس تحت علم الأمم المتحدة، كما هو مقترح لا يمكن أن يُعد إحتلالاً لمصر، وأضاف أنه لابد لمصر أن تعيد التفكير فى الأمر مرة أخرى قبل أن تتطور الأمور إلى كارثة حقيقية.

ثم ألقى مستر تشرشل بيانه فى جلسة ٦ ديسمبر ١٩٥١ والذى ناقش فيها جميع المسائل التى تتعلق بالدفاع فقال أنه لا يشعر بأن نشوب حرب جديدة أمر صعب وقال أن سياسة بريطانيا ترمى إلى الحيلولة دون نشوب الحرب ثم قال إن القوات البريطانية فى منطقة القناة كافية للقيام بأى عمل قد يوكل إليها وأنه حتى يتضح الموقف المصرى فإن وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة يظاهر مقترحات الدول الأربع للدفاع عن الشرق الأوسط وتأمين الطريق الملاحى الدولى.

ثم عبر مستر تشرشل عن أمله فى أن تسوى المشكلة المصرية ولكنه قال إن هناك مسائلا يكون الزمن كفيلاً بحلها وأنه يجب الإفادة من هذا العامل لأن تصاعد أعمال العنف يؤدى إلى طرق مسدودة[٧٩].

يُلاحظ مما سبق من البيانات والتصريحات التى أدلى بها الأعضاء فى مجلس العموم أن الجميع استنكر موقف مصر وإقدامها على اتخاذ خطوة من جانب واحد فقط ، وهذا من وجهة نظرهم خرق لمواثيق وقواعد دولية لأنه لا يجوز لطرفين اشتركا فى صياغة معاهدة بناءً على موافقة الطرفين أن يقوم طرف بالإلغاء من جهته فقط فيعتبر هذا الإلغاء باطلاً، وعليه فالجميع صمم على العمل طبقاً لمواد معاهدة ١٩٣٦ حتى يتم التوصل لحل بين الطرفين يتم على أساسه صياغة جديدة لمعاهدة جديدة، وطلب الأعضاء من الحكومة المصرية الموافقة على اقتراح الدول الأربع للدفاع المشترك. عن الشرق الأوسط.

## النتائج المترتبة على إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ :

كانت النتائج المترتبة على إلغاء المعاهدة هى تصاعد حركة الكفاح الشعبى وخاصة فى منطقة القنال، فقد استجاب الشعب المصرى للنداء الذى وجهته له الحكومة المصرية بمنع التعاون أو التعامل مع أفراد قوات الاحتلال وكان العمال وسائقو السكك الحديدية أول من لبوا نداء البذل والتضحية فقد انسحب العمال من المعسكرات البريطانية مضحين بأجورهم الضخمة التى كانت تدفعها لهم قوات الاحتلال[٨٠] وكذلك سائقوا القطارات فقد رفضوا نقل الإنجليز من بور سعيد إلى معسكراتهم "بفايد وكسفريت"

مما اضطر السلطات البريطانية إلى نقل هؤلاء الضباط والجنود فى لوريات الجيش كذلك رفض موظفو السكك الحديدة مد إدارة المهمات البريطانية بأربع عربات حديدية لنقل مهمات هؤلاء الجنود، بل إن عمال المناورة توقفوا عن توصيل العربات إلى الرصيف البحرى الذى ستنقل منه هذه المهمات فتولت السلطات البريطانية على أثر ذلك نقل المهمات فى سيارات الجيش البريطانى[٨١].

وامتنع عمال الشحن والتفريغ فى ثغور القنال عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية. وفى الأيام القليلة التى أعقبت إلغاء المعاهدة ظل أكثر من سبع عشرة باخرة تهيم فى القنال دون أن تستطيع الاستقرار وإنزال ما عليها من جنودٍ وعتاد بعد أن تخلى عمال الشحن المصريون عن هذه المهمة.

وخسر البريطانيون فى أسبوع واحد أكثر من مليونى جنيه نتيجة للمقاطعة التى واجههم بها عمال القنال[٨٢].

أضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية عن العمل فيها وانسحبوا جميعاً منها حتى بلغ عدد العمال المنسحبين ستين ألف عامل كانوا يشتغلون فى المعسكرات البريطانية ومصانعها وإداراتها المختلفة[٨٣].

أثارت هذه المقاومة التى بدأها المصريون ثائرة قوات الإحتلال فبدأت فى القيام بأعمال استفزازية فاحتلت كوبرى الفردان فى ١٧ أكتوبر كذلك بادرت باحتلال منطقة الجمارك بالإسماعيلية وبورسعيد والقنطرة واستولت بالقوة على البضائع الموجود بها.

وظنت الحكومة البريطانية أن قيامها بهذه الأعمال وحشدها للقوات فى منطقة القناة قد يرجع المصريين عما عقدوا العزم عليه[٨٤].

وفى ١٧ أكتوبر هبط فى فايد لواء المظلات السادس عشر ، والذى يتألف من ٣٥٠٠ جندى قد أرسل إلى قبرص فى شهر يونيه ١٩٥١ عندما تفاقم النزاع بين بريطانيا ومصر عندما أقدم دكتور مصدق على تأميم البترول فى إيران.

كذلك أعلنت القيادة البحرية البريطانية أن السفينة (مالكسمان) وهى من أسرع السفن البريطانية المخصصة لبث الألغام قد أبحرت من مالطة فى طريقها إلى المياه المصرية.

وقرر العسكريون فى اجتماعهم الذى عقدوه فى أنقره أن تصبح منطقة قناة السويس التى تحتلها القوات البريطانية مقراً للقيادة العامة للدفاع عن الشرق الأوسط[٨٥] كذلك أسرع أنتونى هيد Mr. Hide وزير الحربية البريطانى إلى مغادرة لندن متجهاً نحو فايد فى أواخر نوفمبر للاجتماع بالمسئولين العسكرين الإنجليز لوضع الخطط الكفيلة بوقف النشاط الفدائى للمصريين.

وكانت خطة الإنجليز لمواجهة حركة الكفاح الشعبى هى الاستيلاء على جميع المرافق الحيوية والأماكن الهامة فى مدن القناة الثلاث بورسعيد والإسماعيلية والسويس وسد مداخل الطرق القادمة من القاهرة والدلتا إلى منطقة القناة لعزل هذه المنطقة عن باقى البلاد عزلاً تاماً وإقامة حكم عسكرى بريطانى لا يعترف بوجود السلطة المصرية الشرعية ومقاومة كل حركة ضد البريطانيين بأشد صنوف العسف والإرهاب رغم أن معاهدة ١٩٣٦ التى كانوا يصرون على التمسك بها لم يكن فى نصوصها ما يسمح لهم بإحتلال مدن القناة ولا مشاركة السلطات المصرية فى أية أعمال تختص بالمحافظة على الأمن ، ولم تلبث القوات البريطانية أن أحكمت سيطرتها العسكرية على مدن القناة الثلاثة وكذلك على القرى الموجودة بالمنطقة وأقامت الأسلاك الشائكة والبوابات على مداخل الطرق المؤدية إلى منطقة القناة وفرضت تفتيشاً مُذلاً للكرامة على جميع المصريين فى أثناء دخولهم أو خروجهم ومهما كانت وظائفهم ومكانتهم وسواءٌ كانوا مدنيين أو عسكريين[٨٦].

أخذ الإنجليز يتسللون إلى داخل مديرية الشرقية فقد كان لهم معسكر فى بلدة "التل الكبير" وفقاً لأحكام معاهدة ١٩٣٦ ولكنهم استغلوا هذه الفرصة وأنشأوا عدة نقاط للتفتيش بالقرب من "أبو حماد والقرين والعباسة" وأصبحت كثير من بلدان وقرى الشرقية عرضة لحملاتهم التفتيشية وإغاراتهم الانتقامية.

أخيراً يمكن القول أن معاهدة ١٩٣٦ وقعت بين مصر وبريطانيا ذلك لأسباب فرضتها الظروف الراهنة سواء كانت على المستوى الدولى أو الداخلى ورغم الانتقادات التى وجهت إلى المعاهدة إلا أنها كانت خطوة لابد للمفاوض المصرى أن يخطوها ولكن بمجرد انتهاء الظروف والأسباب التى وقعت من أجلها المعاهدة كان لابد من التفكير فى إلغائها وكان اتخاذ هذه الخطوة أمراً غاية فى الخطورة لأنه يُعد فى نظر الكثير من الدول خرقاً للمواثيق الدولية والتى تقضى بعدم إلغاء أى معاهدة من طرف واحد، ولكن نسى الجميع أن هذه المعاهدة أرهقت مصر لفترة طويلة لأنها كانت ملتزمة بتنفيذ ما جاء الاتفاق وظهر هذا جلياً خلال الحرب العالمية الثانية حيث قدمت كل التسهيلات الممكنة لخدمة الحلفاء فوضعت كل مواردها من أجل تنفيذ ما ورد فى الإتفاق مما أرهق ميزانيتها وتحمل الشعب من جراء ذلك الكثير مقابل ذلك لم تقم بريطانيا بتنفيذ ما خُص بها فى المعاهدة وخاصة فيما يتعلق بتسليح الجيش المصرى وتدريبه بأحدث الأجهزة والمعدات حتى يستطيع الدفاع عن مصر .

ولذلك كان لابد لمصر من نقض الاتفاق لأنه لا يتماشى مع مصلحتها ورغبة شعبها لتحقيق آماله الوطنية وحصوله على الحرية والاستقلال .

# هوامش الفصل الثالث

١- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص ١١٥.

٢- المرجع نفسه، ص ١١٦.

٣- **طارق البشرى:** المرجع السابق، ٤٧٧.

٤- **محمد عبد الرحمن برج:** المرجع السابق، ٢٣٠.

٥- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص ٢٥٥.

٦- المرجع نفسه، ص ٢٦١.

7- Parliamentary Debates House Of Commons. OP. Cit. Vol 480, 20 Nov 1950. P.250.

8- Ibid. Vol 480, P. 252.

٩- جريدة المصرى ، ٢١ نوفمبر ١٩٥٠.

١٠-وزير الشئون البلدية والقروية فى عهد وزارة النحاس باشا السابقة ١٢ يناير ١٩٥٠ – ٢٧ يناير ١٩٥٢.

11-Parliamentary Debates House Of Commons. Op cit, Vol 480, P.641.

١٢-**محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص ٢٦٢.

١٣-**محمد عبد الرحمن برج:** المرجع السابق، ص ٢٥١.

١٤-المرجع نفسه، ص٢٥١.

١٥-**محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص٢٦٦.

16-Parliamentary Debates House Of Commons. OP. Cit. Vol 490, 11 July , P.424.

17-Ibid, Vol. 490 P. 439.

18-Ibid, Vol. 490, P.427.

١٩-**محمد عبد الرحمن برج:** المرجع السابق، ص٢٥١.

٢٠-المرجع نفسه، ص ٢٥٢.

21-Parliamentary Debates House Of Commons. OP. Cit. Vol 491, 20 July , P.651.

22-Ibid, P657.

23-Ibid, P. 659.

24-Ibid, P.660.
25-Ibid, P.660.
26-Ibid, P.665.
27-Ibid, P.668.

٢٨- المصرى: ٢١ نوفمبر ١٩٥١ .

29-The Parliamentary Debates House Of Commons. OP. Cit. Vol 487, P.27-29.

٣٠- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص٢٨٨.
٣١- **مضابط مجلس النواب المصرى:** جلسة ١٦ أغسطس ١٩٥١.
٣٢- **المصرى:** عدد ١٦ أغسطس ١٩٥١.
٣٣- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص ٢٩١.
٣٤- **محمد عبد الرحمن برج:** المرجع السابق، ص ٢٥٥.
٣٥- المصرى عدد ٢٣ أغسطس ١٩٥١.
٣٦- المرجع نفسه٠
٣٧- المرجع نفسه٠
٣٨- **محمد عبد الرحمن برج:** المرجع السابق، ص٢٤٣.
٣٩- **المصرى :** عدد ٢٣ أغسطس ١٩٥١.
٤٠- **المصرى :** عدد ٨ أغسطس ١٩٥١.
٤١- **محمد حسنين هيكل:** ملفات السويس (حرب الثلاثين عام)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ١٢٣.
٤٢- المرجع نفسه، ص ٦٩٣.
٤٣- **محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ٢٩٣.**
٤٤- **أحمد حمروش:** المرجع السابق ، ص ١٥٣.
٤٥- **المصرى :** عدد ٢٧ أغسطس ١٩٥١.
٤٦- المرجع نفسه٠
٤٧- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص ٢٩٩.
٤٨- وهو المستشار الملكى لرئيس الوزارء٠
٤٩- **الأهرام :** عدد ٩ أكتوبر ١٩٥١.

٥٠- المرجع نفسه .

٥١- عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص٢٩٩.

٥٢- الأهرام : عدد ٩ أكتوبر ١٩٥١.

٥٣- فى سنة ١٨٧١ ألغت روسيا القيصرية معاهدة باريس المعقودة فى ٣٠ مارس ١٨٢٦ بشأن حيزة البحر الأسود.

- سنة ١٨٨٤ ألغت الولايات المتحدة الأمريكية المعاهدة الإنجليزية الأمريكية التى عقدت فى ١٩ أبريل ١٨٥٠ و الخاصة بإنشاء قناة بحرية أمريكية.

- ٩ ديسمبر ١٩٠٥ ألغت فرنسا كونكورداتو ١٥ يوليو ١٨٠١ المعقود بينها وبين اليابان.

- ٣ أكتوبر ١٩٠٨ ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة ضمت إليها البوسنة والهرسك.

- ٥ أكتوبر ١٩٠٨ ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة برلين المعقودة ١٨٧٨.

- ٩ سبتمبر ١٩١٤ ألغت تركيا نظام الإمتيازات الأجنبية.

- فى ١٩١٩ ألغت الصين معاهدتى ١٩١٣، ١٩١٥ مع روسيا ومنغوليا.

- فى ١٩١٧ وسنة ١٩٢٤ ألغت الحكومة السوفيتية المعاهدات السياسة والإقتصادية التى كانت روسيا القيصرية أبرمتها.

- فى سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ ألغت الصين المعاهدات غير المتكاملة التى كانت طرفاً فيها.

- فى سنة ١٩٣٢ أوقفت روسيا دفع ديون الحرب للولايات المتحدة.

- فى ١٩٣٣ ألغت أيرلندا المعاهدة الأيرلندية الإنجليزية ديسمبر ١٩٢١.

- سبتمبر ١٩٣٤ ألغت بولينا إلتزاماتها الدولية الخاصة لحماية الأقليات.

- مارس ١٩٣٥ ألغت ألمانيا الجزء الخامس من معاهدة فرساى.

- مارس١٩٣٦ ألغت ألمانيا معاهدة لوكارنو.

- ألغت النمسا ١٩٣٦ الجزء الخامس من معاهدة سان جرمان.

- ١٩٣٨ ألغت اليابان معاهدة الدول التسع الموقعة فى واسنجتون عام ١٩٣٢.
- ١٩٣٩ ألغت ألمانيا التصريح الأمانى البولونى الصادر ١٩٣٤ والخاص بعدم اللجوء للقوة.
- ١٩٣٩ ألغت ألمانيا الإتفاق البحرى مع إنجلترا المعقود فى يونيو ١٩٣٥.

٥٤- الأهرام : عدد ٩ أكتوبر ١٩٥١.

٥٥- وقعت بين دول متعددة لتقرير وضع دولى هام هو حيدة قناة السويس وحرية الملاحة فيها كما حرمت هذه الإتفاقية على الدول الموقعة عليها الحصول على مزايا إقليمية كما ناطت مصر وحدها حتى الدفاع عن حيدة القناة وسلامة المرور فيها.

٥٦- الأهرام : عدد ٩ أكتوبر ١٩٥١.

57-Parliamentary Debates House Of Commons. OP. Cit. Vol 501, P.223-224.

58-Ibid, P.225.

٥٩- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ٣٠٢.

٦٠- الأهرام : عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥١.

٦١- الأهرام : عدد ١١ أكتوبر ١٩٥١.

٦٢- المرجع نفسه.

٦٣- محمد عبد الرحمن برج: المرجع السابق ص ٢٦١.

٦٤- أحمد حمروش: المرجع السابق، ص١٥٤.

٦٥- الأهرام عدد ١٥ أكتوبر ١٩٥١.

٦٦- المرجع نفسه.

٦٧- عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة يوليو ، جـ٣، ص ٤١.

٦٨- وزير الداخلية والمالية فى ذلك الوقت.

٦٩- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص٤٤.

٧٠- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ٣٠٤.

71-Parliamentary Debates House Of Commons. OP. Cit. Vol 504, Nov1951, P.182.

72-Ibid, P.185.

73-Ibid, vol.505, 16 Nov 1951, P. 231.

٧٤- الأهرام : عدد ١٥ نوفمبر ١٩٥١.

Parliamentary Debates House Of Commons. OP. Cit. 20 Nov 1951. P.161.

٧٥- الأهرام : عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٥١.

76-Parliamentary Debates House Of Commons. OP. Cit. 20 Nov 1951. P.163.

77- Ibid, P.165.

78- Ibid, P.166.

79- Ibid, P.508.

٨٠- محمد عبد الرحمن برج: المرجع السابق، ص٢٧٣.

٨١- الأهرام : عدد ١٤أكتوبر ١٩٥١.

٨٢- عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة يوليو، جـ٣ ،المرجع السابق،ص٤٩.

٨٣- المرجع نفسه ، ص ٥٠.

٨٤- محمد عبد الرحمن برج: المرجع السابق، ص ٢٧٤.

٨٥- الأهرام :عدد ١٨ أكتوبر ١٩٥١.

٨٦- جمال حماد: دراسة عن حركة الكفاح المسلح بالقناة، عدد ٦٤٠،مجلة أكتوبر، ٢٩ يناير، ١٩٨٩.

# الفصل الرابع

# إتفاقية السـودان ١٣ فبرايـر ١٩٥٣

- السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠-١٩٥٢ ٠
- حكومة الثورة ومحاولاتها لحل القضية السودانية ٠
- أطوار التفاوض بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ٠
- اتفاقية السودان داخل مجلس العموم البريطانى ٠
  - عرض الحكومة ٠
  - موقف الأعضاء من الاتفاق ٠

# الفصل الرابع
# إتفاقية السـودان ١٣ فبرايـر ١٩٥٣

## السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية:

ارتبطت مصر بالسودان بروابطٍ وثيقة منذ القدم ولطالما كانت السودان هى العقبة أو الصخرة التى تحطمت عليها المفاوضات المصرية البريطانية.

ففى محادثات سعد زغلول مع اللورد ملنر ١٩٢٠ أشار سعد باشا بأنه لا يجوز التحدث فى موضوع السودان منفصلاً عن قضية مصر لأن السودان ومصر قطرٌ واحد ، ولا يمكن الفصل بينهما بأى حالٍ من الأحوال.

وفى مفاوضات عدلى – كيرزون ١٩٢١ أشار عدلى إلى التحفظات الخاصة بالسودان معترضاً على لفظ أن السودان مِلكٌ مشتركٌ بين مصر وبريطانيا ، موضحاً أن السودان أرضٌ مصريةٌ ، وحق مصر فى السيادة عليه لا نزاع فيه[١].

وفى أثناء مفاوضات سعد زغلول – مكدونالد ١٩٢٤ تمسك سعد زغلول بحقوق مصرفى السودان .

تأزم الموقف على إثر قتل السردار لى ستاك فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فقد عمدت بريطانيا إلى الاستيلاء على كل السلطات فى السودان مع الاحتفاظ بوضعه الشرعى إلى حين الدخول فى مفاوضاتٍ جديدة ، ولكن حكومة مصر لم توافق على هذا الأمر فحاولت بريطانيا إنهاء الأزمة حول السودان حيث أعلن وزير خارجيتها السير أوستن تشمبرلن فى مجلس العموم (جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٢٤) سياسة حكومته تجاه السودان كما حددتها الأزمة التى عجَّل بها مقتل السردار ، فقال أنه ليس فى رغبة الحكومة

البريطانية إنهاء الحكم الثنائى وأن هذا الحكم سوف يستمر لحين الدخول فى مفاوضاتٍ جديدة بشأنه[٢].

خلال مفاوضات ثروت – تشمبرلين ١٩٢٧ تم تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ، يكون لكلٍ من الطرفين المتعاقدين فيها الحرية فى تحقيق مصيره.

وفى ٧ مايو ١٩٢٩ عقدت الحكومتان المصرية والبريطانية إتفاقية مياه النيل وأصبح لمصر بمقتضاها الحق فى الإشراف على خزان "سنار" وإقامة مشروعات الرى والتوليد الكهربائى فى السودان ، وفى مفاوضات محمد محمود – هندرسون فى سنة ١٩٢٩ حاول محمد محمود العودة بالسودان إلى المركز الذى ينشأ من إتفاقيتى ١٨٩٩ ولكن الأمر فشل[٣].

وفى سنة ١٩٣٠ بدأت المفاوضات بين الجانب المصرى برئاسة مصطفى النحاس والجانب البريطانى برئاسة مستر هندرسون ، وكان الجانب المصرى يرغب فى عودة السودان إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٢٤ وتطبيق إتفاقيتى ١٨٩٩ وإشراك مصر فى الإدارة إشراكاً فعلياً ، وذلك برفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان وحرية الهجرة إليه وحرية الإقامة والحيازة ولكن الوفد البريطانى رفض المقترحات ، وكشف القناع عن الرغبة الدفينة لدى بريطانيا للانفراد بالسودان وفصله عن مصر.

وفى مفاوضات ١٩٣٦ تناولت اتفاقية ١٩٣٦ موضوع السودان بشئ من الأهمية وجاء ذلك فى المادة ١١ من بنود الإتفاقية ما ينص على:

أولاً: الإعتراف الصريح بالإدارة المشتركة بين مصر وبريطانيا على أن يواصل الحاكم العام فى السودان بالإنابة عنها فى مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى إتفاقيتى ١٨٩٩، وأن الاشتراك فى الإدارة لا يمس مسألة السيادة على السودان.

ثانياً: أن تكون قاعدة التوظيف هى المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين فى السودان وأن تكون الترقية بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية.

**ثالثاً:** عودة الجيش المصرى إلى السودان من غير قيدٍ على أن يكون تحت تصرف الحاكم العام بهدف الدفاع عن السودان(٤)٠

**رابعاً:** أن تكون هجرة المصريين إلى السودان من غير قيدٍ على أن يراعى ما يتعلق بالصحة والنظام العام٠

**خامساً:** اشتراك مصر وبريطانيا فى إبرام الإتفاقيات الدولية المراد إشراك السودان فيها٠

**سادساً:** يقوم حاكم عام السودان بتقديم تقرير سنوى عن إدارة السودان إلى كلٍ من الحكومة المصرية والحكومة البريطانية(٥)٠

وقد أوضح مستر إيدن Eden وزير الخارجية فى جلسة مجلس العموم (بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦) أنه إلى حدٍ بعيد تم الإتفاق على الأمور المتعلقة بالسودان ، وأن الهدف من الاتفاق هو رفاهية السودانيين وذكر إيدن Eden أنه بالإضافة إلى القوات السودانية ستوضع قوات بريطانية ومصرية تحت تصرف الحاكم العام وأنه إلى حدٍ بعيدٍ تم حل مشكلة السودان بعد أن ظلت لفتراتٍ طويلة العقبة التى تقف فى وجه الجانبين لعقد إتفاق(٦)٠

حقيقة الأمر أنه تم معالجة مسألة السودان فى مفاوضات ١٩٣٦ ولكن مرونة المفاوض المصرى جعلته يتنازل عن أشياءٍ حُسمَت مسبقاً فكان يجب إنتهاز الفرصة وأن يتم الإستفادة من تشدد المفاوض البريطانى فى المسألة العسكرية – لحاجة بريطانيا الشديدة إليها بسبب الأحوال الدولية المتدهورة – وتكسب كسباً حقيقياً فيما يتعلق بمسألة السودان٠

وفى الواقع أن مادة السودان فى المعاهدة لم تأتِ بجديد ، فظل الحاكم العام هو ورجاله من الإنجليز المسئولين عن الإدارة الداخلية فى السودان وواصلت الإدارة عملها حسب مخططها فى إبعاد مصر عن السودان٠

كذلك نصت المادة [١١] من المعاهدة على الإعتراف الصريح بالإدارة المشتركة" بين الطرفين ولكنها لم تذكر الطريقة لتحقيق المساواة فى مجلس الحاكم العام(٧)٠

كما نصت المادة على عودة بعض القوات المصرية المسلحة إلى السودان ولكن الواضح أن هذه القوات كانت تحت تصرف الحاكم العام البريطانى ، وكانت مهمتها فى الحقيقة الدفاع لا عن حدود السودان ولكن الدفاع عن النفوذ البريطانى.

فالمعاهدة من الناحية العلمية لم تعمل على عودة العلاقات الأذلية بين مصر والسودان التى ربطت بينها ظروف طبيعية وتاريخية منذ أقدم العصور، بل دأبت بريطانيا منذ دخولها السودان على العمل على إزالة هذه العلاقة بين البلدين [٨].

وبصفةٍ عامة يمكن القول أن بريطانيا استطاعت بعد توقيع المعاهدة أن تؤكد مبدأ الإنفراد بالحكم فى السودان وتحافظ على ما كان عليه قبل إبرام المعاهدة ، فاستمرت الإدارة الرئيسية كما كانت للإنجليز فظلت اللغة التى يسير العمل بمقتضاها هى اللغة الإنجليزية ، وظل الحكم الثنائى كما كان إسماً على غير مسمى[٩].

لم تكد مصر تبدأ مرحلة الاشتراك الفعلى فى السودان حتى قامت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥).

فى ٩سبتمبر ١٩٣٩ أشار السفير البريطانى "مايلز لامبسون" فى لهجة لا ينقصها نغمة التهديد إلى ما أسماه "بشذوذ وضع السودان" فهو "محاربٌ مع أحد الشريكين ومحايدٌ مع الشريك الآخر" مستغلاً فى ذلك الحساسية الفائقة التى إتسمت بها المسألة السودانية وما يمكن أن يترتب على تناقض موقف كل من مصر والسودان من الحرب من مزيد من أسباب الانفصال بين البلدين[١٠].

وخلال فترة الحرب فإن هذه الظروف أدت إلى إتساع قنوات الاتصال المصرية – السودانية.

وخلال الحرب أرسل حزب الوفد المصرى مذكرةً إلى السفير البريطانى طالب فيها بأن تصرح الحكومة البريطانية بأنه عندما تضع

الحرب أوزارها ويتم عقد الصلح بين الدول المتحاربة ، أن تدخل إنجلترا ومصر فى مفاوضةٍ يُعتَرَف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان[١١].

قوبلت تلك المذكرة بالاستياء والتذمر من جانب بريطانيا. ففى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ اجتمعت الهيئة السياسية المصرية فى البلاد وأصدرت بياناً نص على الآتى:

"جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل الوادى فى وحدة مصر والسودان".

فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ سلّم عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن مذكرة الحكومة المصرية إلى وزارة الخارجية البريطانية ، والتى طلبت فيها الدخول فى مفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق ومبادئ الميثاق الجديد للأمم المتحدة الذى وضعه مؤتمر سان فرانسيسكو على أن تتناول هذه المفاوضات مسألة السودان على أساسٍ يتفق مع مصالح السودانيين[١٢].

وفى مفاوضات صدقى – بيفن تم تناول موضوع السودان ، ففى ٨ يوليو ١٩٤٦ سلم الوفد المصرى إلى الوفد البريطانى مشروع معاهدة تحالف، ومشروعاً بروتوكولياً خاصاً بالسودان جاء فيه : (يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر) ، لكن الجانب البريطانى رفض هذه المقترحات وتأزم الموقف ، وفى ١٩ أغسطس تقدم الوفد البريطانى بمقترحاتٍ جديدة وكان مشروع بروتوكول السودان كما يلى (اتفق الطرفان المتعاقدان على أن الغرض الأول من إدارتها للسودان هو رفاهية السودانيين وإعدادهم للحكم الذاتى وحتى يتم الإتفاق يبقى العمل بالمادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ [١٣].

كانت مسألة السودان من بين المسائل الرئيسية التى طرحت للبحث فى مفاوضات صدقى – بيفن وإنتهت المناقشات إلى بروتوكول خاص بالسودان يتضمن تعهد الطرفين بالدخول فوراً فى مفاوضات لتحديد نظام الحكم فى السودان، لأن السياسة التى يتعهد الطرفان المتعاقدان بإتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون

أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبلي للسودان[١٤].

وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ أدلى صدقي باشا بتصريح قال فيه "اليوم أقر بأني نجحت في مهمتي ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقررت بصفةٍ نهائية". وقد نُشر التصريح قبل إذاعة نصوص مشروع المعاهدة الذي كان يتناقض مع تصريحات صدقي فقد كان التصريح مجرد دعاية شخصية لصدقي فثارت ثائرة وزير الخارجية البريطاني مستر بيفن لأن النص المتفق عليه بين طرفي المفاوضة لم يشر إلى أي نوع من أنواع الوحدة بين مصر والسودان ، بل كان صريحاً في إبقاء نظام الإدارة القائم في السودان [١٥].

بادر مستر أتلي (رئيس الوزراء البريطاني) بتكذيب تصريح صدقي باشا في مجلس العموم في جلسة ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ حيث قال أن النية لا تتجه إلى إجراء تعديل على ما يجري العمل به في السودان أو المساس بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، ووصف تصريحات صدقي بأنها مغرضة ومضللة ، وأن المتفق عليه بينهما لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحته وأنه لم يتم إقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق[١٦].

وهكذا فشل مشروع مفاوضات صدقي – بيفن ككل على صخرة مسألة السودان.

وفي مفاوضات النقراشي – كامبل ١٩٤٧ لاحظ النقراشي أن بروتوكول السودان في مفاوضات (صدقي – بيفن) بعد التفسيرين المتضادين اللذين صدرا من جانب مصر وجانب بريطانيا غير صالح كأساس للمناقشة ودارت مناقشات بين الطرفين إنتهت بالفشل ، ذلك أن بريطانيا حرصت على عزل مسألة السودان عن قضية وادي النيل وإدعاء بريطانيا الحرص على حق تقرير المصير للسودانين وأن مصدر النزاع هو تمسك بريطانيا بحق تقرير مصيره وأن لمصر أطماع تبغيها في السودان[١٧].

ومنذ الثامن من يوليو ١٩٤٧ أنهت مصر كل وسائل الإتصال للتفاوض مع بريطانيا لعرض المشكلة على مجلس الأمن وتدويل القضية وقال النقراشى عن السودان: إن احتلال بريطانيا للبلاد ١٨٨٢ غير المشروع فقد مكنها من أن تفرض على مصر الاشتراك معها فى إدارة السودان سنة ١٨٩٩ والانفراد بعد ذلك بالسلطان فيه وهدفها هو فصل السودان عن مصر وتشويه سمعة مصر هناك وإثارة حركات إنفصالية مصطنعة بل مساعدتها[١٨] وطالب النقراشى من مجلس الأمن أن يقرر إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان . أما الذى يقوم مقام هذه الإدارة فأمرٌ يقرره شعب وادى النيل وحده ، وفشل عرض مصر بحل مشكلتها ومشكلة السودان أمام مجلس الأمن.

كان من نتيجة نجاح بريطانيا فى عدم إصدار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ لقرار يؤكد على حتمية الجلاء والوحدة بين شطرى وادى النيل وفشل المحاولات السياسية المصرية فى هذا الصدد أن سعت بريطانيا بخطوات عملية جادة لتحقيق سياستها فى السودان عن طريق فصله نهائياً عن مصر ثم الانفراد به. ففى مباحثات "صلاح الدين – بيفن" عام ١٩٥٠ اشتركت السودان فى هذه المباحثات عن طريق غير مباشر حيث الوفد السودانى برئاسة إسماعيل الأزهرى ، وحاولت بريطانيا خلال المفاوضات أن تفصل بين مسألة الجلاء عن مصر ومسألة السودان لأنهما مختلفتان فى الجوهر، وأنها تسلم بالأمر الأول مقابل التشدد فى الثانى ، واستمرت المفاوضات لفترة طويلة دون الوصول إلى نتيجة رغم ما عرضته مصر من التسليم بوجهة النظر البريطانية فى حق السودانيين فى تقرير مصيرهم فى استفتاء حر ولكنها إشترطت لإجراء هذا الاستفتاء أن يجلو البريطانيون عن السودان مدنياً وعسكرياً ، الأمر الذى لم تقبله بريطانيا [١٩].

وفى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ألقى النحاس باشا بياناً أمام البرلمان بقطع المحادثات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كما أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإتفاقيتى ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

وصدر فى ١٦ أكتوبر ١٩٥١ القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ أو ملحقها وبأحكام إتفاقيتى ١٨٩٩ ، وقانون

رقم ١٧٦ بتقرير الوضع الدستورى للسودان ، وتغير لقب الملك إلى (ملك مصر والسودان).

وفى ١٧ أكتوبر صدر القانون رقم ١٧٧ بوضع دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان وتتولى الجمعية التأسيسة كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به فى السودان(٢٠).

توالت الوزارات على حكم البلاد بعد أن أطيح بالوفد إثر إعلان الأحكام العرفية بعد حريق القاهرة ولم تكن تلك الوزارات المتتالية سوى مظهر من مظاهر أزمة الحكم فى مصر وانعدام الثقة بين الشعب والسراى وبعد عدة أزمات كان لابد من مخرج نحو تغير جذرى ، وبعد أن أصبحت حتمية تغيير الأوضاع القائمة ضرورة ملحة لا مفر منها ، فقد كان الجيش هو مَحَط الأنظار للقيام بهذه المهمة فكانت خطة الضباط الأحرار هى الإستيلاء على مقاليد الأمور بالجيش مع ضمان التأييد الشعبى لحركتهم (٢١).

دانت مقاليد الأمور فى البلاد للضباط الأحرار إذ رحب الشعب بهذه الحركة التى سرعان ما تحولت إلى ثورة بيضاء تحقق أمال الملايين من أبناء الشعب فى الحياة الحرة وتقضى على الفساد والمحسوبية وتقيم أسساً قوية من العدالة الاجتماعية والمساواة بين مختلف الطوائف.

**حكومة الثورة ومحاولاتها لحل القضية السودانية.**

بعد أن قبضت الثورة على زمام الأمور فى البلاد بدأت تدير البصر حولها لتقف على ما يدور خارج حدودها ولتبحث فى وضعها وظروفها الجديدة.

ففى ٥ أغسطس ١٩٥٢ افتتح جمال عبد الناصر ملفات المفاوضات المصرية - البريطانية وتحددت خطة التحرك من جانب قيادة الثورة من خلال عدة أبعاد تبدأ بإنعاش عملية المفاوضات مع الجانب البريطانى وتكون البداية هى موضوع السودان لأن الوصول إلى حل بشأنه سوف يدع قضية الجلاء والإستقلال وحدها فى الساحة خصوصاً أن مشكلة وحدة وادى النيل تحت تاج مشترك لم تعد موجودة (٢٢).

أصبح الموقف الجديد يقوم على أساس أن حل قضية السودان يعتبر مقدمة ضرورية لحل قضية الجلاء إذ أن قضية السودان أصبحت ناضجة للحل وواجبة التقدم على ما عداها وذلك بفضل موقف الحكومة المصرية الصلب فى مواجهة المؤامرات البريطانية للاستئثار بالسودان وما اتخذته حكومة الوفد قبل قيام الثورة بإلغاء اتفاقيتى الحكم الثنائى فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ ، وإصدار القانون رقم ١٧٧ بمنح الحكم الذاتى للسودان فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ . والحقيقة أن الثورة أتت برجال يختلفون عما سبقوهم فى معالجة مسألة السودان ، فكان معظم الساسة الذين كانوا يتحدثون عن السودان قبل الثورة لم تكن لديهم فكرة واضحة عن الحقيقة فى السودان فكان من بينهم من راحوا يطالبون بملكية مصر للسودان على أساس الفتوحات العسكرية لـ (محمد على) أو حملات إستكشاف منابع النيل فى عصر إسماعيل ، وقد نسى هؤلاء أن القرن العشرين له أحكام تختلف عن القرن التاسع عشر[٢٣]. وكان من بينهم أيضاً من أحس بأن الظروف قد تغيرت ، فطوروا مطلب ملكية السودان ليصبح وحدة وادى النيل.

والحقيقة أن هؤلاء الساسة لم يدرسوا بقدرٍ كافٍ طبيعة تكوين السودان الجغرافى وواقع تركيبته السكانية ولم يدركوا شيئا عن تنظيماته القبلية والطائفية والسياسية فتكلموا دون أن تكون لديهم صورة واضحة أو محددة عن شئونه[٢٤].

جاءت الثورة بمجموعة من الرجال كانت لهم صلات خاصة بالسودان منهم محمد نجيب وصلاح سالم وأنور السادات وكان الأكثر اهتماماً بالمسألة هو اللواء محمد نجيب ، فبعد توليه الأمر عمل جدياً على إيجاد حل للمسألة السودانية[٢٥].

توافدت وفود الأحزاب السودانية على مصر للتعرف بقادة الحركة من ضباط الجيش ، وكان محمد نجيب معروفاً لأغلبهم وكان صلاح سالم مؤيداً للاتصال بهم بعد أن كلفه المجلس بالإشراف على شئون السودان فى الوقت الذى وزعت فيه مسئولية الوزارات المختلفة على أعضاء المجلس خلال شهر أغسطس ١٩٥٢[٢٦].

كانت نقطة البدء هى القيام بخطوة ضرورية وهى جمع كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم فى موقف واحد بالنسبة لهذين الأمرين. ومن ثم فقد دعا اللواء محمد نجيب زعماء الأحزاب السودانية إلى القاهرة فى أكتوبر ١٩٥٢ لإجراء مباحثات فى هذا الشأن ، كما دعا إلى توحيد الأحزاب السودانية الاتحادية وهى حزب الأشقاء ، وحزب الإتحاديين ، وحزبى الأحرار الاتحاديين والجبهة الوطنية ، وحزب وحدة وادى النيل وكلها تنادى بوحدة الوادى فى حزب واحد ، وفى ٣ نوفمبر أُختير إسماعيل الأزهرى رئيساً للحزب الجديد ومحمد نور الدين نائباً ، ونص دستوره على جلاء الإنجليز وقيام إتحاد مع مصر بعد تقرير المصير (٢٧).

بذلك استطاعت مصر التوفيق بين كل الأحزاب السودانية ، سواء تلك التى تنادى بالاتحاد بزعامة (الأزهرى) أو تلك التى تنادى بالانفصال بزعامة (المهدى) لأن مبادئ حق تقرير المصير للسودان لم تترك مجالاً للخلاف بين أحدٍ فى السودان. تجمعت جميع الأحزاب فى حزب واحد تحت رئاسة إسماعيل الأزهرى من منطق أن السودان الذى يملك حق تقرير مصيره هو الذى يستطيع بعد ذلك أن يقرر الاتحاد مع مصر إذا شاء (٢٨).

بناءاً على الاتفاقات التى تمت مع الأحزاب السودانية بتوحيد كلمتهم تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ إلى الحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان ، عبَّرت عن إيمانها بحق السودانيين فى تقرير المصير وفى ممارستهم له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب ، كما حددت المذكرة فترة انتقال لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاءً فعلياً، وإعتبار هذه الفترة بمثابة تصفية لهذه الإدارة حيث يكون للسودانيين حق السيادة خلال تلك الفترة حتى يتم لهم تقرير مصيرهم فى جوٍ حرٍ محايد، وعالجت المذكرة سلطة الحاكم العام واللجنة المختلطة التى ستشرف على الإنتخابات ولجنة السودنة ، وحددت فترة الانتقال بثلاث سنوات يمارس خلالها الحاكم العام سلطاته بمعاونة لجنة مشكلة من خمسة أعضاء: إثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان البريطانية والمصرية بشرط الحصول على موافقة برلمان سودانى منتخب ، وكذلك عضو مصرى وآخر بريطانى وثالث هندى أو باكستانى ترشحه حكومة كل منهم(٢٩).

كما نصت المذكرة بتشكيل لجنة مختلطة من سبعة أعضاء ثلاثة من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصرى وعضو أمريكى وعضو هندى أو باكستانى تُعيِّن كلاً منهم حكومته وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى أو الباكستانى للإشراف على الانتخابات.

كما دعت إلى تشكيل لجنة للسودنة من عضو مصرى وعضو بريطانى وثلاثة سودانيين وذلك للإسراع فى سودنة الإدارة والوظائف الحكومية إبّان فترة الإنتقال. وتُعِد الحكومة السودانية على أثر انتهاء فترة الانتقال مشروعاً بقانون انتخاب جمعية تأسيسية تقدمه للبرلمان للحصول على موافقته ويصدق الحاكم العام على القانون بالإتفاق مع لجنته[٣٠].

وأوصت المذكرة بإنسحاب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء إنتخابات الجمعية التأسيسية بسنةٍ واحدةٍ على الأقل وأن تكون مهمة الجمعية التأسيسة تقرير مصير السودان وإعداد دستور يتلاءم مع المصير الذى يُتخذ ويكون تقرير مصير السودان ، إما الارتباط مع مصر على صورة ما وإما الاستقلال التام عن بريطانيا ومصر فى بلد آخر.

وجدت بريطانيا نفسها بعد دراسة تلك المذكرة فى موقفٍ حرج للغاية فقد كانت تظهر فى كل أدوار المفاوضات السابقة بمظهر الفارس الحريص على استقلال السودانيين وحمايتهم من توغل المصريين ، وكانت تدعى أمام السودانيين والرأى العام الدولى أن الحكومة المصرية تعارض هذا الإستقلال خشية أى تدخل أجنبى من الخارج يؤثر على مصالحها فى السودان[٣١].

بهذا الأسلوب وجدت بريطانيا نفسها محاصرةً من جانب مصر والسودان فى آنٍ واحد وشعرت باتفاق أبناء وادى النيل على ضرورة جلاء القوات الأجنبية من أرض الوادى شماله وجنوبه ، وعلى أن تعطى الحرية الكاملة لأبناء السودان فى تقرير مصيرهم بأنفسهم .

بدأت السياسة البريطانية فى اتباع أسلوبها التقليدى المعروف "فرق تسد" بعد أن أدركت أنها سوف تترك السودان مادامت مصر وهى الطرف الآخر قد أبدت استعدادها لتركه لأهله يقررون أمره كيفما يشاءون.

حاولت بريطانيا أن ترد على التكتل المصرى السودانى لإتمام عملية الجلاء عن السودان وذلك باستقطاب زعماء الجنوب الموالين لها للوقوف من ورائها لكى يبدءوا المطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال لعلها تخرج بمغنم قبل مغادرة البلاد وينتهى الأمر بتقسيم وادى النيل(٣٢) إلى ثلاث وحدات سياسية منفصلة ، كلٌ منهما عن الأخرى وهى مصر و شمال السودان وجنوب السودان مستغلةً فى هذا الصدد تلك الظروف التى خلقتها بنفسها من خلال إدارتها الطويلة للسودان أو تلك التى استجدت على الساحةالاقليمية والممثلة فى نتاج السياسة البريطانية خلال مدة الحكم البريطانى الطويلة للسودان لفصل شماله عن جنوبه حضارياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياٍ. كذلك عدم دعوة مصر لأى من أبناء الجنوب للمساهمة فى المحادثات التى جرت فى القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٢.

وهناك سببٌ أخر وهو التأثير الواضح للسياسة البريطانية فى الجنوب إذ أنه بعد تقديم مصر مذكرتها فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ استطاعت بريطانيا إقناع بعض قيادات الجنوب برفض إدخال أى تعديل على نظام الحكم الذاتى الذى قررته بريطانيا وعدم تأييد فكرة الاستقلال والتمسك بالإدارة البريطانية على الرغم من أن الجنوبيين فى مؤتمر "جوبا" ١٢، ١٣ يونية ١٩٤٧ قد وافقوا على التوجه للخرطوم والاشتراك فى الجمعية التشريعية مع الشماليين واتفقوا على وحدة السودان شماله وجنوبه وعدم إنشاء مجلس استشارى للجنوب بمفردة(٣٣).

نجحت السياسة البريطانية إلى درجةٍ كبيرة فى تنشيط عوامل الانفصال لدى الجنوبيين ، إذ جاء فى المذكرة التى أعدتها اللجنة السياسية فى جوبا يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٢ أن "الجنوب يعتقد أنه لم يتُهيأ بعد للدخول فى اتحادٍ حُر ديمقراطى مع الشمال وأن شعب الجنوب ليرغب فى أن تستمر الإدارة الحالية التى قامت بالدور الرئيسى فى التطور الذى حدث فى الشمال فى توجيه شعب الجنوب حتى يبلغ الهدف. ولا ينبغى أن يكون هناك وقتٌ محدد لتقرير المصير(٣٤).

<u>أطوار التفاوض بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ٠</u>

بدأت المباحثات الرسمية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ بين الجانب المصرى برئاسة اللواء محمد نجيب والجانب البريطانى برئاسة السفير الإنجليزى فى مصر السير رالف ستفينسون Ralph Stevensonحيث قدم السفير البريطانى فى هذه الجلسة تصريحاً مشتركاً نيابة عن حكومته مكوناً من ست مواد ، تتفق مادتاه الأوليان مع مذكرة الحكومة المصرية المؤرخة فى ٢ نوفمبر ، والمادة الثالثة تنص على اعتبار فترة الانتقال بمثابة فترة إعداد لإنهاء الإدارة الثنائية ، و المادة الرابعة خاصة بتعيين لجنة مختلطة تتولى شئون الانتخابات ، والمادة الخامسة خاصة بتعيين لجنة استشارية، والمادة السادسة خاصة بالعمل على إعداد الانتخابات ٠

وفى ٢٤ نوفمبر كانت الجلسة الثانية بين الطرفين وفيها أثار السفير البريطانى فى هذا الاجتماع مسألة سلطات الحاكم العام ومسئولياته فى الجنوب، وبدأ يراوغ فى الحديث بإظهار ضرورة حماية الجنوبيين من الشماليين، وأصر على أن يكون للحاكم العام حق حمايتهم ٠

واعترض الجانب المصرى على هذه التفرقة لأنها تؤدى إلى تجزئة السودان إلى شمال وجنوب كما تناولت المباحثات اللجنة الاستشارية للحاكم العام وكيفية تشكيلها[٣٥] ٠

وفى ٢٦ نوفمبر رأى الجانب البريطانى أن النص على إخضاع سلطان الحاكم العام لتصديق اللجنة بحيث إذا لم تتفق معه فى الرأى تحتم معه الرجوع إلى الحكومتين ، ولكن الجانب المصرى أوصى بأن يُباشر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبينة فى نظام الحكم الذاتى إلا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية فيباشرها بموافقة لجنته وقال صلاح سالم أنه ناقش السلطات المخولة للحاكم العام ومداها ، ووافقت جميع الأحزاب السودانية على استبعادها تفادياً لما قد ينجم عن ذلك من المشاكل ، وأن كلاً من الختمية والأنصار" لا يريدون إنفصالاً بين شمال السودان وجنوبه وكذلك بالنسبة لإتحادات العمال السودانية[٣٦] ٠

توجه صلاح سالم إلى الخرطوم للاجتماع بممثلي الأحزاب السودانية وبرغم العراقيل التي حاول الحكام الإداريون الإنجليز لمقاطعات جنوب السودان إقامتها في وجه البعثة المصرية ، فإن صلاح سالم استطاع أن يلتقي بعددٍ كبير من زعماء الجنوب ، وأكثر من ذلك استطاع أن يحصل على توقيعاتهم على عريضةٍ تؤكد تضامنهم مع أحزاب الشمال في المطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله شمالاً وجنوباً ، وفي هذه الرحلة حضر "صلاح سالم" اجتماعاً حاشداً، شاركت فيه قبائل الجنوب ، ودعا إليه زعماء "الدنكا" وشاركهم احتفالاتهم(٣٧).

وفي جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٢ صرح السفير البريطاني بموافقة حكومته على اخضاع الحاكم العام عند ممارسته لبعض سلطاته لإشراف لجنته ، وعلى التعديلات التي رأى الجانب المصري إدخالها على بعض مواد الدستور وعلى أن يتم تعيين لجنة الحاكم العام بمرسوم ، ثم تطرق إلى مسألة السودنة وذكر أن الغرض من لجنة السودنة أن تكون هيئة مستقلة في الظاهر دون أن يتحمل الحاكم العام مسئولياتها.

وقد رد الجانب المصري بأنه من المفروض الربط بينهما إذ يجب بذل كل مساعدة ممكنة لإتمام مهمة اللجنة حيث أن الغرض الأساسي منها هو توفير الجو الحر المحايد لتقرير المصير (٣٨).

وفي جلسة ٢٢ ديسمبر أبدت الحكومة المصرية أسفها لتأخير الإجتماعات وحث الجانب البريطاني على الإنتهاء منها حتى يتمكن السودانيون من بلوغ الحكم الذاتي دون تأخير، وتعلل السفير البريطاني بأن التأخير لم يكن متعمداً من جانبهم ، فأجاب رئيس الوزراء بأن مئات من البرقيات قد وصلت إليه من الجنوب والشمال تؤيد المذكرة المصرية وتطالب بضرورة تحديد موقف للحكومتين بأسرع ما يمكن، وأن تلكؤ الجانب البريطاني في الرد قد حفز الصاغ صلاح سالم على السفر إلى السودان(٣٩).

لم تقدم الحكومة البريطانية ردها على المذكرة المصرية إلا في الثاني عشر من يناير ١٩٥٣ وعاد الجانب البريطاني إلى سيرته الأولى في المفاوضات بأن حكومته لا تقبل التخلي عن الضمانات اللازمة للجنوب

وأن سلطات الحاكم العام تجاه الجنوب لم تُستخدم على أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة.

وفى جلسة ١٢ يناير ١٩٥٣ سلم السفير البريطانى الجانب المصرى مشروع اتفاق وصفه بأنه رد على مذكرة الحكومة المصرية ، وذكر بأن هذا المشروع وإن إختلف عن المذكرة فى مواضع كثيرة ، إلا أن ذلك كان بقصد إكساب المشروع صورة اتفاق دولى ، وقد أوضح الجانب المصرى أنه لا يرى إرجاء عملية السودنة ولا عملية تقرير المصير ، بل يرغب فى إجراء تقرير المصير فى جوٍ محايدٍ كل الحيدة [٤٠].

عاد صلاح سالم من السودان بفهمٍ أفضل لمسألة الجنوب واجه به السفير البريطانى فى جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣، حيث كشف عن الضغط الذى تمارسه الإدارة البريطانية فى الجنوب لدفع بعض الموظفين الجنوبيين فى الإدارة السوادنية لمعارضة الاتفاق الذى تم مع الأحزاب السودانية بمختلف توجهاتها، كما رفض تمثيل هؤلاء الأفراد للجنوب ، كما أن صلاح سالم والأعضاء المرافقين له قابلوا ستة من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة فوافق خمسةٌ منهم على وجهة النظر المصرية[٤١].

ورداً على ما أثاره الجانب البريطانى من عدم تمثيل أهالى الجنوب فى اتفاقية الأحزاب السودانية ، قرر صلاح سالم أن هذه الأحزاب لا تمثل شمال السودان فقط بل تمثل شمال وجنوب السودان معاً، فيوجد فى كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب ومنهم على سبيل المثال بعض زعماء "الدنكا" و "الباريا" [٤٢] فى الحزب الوطنى الإتحادى وحزب الأمة والحزب الجمهورى الإشتراكى ثم تمسك بضرورة الحد من سلطة الحاكم العام خلال فترة الحكم الذاتى [٤٣].

وفى جلسة ٦ فبراير ١٩٥٣ عاد السفير البريطانى إلى المراوغة من جديد فألقى بياناً إستعرض فيه المراحل التى مرت بها المباحثات منذ ١٩٥١ وعرض لرأى الحكومة البريطانية فى مشروع الإتفاق المصرى المقدم فى جلسة ٢٨ يناير وإن بقيت مسألتان لم يتم الاتفاق عليهما وهما

الضمانات اللازمة للجنوب والسودنة وإقترح أن يُترك أمر الفصل بالنسبة لضمانات الجنوب إلى السودانيين أنفسهم ، وأن تتم السودنة تحت إشراف دولى وتقدم بإقتراحين مؤداهما ترك أمر الضمانات إلى البرلمان السودانى كما أشار فى بيانه إلى أن حكومته ترى أن يتضمن الاتفاق بروتوكولاً ينص على أن للبرلمان السودانى حق مناقشة أحكامه وأنه فى حالة عدم موافقة مصر على هذا الرأى فإن إنجلترا ستصرح من جانبها بأنها توافق على أن يكون البرلمان السودانى حراً فى بحث الإتفاق وأن تكون آراؤه موضع الاعتبار(٤٤).

وفى الاجتماع قبل الأخير أثار السفير البريطانى فى جلسة ١١ فبراير ١٩٥٣ موضوع إنشاء قاعدة بريطانية بالسودان لخدمة الطائرات وتموينها نظراً لأهمية السودان لخطوط المواصلات الإمبراطورية وخشية أن تقوم فرنسا بإنشاء محطة مشابهة لخدمة خطوط مواصلاتها بين فرنسا ومدغشقر. فرد قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى بأن هذا البروتوكول المقترح يُضر بمصلحة السودان لأنه يمس أساس الإتفاق وإذا تم عرضه للنقاش فسوف يدب الخلاف بين السودانين وبذلك يضيع وقتهم وجهدهم وليس أمامهم سوى ثلاث سنوات وعليهم أن ينظموا شئونهم(٤٥).

وقد طلب الجانب البريطانى عقد إتفاق سرى بشأن قاعدة خدمة الطائرات ولكن الجانب المصرى رفض ذلك لأنه مخالف لميثاق الأمم المتحدة وأمام إصرار الجانب المصرى لم يجد السفير البريطانى بداً من أن يرسل برقية إلى حكومته بآراء الجانب المصرى(٤٦).

وذكر السفير البريطانى بأنه تلقى برقية من حكومته تخول له التوقيع على إتفاق السودان، وأنه بالنسبة لإنشاء قاعدة خدمة الطائرات وتموينها، فإن مستر إيدن Eden لا يرى فى صيغة الإتفاق مانعاً من الإتصال بهذا الشأن من حكومة السودان عندما يحين الوقت لذلك ، فرد رئيس الوزراء المصرى اللواء محمد نجيب بأن مصر لا تقبل وجود محطة لخدمة الطائرات وتموينها فى الوقت الحاضر ولا فى المستقبل وأن أساس الاتفاق هو أن يكون السودان حراً خالياً من أى نفوذٍ خارجى.

انتهى الأمر بتوقيع اتفاق بشأن إقامة الحكم الذاتى فى السودان وممارسة السودانين حق تقرير المصير .

وقد وقعه عن الحكومة المصرية اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء وعن الحكومة البريطانية السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى فى مصر(٤٧).

بتوقيع الإتفاقية تمكنت مصر من كسب هذه الجولة الناجحة من المفاوضات مع بريطانيا والتى إستغرقت أقل من أربعة شهور بشأن السودان.

وقد تمسكت مصر بحق السودانين فى تقرير مصيرهم وعلى أساس أمرين إثنين لا ثالث لهما وهما الاستقلال التام للسودان ، أو الاتحاد مع مصر ، وفى كلتا الحالتين سوف تتحرر السودان من الاحتلال البريطانى(٤٨) المتمثل فى صورة المشاركة مع مصر فى الحكم والتى كانت بعيدة كل البعد عن إتفاقية الحكم الثنائى ١٨٩٩ إذ أن المصريين العاملين بالسودان والقوات المصرية لم تكن لها نفس الأعداد والسلطات التى استحوذت عليها بريطانيا ولذلك فقد بدأت بالفعل طلائع الموظفين الإنجليز ترحل عن أرض السودان.

وبموجب المادة الخامسة عشرة والأخيرة من الاتفاقية أصبحت هذه الإتفاقية نافذة المفعول من تاريخ التوقيع عليها وحتى قبل عرضها على السلطة التشريعية فى كل من البلدين(٤٩).

رحبت الأوساط المصرية بتوقيع الإتفاقية واعتبرتها نصراً للسياسة المصرية فى العهد الجديد وأن الاتفاق يفتح صفحة جديدة فى علاقات المصريين بالسودانيين ، صفحة إخاء وثيق ومحبة دائمة ، كما يفتح صفحة جديدة فى علاقات مصر بالمملكة المتحدة تعيد الثقة بينهما سيكون لها أثرها الطيب فى حسم باقى المسائل المعلقة بين البلدين(٥٠).

وقد ألقى السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان خطاباً فى الاحتفالات التى أقيمت فى الخرطوم توطئة لإعلان نظام الحكم الذاتى

فأوضح أنه ليومٌ تاريخى فى تاريخ السودان وقد ظل موظفو هذه الحكومة يعملون أكثر من ٥٠ عاماً لتحقيق هذه الغاية فالسودانيون يقفون اليوم على عتبة نظام الحكم الذاتى وقاب قوسين أو أدنى من هدفهم النهائى فى تقرير المصير. وأن توقيع هذا الاتفاق إيذاناً بانتهاء فترة الخلاف الجوهرى بين مصر وبريطانيا حول مستقبل السودان الذى ظل تحت حكمهما المشترك منذ عام ١٨٩٩ وكان سبب الخلاف يعود إلى إصرار مصر قبل النظام الجديد على أساس افتراض أن البلدين " مصر والسودان" بلدٌ واحد وعلى تمسك بريطانيا بالسودان ، وأضاف أن اللواء محمد نجيب - بحكمته ومقدرته السياسية - عدل عن سياسة الحكومات المصرية السابقة واعترف بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم(٥١)٠

وأوضحت الصحف المصرية أن القضية التى حسمها هذا الإتفاق هى قضية السودان أولاً ، ولذلك فقد توخت مصر فى جميع الخطوات التى خطتها فى هذا الشأن الإتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعاً ، ومن ثم وقفت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم ، ذلك الإجماع الذى كان له أثرٌ حاسم فى الوصول إلى الغرض المنشود وأن مصر ستظل دائماً وفيةً للسودان محافظة على اتصالها به٠

كما أذاع الرئيس محمد نجيب كلمةً من محطة الإذاعة المصرية حيا فيها شعبى مصر والسودان بمناسبة توقيع الاتفاقية وتوجه بالتحية والتهنئة لكل سودانى ومصرى(٥٢)٠

<u>إتفاقية السودان فى مجلس العموم البريطانى:</u>

إجتمع مجلس العموم البريطانى فى جلسة ١٢ فبراير ١٩٥٣ لمناقشة ما تم الإتفاق عليه بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بخصوص موضوع السودان وجاء هذا الاجتماع بناءً على طلب أغلبية الأعضاء لعقد جلسة خاصة عاجلة لمجلس العموم البريطانى للنظر فى اتفاقية السودان٠

وقد ألقى مستر أنتونى إيدن "Eden" بيان الحكومة البريطانية حيث بدء حديثه أن السفير البريطانى فى القاهرة قد وقع نيابة عن حكومة جلالة

الملكة اتفاقية مع الحكومة المصرية بشأن مستقبل السودان بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان وهذه بعض بنوده:

أولاً : خلق فترة انتقال قدرها ثلاث سنوات ٠

ثانياً : اعتبار هذه الفترة تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية وتصفيتها ٠

ثالثاً : يحتفظ السودانيون أثناء هذه الفترة بسيادة بلادهم حتى يتم لهم تقرير المصير ٠

رابعاً : يكون للحاكم العام أثناء تلك الفترة السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتى الذى إتفق عليه الطرفان وتعاونه لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام مكونة من اثنين من السودانيين وعضو مصرى وعضو بريطانى وثالث باكستانى(٥٣) ٠

خامساً : الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً ٠

سادساً : تقوم فى هذه الفترة جمعية تأسيسة منتخبة وظيفتها:

أ- تقرير مصير السودان إما بالإرتباط مع مصر على أية صورة وإما بالإستقلال التام٠

ب- إعداد دستور للبلاد يتلاءم مع القرار الذى يُتخذ فى هذا الشأن ووضع قانون لانتخاب برلمان سودانى دائم٠

سابعاً : إنسحاب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من أجل تهيئة جو محايد لتقرير المصير، وذلك فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لذلك٠

ثامناً : تأليف لجنة مختلفة أخرى مكونة من خمسة أعضاء، ثلاثة من السودانيين، وعضو مصرى، وآخر بريطانى لسودنة الوظائف فى الإدارة والجيش٠

تاسعاً : تأليف لجنة مختلطة ثالثة مكونة من سبعة أعضاء ثلاثة من السودانيين ، وعضو من كلٍ من بريطانيا ومصر والولايات المتحدة والهند للإشراف على عملية الإنتخابات٠

عاشراً : تعهدت مصر وبريطانيا بإحترام قرار الجمعية التأسيسة فيما يتعلق بمستقبل السودان ، وأن تقوم كل منهما بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الإجراء(٥٤)٠

وأوضح إيدن أن هذه الإتفاقية قد منحت السودان العمق فى إقامة حكومة ذاتية يتلوها حق تقرير المصير فى غضون ثلاث سنوات وعلى ذلك يكون للسودانيين الحق فى أحد أمور ثلاثة إما إختيار الإستقلال وإما الإتحاد مع مصر وإما الإنضمام إلى عضوية الكومنولث البريطانى.

وأضاف مستر إيدن أن حكومات مصر المتعاقبة كانت تصر على ضرورة إعتراف بريطانيا بمطلب مصر الخاص بالوحدة مع السودان تحت التاج المصرى ولقد رفضت حكومة جلاله الملكة هذا الطلب لأنه صادر من جانب واحد كما تم التمسك برفض أى تغير فى حالة السودان ، وأضاف أن حكومة اللواء محمد نجيب قد خطت خطوة حاسمة فى الخريف الماضى فاعترفت بحق تقرير السودانيين لمصيرهم والإحتفاظ بسيادة السودانيين لأنفسهم ، ولقد غيرت هذه الخطوة الموقف تغييراً شاملاً حتى أصبح هناك أملٌ لإمكان الوصول إلى إتفاق وأكد مستر إيدن أن الإتفاقية الحالية تعترف إعترافاً صريحاً بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم ؛ هذا الحق كامل مع الضمانات الكافية ، كما اشترطت على فترة إنتقال لا تتجاوز ثلاث سنوات يتمكن فيها السودانيين من حماية تقرير مصيرهم فى جو تسوده الحرية والحيدة وإقامة حكومة سودانية كاملة تبدأ عملها بعد إنتخاب مجلس نواب سودانى(٥٥) .

ثم أضاف مستر إيدن Eden أن السودانيين رحبوا بهذه الإتفاقية ترحيباً حاراً فكم كانت المشكلة السودانية السبب الأول فى تعكير صفو العلاقات بين مصر وبريطانيا كما كانت من دواعى القلق وعدم الإستقرار فى السودان وعبر عن أمله فى أن يوافق المجلس حكومة جلاله الملكة على أن ما إنتهت إليه المفاوضات المصرية البريطانية يعد تسوية معقولة وأن تكون نتيجة المباحثات التى دارت بين مصر وبريطانيا بداية سعيدة لرفاهية السودانيين فى المستقبل ، وأن تكون أيضاً ذات أثر مفيد فى تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا . وختم مستر إيدن Eden حديثة بقوله أنه متأكد كل التأكد من أن المجلس بأكمله سيعرب عن أطيب تمنياته للشعب السودانى بمناسبة فوزه بهذه الخطوة الهامة فى نهضتة الوطنية .

وفى التعليق على حديث مستر إيدن Eden والذى أدلى به نيابة عن الحكومة البريطانية يتضح من العرض مهارة مستر إيدن Eden

فـى عـرض الموضـوع والتـى تـدل علـى الخبـرة والحنكـة السياسـية ذلـك أن مسـتر إيـدن Eden تعمـد عـدم ذكـر كـل النقـاط المختلـف عليهـا بـين مصـر وبريطانيا وأسهب فى تفصيل النقاط التى ليس عليها أى خـلاف فالحكومتـان علـى إتفـاق تـام بحـق السودانيين فـى تقريـر مصيرهم. والإتفـاق علـى فتـرة انتقال ثلاث سنوات، وحرية السودانيين فـى تقريـر مصيرهم ، أمـا الإرتبـاط بمصـر والاستقلال أو الانضمام لحكومـة الكومنولث كل هذه الأمـور اتفق عليهـا الطرفـان وعرضـها مستر إيـدن Eden عرضـاً وافيـاً . أمـا نقـاط الخـلاف كالنقطـة المتعلقـة بتخصـيص ربـع المقاعـد فـى البرلمـان السـودانى لأهل جنوب السودان فقد كـان المفـاوض البريطـانى يـراوغ فـى حديثـه دائمـاً بإظهار ضرورة حماية الجنوبيين من الشماليين وأصر على أن يكون للحاكم العام حق حمايتهم ولكن الجانـب المصـرى اعتـرض علـى هذه التفرقـة لأنهـا تؤدى إلى تجزئة السودان إلى شمال وجنوب وطالب دائمـاً علـى تأكيد مبـدأ وحدة السودان(٥٦).

ويبـدو أن الأعضـاء تـأثروا مـن مهـارة مسـتر إيـدن Eden فـى عرض القضية السودانية فبدت عليهم الدهشـة ، بل يلاحظ فيما بعد أنهم لم يوجهوا أية إنتقادات جدية إلـى الإتفاق بل إن كثيـراً من النـواب المحـافظين المؤيـدين للحكومـة وقفـوا يسـتعلمون مـن مسـتر إيـدن Eden عـن بعـض تفصيلات الإتفاق.

وقد أبدت بعض الدوائر السياسية دهشتها لمرور الإتفـاق فـى مجلس العموم بـدون ضـجة وأرجعتـه بعض الدوائر إلـى مهـارة إيـدن Eden فـى عرض القضية.

بعـد حـديث مسـتر إيـدن Eden والـذى عبّـر فيـه عـن وجهـة نظـر الحكومة البريطانية توالت آراء الأعضاء فى الإتفاق وقد بدأ مسـتر هربـرت موريسـون Moreseun (وزيـر الخارجيـة فـى حكومـة العمـال السـابقة) الحديث فقال: إن الاتفاق سيبدو متمشياً من حيث المبدأ والروح مـع السياسـة التى انتهجتها حكومة العمال السابقة ، وأنه إذا كان هذا الاتفاق يؤدى لا إلـى تسوية العلاقات فقط بالسودان ، وهى علاقة هامة ، بل إلى تسوية العلاقـات مع مصر فإنه لا يكون لأحد أسعد من المعارضة لعقد هذا الإتفاق.

ثم تقدم مستر ووترهاوس "Water Hous" بمجموعة من الأسئلة لوزير الخارجية مستر إيدن Eden منها هل جميع الموظفين المدنيين البريطانيين فى السودان يجب إجلائهم خلال ثلاث سنوات؟

وهل وضح بجلاء لكل من المصريين والسودانيين عندما يحين وقت الإختيار سيكون فى وسع السودانيين أن يختاروا الإستقلال التام أو الارتباط مع مصر أو الإرتباط بشكل ما بالكومنولث ؟ .

فأجاب مستر إيدن Eden بأن الاتفاق يقضى بسودنة الوظائف خلال سنوات ثلاث ، ولكن من الممكن إذا تهيأت الظروف أن تتصل الحكومة السودانية باللجنة الدولية لمناقشة هذا الأمر •

أما بالنسبة لمسألة الاختيار للسودانيين فإن الاختيار المنصوص عليه **كالآتى:**

[تقوم الجمعية التأسيسية بعمل الاختيار" فالاختيار إذن لا يتم الآن وإنما تجريه الجمعية التأسيسية عندما تقوم وعندما تمارس وظيفتها وسيكون اختيارها إما الارتباط مع مصر بأى شكل ، وإما الاستقلال ولكن الاستقلال التام لا يستبعد بالتأكيد حق أى دولة فى أن تطلب إذا أرادت الاشتراك مع الكومنولث البريطانى أو أن تصبح عضواً فيه ، أو أن تتخذ أية تدابير أخرى ترى إتخاذها بحيث تكون هذه التدابير متفقة مع استقلالها التام[٥٧] •

ثم تحدث مستر "رالف أشتون" "Ralf Ahton" وهو من النواب المحافظين فقال إن منح السودانيين حكماً ذاتياً يُعد فى رأيه مهزلة لأنه لا يعقل منح مثل هذا الحكم لشعب مؤلف من حوالى تسع ملايين نسمة ليس بينهم إلا واحد فى المائة يعرف القراءة والكتابة ثم عبر عن أسفه فى أن يضرب وتر نشاذ وسط تأييد المجلس •

فرد عليه مستر إيدن Eden فى أنه يظن أن رقم واحد فى المائة ليس صحيحاً بصفة عامة وأنه يمكن ذكره فقط فيما يتعلق بجنوب السودان •

ثم تحدث مستر كليمنت دافيز "Davies" زعيم حزب الأحرار وأعرب عن سعادته بهذه الفرصة التى أتيحت للسودانيين لتأليف حكومتهم

الخاصة وتوجيه مصائرهم بأنفسهم وأوضح أن مبعث القلق فى الأمر هو معرفة ما إذا كانت مصالح أهل الجنوب قد كُفلت فى المستقبل القريب كما هى مكفولة الآن.

فأجاب مستر إيدن Eden بقوله أن حقوق أهل الجنوب مكفولة بدرجة كافية عن طريق نوابهم فى البرلمان وهو ما وافق عليه أهل الجنوب أنفسهم عند مناقشة هذه المسألة فى الجمعية التشريعية فيما سبق.

ثم توجه مستر دافيز "Davies" بسؤالٍ آخر لوزير الخارجية عما إذا كان من الممكن إجراء الانتخابات فى هذا الربيع؟ فأجابه مستر إيدن Eden أنه لا يمكن الجزم بشئ فى هذا العالم غير المستقر، ولكن المرجو من وراء توقيع هذا الاتفاق هو تهيئة الفرصة لإجراء الانتخابات السودانية فى أقرب فرصة[٥٨].

ثم توجه مستر موت راد كليف "Mot Radklef" إلى مستر إيدن Eden بسؤال ، هل يُعتبر هذا الاتفاق متمشياً مع رغبات السودانيين ؟ وهل جاء هذا الاتفاق من ناحية وجهة النظر السودانية سبقاً عظيماً لما تم الاتفاق عليه بين الزعماء السودانيين والمندوبين المصريين فى السودان؟ فرد مستر إيدن Eden أنه على فرض أنه يملك حق الإجابة عن الزعماء السودانيين فالإجابة هى (قطعاً نعم).

ثم عاد مستر موريسون وسأل وزير الخارجية عما إذا كان الاتفاق يتضمن موافقة مندوبى الأحزاب والزعماء السودانيين وعما إذا كان الاتفاق يحمى أهل الجنوب حماية كافية؟ ثم أعرب عن أمله فى أن تؤدى الاتفاقية إلى تسوية لمشكلة الدفاع فى مصر هذه المشكلة التى إقترح هو نفسه تسويتها عن طريق منظمة دفاعية رباعية يساهم فيها العرب بأوفر نصيب؟

فأجاب مستر إيدن Eden بقوله أن المهم فى هذه المسألة أن الحكومة المصرية قد قبلت مشروع الدستور الذى يتضمن جنوب السودان بالشكل الذى أعده المندوبون السودانيون.

ومشروع الدستور المشار إليه يمنح السودانيين الجنوبيين مندوبين على الأقل فى مجلس الوزراء وربع عدد أعضاء مجلس النواب ، وقد وافق الجنوبيون على هذا المشروع فى حينه وفى الإتفاقية الحالية.

أما بالنسبة للشق الثانى من سؤال مستر موريسون فأجاب مستر إيدن Eden أنه وافق مع مستر شرشل على المقترحات الرباعية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط وأنه إذا تم الاتفاق مع مصر على هذا الأساس فإنه يرحب بهذا الإتفاق[٥٩].

وأضاف إيدن Eden أن الجميع فى حكومة جلالة الملكة يفكر فى السودانيين بصفة خاصة كما أكد على أن انتقال السلطة فى السودان فى سهولة ونظام يتوقف إلى حد كبير على شجاعتهم وصبرهم ويشعر بصفة شخصية أنه يمكن الاعتماد عليهم فى اتمام هذا النقل بأسلوب يتفق مع تقاليدهم وأن الحكومة البريطانية لن تنسى قط ما فعلوه وستحتفظ بمصالحهم فى الأذهان.

وأضاف إيدن Eden أن الاتفاق يقضى بسودنة الوظائف فى السودان خلال هذه الفترة ولكن من الممكن أن يتصل السودانيون باللجنة الدولية فى هذا الصدد إذا رأوا ما يدعو إلى ذلك وأن اللجنة ستضم عدداً من أبناء السودان ، ذكر إيدن Eden أن الحكومة المصرية قد قبلت أن يكون مشروع العمل بالحكم الذاتى فى السودان محلاً للتعديل وقد وضع النظام الجديد للحكم على حكومة السودان الحاضرة وقد تولته لجنة دستورية مؤلفة من ثلاثة عشر عضوا سودانياً برياسة بريطانى وقد أقرت الجمعية التشريعية السودانية هذا النظام وعدلت هذه المادة بموجب إتفاق يلزم الحاكم العام بمسئولية خاصة مؤداها أنه يكفل معالجة عادلة لجميع سكان المناطق المختلفة فى السودان وهذا النص يشمل المناطق المختلفة فى السودان وهذا النص يشمل المناطق الجنوبية بطبيعة الحال ثم أضاف إيدن Eden أنه علاوه على ما سبق فإن الدستور الذى وافقت عليه الحكومة المصرية بنص على منح ممثلى الجنوب ما يقرب من نصف المقاعد فى كل مجلس من مجلس البرلمان الجديد على أن يكون فى الوزارة الجديدة وزيران من

الجنوب على الأقل، وسيكون الحاكم العام السلطة الدستورية العليا فى السودان، وفيما يتعلق بالشئون الخارجية سيكون مسئولاً أمام الحكومتين معاً.

وأكد إيدن Eden أنه يمكن الاعتماد على أعضاء اللجنة فى إستكمال مهمة نقل السلطة وفقاً لتقاليدهم ، وقرر أن الحكومة البريطانية لن تنسى ما سيفعلوه وستقدر جهودهم.

ثم أثنى مستر إيدن Eden على الخدمات التى تقدمها الإدارة المدينة فى السودان ووصف رجالها بالخبرة والمقدرة الفعلية على العمل وتفانيهم فى خدمة وطنهم وأن قليلين مثلهم فى هذا العالم(٦٠).

ثم تعهد مستر إيدن Eden بإسم الحكومة البريطانية بأن يهتم اهتماماً كاملاً بأي وجهات نظر يُعرب عنها البرلمان السودانى عندما ينتخب بشأن الإتفاقية.

ثم قال أن الحكومة البريطانية مازالت متمسكة بعزمها على أن يقرر السودانيون مصيرهم فى حرية تامة وقد عملت الحكومات المتعاقبة بهذه الروح طوال الأعوام الماضية وستعمل بالروح نفسها فى تنفيذ هذه الاتفاقية(٦١).

نلاحظ مما سبق أن إتفاقية السودان لم تلق معارضة واضحة داخل مجلس العموم ويمكن إرجاع الأمر إلى عدة أسباب منها.

إيمان جميع الأعضاء بنضج موضوع السودان وأن الأمر بات محرجاً للدبلوماسية البريطانية للتلكؤ والمماطلة فى معالجة هذه القضية خاصة بعد ما قامت حكومة الثورة بجمع كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم فى موقف واحد سواء الأحزاب التى تنادى بالإتحاد أو الأحزاب التى تنادى بالإنفصال عن مصر فى حزب واحد تحت قيادة الأزهرى وبذلك ضيعت على بريطانيا الفرصة بعدم اتمام المفاوضات لعدم وجود جبهة سودانية موحدة ومن ثم أصبح الأمر محرجاً للحكومة البريطانية وهى المنادية بالسلام وتشجيع الشعوب فى تقرير مصيرها.

كما كان عرض مستر إيدن Eden للموضوع فى مجلس العموم عاملاً أساسياً فى نجاح الاتفاق ، إذ لم يعطِ للمعارضة الفرصة لتصيد أى أسباب تعطل مشروع الإتفاق ، وهذا إن دل فيدل على الحنكة السياسية التى يتحلى بها إيدن Eden ، وكانت تساؤلات الأعضاء فى معظمها الاستفسار عن بعض نصوص الإتفاق بإستثناء مستر رالف أشتون والذى وجد فى خروج بريطانيا من السودان ضياعاً لهيبتها خاصة بعد أن بذلت بريطانيا مجهوداً كبيراً للنهوض بالسودان والوصول به إلى هذه الدرجة•

ثم أشار أشتون إلى أن الشعب السودانى لم يؤهل بدرجة كبيرة لإختيار مصيره لأن معظم أفراده لا يجيدون القراءة والكتابة ولكن مستر إيدن Eden أوضح أن هذا خاص بالجنوب أما شمال السودان فهو مؤهل بقدرٍ كافٍ•

وبموافقة أعضاء مجلس العموم على الاتفاق والتصديق عليه تم حل مسألة السودان بعد أن ظلت لفترة طويلة حجر عثرة فى طريق المفاوضات المصرية البريطانية وأنه يمكن القول أن السودان لم يكن يستطيع الوصول إلى هذه النتيجة إلا بفضل رجال الثورة الذين فهموا القضية وقدروها حق قدرها فكانوا مقتنعين تمام الاقتناع بضرورة حل القضية السودانية قبل معالجة مسألة الجلاء فوضعوا كامل جهودهم لحل المسألة على شكل يرضى السودانيين أنفسهم•

# هوامش الفصل الرابع

١- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ٩.
٢- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ، تطور الحركة الوطنية ، جـ٢، ص ٤٨٧.
٣- المصرى: عدد ١٣ فبراير ١٩٥٣
٤- تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦-١٩٥٣ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٣٤.
٥- المرجع نفسه ، ص٣٥.
6- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit. Vol 318, 1936 , P.251.
٧- تمام همام تمام: المرجع السابق ، ص ٤٠.
٨- زاهر رياض: السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الإستقلال ١٨٢١-١٩٥٣، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص ٢٥٤.
٩- المرجع نفسه ، ص ٢٥٧.
١٠- يونان لبيب رزق: قضية وحدة وادى النيل بين المعاهدة وتغير الواقع الإستعمارى ١٩٣٦-١٩٤٦ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص ١١٠.
١١- تمام همام تمام: المرجع السابق ، ص ٥٦.
١٢- محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ٢، ص ٣١٧.
١٣- تمام همام تمام: المرجع السابق ، ص٦٤.
١٤- المقطم: عدد ١٨ ديسمبر ١٩٤٦.
١٥- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق ، ص ١٠٠.
16- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., Vol 428 , 1946, P.295.
١٧- طارق البشرى: المرجع السابق ، ص ١٣٨.
١٨- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق ، ص ١٣٦.
١٩- زاهر رياض: المرجع السابق ، ص ٢٧٦.
٢٠- المرجع نفسه: ص ١٥٢.

٢١- **المصرى :**عدد ٢٨ يوليو ١٩٥٢.
٢٢- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق ، ص ٣٢٧.
٢٣- **محمد حسنين هيكل:** المرجع السابق، ص ١٧١.
٢٤- المرجع نفسه ، ص ١٧٢.
٢٥- **محمد حسن داؤد:** مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة (١٩٥٢-١٩٩١) ، القاهرة ، ص٣٦.
٢٦- **أحمد حمروش:** المرجع السابق ، ص ٣٧٩.
٢٧- **عبد العظيم رمضان:** أكذوبة الإستعمار المصرى للسودان ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص١٣٢.
٢٨- **محمد حسنين هيكل:** المرجع السابق ، ص١٧٣.
٢٩- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق ، ص ٣٣١.
٣٠- **تمام همام تمام:** المرجع السابق ، ص ١٩٢.
٣١- المرجع نفسه ، ص ١٩٣.
٣٢- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق ، ص ٣٣٤.
٣٣- **عبد العظيم رمضان:** المرجع السابق ، ص ١٣٨-١٣٩.
٣٤- المرجع نفسه ، ص ١٣٩.
٣٥- **تمام همام تمام:** المرجع السابق ، ص ١٩٤-١٩٦.
٣٦- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق ، ص ٣٣٦.
٣٧- **محمد حسنين هيكل:** المرجع السابق ، ص ١٧٣.
٣٨- **تمام همام تمام:** المرجع السابق ، ص ١٩٧.
٣٩- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق ، ص ٣٣٨.
٤٠- **تمام همام تمام:** المرجع السابق ، ص ٢٠٠.
٤١- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق ، ص ٣٣٩.
٤٢- قبائل سودانية عريقة تعدادها أكثر من نصف تعداد الجنوب وتقطن فى المديريات الجنوبية الثلاث ويفخرون بأصولهم العربية وإنتمائهم إلى العباس بن عبد المطلب.
٤٣- المرجع نفسه ، ص ٣٤٠.
٤٤- **تمام همام تمام:** المرجع السابق، ص ٢٠٢.
٤٥- **حسين ذو الفقار:** ثورة يوليو وإتفاقية السودان ، القاهرة ،١٩٨٢ ، ص ١١١-١١٣.

٤٦- **محمد عبد الحميد الحناوي:** المرجع السابق ، ص ٢٤٢.
٤٧- **عبد الرحمن الرافعي:** ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢، ١٩٨٩، ص ٩٢.
٤٨- **الصحف المصرية :** الأهرام ، المصرى ١٣ فبراير ١٩٥٣.
٤٩- **محمد عبد الحميد الحناوي:** المرجع السابق، ص ٣٤٣.
٥٠- **الأهرام :** عدد ١٣ فبرار ١٩٥٣.
٥١- **المصري:** عدد ١٨ فبراير ١٩٥٣.
٥٢- **محمد عبد الحميد الحناوي:** المرجع السابق ، ص ٣٤٥.
53- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit.Vol. 513, P.1367.
54- Ibid, P. 1377.
55- Ibid, P. 1378.
56- Ibid, P. 1381. **الأهرام:** عدد ١٣ فبراير ١٩٥٣

٥٧- **الأهرام:** عدد ١٨ فبراير ١٩٥٣.
58- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., P.1383.
59- Ibid, P. 138٥.

٦٠- **الأهرام :** عدد ١٣ فبراير ١٩٥٣
61- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit. P.1388.

# الفصل الخامس

# اتفاقية الجـــلاء ١٩٥٤

مقدمة : الجـلاء فكـرة أبديـة ٠
الموقف العام والتمهيد لإبرام اتفاق الجلاء ٠
أ- الجانـب المصرى ٠
ب- الجانب البريطانـى ٠
المباحثات التمهيدية بين الطرفين ٠
اتفاقية الجلاء الأولى فى مجلس العموم البريطانى ٢٩ يوليو ١٩٥٤.
أ- عرض الحكومة لفقرات وبنود الاتفـاق ٠
ب- موقف النواب من اتفاقية الجلاء الأولى ٠
الاتفاق النهائى للجلاء فـى ١٩ أكتوبـر ١٩٥٤.
أ- عرض الحكومة لبنود الاتفاق ٠
ب- موقـف النـواب منـه ٠
ج- التصديق علـى الاتفـاق ٠

# الفصل الخامس
# اتفاقية الجـــــلاء ١٩٥٤

## مقدمـــــة :

### الجلاء فكرة أبدية :

لما كان احتلال بريطانيا لمصر أمراً غير شرعى ، إذ لم يكن لهذا الإحتلال أى مسوغ يقره القانون الدولى ، فلم تكن مصر وقت الاحتلال أرضاً مباحة أى لا مالك لها حتى يجوز لبريطانيا احتلالها وحيازتها قانوناً، ولقد إستقر الرأى لدى فقهاء القانون الدولى على أنه "لأجل أن يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الأراضى غير مملوكة لأحد وألا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير. أو بعبارة أخرى يجب ألا تكون تابعة لسيادة أى دولة أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتُنوزِلَ عنها"٠

ومن حيث أن مصر بمقتضى معاهدة لندن التى كانت بريطانيا نفسها هى المحرضة الأولى على عقدها والموقعة عليها سنة ١٨٤٠ كانت ولاية عثمانية ذات مركز أو بمعنىً أدق كانت مصر متمتعة بشخصية دولية ، إلا أن هذا الاستقلال كان مقيداً بالسيادة العثمانية ، هذا بالإضافة إلى أن الاحتلال كان يضر بحقوق دول أخرى لها مصالح فى مصر ٠

وقد أعلنت بريطانيا عند مجيئها سنة ١٨٨٢ أنها لم تحضر إلى مصر إلا لإعادة السلطة إلى الخديو، فذلك كله ينفى عن القوات المحتلة صفة الفتح الذى يخول صاحبه حق إحتلال البلد المفتوح ٠

ويزيد من عدم شرعية ذلك الاحتلال أنه لم يكن ثمة نزول لبريطانيا عن مصر سواء من جانب السلطان أو من جانب سكانها ٠

وعلى ذلك فقرارات معاهدة لندن ١٨٤٠ كما يقول "دى سبانيه" فى كتابه "القانون الدولى العام" "لا تزال مستمرة الوجود دائماً ، كما أن

الاحتلال الإنجليزى لا يمكن أن تكون له غير صفة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائياً.

وكانت دعوى الجلاء بالنسبة للمصريين مستندة على أساس استرداد الحق المسلوب ، كما أن الجلاء بالنسبة إليهم كان بمثابة كرامة وإستقلال ، وظلت المفاوضات من أجل الجلاء سجالاً بين المصريين والإنجليز ولكنها باءت بالفشل فى معظمها إلى أن جاءت ثورة يوليو والتى كان من أهم نتائجها انضمام الجيش إلى الشعب فى معركة التحرير والجلاء فكانت اتفاقية الجلاء الكبرى.

## أولاً: الموقف العام والتمهيد لإبرام إتفاقية الجلاء:

### أ- الجانب المصرى:

كان تصميم الثورة على تحقيق الجلاء هو أول أهدافها يتبين ذلك فى أول تصريح سياسى لها على لسان جمال عبد الناصر لجريدة "نيويورك هيرالد تريبيون" فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢.

"إننا على أتم إستعداد لأن نكون معقولين ، ولكن الإنجليز مثلاً قد وعدونا طيلة السبعين عاماً الماضية بأن يخرجوا من منطقة قناة السويس ولم يخرجوا ، إن مصر لا تستطيع اليوم أن تطيق مزيدا من المماطلة والتسويف. فإذا شعرنا بعد هذه الجهود المتصلة التى نبذلها بأننا لم نصل إلى تخليص بلادنا من الإحتلال البريطانى فثقوا بأن قادة الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب فى حرب ضد الإنجليز. سوف تكون حرب عصابات وسوف نلقى القنابل اليدوية فى جُنح الظلام ، ونغتال الإنجليز فى الشوارع. سوف تنتشر أعمال الفدائيين بطريقة تُشعِر الإنجليز أنهم يدفعون ثمناً غالياً لاحتلال بلادنا وعلى أسوأ الحالات سيكون كفاحنا أشبه بقصة شمشون التى روتها التوراة ، سوف نحطم المعبد على رؤوسنا ورؤوس أعدائنا"[١].

يتضح من هذه الكلمات أن رجال الثورة قد وضعوا نصب أعينهم منذ بداية حركتهم تغيير الأوضاع المتردية ، وأن يحققوا لوطنهم جلاءاً تاماً ناجزاً غير مشروط.

## حركة الكفاح المسلح فى القناة:

بدأت حركة الكفاح المسلح فى القناة عقب إلغاء اتفاقية ١٩٣٦ حيث تلقفت الجماهير قرار الإلغاء بفرح شديد ، وحماسٍ بالغ ، وبإدراكٍ واضح لخطورته ، ولأن إلغاء المعاهدة لن يكون حقيقة ثابتة إلا بالكفاح السياسى الفعال . وكان أول من إستجاب بشكلٍ فعالٍ لمتطلبات الموقف عمال منطقة القنال والمعسكرات البريطانية . فعقد عمال منطقة فايد مؤتمراً سرياً حضره حوالى ٩٠٠٠ عامل أعلنوا فيه أنهم على أهبة الاستعداد لترك العمل ، وعقد سائقوا القطارات والوقادون مؤتمراً قرروا فيه عدم التعاون مع القوات المعادية[٢].

وامتنع عمال الشحن والتفريغ فى ثغور القناة عن تفريغ حمولات البواخر البريطانية التى ظلت تهيم فى القناة دون أن تتمكن من إنزال شحناتها[٣].

ورفض سائقو عمال السكك الحديدية نقل الإنجليز من بورسعيد إلى معسكراتهم بفايد وكسفريت مما اضطر السلطات البريطانية إلى نقل هؤلاء الضباط والجنود فى لوريات الجيش . ورفض موظفو السكك الحديدية كذلك مد إدارة المهمات البريطانية بأربع عربات حديدية لنقل مهمات هؤلاء الجنود[٤].

وأضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية عن العمل فيها وانسحبوا جميعاً منها وضحوا بمرتباتهم وأجورهم.

وأخذ المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون القوات البريطانية بمواد التموين يمتنعون عن توريد ما تعاقدوا عليه من قبل وينقضون عقودهم مع هذه القوات ويلغونها، واضطر الإنجليز إلى جلب ما يحتاجون إليه من الخارج ، مما كبدهم خسائر فادحة ، وكف المصريون عامة من التجار والزراع وأرباب المهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين فى منقطة القنال[٥].

ولقد أثارت هذه المقاومة السلبية التى بدأها المصريون ثائرة الإحتلال البريطانى فبدأت فى القيام بأعمال إستفزازية.

فقد كان يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ يوماً عصيباً فى تاريخ الإسماعيلية حيث قامت مظاهرات شعبية سلمية ولكن القوات البريطانية قابلت هذه المظاهرات بالتحرش وإحتلت المدينة بدعوى المحافظة على الأمن وتكررت المأساة فى اليوم نفسه فى مدينة بورسعيد(٦).

وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ بادر الإنجليز إلى احتلال كوبرى الفردان لما لهذا الكوبرى من الأهمية الإستراتيجية وكانت تهدف من وراء ذلك إلى عزل الجيش المصرى المرابط فى سيناء على حدود إسرائيل عن بقية البلاد المصرية ، كما إحتلت محطتى الكهرباء والمياه فى الفردان وإحتلوا جمرك السويس فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١(٧).

وفى الوقت الذى أعلنت فيه مصر رفضها لمشروعات الدفاع المشترك كانت أعمال الفدائيين قد أحالت حياة الإنجليز فى المعسكرات إلى جحيم.

وكان من شأن هذه الأعمال البطولية أن تثير فزع القوات البريطانية وأن يشتد ذكرها وأخذت تأتى من الأعمال ما يثبت أنها فقدت صوابها إذ قامت فى ١٩ نوفمبر بمحاصرة مدينة الإسماعيلية ونصبت مدافع الميدان على مداخلها.

وتلى ذلك ما حدث فى السويس فى ١٣ ديسمبر إذ إشتبكت قافلة من السيارات الإنجليزية المسلحة عند مدخل المدينة مع قوة من جنود بلوكات النظام المصريين وأخذت هذه العربات تطلق النار على الأهالى العزل وكانت الخسائر فادحة(٨).

وظل الإنجليز فى عدوانهم السافر على الأهالى والمدن المصرية بعد أن أفزعتهم الأعمال البطولية التى حققها الفدائيون فى منطقة القناة مثال ذلك ما حدث فى كفر عبده فى ٨ ديسمبر ١٩٥١ حيث كان جريمة وحشية إنتهت بتدمير الحى وإبادته.

وتلى ذلك إقدام الإنجليز على عدد من الإشتباكات مع الفدائيين ومن ذلك إشتباكهم فى أبى صوير ٤ يناير ١٩٥٢ ، والمحسمة ٩ يناير ومن هذه

المعارك معركة التل الكبير المعروفة ١٢ يناير حيث تمكن الفدائيون من نسف قطار مملوء بالعتاد والأسلحة مما جعل الإنجليز ينتقمون من هذا الحادث بإطلاقهم النار على الأهالى وضرب المدينة بالمدافع[٩].

ولم تبلغ أعمال الإنجليز من الوحشية مثلما بلغته فى اليوم الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢، حين أقدمت القوات البريطانية على قصف محافظة الإسماعيلية ، نجم عنه دك القوت الإنجليزية لمبنى المحافظة وقتل خمسمائة من جنود البلوكات.

لقد كان للكفاح فى القنال ـ منذ اللحظة الأولى لاشتعاله ـ دويه فقد كان دليلاً مشرفاً على حيوية الشعب وتعلقه بالجلاء والحرية على الرغم من كونه كفاحاً مرتجلاً مرتكناً على الفدائيين فلم يكن كفاحاً منظماً ولا مزوداً من الحكومة بالعون والتأييد والتنظيم[١٠].

كان تصميم الضباط الأحرار على تحقيق الجلاء من أول أهدافهم منذ تحركهم ليلة ٢٣ يوليو لتغيير الأوضاع المتردية فى البلاد[١١].

وفى طريق السير نحو الجلاء أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٣ فبراير ١٩٥٣ فى المؤتمر الشعبى بشبين الكوم وهو يلقى ببصره إلى ساحة الشهداء فى دنشواى إنهاء الاستعمار وقال كلمته الخالدة "إما أن يحمل الإستعمار عصاه على كاهله ويرحل أو فليستعد للقتال حتى الموت دفاعاً عن بقائه".

وفى ١٥ مارس ١٩٥٣ طلب الرئيس جمال عبد الناصر من الشعب الإستعداد للكفاح ضد المستعمرين حتى يتم الجلاء[١٢].

وكان الكفاح فى القنال منذ بداية عام ١٩٥٣ كفاحاً منظماً رسمت له حكومة الثورة خطوطه وأمدته بالعون والتنظيم.

فقامت الثورة بإنشاء كتائب الحرس الوطنى تحت إشراف كمال الدين حسين "عضو مجلس قيادة الثورة"، وذلك بهدف تنظيم حركة الكفاح

المسلح وخضوعه للإشراف من جانب حكومة الثورة ليؤدى دوراً أكثر فعالية بحمايته ورعايته ، وانتشرت هذه الكتائب فى أنحاء البلاد لإمداد هذه الحركة بالفدائيين المدربين تدريباً جيداً على الذخيرة الحية[١٣].

وكانت خطة المقاومة المرسومة وقتئذٍ هى تعطيل الملاحة الدولية فى قناة السويس والاشتباك مع القوات البريطانية الزاحفة فى حرب عصابات شامله. وخشية من لجوء القيادة البريطانية إلى عزل منطقة القناة عن باقى الأراضى المصرية عزلاً تاماً فقد استلزم ذلك تشوين كميات ضخمة من مختلف الأسلحة والذخائر فى سراديب ومخابئ سرية داخل المنطقة لتزويد الفدائيين المصرين بها عند الحاجة[١٤].

وقد قامت مكاتب المخابرات المصرية التى كانت تعمل فى منطقة القناة والتى كانت تتبع زكريا محى الدين "مدير المخابرات وقتئذٍ" بتنفيذ خطة منظمة للكفاح المسلح ضد منشآت وأفراد القاعدة البريطانية بالمنطقة حتى أحالت الحياة فيها إلى جحيم .

ولتصعيد أعمال المقاومة كان لابد من تجميع معلومات صحيحة عن الأهداف الحيوية داخل القاعدة ولهذا الغرض تكونت شبكة تجسس مصرية داخل المعسكرات من عدد الموظفين والعمال المصرين والأجانب المدنيين العاملين مع القوات البريطانية .

وتمكنت المخابرات المصرية عن طريقها من الحصول بصفةٍ منتظمة على صورةٍ من جميع تقارير المخابرات البريطانية، مما ساعدها على وضع الخطط للأعمال الفدائية ضد البريطانيين داخل القاعدة العسكرية[١٥].

وعن طريق الحصول على تقارير المخابرات البريطانية بصورة شبه يومية إلى المخابرات المصرية تم استبعاد الفدائيين المصريين عن المنطقة الذين عرف الإنجليز أسماءهم .

كما تمكنت المخابرات المصرية من معرفة أسماء الجواسيس والخونة المتعاونين مع قوات الاحتلال فقامت بتصفيتهم عن طريق إعتقالهم

وتقديمهم للمحاكمة ومن أشهر هؤلاء الخونة خائن يدعى "محمود صبرى اشتهر بإسم كنج صبرى"٠

وتمكن جهاز المخابرات بفضل جهود عبد الفتاح أبو الفضل وبمعاونة ضباط مكتب المخابرات فى الإسماعيلية من القضاء على شبكة تجسس خطيرة كانت تمد المخابرات البريطانية بالوثائق السرية الخاصة بإدارة البحوث والتطورات العسكرية المصرية، وكانت تتكون من ثلاثة من الخونة هم بولس مكسيموس و ألفريد عوض ميخائيل، محمد عزت محمد وقد تم اعتقالهم ومحاكمتهم أمام محكمة الثورة بتهمة التجسس٠

كذلك تمكن مكتب مخابرات الإسماعيلية من الكشف عن عدد كبير من الجواسيس كان معظمهم يعمل فى أماكن حساسة تضم أسراراً هامة للدولة. كان من بينها إدارة المباحث العامة وبعض قيادات الأسلحة بالجيش وكان من أخطرهم قسم التسليح بالسلاح البحرى المصرى بالإسكندرية، وقد تم إعتقالهم جميعاً وحوكموا أمام محكمة الثورة٠

نلاحظ أن حركة الكفاح المسلح فى القناة إتسمت بالتنظيم والدقة بفضل مساعدة الحكومة لها وتأييدها للفدائيين وإمدادهم بالعتاد والسلاح الذى يحتاجون إليه فخرجت أعمالهم رائعة ومنظمة مثال ذلك ما قامت به جماعات الفدائيين من عمليات نسف وتدمير عديدة ضد المنشآت البريطانية عن طريق العبوات الناسفة والأقلام الزمنية المتفجرة التى استطاعوا الحصول عليها عن طريق السطو على مخازن وقطارات البضائع التابعة للجيش البريطانى(١٦)٠

وقد أمكن تدمير العديد من مستودعات ومخازن الذخيرة والتموين والمهمات والوقود، ووصل الأمر إلى حد اختطاف قطارات بأكملها. وقد تم ذلك بإتفاق مكاتب المخابرات مع مدير حركة السكة الحديد بمنطقة القناة وقتئذٍ المهندس ذو الهمة الشرقاوى(١٧)٠

بقى نوعٌ آخر من أنواع الكفاح يلزم الإشارة إليه وهو شن الحرب النفسية على أفراد القوات البريطانية، فكان لهذه الحرب نتائج باهرة تفوق فى بعض الأحيان العمليات المسلحة لما لها من تأثير هدام على الروح المعنوية للإنجليز المحصورين بين الأسوار وسط شعب يلفظ "وجودهم على أرضه"(١٨)٠

وقد تسبب هذا النوع من الحرب فى حدوث العديد من حالات الإنهيار العصبى وحوادث الإنتحار لإنتشار روح القلق وعدم الإطمئنان بين ضباط وجنود القاعدة. وقد تمت هذه الحرب بأسلوب بارع دقيق وخطة مدروسة منذ بدء العمليات الفدائية حتى توقيع إتفاقية الجلاء. وكان هناك طاقم متخصص فى عمل المنشورات سواء من الفنانين المتخصصين فى رسوم الكاريكاتير الساخرة أو من الكتاب ذوى القدرة على صياغة الموضوعات بلغة إنجليزية[١٩].

وفى الوقت الذى كانت فيه القيادة البريطانية تعمل على رفع الروح المعنوية بين رجالها وتدعوهم فى بياناتها إلى التجلد والصبر ضد إغارات الفدائيين ومحاولة التقليل من شأن هؤلاء الفدائيين، فقد كان الضباط الإنجليز يجدون المنشورات المصرية فى كل أرجاء المعسكرات والنوادى تحمل لهم التهديدات بالموت العاجل الذى ينتظرهم. وكانت تُرسل صور هذه المنشورات إلى أهالى الضباط والجنود فى إنجلترا، وكانت الصور تُرسل كذلك إلى أعضاء مجلس العموم البريطانى وكبار الساسة فى لندن.

وقد ثبت أن هذه المنشورات كانت تُحدث جوا رهيبا من القلق والفزع داخل المعسكرات[٢٠].

وبعيداً عن منطقة القناة نجد الحكومة المصرية الجديدة قد وطدت العزم على ضرورة جلاء المستعمر عن الأراضى المصرية لأنها آمنت بما آمن به زعيم هذه الثورة من أن الإستعمار الذى ابتليت به مصر وبعض البلاد العربية الأخرى كان أحد الأسباب الرئيسية فيما إبتليت به هذه الدول من تدهور وفى ذلك يقول الرئيس عبد الناصر:

"كنت أتابع تطورات الموقف فى المنطقة فأجده أصداءً يتجاوب بعضها مع بعض ، كان الحادث يقع فى القاهرة فيقع له مثيل فى دمشق غداً وفى بيروت وعمان وغيرها".

وعلى ذلك كان علاج الحكومة المصرية للقضية هذه المرة علاجاً يختلف بالمرة عن الطرق التى عالجتها بها الحكومات السابقة إذ دعت هذه

الحكومة لتوحيد الشعب وحلت الأحزاب وقضت على الخونة، وما أن تحقق لها ذلك حتى واجهت الإنجليز ومن ورائها شعب يؤيدها، ويقف ورائها كتلاً متراصة٠

وفى الوقت ذاته بدأت إتصالها بالدول العربية الأخرى لتنسيق السياسة الخارجية معها حيث كان الاستعمار يجد مصلحته فى انقسام هذه الدول على بعضها وإختلافها فى الرأى٠

وقد سبق أن أبلغت مصر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قبل انعقاد مؤتمر برمودة أنها إذا لم تصل إلى حلٍ للمشكلة بين الجانبين المصرى والبريطانى فإنها ستتخذ من الإجراءات ما يكفل لها تحقيق مطالبها[٢١]٠

وكانت الحكومة المصرية قد رأت إذا لم يتم الوصول إلى حل بشأن قضيتها أن تعرض على مجلس الجامعة العربية اقتراحاً بوقف الدول العربية جميعها موقف الحياد التام فى الصراع الدائر بين الكتلتين الشرقية والغربية٠

وقامت الحكومة بتوحيد سياستها الخارجية مع الدول العربية بفرض الضغط على إنجلترا لوضع حل للمشكلة الراهنة٠

وكان لهذه السياسة الإيجابية التى بدأتها مصر أثرها على الحكومة البريطانية التى رأت ضرورة الجلوس على مائدة المفاوضات لوضع حل لهذه المشكلة٠

## ب- الجانب البريطانى:

وقفت الحكومة البريطانية مترددة لفترة طويلة تجر خطاها قبل أن تقدم على فتح باب المفاوضات مع مصر فى موضوع الجلاء وكان لديها الكثير تفكر فيه وتعيد حساباته٠

### أولا :الموقف الدولى:

فالموقف الدولى كان يتغير بكل ما يمكن أن تحدثه هذه التغيرات على مسرح الشرق الأوسط٠

**الولايات المتحدة:** دخلت الولايات المتحدة المنطقة بقوة اندفاع شجع عليها وصول عناصر جديدة إلى السلطة في مصر والمشكلة أن هذه العناصر الجديدة لم تحضر الإمبراطورية في أيام مجدها وسطوتها. فالقادة الجدد لمصر ليسوا من نوع الباشاوات الذين تعاملوا مع بريطانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين، وتعلموا الدرس الذى تعلمه "سعد زغلول بعد إغتيال السير "لى ستاك" أو الدرس الذى تعلمه "مصطفى النحاس" من مفاوضته مع الإنجليز ١٩٣٠. ولا حتى الدرس الذى تعمله الملك فاروق بإنذار ٤ فبراير ١٩٤٢. وبالتالى فإن هؤلاء القادة الجدد يستخفون ببريطانيا ويركزن إهتمامهم على أمريكا[٢٢].

وكانت أمريكا تميل إلى لعب دور الوسيط بين الطرفين فإنهالت المراسلات والبرقيات بين القاهرة وواشنطن فى هذه الفترة ، نذكر هنا برقية روزفلت لعبد الناصر يطلب منه المساهمة فى جعل الأمور أكثر هدوءاً فى القناة[٢٣].

**الاتحاد السوفيتي:** فهناك قيادة مجهولة جديدة، نواياها ليست ظاهرة، وسياستها لم تتحدد بعد. وعلى الأرجح فإنها سوف تأخذ نهجاً يختلف عن نهج ستالين. وكان من الواضح للإنجليز أن العسكرين السوفيت سوف يقومون مع القيادة الجديدة بدور أكبر مما كانوا يقومون به أيام حكم ستالين وأنهم يتجهون إلى الشرق الأوسط وخصوصاً مصر .

**فرنسا:** كانت الحكومة الفرنسية مصدر إزعاج فهى تلح على طلب دور فى الشرق الأوسط، وكانت بريطانيا تسعى دوماً إلى إزاحتها من الشرق الأوسط، وفى الظروف المتغيرة ، والولايات المتحدة تستخدم نفس منطق الإزاحة مع بريطانيا فمن وجهه نظر لندن أن الوقت حان لإدخال فرنسا على نحوٍ ما فى المعادلة[٢٤] ، نلاحظ مما سبق أن الموقف الدولى كان يجبر بريطانيا للجلوس حول مائدة المفاوضات مع مصر .

**الجبهة الداخلية :**

لم يكن الموقف الدولى وحده هو الذى دفع بريطانيا لفتح باب التفاوض مع مصر حول وضع حل للأزمة الراهنة بل كان هناك ضغط

قوى على الحكومة من قبل مجلس العموم ونوابه الذين شنوا هجمات على الحكومة خصوصاً بعد تصاعد أعمال العنف ضد القوات البريطانية فى منطقة القنال ٠

وكثرت استجوابات النواب فى المجلس خصوصاً فى عام ١٩٥٣ إذ لا تكاد تخلو جلسة من جلسات المجلس يستفسر فيها الأعضاء عما اتخذته الحكومة من تدابير لمعالجة الموقف المتدهور فى القنال ٠

فى ٢٥ يناير ١٩٥٤: سأل السير "باتريك ميتلاند" Patrick Matland وزير الخارجية عدداً من التساؤلات وطلب الرد عليها ٠

١- كم عدد الهجمات التى تعرض لها العاملون البريطانيون فى منطقة القناة سنة ١٩٥٣ بالهراوات والسكاكين والأسلحة غير النارية الأخرى ٠
٢- كم عدد البريطانيين الذين قتلوا وماتوا نتيجة لجروحهم فى منطقة قناة السويس عام ١٩٥٣ وهذا العام ٠

وقد أجاب مستر سلوين لويد: والأرقام كالتالى:
هجوم بأسلحة غير نارية عام ١٩٥٣ "٢٥٤" وهذا العام "٢٠".
قتل أو موت متأثر بالإصابة عام ١٩٥٣ "١١" وهذا العام "٣".
هجوم بالمتفجرات عام ١٩٥٣ واحد "لم ينجح" وهذا العام لا شئ [(٢٥)] ٠

وفى الجلسة نفسها عبر مستر ميتلاند Matland عن مدى الضيق الذى يعم أفراد الشعب حيث أوضح أن الشعب فى هذا البلد غير راضٍ عن الإهانات التى تتعرض لها بريطانيا من جراء هذه الاعتداءات المتكررة كما طالب بعدم التفاوض مع مصر فى ظل هذه التهديدات .

وتحدث سير "إبويل" وتقدم بسؤال إلى وزير الخارجية حول حادثة إغتيال جندى بريطانى فى معسكر بور سعيد يوم ١٩ يناير وأجابه مستر سلوين لويد أن هذا الحادث وقع فى يوم ١٨ يناير عندما تعرضت مركبة متجهة إلى بور سعيد من جانب سيارة مدنية فى مدينة القنطرة وأدى هذا الحادث إلى موت الجندى متأثراً بجراحه وعن موقف الحكومة فقد أوضح لويد أن حكومة جلاله الملك قدمت إحتجاجاً شديد اللهجة للحكومة المصرية ٠

وفى ١٧ فبراير سأل مستر ميتلاند Maitland وزير الخارجية مجموعة من الأسئلة تتعلق بالوضع فى منطقة القناة منها:

١ - إذا كانت الحكومة المصرية قد قامت أو وافقت على إجراء تحقيقات فى حوادث الاعتداء الموجهة ضد الأشخاص والممتلكات البريطانية فى منقطة قناة السويس وماذا كانت نتيجة هذه التحقيقات وما هى العقوبات التى وقعت على الجناه وعدد الاعتداءت التى تعرض لها الأشخاص والممتلكات حتى اليوم الحالى ؟

فرد عليه مستر لويد "Solwyn Loycad" أن العدد الكلى لتلك الحوادث منذ الأول فى يناير ١٩٥٣ إلى فبراير ١٩٥٤ "٢٩٦" حادث ، وكان أغلب هذه الحوادث سرقة وقطع خطوط الكابلات وفيما يتعلق بالاعتداء على أشخاص بريطانيين قتل ١٤ بريطانى أو ماتوا متأثرين بجروحهم.

وأن الحكومة البريطانية تقدمت باحتجاج للحكومة المصرية حيث تقوم السلطات المصرية بفتح تحقيقات رسمية.

وقد أوضح مستر ميتلاند أن الموقف أصبح مؤسفاً للغاية وأن الصورة تزداد اسوداداً.

فأشار لويد أنه يجب الإلتزام بالصبر فى محاولةٍ للوصول إلى إتفاق وأبدى تخوفه من صعوبة الوصول إلى إتفاقية مشروطة مشرفة فى ظل الحوادث المؤسفة على القوات البريطانية فى القنال.

وفى جلسة ٣ فبراير ١٩٥٤ شن مجموعة من النواب هجوماً على الحكومة بسبب اختفاء عدد من الموظفين العسكرين الذين يخدمون فى منطقة القناة[٢٦].

وأوضح لويد أن الأرقام حتى ٢٧ يناير ٢٠ ضابطا و هناك أربعة تغيبوا ويُعتقد أنهم خُطفوا.

وفى مارس ١٩٥٤ أوضح مستر إيدن Eden فى إجابة على استفسار لمستر هندرسون بخصوص الوضع فى القناة.

أن حالة الأمن والنظام فى منطقة القناة تدهورت خلال شهر مارس حيث وقع عدد من الحوادث كان نتيجتها أن قُتل أربعة ضباط بريطانيون وجُرح آخرون وفُقد إثنان٠

وفى الجلسة ذاتها طلب السيد وليامز Weliams من وزير الدولة للشئون الخارجية بيان بعدد الهجمات التى تعرض لها رجال الخدمة البريطانيون فى مصر فى فبراير ١٩٥٤ وهل قدمت احتجاجات للحكومة المصرية؟

فأجاب وزير الخارجية أنه حدث خلال شهر فبراير ١٩٥٤ "١١" هجوماً على رجال الخدمة البريطانيين فى مصر فى التواريخ التالية:

١- حادث واحد فى أيام ٥ فبراير، ٨ فبراير، ٩ فبراير، ١٣ فبراير، ١٤ فبراير ١٧ فبراير، ٢٠ فبراير، ٢٨ فبراير٠

٢- حادثان فى يوم ١٩ فبراير٠

وقد وقعت خلال نفس الشهر ١٣ حالة لإطلاق النار على المعسكرات البريطانية من خارج محيط هذه المعسكرات٠

أما بالنسبة للاحتجاج الذى قُدّم فكان على لسان السفير البريطانى الذى قدمه إلى وزير الخارجية المصرى، وحث فيه الحكومة المصرية على اتخاذ خطوات فعلية لتحسين الموقف المتدهور فى القنال[٢٧]٠

وفى أبريل قُدم إستجواب آخر من السيد ماكلين Maklin لوزير الخارجية عن الهجمات التى وقعت ضد الجنود البريطانيين فى الفترة من مارس إلى إبريل ١٩٥٤؟

وكانت الإجابة أن الرقم الإجمالى للهجمات التى وقعت فى الفترة ١٣ مارس إلى ١٢ أبريل(٥٢) حادث٠ وقتل بريطانى واحد وأصيب أربعة آخرون بإصابات خطيرة نتيجة لهذه الهجمات وشمل هذا الرقم محاولتى خطف منعتهما الشرطة المصرية٠

وفى هذه الجلسة برزت حدة الأعضاء وغضبهم من الوضع فى القنال والخوف على مصير الأفراد البريطانيين فى المنطقة٠

وظهر ذلك واضحاً فى حديث مستر شنويل "Shinwell" الذى قدم سؤال شديد اللهجة عن مدى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لمعالجة الوضع الراهن.

فأجابه مستر "دودز باركر" Doddsparker أن القنصل البريطانى فى بور سعيد إحتج بشدة وقدم مذكرة شديدة اللهجة للحكومة المصرية مطالباً إياها بضرورة المحافظة على القانون والنظام فى قناة السويس.

وظهر غضب أعضاء المجلس واستنكارهم كثرة حوادث الاعتداء على القوات البريطانية فى المنطقة ولم يبالِ كثيراً منهم بوصف الحكومة الحالية بأنها أسوأ حكومة بريطانية على مدار التاريخ فقد أوضح مستر شنويل فى جلسة ١٩ مايو أن التاريخ لم يأتِ بحكومة ظلت ساكنة وجامدة إزاء هذا التدهور مثل الحكومة الحالية(٢٨).

ومن خلال استعراضنا لهذه الحوادث المتكررة فى منطقة القنال ضد القوات البريطانية فلم يكن يهمنا أعداد أو أرقام ولم نكن نعنى بخسائر ولكن الذى لفت الإنتباه هو الحالة التى انتابت الجميع فى بريطانيا من ذعر وخوف على مصير القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القنال، وظهر ذلك جلياً فى كثرة استجوابات الأعضاء فى مجلس العموم وهو الهيئة الأهم فى بريطانيا بل والتهجم على الحكومة الحالية للتباطوء الذى ظهر واضحاً من عدم إتخاذها الإجراءات اللازمة لحل القضية المتأزمة مما زاد من حرج الحكومة وأصبح لزاماً عليها السرعة فى الوصول إلى اتفاق مع الحكومة المصرية.

باتت هناك نقطة لابد من الإشارة إليها لأنها ساهمت بشكل غير مباشر للإسراع فى طريق المفاوضات حيث دفعت مجموعة من النواب تقديم تساؤلات للحكومة بخصوصها هذه النقطة هى :

## قناة السويس وحرية الملاحة فيها

فقد كانت قناة السويس أهم طريق بحرى فى العالم وكانت تمثل أهمية عظيمة جداً لبريطانيا على الأخص فقد كانت تعتمد عليها اعتماداً

رئيسياً فى وارداتها وصادراتها وكانت إنجلترا من أوائل الدول المستخدمة لهذا الطريق وأكثرها على الإطلاق ، يتضح صدق هذا القول إذا اتضح أن نصيب بريطانيا بلغ ٢٢ مليون طن وذلك من مجموع البترول الذى نقل عبر القناة فى هذا العام والذى قدر بـ ٦٦,٩ مليوناً عام ١٩٥٤.

ومن أهم المواد الهامة الأخرى التى تحتاجها بريطانيا والتى تنقل إليها عبر القناة الحبوب وأهمها القمح الذى يصدّر إليها من إستراليا عبر قناة السويس والذى لا يقل نصيب بريطانيا منه عن ٥١٧ ألف طن فى السنة فى عام ١٩٥٤ وإلى جانب ذلك تستورد بريطانيا القطن من الهند وباكستان بطريق السويس وتعتمد عليه إعتماداً كبيراً فى قيام الصناعة بها(٢٩).

والواقع أن اعتماد بريطانيا على قناة السويس فى تجارتها مع دول العالم المختلفة – خاصة دول الشرقيين الأوسط والأدنى – مرجعه أن المرور عبر قناة السويس يختصر المسافة بين (إنجلترا) وبين هذه الدول إلى ما يقرب من النصف وذلك إذا ما قورن بطريق رأس الرجاء الصالح.

وإذا كانت القناة بهذه الأهمية لإنجلترا بصفتها دولة تعتمد فى رخائها وإرتفاع مستوى المعيشة بها على تجارتها الخارجية فلقد كانت القناة ذات أهمية كبيرة لها من الناحية العسكرية ذلك أنها كانت دائماً فى حاجة إلى هذه القناة لحماية مستعمراتها ونقل القوات اللازمة للدفاع عن هذه المستعمرات وإمدادها بالسلاح والعتاد(٣٠).

مما سبق يتضح مدى أهمية ما تمثله قناة السويس لبريطانيا سواء على الناحية التجارية أو السياسية.

يتضح مما سبق أيضاً الهدف الذى دفع أعضاء مجلس العموم لشن حملة على الحكومة مطالبين إياها بتحديد وضع قناة السويس وحرية الملاحة بها.

ففى جلسة ٢٥ يناير ١٩٥٤ قدم السيد شنويل "Shinwell" استجوابا لوزير الخارجية لتوضح الخطوات التى إتخذتها الحكومة للتشكيك فيما تدعيه مصر بأن لها حق إعتراض السفن التى تمر فى قناة السويس؟

فأجاب مستر سلوين لويد "Solwyn Loyed" أن حكومة جلالة الملكة رفضت أن تعترف بحق مصر فى فرض قيود على مرور سفن البضاعة فى القناة وقت السلم وأرسلت مذكرة بهذا المعنى للحكومة المصرية يوم ٢٨ مايو ١٩٥١ وتبنت المملكة المتحدة مع فرنسا والولايات المتحدة مشروع قرار فى مجلس الأمن خلال أغسطس ١٩٥١ يطالب مصر بوضع حل لهذا الموضوع٠

وفى سؤال آخر لمستر شنويل "Shinwell " عن عدد السفن التى تم إيقافها وتفتيشها من جانب الحكومة المصرية وكم حالة تمت فيها مصادرة البضاعة؟

فأجابه مستر سلوين لويد "Solwyn Loyed" أنه خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠ قامت الحكومة المصرية بإيقاف ٣٨ سفينة بريطانية وأعادتها على أساس أنها تحمل بضاعة ممنوعة إلى إسرائيل وتم إيقاف سفينتين بريطانيتين فى عام ١٩٥٢.

وأوضح مستر شنويل فى بيان شديد اللهجة أن اعتراض السفن البريطانية فيه مخالفة واضحة للقانون الدولى[٣١]٠

وفى حديث مستر كروسمان "Cross Man" فى جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٣ أوضح بضرورة توقيع اتفاقية مع مصر بخصوص قناة السويس وحرية الملاحة فيها وإذا لم تسرع بريطانيا فى هذا سيسير الوضع البريطانى كله فى الشرق الأوسط من سيئ إلى أسوأ وأشار كروسمان إلى رأى الأعضاء المنشقين فى المعارضة والذى أوضحوا فيه ضرورة التعاون مع العالم العربى مشيراً أن هذا التعاون الحق مع العالم العربى لابد أن يبدأ بتوقيع اتفاقية تتعلق بقناة السويس٠

وفى جلسة ١٧ فبراير ١٩٥٤ تناول المجلس مناقشة حادة للأعضاء حول ضرورة اتخاذ الحكومة لإجراءات تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس٠

وتقدم مستر باتريك ميتلاند "Patrick Maitland" بسؤال لوزير الخارجية عما إذا كان يعلم أن بريطانيا ومصر عليهما وفقاً لشروط معاهدة

١٩٣٦ مسئولية ضمان حرية الملاحة والأمن الكامل للملاحة فى قناة السويس وإذا كان سيقترح على مجلس الأمن اتخاذ إجراء ليفرض على مصر الامتثال لتوجيه المجلس عام ١٩٥١ بعدم إعاقة حرية الملاحة وإذا كان سيرسل سفناً من سلاح البحرية الملكية لغرض تنفيذ توجيه مجلس الأمن؟

وكانت إجابة مستر سلوين لويد بالنسبة للجزء الأول هى أن المادة (٨) من المعاهدة المصرية الإنجليزية الموقعة ١٩٣٦ لا تفرض صراحة أى إلتزام بضمان الحرية والأمن الكامل للملاحة فى قناة السويس وما تنص عليه هو أن تعطى للحكومة البريطانية الحق فى الاحتفاظ بقوات فى منطقة القناة
إلى الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى وضع يمكنه بموارده الخاصة من ضمان الحرية والأمن الكامل للملاحة فى القناة[٣٢]،

مما سبق يمكن القول أن كثرة إستفسارات الأعضاء ورغبتهم الملحة فى وضع حل للمشكلة المتعلقة بحرية الملاحة فى قناة السويس مما سبب ضغطاً ما على الحكومة البريطانية للإسراع فى طريق المفاوضات خصوصاً بعد كثرة عمليات إيقاف السفن البريطانية وتفتيشها من قبل الحكومة المصرية،

هناك نقطة أخيرة دفعت أعضاء مجلس العموم للضغط على الحكومة وهى الحالة المعيشية المتدهورة التى يعانى منها الجنود والضباط البريطانيين فى منطقة القنال خاصة بعد تصاعد حركة الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى القنال،

وقد تقدم مجموعة من الأعضاء بطلبات لمناقشة الحالة المعيشية للجنود فى هذه المنطقة وكان أبرز هذه المناقشات ما تقدم به مستر كروسمان Mr Cross Man فى يناير ١٩٥٤ والذى أوضح مدى المعاناة التى تعيشها هذه القوات فاورد أن:

١% من هذه القوات يقيمون فى مسكن دائم،

٣% يعيشون فى أكواخ.
٣٨% يعيشون فى خيام .

وأكثر من النصف فى معسكرات جزء منها به أكواخ وجزء به خيام. وكتب مذكرة مفصلة أوضح فيها :
"تعيش معظم الوحدات فى معسكرات كلها من الخيام تقريباً تحيطها الأسلاك الشائكة الباردة فى الشتاء والشديدة الحرارة فى الصيف وإنهم يتعرضون هناك للعواصف الرملية والذباب والبعوض ، وأضاف أن وسائل الحياة الخاصة بهؤلاء الجنود كالحة فليس من السهل أن يفلت الجندى من هذا الجو الملئ بالخيام والأسلاك الشائكة والذباب، وإذا ترك المعسكر فلابد أن يكون مسلحاً ووسط حراسة، وأشار إلى أنه من المستحيل توفير أسباب الراحة العادية لهذه الحامية الكبيرة التى تشغل منطقة واسعة" (٣٣).

وفى مارس ١٩٥٤ شنت "باربارا كاسيل" "Barbara Castle" هجوماً على الحكومة للموضوع نفسه وأشارت إلى أن هذه الحالة المعيشية السيئة لا تؤثر فقط على رفاهية وسلامة ٧٠٠٠٠ من القوات البريطانية بل تؤثر على سعادة أسرهم وراحتهم.

وأشارت باربارا إلى أن توسيع دائرة الإنتشار فى منطقة القناة التى كانت تتواجد بها كتيبة واحدة قبل الحرب جعل لدى القوات البريطانية قوات ومخازن ومستودعات مزدحمة بدون توفير الحماية المناسبة لها.
هذا إلى جانب إلغاء الإجازات ولذا لا يستطيع الجندى أن يهرب من هذا الجو المخيف الرتيب ويغامر بالذهاب إلى القاهرة أو الإسكندرية والوضع العام أن هؤلاء الجنود يجلسون فى معسكر اعتقال خلف أسلاك شائكة يفكرون فى جدوى وجودهم هناك ويتساءلون ماذا حدث لأسرهم فى بريطانيا.

أضافت كاسيل أن النظرية تقول أنه يفترض أن هؤلاء الجنود يدافعون عن خط حياة الإمبراطورية ولكن الواقع يقول أنهم يقضون كل وقتهم يراقبون المستودعات ويحاولون حماية المنشآت والممتلكات من السلب والنهب الذى يقوم به سكان تلك المناطق.

وإلى جانب الإحساس بالخطر الذى يعترى هؤلاء الجنود هناك إحساس آخر بعدم جدوى ما يعملون.

وبالإضافة إلى واجبه العادى يُكلف كل رجلٍ بمهمة حراسة ليلية مرتين فى الأسبوع يراقب عدواً من المفروض أن يكون حليفاً إذا كان لهذه القاعدة مغزىً عسكرى بناءً على الاتفاق المبرم ١٩٣٦.

وأنه مما يزيد الأمر صعوبة هو أنه حتى هذه اللحظة لم يقدم أحد اقتراحاً لحل الموضوع، وتحسين الظروف والإجابة واضحة فعندما يكون هناك ٨٠٠٠٠ رجل يعيشون فى مساكن أعدت لـ ٤٠٠٠٠ فقط فإن هذا الأمر سيتكلف الكثير من الأموال لتعديل هذا الوضع السكنى وجعله يناسب هذه الأعداد.

وأشارت كاسيل إلى أنه لا توجد سوى طريقتين لإنهاء هذه الحاله، الأولى هى سحب جميع القوات والمعدات قبل عام ١٩٥٦ ، وهذا إلزام بموجب معاهدة ١٩٣٦ ، والثانية التوصل إلى إتفاقية جديدة مع مصر.

وأن هناك إجماع بين الخبراء على أن الوضع الحالى لا يخدم مصالح الإمبراطورية الدفاعية ، لكنه عبء ثقيل تنوء به الرقاب وأنه لابد من تقارب وجهة النظر المصرية والبريطانية لحل هذا الموضوع المعقد(٣٤).

على الرغم من هذه الظروف التى واجهتها بريطانيا والتى كانت تدعو لعقد إتفاق إلا أن الأسد البريطانى كان يلجأ دائماً إلى المماطلة والتسويف ذلك أن هناك مجموعة من غلاة المتشددين كانوا يرون فى خروج بريطانيا من مصر كسراً لهيبة الإمبراطورية فعلى سبيل المثال موقف مستر ريس ديفيس "Rees – Davies" فى مجلس العموم والذى حمل على الحكومة الدخول فى مفاوضات مع مصر وأنه لا يجب أن يسعى للدخول فى إتفاقيات مع رجال يفترض أنهم نازيون ولا يمكن الوثوق فى أنهم سيحافظون على كلمتهم.

وأن الدخول مع حكومة وصلت إلى السلطة بانقلاب فى اتفاقية "لا تستحق الورق التى كتبت عليه" سيكون مدمراً للأحوال النفسية ولهيبة دولتنا"٠

وهناك أيضاً مستر ووترهاوس "Water House" الذى أوضح أنه إذا انسحبت بريطانيا من مصر تحت الضغط المصرى سيكون لهذا تأثير الكارثة فى كل أنحاء الكومنولث ،وأن هناك إنطباعاً سيؤخذ "أن بريطانيا باتت متعبة من مسئولياتها ونوت الرحيل" ، وأعرب ووترهاوس عن عدم ثقته فى المصريين فكيف يعقد معهم اتفاقية اليوم وهم الذين خالفوا اتفاقية ١٨٨٨ بشأن حرية الملاحة فى السويس وهم أيضاً الذين ألغوا اتفاقية ١٩٣٦ والتى عقدت بناءً على حرية تامة بين الطرفين (٣٥)٠

وعلى الرغم من هذا الاتجاه المعارض للاتفاق مع مصر، والذى شن مؤيدوه حمله هجومية على الحكومة٠

إلا أن الحكومة البريطانية رأت فتح باب المفاوضات مع مصر نتيجة للضغوط التى أوضحناها سواء كان على المستوى الدولى أو الموقف الداخلى٠

## المباحثات التمهيدية بين الطرفين:

أرسل الدكتور محمود فوزى "وزير خارجية مصر" - بناءً على طلب جمال عبد الناصر بدء الاتصال مع السفير البريطانى بهدف تحديد موعد لبدء المفاوضات - مذكرة إلى السيد "رالف ستيفنسون" ورد فيها٠

"إننا خلال الشهور الأخيرة نعتبركم ضيوفاً علينا وأنتم الآن تضطروننا إلى أن نقول لكم بصراحة"إن الضيافة انتهت"، وسوف يكون لسوء الحظ – ولا أقول من سوء الأخلاق – أن تضطرونا اضطراراً إلى إنهاء الضيافة بطرد"(٣٦)٠

وبعد دراسة الموقف ، بعث " إيدن" إلى السير "رالف ستيفنسون" يبلغه بقبول اقتراحه بالبدء فى اجتماعات تمهيدية وغير رسمية لاستكشاف أفكار المصريين، وقام السفير البريطانى بإبلاغ الدكتور محمود فوزى بهذا

المضمون، ولكن كان رأى جمال عبد الناصر أن الأمور لم تعد تحتمل جلسات تمهيدية ،ومع ذلك فلا مانع من عقد جلسة أو جلستين غير رسميتين للاتفاق على أسلوب التفاوض وبالفعل عُقد اجتماعان تمهيديان، اتضح فيهما أن المسافة واسعة بين أفكار الطرفين ومطالبهما، ولم تصل الجلسات التمهيدية لنتائج محددة، ولكنها بلورت موقف كل طرف إزاء الأخر(٣٧).

وبدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى يوم الإثنين ٢٧ إبريل١٩٥٣ وقد بدأ الجانب المصرى الحديث عن أهمية الثقة المتبادلة وما يخشاه المصريون من انهيار الثقة بالإنجليز بعد أن طال احتلالهم للبلاد .

وكان الجانب البريطانى - الذى تشكل من السفير البريطانى رالف ستيفنسون، وسير بريان روبرتسون ،ومستر كريزويل من موظفى السفارة وثلاثة من الضباط الإنجليز - عاد إلى ترديد النغمة السابقة من حيث أهمية قناة السويس للإنجليز من الناحية الاستراتيجية، وكذلك أهميتها لمجموعة الكومنولث .

وأضاف ممثلوا بريطانيا فى المفاوضات أن إهتمام بريطانيا بأمن الشرق الأوسط مرجعه إلى إرتباطها بمعاهدات مع مجموعة هذه الدول فضلاً عن إهتمامها بمناطق البترول الموجودة بها(٣٨).

وأضاف الجانب البريطانى أن قناة السويس هى أصلح مكان يمكن أن تباشر بريطانيا منه أمر الدفاع عن الشرق الأوسط. ولذلك فالإنجليز يرون أن تكون بقناة السويس قاعدة حربية صالحة فضلاً عن أنه يجب أن يتم تدبير أمر الدفاع الجوى عن هذه القاعدة ؛إذ بدونه تصبح القاعدة فى نظر الإنجليز عديمة الجدوى، على أنه إذا رغبت مصر أن تكون بيدها أمر هذه القاعدة فيبقى الإشراف الفنى فى يد الإنجليز .

وتناولت المناقشات بعد ذلك اختصاص اللجان التى سيُعهد إليها بحث انسحاب القوات البريطانية من مصر، وكيفية المحافظة على القاعدة فى حالة جيدة وتمسك الجانب المصرى بأن القاعدة التى هى جزء من الأراضى المصرية يجب أن تكون السيادة عليها لمصر، وكذلك يجب أن يكون الدفاع الجوى عنها من اختصاص الحكومة المصرية(٣٩).

ورأى الإنجليز أن يكون الإشراف الفنى بأيدى الإنجليز ،لأنهم سيكونون أقدر على المحافظة على القاعدة ومنشآتها ونظم إداراتها التى يُلمّون بها ولكن الجانب المصرى أصر على أن يكونوا من غير الإنجليز، وأصر على أن يكون بقاء الفنيين البريطانيين بالقاعدة مرهوناً بتدريب الفنيين المصريين الذين يحلون محلهم، وحتى يتم تمصير القاعدة نهائياً من حيث السيادة والملكية والحيازة .

وتوقفت المباحثات بعد إجتماع ٥ مايو ١٩٥٣ نظراً لمراوغات الجانب البريطانى وبسبب تعنت الإنجليز فى محاولة استغلال موافقة مصر على بقاء بعض الفنيين بالقاعدة لمدة معينة وزيادة عددهم بحيث يصبحون قوة احتلال جديدة .

وتعثرت المفاوضات فى الأسس التى تحقق للشعب المصرى سيادته على أرضه وأعلن جمال عبد الناصر أنه: "لا داعى لأن نغرق فى تفصيلات دون هدف معين متفق عليه " فقضية مصر ليست موضوعاً للمساومة وأن مصر لا يمكن أن تحيد عن هدفها فى إجلاء القوات البريطانية وتحقيق السيادة على أراضيها، وسوف ندافع بقوة عن بقاء هذه القوات على أرضنا وقد حددنا هدفنا منذ الجلسة الأولى للجانب البريطانى، ولم نشأ أن نترك الزمام يفلت من أيدينا، ونكرر ما حدث فى المفاوضات السابقة على الثورة[٤٠].

وأعلن اللواء محمد نجيب بياناً للشعب المصرى فى ٩ مايو يوضح فيه أسباب قطع المفاوضات والتى تتلخص فى محاولات المفاوضين الإنجليز العبث بالمبدأ الذى جعلته مصر أساساً للدخول فى هذه المباحثات وهو جلاء الاحتلال عن مصر .

وتأزم الموقف بين الحكومتين المصرية والبريطانية وإشتعلت حركة الكفاح المسلح فى القناة على النحو الذى أشرنا إليه نتيجة لتوقف المباحثات ولما كانت مصر قد سبق لها أن أبلغت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على لسان سفيرها (أحمد حسين) قبل انعقاد مؤتمر برمودا أنها إذا لم تصل المفاوضات بين الجانبين إلى نتائج إيجابية فإنها ستتخذ من الإجراءات ما يكفل لها تحقيق مطالبها، ومن ذلك إعلان الحياد التام فى

الحـرب البـاردة بـين المعسـكرين الشـرقى والغربـى وبعـض التـدابير الاقتصادية الأخرى[٤١]،

وكانت الولايات المتحدة حريصـة علـى أن تستأنف المباحثات بين الجانبين المصرى والبريطانى ،وقد تلقى مستر كافرى السفير الأمريكى فى القاهرة تعليمات من حكومته تدعو إلى الاتصـال بالحكومـة المصرية بهدف استئناف المفاوضات بين الجانبين الإنجليزى والمصرى[٤٢]،

وفـى الوقت الـذى تتعرض فيه الثورة فـى مصـر لأزمـة مـن أشـد الأزمات التى واجهتها منذ قيامها وذلك خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٥٤ وهى الأزمة المعروفة بأزمة مارس ١٩٥٤.

حيـث تفجـر الصـراع علـى السلطة بـين محمد نجيب وجمـال عبد الناصر، وحدث انقسام حاد فى القوات المسلحة كاد يؤدى إلى نشوب حـرب أهلية، وكانت بريطانيا تأمل أن يؤدى هذا الخلاف إلى انهيار الجبهة الداخلية فى مصر مما يسمح لها بالتداخل وفرض الشروط التى تريدها،

ولكن فى إبريل ١٩٥٤ أخذ أمل بريطانيا يذوى ويتبدد فقد خرج عبد الناصـر مـن هـذا الصـراع ظـافراً، ودانـت لـه مقاليد السـلطة فـى مصـر دون منازع[٤٣]،

وإنعكسـت آثـار استقرار الوضـع السياسـى فـى مصـر انعكاساً سيئاً علـى أوضـاع البريطـانيين فـى منطقـة القنـاة، ففـى ٢٦ مـايو ١٩٥٤ شـهدت منطقة القناة أول إضراب يحدث بين القوات البريطانية فى مصر،

فقد أضرب جنود الموريشيان[٤٤] عن العمل بتشجيع من المخـابرات المصرية ،وإتخذت القيـادة العامـة البريطانيـة بمنطقـة القنـاة فـى مواجهـة هذا الإضـــراب إجـــراءات ســريعة منعـــاً لانتقـــال عـــدواه إلـــى بـــاقى القوات فى المنطقة،

وفـى ٢٣ يونيو ١٩٥٤ توقفت الحياة فـى جميـع معسكرات الجيش البريطانى فقد أضرب جميع العمال المصريين والأجانب عن العمل تماماً،

وفى ٢٥ يونيو انتقلت القيادة العامة للقوات البريطانية فى منطقة القناة إلى قبرص٠

وفى ٢٧ يونيو ١٩٥٤ أصدرت القيادة العامة البريطانية بمنطقة القناة تعليماتها بإخلاء ميناء الأدبية بالسويس وهدم مخازنه، ومستودعاته(٤٥)٠

وقد دللت هذه الإجراءات العسكرية الأخيرة على أن الحكومة البريطانية قد اقتنعت أخر الأمر برأى القيادة العامة البريطانية فى منطقة القناة وهو ضرورة جلاء قواتها عن القاعدة العسكرية بعد أن فقدت قيمتها الإستراتيجية فى أى حرب فى المستقبل نتيجة لوجودها وسط شعبٍ معادٍ يحيطها بكل مظاهر الكراهية(٤٦)٠

## الإتفاقية الأولى للجلاء ٢٧ يوليه ١٩٥٤ :

كانت الظروف منذ يونيو ١٩٥٤ مهيأة لاستئناف المفاوضات إذ كان عبد الناصر يرمى لعقد اتفاق مع إنجلترا لتحقيق الجلاء حتى يمكنه عن طريقه توطيد أركان النظام الجديد بعد أن تسببت أحداث أزمتى فبراير ومارس فى حدوث شرخ كبير فى جدار هذا النظام٠

ولضمان سرعة عقد اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الجلاء وبالتالى إعادة الاستقرار إلى البلاد، كان رأى عبد الناصر الذى أيده معظم أعضاء مجلس الثورة أنه لابد من التساهل فى بعض نقاط الخلاف، التى كان الجانب المصرى قد أظهر تشدداً بشأنها خلال المباحثات السابقة٠

وكان أهم هذه النقاط مسألة عودة القوات البريطانية إلى قاعدة القناة لاستخدامها فى حالة وقوع هجوم على تركيا(٤٧)٠

وتم تشكيل الوفدين المصرى والبريطانى لبدء الجولة الجديدة فى يوم الأحد ١١ يوليو ١٩٥٤ فكان على هذا النحو الجانب المصرى رئاسة عبدالناصر بعد إبعاد نجيب وعضوية عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف

البغدادى وصلاح سالم والدكتور محمد فوزى. ومن الجانب البريطانى السفير البريطانى سير رالف سيتفنسون، وميجر بنسون قائد القوات البريطانية ومستر رالف مودى الوزير المفوض فى السفارة، وحضر وزير الحربية البريطانية أنتونى هيد فى المراحل الأخيرة[٤٨].

وفى قاعة الاجتماعات بدار رياسة مجلس الوزراء اجتمع الوفدان المصرى والبريطانى بصفة رسمية لأول مرة لتبدأ مرحلة حاسمة من مراحل المفاوضات بينهما ،ولم تستغرق المباحثات سوى أسبوعين فقط تم خلالهما عقد ست جلسات وفى الجلسة السادسة والأخيرة التى عقدت فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ انضم إلى الوفد البريطانى مستر أنتونى هيد وزير الحربية ومستر شاكيور وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط وفى نهاية الجلسة تم توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى، وكانت هذه الاتفاقية الأولى عبارة عن المبادئ الأساسية التى سيتم بموجبها صياغة الاتفاقية النهائية[٤٩].

## إتفاقية الجلاء الأولى فى مجلس العموم البريطانى:
## عرض الحكومة لفقرات وبنود الاتفاقية الأولى للجلاء .

ألقى السيد أنتونى إيدن "Antony Eden" فى جلسة مجلس العموم البريطانى ٢٨ يوليو ١٩٥٤ بياناً شرح فيه ما تم التوصل إليه من اتفاق مبدئى مع الحكومة المصرية حول مستقبل القاعدة وفيما يلى نصوص الاتفاق:

١- تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى على أنه رغبة فى قيام العلاقات المصرية الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المشترك والصداقة الراسخة آخذين فى الاعتبار التزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة اتفق الوفدان على صياغة اتفاقية تتعلق بقاعدة قناة السويس على الأسس التالية[٥٠].

٢- يسرى الإتفاق سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه. وفى الاثنى عشر شهراً الأخيرة من مدة هذا الاتفاق يتشاور الطرفان معا لتقرير الترتيبات اللازمة بعد انتهاء هذا الاتفاق.

٣- تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس الحالية فى حالة عمل جيدة وفقاً للشروط المبينة فى ملحق(١) وتكون قابلة للاستخدام الفورى ووفقاً للفقرة التالية:

أ- فى حالة قيام قوة خارجية بهجوم مسلح على مصر أو أى دولة عضو فى معاهدة الدفاع المشترك الموقعة بين الدول العربية وقت توقيع هذا الاتفاق أو تركيا ، ستزود مصر المملكة المتحدة بكافة المرافق والتسهيلات اللازمة لوضع القاعدة فى حالة حرب وتشغيلها بكفاءة وتشمل هذه التسهيلات إستخدام الموانى المصرية فى الحدود الصارمة لما هو ضرورى للأغراض السابق ذكرها.

ب- فى حالة التهديد بحدوث هجوم على أى من الدول السابق ذكرها ستجرى مشاورات فورية بين المملكة المتحدة ومصر(٥١).

٤- سيكون تنظيم القاعدة وفقاً للملحق (١) المرفق.

٥- تمنح المملكة المتحدة حق إدخال أو إخراج أية مهمات للقاعدة بمحض اختيارها. ولن يزيد مستوى التوريدات على القدر الذى سيتم الإتفاق عليه إلا بموافقة الحكومة المصرية(٥٢).

٦- سيتم سحب القوات البريطانية بالكامل من الأراضى المصرية وفقاً لجدولٍ زمنى يتم الاتفاق عليه خلال ٢٠ شهراً من توقيع هذا الاتفاق وتقدم الحكومة المصرية كافة التسهيلات للمساعدة فى نقل الجنود والمعدات.

٧- يعترف الاتفاق بأن قناة السويس البحرية والتى تعد جزءاً لا يتجزأ من مصر مجرىً مائياً له أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ويعبر عن عزم الطرفين على دعم واحترام إتفاق ١٨٨٨ الذى تضمن حرية الملاحة فى القناة.

٨- تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة للطائرات التى يتم الإخطار عنها وتكون تابعة لسلاح الطيران الملكى وتُمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأكثر رعاية للطائرات المسموح بها.

٩- ستكون هناك موضوعات تفصيلية يتم تغطيتها فى صياغة الاتفاق وتشمل تخزين البترول والترتيبات المالية الضرورية والمسائل

التفصيلية الأخرى التى تحمل أهمية لكلا الطرفين. وسيتم تسوية هذه الأمور من خلال مفاوضات ودية ستبدأ فوراً[٥٣].

**(ملحق ١)**

١- سيكون لحكومة جلالة الملكة الحق فى الاحتفاظ بمنشآت معينة يتفق عليها واستخدام هذه المنشآت فى الاحتياجات الحالية وإذا قررت حكومة جلالة الملكة فى أى وقت الاستغناء عن هذه المنشآت فسوف تناقش موضوع التصرف فى أى من هذه المنشآت التى لم تعد تحتاجها مع الحكومة المصرية ولابد من موافقة الحكومة المصرية على أى منشآت جديدة.

٢- بعد انسحاب القوات البريطانية تضطلع الحكومة المصرية بمسئولية أمن القاعدة وجميع المعدات التى بها أو التى تدخل أو تخرج منها.

٣- ستقوم الحكومة البريطانية بإبرام عقد مع شركات تجارية بريطانية أو مصرية للحفاظ على وتشغيل المنشآت المشار إليها فى الفقرة(١) وحماية المخازن الموجودة بهذه المنشآت. وسيكون للشركات التجارية الحق فى استخدام أى فنيين أو عاملين مدنيين بريطانيين أو مصريين ، وألا يتجاوز عدد هؤلاء الرقم الذى يتفق عليه فى المفاوضات، ولهذه الشركات أيضاً الحق فى استخدام أى عمالة محلية تحتاجها.

٤- تقدم الحكومة المصرية الدعم الكامل للشركات التجارية المشار إليها فى الفقرة (٣) كى تمكنها من تنفيذ المهام المنوطة بها وتعيين إحدى الهيئات التى يمكن أن يتعامل معها المتعهدون لتنفيذ مهامهم.

٥- تحافظ الحكومة المصرية على المنشآت والمرافق العامة ووسائل الاتصال والكبارى وخطوط الأنابيب وأرصفة السفن إلخ .. فى نفس الحالة الجيدة التى سُلمت بها وفقاً للاتفاق بين الحكومتين. وسوف تُزوِّد الشركات التجارية المشار إليها فى الفقرة (٣) بجميع المرافق والتسهيلات التى تحتاجها فى العمليات التى تقوم بها.

٦- تُوفر للحكومة البريطانية مرافق تستخدمها فى التفتيش على المنشآت المشار إليها فى الفقرة (١) وعلى العمل الذى يجرى تنفيذه فى القاعدة.

ولتسهيل هذا يلحق العاملون بالسفارة البريطانية بالقاهرة. وسيتم الاتفاق على العدد النهائى لهؤلاء العاملين بين الحكومتين[٥٤].

وفى جلسة ٢٩ يوليو ١٩٥٤ بدأت الحكومة البريطانية بتوضيح هذه الفقرات وسرد الحجج والأسباب التى دعتها للتوقيع على هذه الاتفاقية وكان متحدث بلسان الحكومة هو مستر (أنتونى هيد Antony Head) وزير حربيتها.

وفى بداية حديثه أشار إلى أن النقاش والمباحثات الأساسية سيرتكزان على نقطتين ، الأولى سياق الاتفاق الذى وقع بصفة مبدئية فى القاهرة فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، الثانية هل الحكومة البريطانية تتبع سياسة صحيحة تجاه مصر بإقدامها على خطوات ستؤدى إلى التصديق النهائى على إبرام اتفاق مع مصر.

وأن هاتين النقطتين تعتمدان إلى حدٍ كبيرٍ جداً على الاعتبارات الاستراتيجية وخصوصاً على المراجعة الاستراتيجية التى قام بها قادة الأركان ووافقت عليها رئاسة الوزراء فى ضوء الظروف الحالية.

وأوضح مستر هيد Head ثلاثة اعتبارات لابد الأخذ بها فى سياق الحديث عن السياسة تجاه مصر.

أول هذه الاعتبارات هى مجئ عصر القنبلة الهيدروجينية مع الأسلحة النووية الحرارية الأخرى وفى الحرب ممكن التوقع بإستخدام هذه الأسلحة ضد بريطانيا. وأن القدرة على تعبئة وتموين وتدريب أعداد كبيرة من القوات البريطانية وراء البحار ستكون محدودة لبعد المسافة[٥٥].

وهذا الاعتبار ينطبق على أية قوة ، فعلى سبيل المثال "روسيا" التى تحاول الاحتفاظ بقوات كبيرة فى الشرق الأوسط. كما يعوق هذا أيضاً خطوط المواصلات الطويلة المارة بالبلاد الجبلية الوعرة والتى تكون معرضة للهجمات، وعلى هذا الأساس فلم يعد من المحتمل أن تجرى فى الشرق الأوسط عمليات حربية وغزوات على نطاق واسع فى المستقبل[٥٦].

النقطة الثانية والتى أوضحها مستر هيد "Head" هى انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلنطى والتقدم الكبير الذى حدث فى إعادة تجهيز جيشها بكثير من الأسلحة والمعدات الحديثة التى أمدتها بها الولايات المتحدة بالإضافة إلى المشورة الفنية ، وتركيا مصممة على القتال والدفاع عن نفسها وفى الظروف التى تزيد فيها صعوبة خطوط المواصلات من روسيا إلى تركيا فإن فرص نجاحها قوية بدرجة كبيرة.

وأشار إلى أنه بالنظر إلى الخريطة سيجدون أن الأماكن التى بها القاعدة فى مصر بعيدة جداً عن المنطقة التى يحتمل القتال فيها فى حالة نشوب حرب.

وأشار إلى منطقة قبرص والتى من الممكن استخدامها كقاعدة بديلة تقوم بنفس الدور بكل بكفاءة أكثر لقربها من موقع الصراعات.

فالموضوع إذاً ليس هو أهمية القاعدة الموجودة فى مصر بل هو احتمالية إقامة القواعد الضرورية للحرب فى مكان أقرب إلى تلك المنطقة. إذن هذه النقطة تشير إلى أنه من الأهمية لوجود روح أفضل وتعاون أكثر مع مصر من أجل تقوية الوضع الإستراتيجى فى الشرق الأوسط.

النقطة الثالثة: تتعلق بالامبراطورية البريطانية نفسها والملاحظ أنها توسعت أكثر من اللازم ،فالالتزامات أكبر بكثير من حجم القوات التى تمتلكها ولا يوجد إحتياطى إستراتيجى فلابد من تقليص هذه الالتزامات وأن كان ذلك لا يعنى فشل الحكومة فى أداء مهامها(٥٧).

وعلى هذا الأساس يجب أن تكون هناك قدرة على المساواة بين **ثلاث نقاط:**

أ- الحصول على قاعدة أصغر.

ب- أن يكون الهدف متجه نحو الحصول على تعاون أفضل مع مصر.

ج- تكوين احتياطى إستراتيجى.

وأوضح أنه فى ضوء تقليص القاعدة سيتم الإستعانة بـ ٤ آلاف جندى من الفنيين وفضّل هيد أن يكون لبريطانيا فى القاعدة فنيين ومدنيين جنود بدلاً من أن يكونوا جنوداً كفنيين أو مدنيين[٥٨]٠

وبالاختلاف عن مناقشات سابقة فإنه فى هذه الاتفاقية تم الاتفاق على أن الإجلاء عن القاعدة سيكون مكتملاً خلال ٢٠ شهراً وأن هذه المدة فرصة كافية لتنفيذ الإجلاء بكفاءة واتقان٠

وهناك نقطة أخرى أشار إليها مستر هيد "Head" وهى مدة هذه المعاهدة التى هى سبع سنوات حيث أن بعض الأعضاء أشاروا أنه يجب أن تكون هذه المدة عشرين سنة وهناك أعضاء آخرون يقولون أن المعاهدة من هذا النوع لا تستحق الورق الذى كتبت عليه٠

وأوضح مستر هيد أن الحكومة المصرية الجديدة التى تهدف إلى تحسين الأوضاع من إنعاش الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة ومن مصلحة الحكومة الحالية هو تحسين العلاقة ليس مع بريطانيا فقط ولكن أيضاً مع الولايات المتحدة وأن أولئك الذين يعتقدون أن العلاقات المستقبلية مع مصر ربما تكون سيئة فأشار عليهم مستر هيد بالانتظار فى صمت بدلاً من أن يصبحوا لإفساد الفرص التى يمكن أن تتحسن فيها العلاقات. وأضاف إلى ذلك أن المستقبل ينطوى على ما يدعو إلى الاطمئنان فيما يخص العلاقة بين بريطانيا ومصر[٥٩]٠

وتساءل مستر هيد هل كان ينبغى أن نقول للمصريين أننا سنبقى إلى أن نحصل على معاهدة تحقق مصالحنا، وأن نحتفظ بعدد من قواتنا هناك. كما أن يصرح بعض النواب المحافظين والذين أشاروا إلى ضرورة إبقاء قوة من عشرة آلاف أو خمسة عشر ألف بسبب العواقب التى ربما تظهر وقد بحث رؤوساء الجيش البريطانى هذا بحثاً دقيقاً[٦٠]٠

وهذا يعنى تركيز عدد من القوات البريطانية فى "فايد" شاملة المجال الجوى ولكن هذا القوات ستهتم بالمحافظة على نفسها أولاً، دون أن تتمكن من الدفاع عن خطوط المواصلات المؤدية إلى فايد٠

وقال أن انتهاج هذه السياسة يؤدى إلى انتشار رجال العصابات وأعمال الإرهاب وربما أدى ذلك إلى وجوب تموين القوات البريطانية عن طريق الجو وهو عمل مخيف وصعب إلى حد كبير وهذا الحل غير مقبول من الناحية الاستراتيجية ولهذا قرر العسكريون أنه لا حل إلا بالجلاء[٦١].

وأهاب مستر هيد أولئك الأعضاء الذين يعترضون على هذه السياسة فإنه فى مثل هذه الموضوعات الخطيرة يجب أن يضعوا نصب أعينهم سؤالين ، الأول : هل أود البقاء مع ثمانين ألفاً ؟ ، وأعتقد أن الإجابة تكون لا . الثانى : هل أرفض كل النصح والمشورات العسكرية واترك هناك قوه صغيره ؟ والإجابة مرة ثانية لا.

وفى النهاية طلب مستر هيد من الأعضاء المعترضين على الحكومة أن يقفوا لمناقشته وجهاً لوجه وأكد أن هذه الاعتراض نابع عن العاطفة والكبرياء وأوضح لهم أن هذه الفرصة لدخول العواطف والأحاسيس فى صراع مع الإحساس العام والمصلحة العامة.

ودعا مستر هيد أولئك المعترضين أن يستمعوا إلى صوت العقل فقال أنه يجب عليهم قبل أن يصوتوا ضد حزبهم أن يتأكدوا أنهم فى الوقت نفسه لا يصوتون ضد الحكمة والمنطق[٦٢].

فيما سبق كانت وجهة نظر الحكومة البريطانية حول الدوافع التى دفعتها لعقد مثل هذا الاتفاق مع مصر وقد عبر عنها وزير الحربية مستر هيد "Head" وفى خطاب هيد نجد أنه كان مرتباً ومسلسلاً كما لو كان ألقى من قبل وظهر فيه قوة حجته بل وقوته هو شخصياً يلحظ ذلك أنه منذ بداية كلامه طلب من جميع النواب عدم مقاطعته حتى يستطيع إيضاح الصورة كاملة دون تشويش.

وبدأ حديثه بتوضيح مدى التغير الذى حدث والذى كان يلح لعقد مثل هذا الاتفاق تمثل هذا بصورة أساسية فى ظهور القنبلة الهيدروجينية والذى أحدث ضجة بعد هيروشيما ونجازاكى.

كما ركز مستر هيد على نقطة هامة وهى كثرة الأعباء التى تنوء بها الإمبراطورية البريطانية فلم يعد فى مقدورها إبقاء هذا العدد من الجنود والعتاد فى منطقة القناة وتوفير لهم كافة الالتزامات خاصة لبعد منطقة القناة عن أماكن الصراع الدولى إلى حد ما بمقارنتها بقبرص ٠

وإقتحم هيد حصن المعارضة وأفحمهم بكلامه حينما ضغط على الوتر الحساس وهو التخلى عن النزعة الحزبية والتصويت لصالح المصلحة العامة حينما أوضح أن الجلاء عن مصر لا يعنى إنهزام للإمبراطورية البريطانية أو تقليص نفوذها وسيطرتها على مناطق واسعة فى العالم وإنما تغيرت هذه النظرية لأن الظروف الدولية لم تعد مواتية للعب هذا الدور خاصة بعد ظهور منافس على الساحة الدولية والذى إتخذ نبرة الحرية والحقوق الإنسانية وحق الشعوب فى تقرير مصيرها سنداً له "نقصد أمريكا والتى ظهرت بقوة بعد الحرب العالمية الأولى وإعلان الرئيس ولسون فى يناير ١٩١٨ المبادئ الأربعة عشر ومنها حق الشعوب فى تقرير مصيرها" ٠
وأشار Head إلى ضرورة تغير هذا النوع من العلاقة والتى تستند على فرض النفوذ والهيمنة إلى نوع أخر من العلاقات أساسها الصداقة والتعاون الحر بين الطرفين ٠

والملاحظ أن نبرة هيد Head كانت عالية تستند على المصلحة العامة بعيدة عن الإنتصار الحزبى مما جعلها أكثر واقعية للدرجة التى جعلت كثير من الأعضاء الذين طالما عارضوا مثل هذا الاتفاق إلى التصديق عليه فى النهاية ٠

## موقف النواب من إتفاقية الجلاء الأولى:

قام النواب بمناقشة اتفاقية الجلاء الأولى فى جلسة المجلس بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٥٤ وبعد الخطاب الذى ألقاه مستر هيد Head والذى عبر فيه عن سياسة الحكومة بقى الآن مناقشات النواب لتوضيح آرائهم فى الاتفاق المبدئى ٠
وكانت أولى هذه المناقشات والتى عبرت عن سياسة حكومة العمال والتى أوضحها مستر آتلى Attlee ٠

وقد بدأ مستر آتلى Attlee حديثه بالتعليق على حديث مستر هيد Head وأوضح أنه تحدث فى خطابه هذا ليس فقط كعضو فى الحكومة الحالية ولكن أيضاً كجندىٍ مميز وأنه تحدث كثيراً بإحساس عالى ولكنه يختلف كثيراً عما اعتاد قوله عندما كانت حكومة العمال فى الوزارة، وأشار مستر آتلى أنه ليس من الحقيقى أن الإختلاف بين القنبلة الهيدروجينة والقنبلة الذرية قد خلق كل هذا التغيير فى الوضع "يقصد بذلك التهكم على الحكومة الحالية وهى التى عارضت سياسة العمال من قبل"[٦٣].

واستكمل آتلى تهكمه بأنه إذا كانت القنبلة الهيدروجينية قد أحدثت كل هذا التغيير فإن القليل من القنابل الذرية على القاهرة أو الإسكندرية سيكون لها تأثير فعال على الشعب المصرى وأن مستر هيد ذكر قبرص كقاعدة بديلة فهل قبرص محصنة ضد القنبلة الهيدروجينية؟؟

وأن دفاع مستر هيد كان غطاءً على الحقيقة التى يعرفها هو وأعضاء الحكومة الحالية وهم أخيراً قد أدركوا شرعية وصحة ما إنتهجته حكومة العمال سابقاً.

واستكمل مستر آتلى Attlee حديثه باستعراض ما قامت به حكومة العمال من محاولات سابقة، بداية من أكتوبر ١٩٤٦ حيث وقع مستر بيفن وصدقى باشا اتفاقية مبدئية تنص على الترتيبات المشتركة بين الجانبين من أجل تنظيم الدفاع ومن أجل الجلاء ومن أجل السودان[٦٤] ولكنها فشلت لأنه يوجد خطر كبير وهو أن يقع السودان فى أيدى المصريين ، وهذه تكون أكثر نهاية مأساوية للإنجاز الكبير الذى حققته الحكومة البريطانية فى السودان[٦٥].

واستكمالاً لسياسة حكومة العمال السابقة ذكر آتلى أن المجلس لابد أن يتذكر ذلك البيان الذى ألقاه هو شخصياً فى السابع من مايو ١٩٤٦ حول سياسة حكومة العمال والذى قال فيه "إنها سياسة واعية للحكومة فى المملكة المتحدة لتقويم التحالف بينها وبين مصر كدولتين متساويتين لهما مصالح مشتركة من خلال إتباع هذه السياسة فإن المفاوضات بين الجانبين تبدأ فى جوٍ من الود والإرادة الحسنة وأن حكومة المملكة المتحدة قد طلبت إجلاء القوات البريطانية بحرياً وعسكرياً وجوياً من الإقليم المصرى، ووضع

تنظيم لخطوات المفاوضات وتاريخ محدد لاكتمال الإنسحاب وإجراء ترتيبات مع الحكومة المصرية لجعل إمكانية للتعاون المشترك فى حالة الحرب أو فى حالة التهديد الوشيك للحرب طبقاً للتحالف. كانت هذه سياسة حكومة العمال فيما مضى **وكان رد فعل رئيس الوزراءالحالى :**

"أشياء تكونت بمجهود ، بعيداً عن الخزى والحماقة"[٦٦] (تقرير رسمى لجلسة مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو ١٩٤٦ ) ، وقال أيضاً سكرتير الدولة للشئون الخارجية "أن قواتنا موجودة هناك فى منطقة القناة لهدف واحد فقط هو الدفاع عن القناة وأمنها" (تقرير رسمى ٧ مايو ١٩٤٦) وقد سمى العضو هذا بأنه "غرض بريطانى" "هدف إمبراطورى" "هدف مصرى إنجليزى" وأخيراً هدف عالمى"٠

وقال أيضاً" أن القناة هى الشريان الأساسى لحياتنا الإمبراطورية ولكن فى كلامه اليوم لم تذكر القناة"٠

وفى هذه المناسبة أيضاً قال رئيس الوزراء٠

"نحن نعرف أنه ليس من طرق مقنعة ومرضية لجعل القناة مفتوحة إلا بوجود القوات البريطانية هناك"، (تقرير رسمى لجلسة مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو ١٩٤٦)٠ قال رئيس الوزراء مراراً وتكراراً أن القوات البريطانية يجب أن تبقى فى منطقة القناة"٠

وفى النهاية أوضح آتلى Attlee أن هذه الاتفاقية تبدو نتيجة نهائية لقبول ما كان مرفوضاً شهراً بعد شهر وسنة بعد سنة من قبل الحكومة الموجودة حالياً٠

وأوضح آتلى أنه بجانب الدفاع عن القناة الذى ظهر جلياً فى سياسة حكومة العمال السابقة فإن قضية القاعدة هى الأخرى كانت مهمة فحكومة العمال قد صاغت الاتفاقية التى بموجبها يكون التعاون المشترك له صلاحيته فى وقت الحرب أو التهديد بالحرب[٦٧]٠

واستمر مستر آتلى فى الدفاع عن سياسة حكومة العمال السابقة وإستعراض ما كانت تتبناه من أفكار تجاه القناة والقاعدة٠

وأشار أخيراً أن كل ما سبق من حديث حول قناة السويس كمياه دولية يتلخص فى ضرورة فتحها وبقائها مفتوحة، وأن رئيس الوزراء قد استخدم هذا التغيير مراراً وتكراراً، وقد تخلفت مصر عن معاهدة ١٩٣٦ لعدد من السنين ولم يتم عمل شئ حول الموضوع وأوضح أن الحكومة العمالية السابقة تخيلت التحالف فى الدفاع مع المصريين كما ورد فى معاهدة ١٩٣٦ من منطلق طلب الحصول على منظمة دفاع إقليمية وأنا أؤمن أنه من الضرورى لكى نستطيع تنفيذ تعهداتنا وحفظ السلام فى هذه المنطقة الصعبة أنه يجب أن تكون هناك فى بعض الأماكن بعض من قواتنا البريطانية فى هذا الإقليم(٦٨).

وأوضح آتلى Attlee أن المعارضة تتفق تماماً مع جلاء القوات البريطانية عن مصر ويسعه أن يتذكر كيف كان اليأس من مجرد محاولة امتلاك قاعدة حيث العداء الشعبى للاحتلال البريطانى فى مصر .

ومع ذلك فإن بريطانيا لديها واجبات نحو البلاد العربية وتركيا وإسرائيل وخصوصاً نحو مصر وطرح آتلى سؤالاً ، وهو كيفية تحقيق هذه الواجبات؟ فقد ناضلت بريطانيا بأكثر ما يمكن أى اضطرب أو خلل ذلك لأنه يجب أن يكون هناك قوة دولية وبريطانيا تريد أن تكون مع الآخرين فى هذه المنطقة قوة دولية لحفظ وحماية السلام(٦٩).

وأخيراً هناك قضية حول القاعدة فهناك عدد من البدائل بما فى ذلك ما يوجد فى شمال أفريقيا وأيضاً النظر نحو قبرص، وكذلك هناك إمكانية كبيرة لوجود بديل ما فى إسرائيل فى حيفا مثلاً، وربما أيضاً هناك إمكانية فى الإسكندرية "باتفاقية بالطبع" .

ولكن ليس من بين هذه البدائل إمكانية بدون اتفاق كامل وموافقة من الشعب فبريطانيا لا تستطيع أن تبنى قواعد فى أقاليم شعبية دون إرادة الشعب .

وأشار آتلى أنه كان هناك وضوح كبير فى سنة ١٩٤٥، ١٩٤٦ كما هو اليوم وذلك لأن سياسة حكومة العمال كانت صحيحة وأنه فى أشد أسفه لأن الحكومة الحالية لم تعترف بهذه السياسة سابقا(٧٠).

ومضى مستر آتلى Attlc فى حديثه فقال أنه يرجو أن ينفذ الإتفاق الحالى بالرغم من أن شروطه أسوأ ما عرف حتى الآن ، وأن رئيس الوزراء يعلم أنه كان من الممكن تسوية هذه المشكلة بشروطٍ أفضل قبل هذا اليوم أما الآن فعليه أن يأكل "فطيرة رخيصة" وعلى أية حال نرجو أن يكون هذا الاتفاق بداية جديدة فى الشرق الأوسط وليس للحكومة البريطانية الحالية إلا فضل قليل فى هذا العمل[٧١]،

يتضح فيما سبق وجهة نظر حكومة العمال من الإتفاق والتى عبر عنها مستر آتلى Attlec والذى بدء حديثه بسرد ما قامت حكومة العمال بفعله خلال عامى ١٩٤٥-١٩٤٦ وذلك فى مفاوضات صدقى – بيفن مارس ١٩٤٦ وأن الحكومة الجديدة لم تأت بجديد وإنما سلكت نفس الطريق الذى سلكته حكومة العمال سابقاً وأنه لو فعلت من قبل ذلك لكسبت الكثير ،
وأن ما توصلت إليه الحكومة الحالية من اتفاق نتيجة منطقية ونهائية لما كان مرفوضاً شهراً بعد شهر وسنةً بعد الأخرى من قبلها،

ويتضح من حديث مستر آتلى عدم معارضته الأكيدة للاتفاق بل ظهر أكثر تهكماً وسخرية على الحكومة لتأخرها فى سلوك هذا المسلك وكان أكثر وضوحاً فى نقطة معينة وهى زوال العهد الذى كان يمكن فيه إنشاء قواعد فى بلاد لا يريد أصحابها هذه القواعد وإنه من الممكن البحث عن بديل ولكن يشترط فيه عقد اتفاق وموافقة شعبية،
ونصح آتلى بضرورة الموافقة على الإتفاق رغم أن شروطه أقل مما تعودت عليه بريطانيا من حصولها على القدر الأكبر من الغنائم فى إتفاقياتها لتسوية مشكلة باتت تسبب مشاكل لأطراف عدة،

ويمكن القول أن وجهة نظر آتلى تمثل وجهة نظر معتدلة تمثل البحث عن بديل مقابل الجلاء مع اشتراط عدة شروط فى اختيار البديل كان أولها عقد اتفاق مع القوة الجديدة،

وعلى الرغم من وصفه للاتفاق بأنه أسوأ ما تم التوصل إليه وأنه كالفطيرة الرخيصة إلا أنه رحب بالاتفاق ودعى إلى التصديق عليه،

ولكن كانت أشد ضربات المعارضة جاءت من زعيم المعارضة كابتن ووتر هاوس Water House وهو أشد المعارضين للجلاء وقد بدأ ووتر هاوس حديثه بتوضيح شئ مهم للمجلس والأعضاء الموجودين بأنه لا يوجد أدنى غل أو كراهية فى أى شئ قيل أو سيقال من أى شخص فالكل يتحدث بكل حزن وبكل إخلاص حقيقى.

وأنه ليست هناك أوجه عديدة للمشكلة يمكن تهنئة الحكومة عليها ولكن الشئ الوحيد الذى يستحق التهنئة هو غلق باب المفاوضات وليس النهاية التى إنتهت بها المفاوضات.

وأسدى كابتن ووتر هاوس Water House نصيحة من المفترض أن تطبق فى الأمور العسكرية أو الخاصة وهى "إذا كنت تنوى الهرب فاهرب سريعاً واهرب بعيداً واهرب برفقةٍ جيدة".

ثم أبدى تعجبه من إرسال سكرتير الدولة لكى يؤدى عمله وتعجب أكثر من التعليمات والأوامر التى تلقاها وأنه لديه فكرة عن هذه الأوامر.

[أخرج إلى هناك ووقع على معاهدة ، لا تتضايق كثيرا أوتقع فى حيرة من شروطها ووقع عليها](٧٢).

وأن قرار رئيس الوزراء شجاعة منه وأوضح وتر هاوس أنه يقول هذا ليس على سبيل اللوم لأنه يقدر الصعوبة فى اتخاذ مثل هذا القرار والجميع يخشى أن تكون هذه خيانة ، لا بل هذه ليست خيانة ولكنها فضيحة، فبدلاً من أن نمتلك تحكماً مادياً لقاعدة كبيرة وعظيمة وبدلاً من أن نحشد قوات حول أعظم ممر مائى فى العالم، حصلنا على هذه المصاصة من الورق إنه حقاً كان يوماً صعباً لأى شخص فى هذا المجلس يضطر إلى مساندة الحكومة التى كما يعتقد الجميع لم تتخذ القرار الحكيم بشأن قناة السويس.

وإستكمل مستر ووتر هاوس Water House حديثه بنقد ما إستعرضه وزير الحربية من حجج وأسباب الحكومة لعقد الاتفاق فقد قسم وزير الحربية حديثه إلى جزئين . الجزء الأول: ناقش الشروط ، والجزء

الثانى ناقش الأسباب وإعترض ووترهاوس على ذلك فالنسبة للشروط هى جلاء جميع القوات البريطانية خلال عشرين شهراً بمعنى آخر خروج سفن بريطانية ومهندسين بأقصى سرعة ممكنة . المخازن، المعدات، الأجهزة، المنافع الشعبية، الاتصالات ، الكبارى، الموانى، خطوط الأنابيب ؛ كل هذا يتم تسليمه بمقتضى الإتفاق وسوف تتسلم الحكومة المصرية المسئولية تجاه حماية كل ذلك ودفعت بريطانيا الثمن[٧٣].

سوف يتم إرسال فنيين سواء مصريين أو بريطانيين تحت رعاية ومسئولية متعهد، هذا المتعهد سيكون اسماً تحت الحماية المصرية، فإذا تحركت أى مادة من مكانها سيتم مناقشة هذا مع الحكومة المصرية وإذا أردنا بناء أى شئ يجب أن نحصل أولاً على الإذن منهم، فبريطانيا دفعت الثمن لكل هذا وإذا كان تم السماح باستخدام بعض من الموانى الجوية والتى شيدتها بريطانيا مسبقاً ولكن على أن يكون للمصريين العلم بميعاد الرحلة والموافقه عليها.

وتساءل مستر ووترهاوس ماذا سيحدث إذا تم فض هذه الشروط من قبل الحكومة المصرية؟؟

هل ستدخل بريطانيا مرة أخرى بالقوة والعنف رغماً عن كل شئ قد قيل ورغماً عن مصر كعدو؟؟ ففى الحقيقة إن بريطانيا بعد هذا كله قد سلمت أكثر من ٥٠٠ مليون تكلفة المخازن والمبانى للمصريين[٧٤].

واستكمل مستر ووترهاوس تساؤلاته حول إذا ما أراد المصريون إستخدام كل الإمكانيات ضد إسرائيل أو غيرها فهل من شخص يستطيع أن يقول لا؟؟ "لا" لن يكون هذا"[٧٥].

وانتقل مستر هاوس إلى نقد جزئية أخرى فى المعاهدة خاصة بحق العودة والتى حددتها المعاهدة بسبع سنوات وأشار أنه لا يهتم إذا كان حق العودة هذا سبع سنوات أو سبعين ، ولكن ماذا يعنى القول أن بريطانيا حصلت على حق العودة ؟ فهل هذا يعنى أن مصر ستدعونا للدخول فى حالة الطوارئ إن حدث شئ فى المستقبل سواء بمعاهدة أو غير معاهدة ؟ ماذا إذا لم تُردْ مصر هذا التواجد ؟ فإن هذه الورقة لن تجدى شيئاً.

إذاً فعلى بريطانيا أن تكافح من أجل العودة بموجب هذه الاتفاقية بالضبط كما تكافح من أجل دخولها بدون هذه الاتفاقية(٧٦).

ثم انتقل مستر هاوس House للتعليق على البراهين التى قدمتها الحكومة، فما هى البراهين التى تم تقديمها لإقناعنا بهذا الأسلوب ؟ فهناك برهان واحد كافٍ لإقناع أى شخص ، فإذا تعددت البراهين زادت الشكوك أما إذا تغيرت البراهين فيكون لنا الحق فى أن يكون لدينا شكوك خطيرة وهامة.

واستكمل حديثه موضحاً أن الجميع تناسى كلمة مهمة وخطيرة وهى الشئ الرئيسى فى كل هذا ، ألا وهى القومية ، فإنه لخطرٌ كبير أن نكون فى مواجهة القومية المصرية واستعان بمثل لكى يوضح كلامه ( وهو أن القومية مثلها مثل الكحول لها تأثير قوى فى النفس ، والتمايل مع الحركة إذا أخذت بجرعات صغيرة "فتكون الوطنية" ولكنها تشكل خطراً إذا أُخذت بجرعات أكثر ) ، والقومية إذا سيطرت على هذه الأمة فنحن فى موقف حرج لأننا مضطرون لأن نقاوم قومية هائلة لها تأثيرها السئ على الجميع فإنها تقود إلى جرائم قتل وقد تقود إلى حروب.

وانتقل ووتر هاوس إلى البرهان الثانى وهو ضرورة أن تكون مصر مسالمة وراضية بالموقف ولكن المصريين رفضوا وطالبوا بشيئين ضروريين الأول هو ملكية القناة "وهى بالفعل ملكهم" ، والثانى هو تحرير السودان.

هل نحن انتهينا من السودان ؟ هل مازلنا نقول للسودان أنك حصلت على فرصتك ؟ فإذا تخلينا عن هذا فإنه سيكون خيانة عظمى للثقة الممنوحة لنا.

أما بالنسبة للبرهان الثالث والذى اعتبره الأصعب لأن أى شئ سيقوله سيعتبر ضد ما قاله وزير الحربية فى حججه. فهل جاء هذا الرجل كجندى ناجح وذو شأن رفيع، أو كجنرال مهم فى هذا المجلس ؟ هل عندما يتحدث فى مكانة يتحدث كجندى له احترامه الأكيد فى إنجلترا وفى العالم ؟ أم هل يتحدث من منطلق أنه ممثل لمجلس الوزراء لإقناعنا بسياسته ؟ إنه من الصعب للغاية أن نصفه بعدم الأمانة. ولكن من المستحيل نوعاً ما أن

يكـون رئـيس الإدارة رجـلاً يسـتطيع أن يتخـذ رأيـاً إداريـاً يرتكـز علـى مستشـاريه وأن يسـتثنى مـن رأيـه تمامـاً تلـك السياسـة التـى تكفـل بهـا فـى مجلس الوزراء[٧٧].

يجب أن ترتكز حججنا على أشياء موضوعية لا على أراء شخصية فمنذ ١٨ شهراً كان لهم رأى مختلف؟ كانوا قادرين على التغير ، ولكنهم لن يكونوا قادرين على التغير مرة أخرى خلال الـ ١٨ شهراً القادمة عندما نغادر ونرحل من القناة[٧٨].

وانتقل مستر ووترهاوس لنقد ما سرده وزير الحربية بشأن الحالة المعنوية التى يعيشها الجنود البريطانيون فى القناة ، فأوضح أنه يقدر أنهم يعيشون فى عدم راحة ولكن لا يفقد جيش روحة المعنوية بسبب قلة راحة جنوده ، فالجنود فقدوا روحهم المعنوية بسرعة لأنهم دافعوا عن هدفٍ خاطئ، فإذا أحس هؤلاء الجنود أن الصعوبات الخطيرة التى دخلوا من أجلها قد ضاعت دون جدوى وأن أصدقائهم الذين ماتوا دون جدوى فهل سيكونون مستعدين بعزمٍ وقوة عندما ينتقلون من مكان لآخر.

فإن الجيش البريطانى يستطيع الصمود أمام أى ضغط ، إنه أحد أحسن وأفضل المنظمات فى العالم كله ولكنه واقع تحت ضغط عنيف وقوى يقع على عاتقه.

ثم انتقل كابتن ووترهاوس إلى حجة أخرى لنقدها والتى ساقها وزير الحربية خلال سرد دوافع الحكومة والخاصة بالنواحى الإقتصادية. حيث أوضح أنه يمكن تغطية الموضوع بحديث وزير المالية الذى أجاب عن سؤال خاص بمدى التوفير المحقق من عودة الجنود فقال أنه إذا تمكن كل الجنود من العودة من القناة إلى إنجلترا فسوف يتوفر حوالى ١٠ مليون جنيه "ولكن ليس هناك إمكانية لعودتهم كاملاً".

فإذا عاد نصفهم سيكون المبلغ المتوفر حوالى ٥ مليون جنيه.

ولكن قبل ذلك فنحن مضطرين إلى تقييم الأجهزة والثكنات والمنازل قبل التفكير فى هذه الحجة فالدليل الاقتصادى هو الدليل الأكثر خطأً[٧٩].

وأيضاً إبتعدنا عن كل الحجج المنطقية وقدمت الحكومة حجة واهية وهى القنبلة الهيدروجينية والتى تحدثت عنها مجلة التايمز بأنها السبب الأساسى . أقول أن هذا الدليل أسوأ الحجج فإذا كانت القنبلة الهيدروجية ستخترق القناة فإنه بالتأكيد سيكون أكثر فعالية فى قبرص.

فاذا جعلنا القنبلة الهيدروجينية هى التى تحدد وضعنا فى قناة السويس فلماذا إذاً نحن نحاول لحق العودة مرة أخرى وإضاعة عشرة أشهر فى تبادل الحجج لتأكيد هذا الحق.

وأعرب عن عدم تصديقه لكل هذه الأسباب، لأنها أسباب تبتعد عن الحقيقة فالجميع يعرف أن الأسباب الحقيقية هى أننا أصبحنا منهكين ومتعبين من مسئوليتنا وأصبحت مسئولياتنا تجاه الآخرين مُنهكةً لنا.

وإذا كان فعلاً هذا ما يحدث فإنه ليَومٌ حزينٌ جداً لبريطانيا!

ثم تطرق مستر ووترهاوس إلى موضوع آخر وهو العلاقة بأمريكا وأوضح أنه ليس من هؤلاء الناس الذين ينددون، وينتقدون هذا البلد ، وأنه مؤمن بأنه لابد من أن تكون هناك علاقة حميمة مع هذا البلد أكثر من أية دولة أخرى فى العالم، فالولايات المتحدة دولة لها احترامها الحقيقى، وتقديرها وخاصة بشكل عاطفى من قبل الجزر البريطانية الصغيرة ، ولسنين عديدة كان هناك تواجد أمريكى فى القاهرة للمساعدة وليس هناك شئ يعوقها(٨٠).

لقد وضع سكرتير الدول لشئون الحرب مجموعة من الاختيارات نصب عينيه ، الأول : كان الاحتفاظ بـ ٨٠٠٠٠ جندى ثم رفض هذا الاختيار، فالجميع لا يصدق أنه من المستحيل أن نضع فرقة أو فرقتين من الجنود كقوة وأن نحتفظ بالإمدادات على خط القناة ونعتبرها قاعدة صغيرة، فى كل أنحاء العالم ، فبريطانيا تستطيع أن تنفذ هذا لمئات السنين وتستطيع التواجد ، وربما يقال أننا لا نستطيع القيام بهذا لأن السكان يعتبرون أنفسهم خصوماً لنا ، فالسؤال الآن : هل هناك شعب مسالم فى قبرص ؟ هل هناك أى مؤشرات تدل على أن بريطانيا سوف تقابل بالترحيب فى قبرص؟

وأضاف كابتن ووترهاوس أنه يجب أن ينظر الجميع إلى الأمام عند التقدير الكلى لهذه الأمور الخطيرة فهل ستترك مصر كخطوة نهائية لتقهقرنا

أم أنها مجرد خطوة ليس أكثر؟ فإذا كانت مجرد خطوة فالجميع سيفقد اهتمامه وإيمانه بالسياسة البريطانية[٨١].

وقبل أن ينهى حديثه انتقل مستر ووترهاوس إلى نقطة هامةوهى احتمال كبير لانتشار الشيوعية فى مصر فماذا يحدث بفرض أن مصر كانت تسير فى الاتجاه الشيوعى؟ وماذا سيكون الموقف ؟ هل نقف مكتوفى الأيدى دون أن نقدم العون والتعضيد ؟ .

**ثم اختتم حديثه بمجموعة من الأسئلة الهامة:**

**الأول:** عندما أعلن المصريون عن المعاهدة ، قالوا أن جميع البضائع المتجهة للجيش البريطانى يجب أن تخضع للرسوم الجمركية ، وهم بالفعل قد احتجزوا ٢٠ أو ٣٠ مليون جنيه فى مقابل ذلك فهل القصد التعامل وفق المعاهدة أم ماذا؟

**الثانى:** هل سيكون وعدنا بالاستقلال الفعلى للسودان قائماً؟ هل نقوم بأى إجراء أكثر تجاه السودان أم أننا سنشعر بالتخلى عن المسئولية ونعفى أنفسنا من الوعد؟[٨٢].

**الثالث:** الجميع يفهم ويعى الخطط الممتدة لشمال أفريقيا والسؤال ماذا سيكون الوضع فى الجنوب ؟ وهل سيدعم الوضع فى الخليج الفارسى؟

إذا حصلنا على بيان تأكيدى حول الوضع هناك ، فعلى الأقل فإن بعض مخاوفنا ستتلاشى.

**الأخير:** ماذا سيكون الوضع إذا نقضت مصر، هذه المعاهدة مثلما نقضت الاتفاقيات السابقة المعقودة معها ، واذا ينبغى أن نبين بوضوح لمصر أننا لن نحتمل أى خرق للاتفاق إذا حدث أن خرقته مصر. فبريطانيا لن تتسامح فى هذا[٨٣].

وعلى الرغم من الحملة الهجومية التى شنها كابتن ووترهاوس إلا أنه لم يخجل فى إعرابه عن بصيص أمل فى هذه المعاهدة فى الفقرة الثامنة من نصوص المعاهدة والتى عبر عنها كلا الحزبين "عن تجديدهم لتأييد معاهدة ١٨٨٨ والخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس[٨٤].

وفى تعليقنا على ما قاله مستر ووتر هاوس نجد أنه أعلى أصوات المعارضة ضد الاتفاق المصرى البريطانى ومعارضة هذه لم تكن وليدة ذلك اليوم بل أنه ظل ينتهز الفرص خلال دورات سابقة للاعتراض على ذلك الاتفاق ففى جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٤ قدم اعتراضاً صريحاً ، وأوضح أنه إذا إنسحبت بريطانيا من مصر سيكون لذلك تأثير الكارثة على كل دول الكومنولث وأن هناك انطباع سيؤخذ أن بريطانيا كالرجل المسن والذى بات متعب من المسئولية وكيف يعقد اتفاق مع مصر وهم الذين نقضوا اتفاقات فيما سبق[٨٥].

وفى البداية حمل مستر هاوس على الحكومة حججها وقال إنها حجج واهية وبعيدة عن الموضوعية.

وكان أول اعتراضه على خروج القوات البريطانية خلال عشرين شهراً ، فكيف تُسَلم الموانى والمخازن وكل ما قامت به بريطانيا فى مصر للحكومة المصرية وما يقدر بـ ٥٠٠ مليون جنيه تكلفة ذلك.

ثم انتقل إلى نقطة أخرى وهى كيف نضمن أن مصر لا تستخدم كل ذلك ضد إسرائيل؟

ونقض هاوس الاتفاق حينما قال أنه بدلاً من أن يمتلك تحكماً مادياً لقاعدة كبيرة مثل قناة السويس وبدلاً من حشد قوات حول أعظم ممر مائى حصلنا على هذا الورقة التى لا تمثل أى أهمية إذا نقضتها مصر ووصف حق العودة أنه لا يمثل أهمية هو الآخر لأنه مشروط بموافقة المصريين.

ووصف كثرة البراهين التى قدمتها الحكومة بأنها دليل على ضعف موقفها لأنه لو كان برهان واحد قوى يكفى عن كل ذلك . ثم سرد مجموعة من الدلائل على صحة موقفه كان منها الخاص بالقنبلة الهيدروجينية والتى اعتبرتها الحكومة السبب الأول فى جلاء القاعدة من السويس ، والتوجه إلى قاعدة أخرى فى قبرص . فهل قبرص بعيدة عن القنبلة ؟ فلندن نفسها ليست فى مأمن منها.

وهل العداء الشعبى فى مصر هو سبب التخلى عن المسئولية فهل يوجد ترحيب ببريطانيا فى قبرص ؟

ومن الواضح أن حديث مستر ووترهاوس يرتكز على نقطة هامة والتى أعطته أهمية وهو التحدث بنبرة حماسية عن عظمة بريطانيا ومجدها وكيف أنها بتوقيعها لمثل ذلك الاتفاق فيه تخلى عن المسئولية التى حملتها على عاتقها لفتراتٍ طويلة ، وأن توقيع مثل ذلك الاتفاق فيه خيانة لهذا البلد .

والحديث عن الحالة المعنوية التى انتابت الجنود فى القناة فإنه يرجع إلى الحكومة لأنها أخطأت فى تحديد الهدف ، والأكثر من ذلك الحالة الاقتصادية التى حسبتها الحكومة والتى أخطأت فيها، حيث سحب القوات سيوفر ١٠ مليون فإذا تم سحب نصفهم سيكون ٥ مليون وحتى هذا حمل على الحكومة لأن تكلفة المبانى والأدوات المتنازل عنها أكثر بكثير(٨٦).

والحقيقة أن ووترهاوس قد حمل لواء المعارضة وأنه إلى حدٍ ما كان مقنعاً فى حديثه ودليلنا على ذلك أن مجموعة من النواب انساقوا وراء حديثه حتى بلغ فى نهاية الاقتراح إلى حوالى ٣٦ عضواً عارضوا ذلك الإتفاق وإن لم يمثلوا نقطة ضغط على الحكومة للتصديق على المعاهدة إلا أنهم مثلوا جبهة معارضة داخل البرلمان .

ننتقل إلى حديث مهم لمستر باچيت Paget من العمال وقد بدأ حديثه بتعليقٍ بسيط على ما قاله مستر ووترهاوس عندما أشار إلى أن هذه المعاهدة ستكون كلمتنا الأخيرة التى نقولها للمصريين" وأعرب باچيت عن رغبته فيما يقصده العضو بكلمتنا الأخيرة فهل يقصد الحرب؟ فهل هذا رأيه بأنه إذا كان هناك ثغرات فى تحقيق المعاهدة ، فإن البديل هو غزو مصر؟؟

ثم دخل مستر باچيت فى مواجهةٍ مع مستر هيد Head حول التغير الذى حدث مؤخراً حتى تُغيِّر الحكومة وجهة نظرها حول هذه القضية وقد أجابه مستر هيد أنه قد حدث مؤخراً أمران لهما تأثيرٌ فى الإعتبارات حول هذا الشأن ؛ الأمر الأول : اختراع أسلحة نووية حرارية ذات قوة هائلة

والأمـر الثـانى : هـو الالتزامـات الماليـة الكبيـرة الواقعـة علـى الحكومـة البريطانية نتيجة للحرب الأخيرة.

فاعترض مستر Paget : أليس هذا الاختلاف من القنبلة الذرية إلى القنبلـة الهيدروجينيـة والـذى حـدث منـذ ثـلاث أو أربـع سـنوات لـه هـذا التأثير اليوم ؟

ثـم وجـه باچيت سـؤالاً عـن مفهـوم القاعـدة العسـكرية؟ فالقواعـد العسكرية يُعتقد أنها إسهامات عظيمة لفرقٍ معينـة والتـى كـان هدفها الوحيد هو إضافة سهولة فى الحركـة للقوات البريطانيـة فـى المنطقـة ، وإذا لـم تُعط ذلك فإنه قد لا يوجد لها هدف أخر مطلقاً كما أن من مميزات القاعدة هو المسـاعدة فـى عمـل منـاورات عسـكرية بسـرعة فـى حالـة خطـر . فالسـؤال التالى هل تم تطبيق هذا بالنسبة للقاعدة فى منطقة القناة؟ (٨٧)

كان هذا من الممكن فى ظل الموانى والقوة العاملة والشعب المسـالم ، ولكن فى الوقت الذى توقفت فيـه المـوانى عن العمـل وتوقفت الاتصـالات داخل المنطقة، وأصبح الشعب على خصومة فإنه لم يعد هنـاك أى منـاورات عسـكرية إضـافية، ولـم نعـد قـادرين علـى نقـل القـوات وأصـبحت القاعـدة محاصرةً تحاول حماية نفسها وبالتالى فقد فشلت فـى تحقيـق الهدف المرجـو منها. كان لدينا ٨٠ ألف جندى مرابطين فى القناة ليس لهم الحق فى الانتقـال لأى مكان. لا توجد منـاورات عسكرية، ولا توجـد إستفادة حقيقيـة منهم بـل والأكثـر فـإنهم يعيشـون فـى ظـروف صـعبة وتحـت أحـوال لا يسـتطيعون التدريب فيها(٨٨).

بالرد على إقتراح أحد الأعضاء بأنه يجب أن يكون لدينا فرقة جنـود فـى منطقـة القنـاة ، وإجابـة سـكرتير الدولـة للشـئون الحربيـة أنـه اقتـراح لا جدوى له .

أشار باچيت أن مثل هذا الاقتراح ليس له فائدة فالفرقـة كانـت مفيدة فـى مصـر لأنهـا كانـت فـى مكـان مناسـب لنشـاطها ولتـدريبها. أمـا الآن فقد إختلف الموقف تماماً وقد تكون الفرقـة هنـاك مؤقعـاً عسـكرياً محاصـر، وأن أى قائد يضع قوة بتعمد داخل موقـع يدرك أنـه سيكون محاصـراً فـى الحـال

فإنـه يملـك عقل حشـرة. والجميـع يـدرك الاخـتلاف فـى الموقـف قبـل الحـرب وبعدها. وإنـه الآن بات فيه قلقٌ نـاجم عـن القنبلـة الهيدروجينيـة وبالتـالى لـيس هناك أمان فى السويس والسبب هو أن السويس لم تكن قاعدة ، ولـن تكـون ، فإنها مجرد تعطيل عن العمل ووعدٌ بلا فائدة.

أشار مستر باچيت أنـه كـان لنـا هنـاك خيـارين أحدهما أنـه يمكن أن نتنقل بالقاعدة عائدين إلى بلادنا وأما الآخر هو الدخول إلى مصر.

ففى يناير ١٩٥٢ كانـت الفرصـة سـانحة للدخول إلـى مصـر فخـلال شهر واحد قُتل الكثير من رجالنا وكـان المصـريون يتسللون داخـل خطوطنـا مخربين وكـان هذا دافعنـا فـى ظـل أعمـال الشـغب والأعمـال التخريبيـة. فـإن قصدت الحكومة البقاء فى مصر وفى منطقة القناة فهم قادرون علـى استغلال هذه الفرصة وتعليم المصريين درساً لن ينسوه. يمكننا أن نعود ونحكم مصر ولكن بشروط نحن لم نقرر هذا وأعتقد إنه قرار صائب فيما مضى(٨٩).

إن هذه الدولة تتحمل مسئوليات هائلـة جداً فـى كـل مكـان فـى العـالم وأينما نذهب نمنح الدول التى نحكمها فوائد عظيمة ولا أعتقد أننـا فـى حاجـة إلى أى لومٍ أو تأنيب عما قمنا به من إسهامات صنعناها بعرق رجالنا.

وأعرب مستر باچيت أنه كان لدى بريطانيا الفرصة لتخرج بشروط مميزة وخاصة فى ظل نظـام الحكم الجديد فـى مصـر بعدما أطاحـت الثـورة بالنظام الملكى الهزيل وبهؤلاء النـاس الذين أصـابونا بضـررٍ بـالغ وخسـارة من منطلق عدم قدرتهم على تحمل المسئولية.

ثم تطرق للقاء بينه وبين محمد نجيب وأنه كما قال إرنست بيڤن مـن قبل " نريد الخروج من مصر وأنه لم يتم ذلك من قبل ، لأنـه فـى ظـل الحكم الملكى لم يكن هنـاك شخص استطعنا أن نسلمه القاعدة أمـا الآن فـإن رجـلاً قوياً قد تقلد المسئولية ، وكل مـا تبقـى لدينا هنـاك أن نستعد ونحـزم أمتعتنـا للرحيل" وأشار باچيت أن نجيب كان يتمتع بنفوذٍ عظيمٍ ناجم مـن واقـع وهـو العزم على التخلص من بريطانيا ، وانطلاقاً من هذه النقطة بدأ المفاوضة من

أجل أن تسلم الاستعداد والترتيبات لنجاح ذلك ، فهو لا يستطيع أن يرجع ويقول لشعبه "أنا لم أتخلص من البريطانيين حتى الآن"[٩٠].

فهو قد تعهد أن يتخلص منا ونستطع نحن فى الوقت نفسه أن نستغل الفرصة لنملى الشروط التى نرغب فيها.

نود أن نخرج دون ضرر ولكن بكامل نفوذنا وهيبتنا ولكن بدلاً من ذلك أجلنا وبالتأجيل اضطررنا الى الانسحاب بشروط هزيلة ومخزية وتحملنا أعباءً جرحت كبرياء جيشنا وأضعفت أيضاً موقف بريطانيا الدفاعى.

وتساءل باچيت : لماذا حدث هذا؟ إنه لسببٍ واحدٍ فقط ليس لأن سكرتير الدولة للشئون الخارجية لم يعرف ماذا كان الشئ الصحيح الواجب فعله، وليس بسبب سكرتير الدولة لشئون الحرب ولكنه كان بسبب أن عصبة المقعد الخلفى فى الحزب المحافظ لاقت تشجيعاً تحت حماية رئيس الوزراء.

ورد رئيس الوزراء مستر تشرتشل "Churchill" وأوضح أنه ليس فى رتبة واهية أو هزيلة ليكون مذبذب فى اتخاذ الرأى وإنما التغير الواضح والهائل فى الموقف الإستراتيچى فى العالم ككل والذى جعل الأفكار التى كانت مترابطة وراسخة كماً مهملاً منذ سنة تقريباً[٩١].

استكمل مستر باچيت حديثه وذلك عن الإختيارات التى افترضتها الحكومة للأماكن البديلة بالنسبة للاقتراح الخاص بقبرص فإنه اقتراح أقرب إلى الحماقة فمن ناحية نطلب الخروج من مصر بسبب شعبها المعارض وعلى جانب آخر نريد الذهاب إلى قبرص ونتحدى القبارصة؟ ما هذا الشئ الجنونى الذى نفعله؟ فالقبرصيون أوضحوا مدى مهارتهم فى قتالهم فى الحرب كأنها حرب عصابات وعندما يجدوا هذا التحدى منا فهل تعتقدون أنهم لن يفعلوا هذا ثانياً؟؟

ثم تطرق مستر باچيت Paget لعلاقة بريطانيا بقبرص فقال أن بريطانيا لديها فى قبرص مصالح عديدة وهى مصالح استراتيجية جداً فنحن نطلب قاعدة هناك ، فهذا شأن لا علاقة لنا به الذى يحكم هذا هل هناك شعب صديق ومسالم لقاعدتنا ثانياً هناك اليونانيون ومساعدى الإينوسيين فالحركة الإينوسية عاطفية جداً[٩٢] ومساندى هذه الحركة لا يتظاهرون بوحدتهم مع اليونان وإنما قضيتهم أنهم يريدون أن يشاركوا فى تراث أثينا وإسبرطة وفى قصصهم العظيمة من الماضى[٩٣].

ثالثاً: يوجد لتركيا فى قبرص مصالح وعلى هذا الأساس فنحن مطالبون بالموازنة <u>حول ثلاثة قضايا:</u>

١- المصلحة الاستراتيچية لنا والتى تتطلب قاعدة تحكم مثل مالطا.
٢- الإحساس بالسكان الإينوسيين والذين يملكون قوة إحساس عالية.
٣- مصالح اليونانيين والأتراك هناك[٩٤].

على أى حال فإذا استقر الوضع للانتقال إلى قبرص فعلينا التشاور بشأن هذا مع اليونانيين ومع تركيا ومع الرأى المحلى أيضاً فى قبرص ويتولى أمر ذلك سكرتير الدولة للشئون الحربية والخارجية ، فنحن ليس على إستعداد للدخول فى حرب عصابات جديدة . كذلك فإن هناك أمراً آخر حيث لا نمانع الاتحاد مع اليونان بشرط أن يكون لدينا تحكمنا الاستراتيچى أو على الأقل لا يقع علينا ضرر فدعونا نتفاوض على هذا الاختيار أو على الأقل ندرك المشكلة لكى نرى أننا يُرحَب بنا هذه المرة[٩٥].

نلاحظ من حديث مستر باچيت أنه يرحب بعقد الاتفاق بين مصر وبريطانيا والأكثر من هذا فقد دخل فى مناورة مع سكرتير الدولة للشئون الحربية مستر هيد عن عوامل التأجيل لاتخاذ مثل هذا الموقف فهو كما ذكر السبب الأساسى كان القنبلة الهيدروجينية ، أجابه مستر باچيت بأن هذا ظهر منذ ثلاث أو أربع سنوات على الأقل . ما الدافع الذى دفعنا للانتظار هذه الفترة ونتحمل المعاناه التى نعانى منها فى القناة.

وأدرك مستر باچيت أن القاعدة فى القناة فقدت الهدف المرجو منها فى ظل الحصار الذى تعانى منه والتخريب اللاحق بها على أيدى المناضلين

فى القناة ، والأكثر من ذلك حمل باجيت على الحكومة لخروجها بهذه الشروط فإنه كان من الممكن استغلال الموقف لصالح بريطانيا إذا تم التفاوض مع حكومة الثورة لإستغلال رغبتها فى إحداث مميزات لصالحها ٠

ونلاحظ أن وجهة نظر باجيت صحيحة إلى حدٍ كبير فى رؤية صعوبة إقامة قاعدة فىمكان يرفض أصحابه هذا التواجد فإن ذلك يخلق عداءً رهيباً لها وتتحول للدفاع عن نفسها وتفقد قيمتها المرجوة منها ٠

وعمل موازنة بين خروج بريطانيا من مصر إلى قبرص ونجد أن هذه الموازنة صحيحة لأنه ارتكز فيها على حجم الترحيب الشعبى خصوصاً أن القبارصة شعب لا يستهان به ٠

وعلى هذا الأساس نرى باجيت من المرحبين بهذا الاتفاق من ناحية المبدأ ولكنه اختلف معه فى بعض الشروط ، نرى ذلك فى أنه من أشد المرحبين بعقد هذا الاتفاق بل أنه وجه اللوم على الحكومة لتأخرها ومن ناحية أخرى رأى أن الحكومة لم تستغل الموقف خير استغلال لتخرج بأقل الخسائر ووجد شروط هذا الاتفاق قاسية وفيها إهانة للجندى البريطانى ٠

ننتقل إلى حديث الكولونيل سيريل بانكس Crril Banks والذى أشار فى بداية حديثه أنه فى هذا المجلس ١٩٥٠ أثار قضية الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وتحدث عن الأحوال والظروف هناك بعد عمل دراسة للموقف استغرقت ٩ أشهر ودراسة عن العلاقة بين هذه الظروف وما يمكن أن تواجه بريطانيا فى المستقبل ٠

ثم حمل على زعيم المعارضة لأنه كتب له فى فترات سابقة - حينما كانت الحكومة العمالية - مذكرة وضح له الموقف وطلب المساعدات وأيضاً اقترح ما يمكن فعله لمساعدة هذه البلاد. وأشار أنه فى زيارة له للمنطقة رأى مقاطعة غزة حيث يوجد ٢٠٠ ألف لاجئ بلا عمل ولا يوجد إمكانية لعمل مشروعات من أجلهم. وألقيت نظره على الأحوال الموجودة فى مصر كلها حيث يوجد فى الوقت الحالى ١٠٠ ألف شخص غير معينين فى

الصناعات الخفيفة وفى الزراعة وصل الحد الأدنى للبطالة إلى مليون والصورة قد تكون أسود من ذلك فالحقيقة أن مصر لسنين عديدة هى أرض الأغنياء والفقراء.

وأشار بانكس Banks أنه أثناء زيارته لمصر التقى بالكولونيل جمال عبد الناصر وأضاف أن هذا الرجل عاش حياةً مليئة بالأخطار لعدد من السنين لكى يطيح بالفقر من مصر، وراح بانكس يصف عبد الناصر بأنه إنسان غاية فى البساطة قرر أن يخلص مصر من فقرها وبذل مجهوداً عظيماً من أجل هذه الغاية، وأن عبد الناصر تعهد بإجلاء القوات البريطانية ولا يجب أن نحكم عليه لتبنيه هذه الفكرة فهو فى الأول والأخر يحقق مصالح أمته[٩٦].

وأنه يقع على عاتق بريطانيا مساعدة المصريين ليروا الأرض وليزرعوا الطعام وأن تبنى المصانع هناك ولكن قبل حدوث هذا يجب أن نكسب أولاً حب وتقدير واحترام شعب مصر.

فالسؤال الذى أمامنا هو هل ينبغى أن يكون لدينا قوات فى بلدٍ خصم ونعرض القوات للقتل والخطر؟، وأشار بانكس أنه ليس استراتيچى بارع ولكن من وجهة نظره أن الجيش يحتاج رجالاً أكثر إذا انتشر بقوة خارج الوطن وأنه من أجل هذا يجب التعاون مع الحكومة المصرية والشعب المصرى لنجعل أرضهم مكاناً أفضل للعيش فيه، ومن أجل التخلص من بعض الأشياء التى مازالت موجودة هناك من الماضى، ينبغى أن نقوم بفعل هذا أفضل من قول أننا سنجلس هناك طوال الوقت.

وعلى بريطانيا أن تقوم بهذا الدور تساندها الأمم المتحدة وأى هيئة يكون هدفها تحقيق السلام فى العالم، وإذا آمنا بتحقيق السلام فهذا يعنى خروج قواتنا من مصر وعودتهم للوطن وإذا تم ذلك سنكسب احترام ٢٢ مليون شخص من الشعب المصرى وفى النهاية أشاد بانكس بجمال عبد الناصر وأشار أن له مستقبلاً عظيماً ولابد لبريطانيا من تأييده لأنه يتمتع بشعبيه كبيرة[٩٧].

بالنظر إلى حديث مستر بانكس نلاحظ أنه يتمتع بحسٍ مرهف وفكرٍ بعيد عن النزعة القائمة على التملك فهو يرى العلاقة بين الدول لابد أن تقوم على أساس متبادل من الاحترام والمساواة يحكمها هيئة عالمية هدفها تحقيق الاستقرار والسلام العالمى مثل هيئة الأمم المتحدة.

فهو إلى حدٍ بعيد لا يحبذ فكره الهيمنة والاحتلال العسكرى ولكن من أجل أن تقوم بريطانيا بدور ريادى فعليها تقديم يد العون من مساعدات وأشياء أخرى لازمة. وهو بذلك يحيد عن ما اعتنقه الكثير من أعضاء المجلس وهو هيبة بريطانيا وعظمتها القديمة. فهو يرى ضرورة مساعدة هذه الشعوب الفقيرة من أجل النهوض به وعن طريق هذه المساعدة يكسب حبهم وتقديريهم.

وهو يؤيد الاتفاقية لأنه يرى فيها أمل لوضع العلاقة بين مصر وبريطانيا على أساس سليم.

استكمل الحديث فيما بعد مستر چورچ ويج Jeorge Wigg والذى بدأ حديثه بإلقاء اللوم على رئيس الوزراء الحالى مستر تشرشل لاتخاذه موقف معارض فيما سبق خلال عام ١٩٤٦ وعام ١٩٤٧ وأنه السبب فى ضياع ثمانى سنوات هباءً والموافقة على أقل القليل والرضوخ لشروط كانت مرفوضة فيما سبق.

ولم يكن رئيس الوزراء فقط ، وإنما هناك أيضاً وزير الحربية والذى تفوه بكلام يختلف عن موقفه السابق خاصة فى عام ١٩٤٦.

على الرغم من ذلك رفض ويج الخوض فى الماضى وفضل بحث الموقف برؤية مستقبلية(٩٨).

ثم أوضح مستر ويج موقفه وأشار أنه يتفق مع المعارضة فى أشياء ويختلف عنها فى أشياء أخرى ، فهو يتفق مع مستر ووترهاوس زعيم المعارضة فى أن بريطانيا تمثل قوة عظيمة لها هيمنتها وأنه شديد الفخر بهذا الدور الذى لعبته بريطانيا ، فقد لعبت بريطانيا دوراً مؤثراً فى المنطقة ، وأن ما تركته بريطانيا ليس ماديات فقط وإنما تركت خلفها سجلاً من

اللياقة وأصول السلوك وسجلاً من العدل والإنصاف الذى سيدخل فى الحياة اليومية لشعوب هذه المناطق.

فبريطانيا لديها قوة إمبريالية كبيرة وهو يشارك أعضاء المعارضة فى ذلك على ما تمتع به بريطانيا من هيمنة وسطوة ولكنه يختلف معهم فى ضرورة رحيل بريطانيا عن هذه المناطق تاركة خلفها ذكريات وأمجاد الماضى العريق ، وأنه لابد من الرحيل عن منطقة القناة لأن بريطانيا لا تستطيع البقاء هناك مدة أطول من ذلك(٩٩) ، وأنه لابد من الذهاب إلى قبرص أو أفريقيا معتمدين فى ذلك على ذكريات الأمس رغم أن كثيراً ممن لهم دراية بالأمور العسكرية أشاروا أن قبرص ليس فيها مميزات القاعدة على الإطلاق، فمن المتعارف عليه أنه يجب أن يكون هناك سُبل إتصالات واسعة ويجب توفير طريق ممهد ووسيلة نقل كالسكك الحديدية وكذلك عمالة كبيرة من الأهالى المتعاونين وبدون توفير ذلك فإننا نرسل القوات البريطانية لسجنٍ من أجل تحقيق أهداف خاصة بنا(١٠٠).

ربما كان من الممكن تحقيق ذلك فى عام ١٩٤٦ ولكن الأمر يختلف اليوم وأنه لابد أن نتمتع بالثبات والرسوخ فى الشرق الأوسط ومن أجل ذلك يجب أن نتمتع بإرادة قوية.

ثم اقترح چورچ ويج Jeorge Wigg أنه فى العام الماضى اقترح بعض الأعضاء قضاء اجازتهم فى مصر فإنه من المستحسن إذا عرض سكرتير الخارجية على السلطات المصرية بأن تقوم بعثة ذات إرادة قوية منطلقة من هذا المجلس لكى تحصل على أقصى النتائج فى أقصر وقت ممكن ، ويجب أن تذهب إرساليات متشابهة إلى البلاد الأخرى فى الشرق الأوسط ، من أجل أن بريطانيا تريد الخير الوفير لمصر ولغيرها(١٠١) ، ثم إنتقل مستر چورچ ويج Jeorge Wigg للحديث عن الجيش الإسرائيلى ووصفه بأنه جيش جيد جداً ولديه نظام للتعبئة أفضل مما لدى بريطانيا نفسها لأنه يعشق احتياجاته ويوفرها وأنه الأكثر قوة فعاله فى الشرق الأوسط ولذلك ليس هناك خوف عليه من أى قوة أخرى وخاصة مصر لأنه ليس لدى مصر أى سياسة عدوانية . وأوضح مستر ويج أن تكون قبرص

قاعدة لقوة كبيرة من الجنود ولكنها ليست مثل قاعدة قناة السويس. فإن الهدف الحقيقى لبريطانيا هو إنشاء قوة فى مكانٍ نستطيع التوسع منه والانتشار عندما تظهر الضرورة الملحة وأنه إذا كانت هناك رغبة للسلطات الإسرائيلية فإن حيفا ستكون أفضل بكثير لهذا الهدف[١٠٢].

وأشار مستر چورچ ويج Jeorge Wigg إنه ينبغى أن ننسى الذكريات الاستبدادية التى عبر عنها سكرتير الحربية فى جلسة ١٩٤٦ عندما تحدث ليس كعضو فى الحكومة ولكن تحدث كجندى عندما تحدث عن قناة السويس على كونها خط الحياة الإستراتيچى للمملكة العظمى٠ وأنه أطلق عليها الشريان الأعظم للإمبراطورية.

وأشار چورچ ويج Jeorge Wigg إلى أنه يجب أن ننسى الماضى ونخرج منه ونخرج بما بقى من الجنود البريطانيين من القناة ، وأن يعاد التطوع إلى صفوف الجيش ويعاد تشكيل التجنيد الإلزامى خلال ستة أشهر. نستطيع أن نقوم بكل هذا بشرط ألا يتعارض مع المسئوليات الملقاة على عاتق بريطانيا وبشرط ألا نريد مستقبلاً استبدادياً أو ملكياً ، وبشرط ألا يعمل الجنود ثلاثة سنوات شاقة فى قبرص بدلاً من ثلاثة سنوات شاقة فى قناة السويس[١٠٣].

ثم ناشد الحكومة لتتخذ كل خطوة وكل استعداد فى قواتها ليس فقط بالكلام ولكن بالفعل لكى تحاول أن تكسب الحد الأقصى من سياسة الوفاق لكلٍ من مصر وإسرائيل وأشار أنه يتحدث من منطلق صداقته لكل البلاد فى الشرق الأوسط٠

ثم سرد مستر چورچ ويج Jeorge Wigg قصة أنه عندما كان يؤدى الخدمة العسكرية بين قوات الاحتلال بعد الحرب العالمية الثانية والكل يعلم مدى الجفاء بين قوات الاحتلال وبين القوات التركية ولكن الجندى البريطانى ترك آثاراً جيدة فى المنطقة. وهى إحدى الذكريات التى سنتركها خلفنا فى منطقة القناة سننسى القتلة واللصوص والمعاملة السيئة التى تعاملنا بها ونتذكر العطف والمعاملة الحسنة لأجيال عديدة للقوات البريطانية[١٠٤]

وإذا أضطررنا للاعتراف فدعونا باسم الفطرة السليمة البريطانية أن نضع الأفضل فى مهنة سيئة دعونا نعترف ونحاول أن نترك أقصى مقدار من سياسة الوفاق خلفنا، من أجل إذا رجعنا فى وقت ما نقابل بتحية الأصدقاء(١٠٥).

فيما سبق يتضح رأى مستر چورچ ويج Jeorge Wigg والذى نجده إلى حدٍ بعيد يميل إلى السياسة التى تنادى بالجلاء عن منطقة القناة وأنه يأمل فى إقامة قاعدة جديدة فى قبرص أو حيفا على الرغم من اقتناعه بعدم كفاءة هذه المناطق بعمل الدور الذى تقوم به القاعدة فى قناة السويس ونرى فى كلام مستر ويج ميله الواضح لإسرائيل وإعجابه الشديد بجيشها حيث وصفه بأنه فى جوانب كبيرة يتفوق على الجيش البريطانى نفسه وأن وجود قاعدة فى حيفا ضرورى جداً فى المنطقة.

ونرى فى حديثه أنه من النوع الذى يتعايش مع الواقع ويرفض الخوض فيما سبق وإذا كانت بريطانيا ترحل عن منطقة فإنها ستترك خلفها تراثاً عظيماً ، وأن هذه الفرصة كانت متاحة منذ ثمانى سنوات وعدم استغلالها عرض بريطانيا لخسارة كبيرة ولذلك يجب الموافقة على هذا الاتفاق حتى لا تضطر إلى خسارة أكبر فيما بعد ، وأن تحتفظ بما بقى من ذكريات ، وأن تبنى علاقتها فى الشرق الأوسط على أساسٍ سليمٍ قائم على علاقة المساواة والإخاء. فهو فى ذلك يؤيد الاتفاق ويرى أنه تأخر كثيراً.

تحدث فيما بعد مستر روچر كونانت "Roger Conant" وأوضح فى بداية حديثه أن رؤوس هذه المعاهدة يجب أن تشكل الأساس الذى ستبنى عليه المعاهدة مع مصر.

ثم أضاف أن الجنود البريطانيين وضعوا فى مصر من أجل الدفاع ومن أجل تشكيل قوة ولكن هناك ظروف مستجدة فلابد أن تضع بريطانيا نصب أعينها عداوة المصريين لها وكذلك الطرق الحديثة فى النضال وإمكانية استخدام أسلحة نووية فى حرب مستقبلية، ثم أضاف مستر روچر أن ٨٠ ألف جندى فى القناة يعيشون فى ظروف سيئة ولذلك فإن نقل هذه

القـوات مـن مكـانٍ لآخـر هـو أفضـل الطـرق فـى تلبيـة احتياجـات بريطانيا الدفاعية[١٠٦].

وأوضح أن تقرير اللجنة الفرعية للتفويض بنزع السلاح والتى تعقد فى لندن قد قامت بدراسة وجهة نظر روسيا الاتحادية فى نزع السلاح يوحى ويشعر بالإلحاح الشديد للمحافظة على قوات بريطانيا الدفاعية فى أعلى درجاتها للحماية والاستعداد لأى حرب إذا قامت فإنه إذا تم عقد هذه المعاهدة تكون نتيجتها أمان أكثر وصداقة حازمة ودائمة مع مصر[١٠٧].

تناول أطراف الحديث فيما بعد مستر كروسمان "Crossman" والذى أشار فى البداية أنه لا يقصد أن يضيع الوقت فى الانتقاد القاسى لأن هذا قام به زعيم المعارضة ولكنه يود أن يتحدث باختصار وليس بطريقة هجومية وأضاف أن الجميع يشعر بالارتياح حيث أن ٧٢ سنة من احتلال دول قد انتهت وقد ألغت الحكومة البريطانية فى ١٧ احتفالاً وعودها بالانسحاب ولكنه أخيراً تم تنفيذ هذا الوعد. ولن يرى أى أحد دراما عاطفية مرةً أخرى حول هذا الشأن. والجميع يشعر أن هذا سيكون فرصة لبداية علاقات جدية فى الشرق الأوسط[١٠٨].

وأوضح مستر كروسمان لسكرتير الدولة للشئون الحربية أن الوضع الحالى خطير فإما أن تنتهى هذه المعاهدة المصرية الإنجليزية بانهيار كامل لبريطانيا فى الشرق الأوسط وإما أن تكون بداية لعلاقة جديدة بين بريطانيا ومصر.

وهذا الأمر لا يعتمد على مصر فقط وإنما يعتمد على موقف الحكومة البريطانية هى الأخرى.

ثم أضاف أن مستقبل الشرق الأوسط يعتمد على التوصل لحل لهذه الورطة ولتسوية هذا النزاع المغطى بالكراهية والذى يقسم العالم العربى ويفصله عن إسرائيل ، وأن لبريطانيا اليد الطولى فى خلق هذا الموقف ولهذا يجب أن تتحمل المسئولية وإذا وافق الأعضاء المعارضون على المعاهدة المصرية الإنجليزية كوسيلة ممكنة للدخول فى علاقات جديدة مع

العرب واليهود ، وإذا كانت هذه المعاهدة تعنى نهاية الإمبراطورية فى الشرق الأوسط فمن ثم لن نستطيع التأكيد على السيادة البريطانية على قبرص فى اليوم نفسه٠

وفى التعليق على موقف المعارضة أوضح كروسمان أنهم أخطأوا فى موضوع قبرص ومصر وأن الجلاء سيتم إن آجلاً أو عاجلاً وكان لدى بريطانيا أخطاء مرةً بعد مرة خلال الثمانى سنوات قبل هذا الاتفاق ولكن أعضاء المعارضة لم يستمعوا إلى أية تحذيرات وفى كل مرة كانوا يطلقون على هذه التحذيرات أنها تكرارٌ ممل إلى أن وقعت الكارثة وكان الوقت تأخر أكثر من اللازم فجعلنا نفقد أكثر(١٠٩)٠

وطلب مستر كروسمان من رئيس الوزراء مستر تشرشل أن يفكر فيما قاله وزير المستعمرات حول قبرص ، وإقامة قاعدة فيها ، وإذا كان هذا منسجماً مع العلاقة الجديدة فى الشرق الأوسط والتى تؤكد بريطانيا عليها للشعب القبرصى. وأنه لا يمكن أن يكون لدى بريطانيا علاقة عسكرية فى الشرق الأوسط إلا بشرط الصداقة مع الشعوب هناك. فبريطانيا لديها صداقة مع إسرائيل لأنها حققت استقلالها وسيكون هناك علاقة عسكرية مع مصر لأنها هى الأخرى حصلت على استقلالها(١١٠)٠

وأشار إلى أنه إذا توصلت المعاهدة إلى سياسة الوفاق فهذا يعتمد أولاً على كيفية تنفيذ الحكومة البريطانية لها، وجزئياً على سياسة المصريين أنفسهم٠

ومن وجهة نظر كروسمان أن مصر فقدت كبش الفداء الوحيد لديها، فقد كان البريطانيون يوضع عليهم اللوم فى كل شئ يحدث خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة، وهنا ستظهر قوة ناصر فى السيطرة على الموقف لعدم استخدام هذا الأسلوب مرة ثانية والذى كان يعتبر عذراً لكل قائد يلقى باللوم على الاحتلال البريطانى ٠

ولكنه تخوف من أن يجد المصريين فى إسرائيل كبش فداء جديد وهنا تقع المسئولية على بريطانيا أن تتحقق بالتجربة من كفاءة أجهزة الأمن

العسكرية، والتى يمكنها أن تقلل من احتمال ومخاطرة وجود "جولة ثانية" وتساءل ما هى الاحتياطات التى اتُخذت لمواجهة هذا الموقف الجديد وماذا ستفعل بريطانيا لمساعدة عبد الناصر لكى يقوى نفسه فى المرحلة الجديدة، وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلى أقوى من الجيش المصرى فى هذه المرحلة ولكن هناك خطراً واضحاً فى المستقبل(١١١).

اقترح كروسمان أنه أفضل كثيراً من أن تذهب بريطانيا لقبرص وتهين القبارصة فى بلدهم وتقول لهم "أننا سنبقى فى بلدكم ونبنى قاعدة لنا رضيتم أم لم ترضوا" عليناأن نذهب الىإحدى بلاد الشرق الأوسط الصديقة والمسالمة وعلى الأرجح ستكون إسرائيل ، فهى دولة مسالمة لذا ستكون بالفعل دولة حليفة موثوق فيها فى وقت الشدة.

وهنا اعترض الحديث مستر إيمرّس هوغس "Emrrs Hughes" وتساءل هل وجهة نظر كروسمان موقف سلمى تجاه إسرائيل بأن نقترح أنه ينبغى وضع قاعدة قنابل هناك؟؟ فأجابه كروسمان بأنه لا يتحدث عن قاعدة قاذفة للقنابل بل يتحدث بشأن البحث عن حلفاء فى الشرق الأوسط. وإنه إذا كانت إسرائيل مستعدة لتؤجر لبريطانيا جزءاً من حيفا كقاعدة بحرية فإنه عرض يستحق التفكير.

واقترح أن تُقتلع غزة من مصر بما فيها من ٢٦٠ ألف لاجئ وينبغى أن يكون لبريطانيا كتيبة هناك وأخرى فرنسية وأمريكية باعتبارهم قوى رمزية وكدليل على أن البيان الثلاثى يعنى شيئاً ما ويوضع موضع التنفيذ **فهذه القوى ستحول دون وقوع نزاع بين أى طرفين**(١١٢).

وأضاف أنه لابد أن يُنظر بعين العطف للاجئين العرب لأنه فى حين أن ٩٠٠ ألف لاجئ عربى تعفنوا فى معسكراتهم فلن يكون هناك أمن عسكرى فى المنطقة ، ولن تكون هناك صداقة مع أى دولة فى الشرق الأوسط.

وتساءل متى ستتحرك بريطانيا لمساعدة اللاجئين؟ وهل سيتبنى البريطانيون والأمريكيون مشروع لمساعدة اللاجئين وتعويضهم؟

ربما تعلوا الأصوات وتقول لماذا تتحمل بريطانيا كل ذلك ولكن بريطانيا تنفق مئات الملايين من الجنيهات على الدفاع العسكرى فى المنطقة فقليل من هذه الجنيهات من الممكن أن تُدفع لمساعدة اللاجئين لتُعينهم على الرحيل من المعسكرات ولشراء الأرض وليطوروا من حياتهم .

وأشار كروسمان أنه مادام الجميع مقتنع أن المبدأ العسكرى يجب أن يطغى على الشفقة والإنسانية فلن يكون لدى بريطانيا أصدقاء فى الشرق الأوسط وأنه إذا كانت المعاهدة الإنجليزية المصرية بداية لعلاقة جديدة وليست مجرد عدواً خارج مصر وداخل قبرص فإنه يوجد بعض الأمل فى الشرق الأوسط(١١٣) .

يلاحظ فيما سبق أن مستر كروسمان اعتبر المعاهدة بمثابة اختبار لكلا الجانبين الإنجليزى والمصرى لبدء علاقات من نوع جديد بين الطرفين أساسها صداقة ومساواة بل أنه توسع أكثر من ذلك فى علاقة بريطانيا بدول المنطقة أنه يجب أن تقوم هى الأخرى على هذا الأساس وأن أى علاقة عسكرية لبريطانيا فى الشرق الأوسط لا تقوم إلا بشرط الصداقة مع الشعوب .

وبالنسبة لقبرص فاعتقد كروسمان أنها ليست المكان المناسب وإقترح حيفا لهذا الغرض على اعتبار الصداقة الوطيدة مع إسرائيل وهنا نلاحظ مدى توسع اللوبى اليهودى وتأثيره على الأعضاء لدرجة أن معظمهم أصبح متيقن من الصداقة الوطيدة التى تربط بريطانيا بإسرائيل ، وأن إسرائيل هى الصديق المخلص الوحيد فى منطقة الشرق الأوسط .

ولكن الجدير بالذكر أن مستر كروسمان انفرد بمعالجة موضوع له أهميته وهو موضوع اللاجئين فى الشرق الأوسط واعتبر أن معالجة مشكلة اللاجئين أفيد بكثير من الاهتمام بالنواحى العسكرية .

وعلى الرغم من أن مستر كروسمان انتُقِد من قِبَل مجموعة من الأعضاء للطريقة التى عالج بها الأمور ، وأن المشاكل لا يتم حلها من خلال أحاسيس تُبنى على صداقة لأن معظمهم مقتنع أن الجانب العسكرى

هو الأهم والأغلب ، ولكن لا أحد ينكر عليه أنه تمتع بحس مرهف وعاطفة قوية قائمة على الصداقة والمساواة بين جميع الأطراف ، وأنه لفت نظر المجلس لقضية حيوية وهامة وهى قضية اللاجئين العرب وطلب من العالم كله التكاتف لمساعدتهم .

واستكمالاً لحديث الأعضاء وآرائهم فى المعاهدة كان حديث مستر جوليان إميرى" Julian Amery وفى بداية حديثه أشار إلى أنه هناك نقطة واحدة متأكد أنها لن تكون نقطة خلاف ألا وهى خطورة القرار الذى يتم مناقشته ، ونهاية التقدم الذى دام ٧٢ سنة ، إنها ٧٢ سنة منذ دخول بريطانيا مصر وبناء مصر الحديثة على يد كرومر ، ملنر ، اللينبى ، كيتشنر (١١٤) .

وأنه لمدة ٧٢ عاماً بُنيت فيها أساسيات لما أصبح إمبراطورية فى الشرق الأوسط وأشار إميرى إلى أن الوثائق المتناولة ليست كافية لمناقشة المعاهدة ، وأن البيان الرسمى للمعاهدة يوضح أنه ليس لهذه المعاهدة نوايا عدوانية وفيه أن المعاهدة تهدف إلى إزالة مصادر الخلاف وسوء التفاهم ولكن رؤوس المعاهدة توضح أن شيئاً واحداً سيزول وهو الجيش البريطانى .

وإذا نظرنا إلى ما ستنتهى إليه المعاهدة وهو الأمل فى المساعدة والمساهمة فى الدفاع عن السلام والأمن وهنا يطرح سؤال نفسه هل هذا سينفذ فى ظل الظروف الحالية؟؟ فعامل الاستقرار فى مصر ذهب إدراج الرياح فهناك مخاوف إجتماعية، ومعوقات اقتصادية لا أحد يستطيع حلها والجميع يشك فى أن أى مجموعة من القوى فى مصر يمكن أن تنجح فى حلها (١١٥) .

ثم أشار مستر جوليان إميرى "Jullian Amery" أنه لا يمكن الحكم أو تقييم هذا الاتفاق إلا بمقارنته باتفاق ١٩٣٦ وتقيم ما حققناه هل للأفضل أم للأسوأ. ثم قام مستر إميرى بعمل مقارنة كان أهم ما فيها أنه فى معاهدة ١٩٣٦ كان لدى بريطانيا تحالف كامل مع مصر أما فى هذه المعاهدة لا تملك شيئاً ، فى ١٩٣٦ كان لدى بريطانيا حق التمركز لقوات

فى مصر أما فى هذا الاتفاق فبريطانيا مجبرة على جلاء هذه القوات ، فى ١٩٣٦ كان لبريطانيا حق العودة فى حالة الحرب فى أى مكان بالعالم أو التهديد بالحرب أو فى حالة الطوارئ الدولية، أما فى هذه المعاهدة فلبريطانيا حق العودة فقط فى حالة حدوث هجوم على قوى معينة ، فى معاهدة ١٩٣٦ كانت غير محددة أما هذه المعاهدة فتدوم سبع سنوات ، فى معاهدة١٩٣٦ وضعت قناة السويس فى المقام الأول للاتحاد البريطانى وأيضاً قناة تجارية دولية، ولكن فى هذه المعاهدة لا توجد أى إشارة للإتحاد البريطانى(١١٦).

ثم أضاف أنه إذا كانت بريطانيا تحرز بعض الوعود حيث لديها الحق فى إعالة المتعهدين المدنين وحق التفتيش ومعاينة عملهم ووعود خاصة بالحفاظ على بعض الحقوق فى القناة، لكن ليس هناك أى ضمان لأى من هذه الحقوق فقد تسلمت مصر الجوهر وهو التحكم فى القناة ، القاعدة، الأرض الواصلة بين آسيا وأفريقيا، وتسلمت بريطانيا مجرد بعض الوعود.

ثم أضاف مستر إميرى أنه على الجميع مواجهةالواقع المر الذى يقول بأن هذه المعاهدة تنص على الجلاء من منطقة القناة دون شرط وأوضح إميرى أنه يؤمن أن هذه المعاهدة برمتها خاطئة، ولكن فى النهاية إذ كان مصيرنا الرحيل فإن هناك الكثير يجب قوله قبيل هذا الرحيل ، والحقيقة أنه ضاعت أرواح وأهدر وقتٌ وأنفقت أموالٌ ، كل هذا ضاع هباءً وأن هذه المعاهدة أضاعت علينا فرصةً لاختيار أحد أمرين وأصبحنا أمام أمر واحد وهو الرحيل(١١٧).

وقد قام رئيس الوزراء ووزير الحربية بعمل هذا الاتفاق للتأكيد على ضرورة تغيير الموقف الذى يتعلق بشأن ظهور القنبلة الهيدروجينية وانطلاقاً من وجهة نظر إستراتيجية واضحة فإن ما يقولونه لا شك أنه صحيح ولكن على الجميع أن يفكر فيما سيحدث إذا لم تقم الحرب فقد خسرنا الكثير.

واستكمل مستر إميرى حديثه لتوضيح أمر مهم جداً بقوله أن الشرق الأوسط كان مهماً جداً لبريطانيا قبل الحرب لأنه كان المنطقة التى من خلالها تنقل الاتصالات البريطانية جواً وبحراً إلى الهند، فقد كانت الهند

معقلاً كبيراً للقوة البريطانية فى منطقة المحيط الهندى، ومع استقلال الهند انتهت أهمية الشرق الأوسط كخط اتصالات وأصبح معقلاً رئيسياً للقوة البريطانية ومن خلاله كانت لدى بريطانيا قوة للتأثير فى الأحداث التى تجرى فى هذه المنطقة من العالم ، ومن المهم أن تستعيد بريطانيا هذه القوة ليس فقط من أجل مصالح بريطانيا المعتادة ، ولكن لأن دول الكومنولث الجديدة التى ظهرت فى شبه القارة الهندية تحتاج لأن تشعر بأن هناك قوة يمكن أن تستعين بها فى وقت الشدة[١١٨].

وأن بريطانيا ترتكز فى منطقة الشرق الأوسط على فلسطين، قناة السويس، السودان وأنه بعيد عن الدخول فى منطقة الحقوق والأخطاء والخوض فى القضية الفلسطينية فإن انسحاب بريطانيا هذا يعتبر تخلياً عن المسئولية ، وهذا قد يؤدى إلى حرب عنيفة وغير ضرورية تكون عواقبها وخيمة فى الشرق الأوسط.

ثم انتقل مستر إميرى لمناقشة النقاط الخاصة بالوضع فى السودان ووصفها بأنها أسوأ ما جاء فى هذا النقاش وما حصلنا عليه هو التنازل عن المصالح البريطانية الهامة والحيوية هناك ، وأن هذا الاتفاق جاء خيانة للثقة الممنوحة لبريطانيا من السودانيين ، وأنه كان هناك فرصة لمنح السودان إستقلالاً حقيقياً. ثم أضاف أنه لم يكن أمام الحكومة اختيار فى هذا الموضوع فقد كان الموقف صعب وكان الضغط شديداً للغاية على الموارد البريطانية وفى ظل هذه الظروف كان الانسحاب ضرورياً ، ولكن على أن يكون المبرر لهذا هو إعداد جيد للمواقع الجديدة[١١٩].

وأوضح إميرى أنه لا يستطيع أن يتمالك نفسه عن الشعور الغير مريح الذى ينتابه تجاه إتخاذ القرار بترك قناة السويس قبل أن نقرر أين نذهب فنحن هنا ندرس احتمالات، ولم تكن لدى بريطانيا خطة واضحة ومن هنا سأكرر ما قيل حول هذه النقطة من قبل كابتن ووترهاوس عندما طرح سؤالاً عن الخطة بشأن بعض القواعد العسكرية جنوب مصر؟

وبشأن بعض الآراء التى طرحت للانتقال إلى قبرص فإن مستر إميرى أشار إلى أن الموقف الأخلاقى فى قبرص أضعف كثيراً منه فى

مصر، ففى مصر كان الوضع البريطانى يستند على أرض قوية فقد كانت بريطانياً هناك من أجل حماية قناة السويس وأن القاعدة هناك كان لها أهميتها الحيوية لملايين الناس فى بلادٍ أخرى خارج مصر، وكان لبريطانيا الحق فى وضع أمنهم فى مقدمة مطالب السيادة المصرية(١٢٠).

وأوضح إميرى أن بريطانيا لها الحق وكل الحق فهى التى ذهبت إلى مصر منذ ٧٢ عام وأخذت على عاتقها حماية هذا البلد وبريطانيا نفسها هى التى أنشأت نظاماً للبلاد العربية لتحريرها من الحكم العثمانى فبريطانيا لا يمكن أن تبنى كل هذا وتتخلى عن المسئولية كاملة لمجرد أنها غير ملائمة لظروف معينة.

وأضاف إميرى أن هناك موضوعاً مهماً تناساه الجميع وهو أن الخلفيات والأساسيات التى طرحت من قبل للتواجد فى مصر قد فهمها الرأى العام وفهمها الجنود البريطانيون ولذلك فهم كانوا على إستعداد للتضحية بأرواحهم فهل سنكون قادرين على إثارة نفس الرغبة لكى نقاوم شأن الأماكن الأخرى التى تقترح لنقل الجنود إليها(١٢١).

ثم أضاف إميرى أنه فى النهاية لابد من توضيح شئ مهم وهو أن بعض الأعضاء أوضحوا أنه لا فائدة من وجود قاعدة فى بلد عدائى مثل مصر فالواقع أن مصر لم تصبح عدوانية ببساطة لأنها لم تحب التواجد البريطانى، ولكن الحقيقة أن الواقع الذى استسلمت له بريطانيا قد شجع على الإرهاب وأن الجميع سمح للجنود البريطانيين أن يواجهوا الموت على أيدى المصريين ولكن الحقيقة تقول أنه هناك بعض المعتدلين الآن فى مصر(١٢٢).

ثم أرجع مستر إميرى أن الوضع الحالى وتلك الأخطاء التى وقعت فيها الحكومة ترجع إلى مرض رئيس الوزراء ووزير الخارجية(١٢٣) وأن بريطانيا تحمل أعباءً بسبب أخطاء وحماقات بعض الوزراء وأن الجميع فقد إدراك السعى وراء المصلحة البريطانية وأصبح الكل يميل إلى وضع الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلنطى قبل مصلحة الدولة(١٢٤).

وأشار أن الحكومة لم تبذل جهداً للإحتفاظ بمصر وهذا خطأ واضح في مجال السياسة الخارجية لها من الصعب إصلاحه لأن أخطاء السياسة الخارجية بخلاف أخطاء السياسة الداخلية من السهل إصلاحها.

وفى تعليقنا عل حديث مستر جوليان إميرى نرى أنه من معارضى هذا الإتفاق وأنه أوضح أن ما حصلت عليه بريطانيا من ورائه ما هو إلا سراب بعقده لمقارنة واضحة بين ما حصلت عليه بريطانيا من مميزات فى معاهدة ١٩٣٦ وهذا الاتفاق، وأشار أن مصر قد تسلمت الجوهر وأن ما حصلت عليه بريطانيا مجرد بعض الوعود.

وتطرق مستر إميرى إلى أهمية الشرق الأوسط لبريطانيا ليس كطريق للمواصلات فقط ولكن كمنطقة ارتكاز، وأن بريطانيا فى أشد الحاجة إلى هذه القاعدة. وعن مسألة الانتقال لمكان آخر أوضح إميرى أن ذلك يفقد مصداقيته لأن التواجد فى مصر كان من أجل هدف يدافع عنه.

ومن هنا نلاحظ تمسكه بالقاعدة بفضل الأهمية الإستراتيجية التى تمنحها لبريطانيا. وبذلك إتخذ إميرى مسألة الدفاع عن الإمبراطورية وحمايتها أساساً لكلامه وبذلك إعترض على الاتفاق لأنه يُنقص من هيمنة بريطانيا على المنطقة .

ننتقل الآن إلى حديث مستر جريموند Grimond ففى بداية الحديث علق على حديث مستر إميرى ووصفه بأنه يتميز بالشجاعة ومعبر عن وجهة نظر صحيحة ، فقد كان مستر إميرى رحالة من المحيط الأطلنطى إلى إيران ومن خط الاستواء إلى حدود روسيا، ولكنه اعترض على الاقتراح المقدم منه والذى ينص على ضرورة إحتفاظ بريطانيا بمجموعة من الجنود فى منطقة القناة ولكنه اتفق معه فى أن المنطقة كلها فى خطر مؤكد. ولكنه استنكر كيف أن الاحتفاظ بجنود فى مصر سوف يسهم فى حل هذه المشاكل وأقر أن ذلك التصرف يضع مكانة إنجلترا وهيبتها فى رهان(١٢٥).

ثم أضاف مستر جريموند أنه يرى أن وضع ومكانة الدولة لا يعتمد فقط على تواجد قوة عسكرية والدليل على ذلك أن البريطانيين قد نالوا احتراماً فى الشرق الأوسط وذلك بسبب معاملتهم العادلة وبسبب المصالح والاستفادات التى قدمتها بريطانيا لدول الشرق الأوسط ، وأنه على أية حال لا يستطيع أن يقلل من شأن إضطرار بريطانيا لحماية المنطقة ولا من وجود قوات لحماية النفوذ البريطانى ولكن القوات العسكرية غير كافية.

واتفق مع ما قاله عضو بريستون مستر وونرهاوس زعيم المعارضة بشأن الطريقة التى سيتم بها تنفيذ تلك الاتفاقية، وأنه يجب على الحكومة أن تعقد اتفاقاً حاسماً مع العراق بشأن القواعد الجوية قبل أن تترك القناة ، وبالنسبة للأردن فهى الدولة العربية الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تعتبر صديقة لبريطانيا ، ولذلك ينبغى الالتزام بالهدوء معها لكى تستطيع بريطانيا المحافظة على جنودها وحماية القوات الجوية هناك(١٢٦).

وفى هذا الشأن أوضح مستر جريموند أن الحكومة لابد لها من وضع خطة دفاع عامة فى المنطقة وعلق على مثل رئيس الوزراء الذى قال "أننا لا نستطيع معالجة خطأ بخطأ آخر كمثل وضع القدم اليمنى فى الحذاء الأيسر فلا نصحح ذلك بوضع القدم اليسرى فى الحذاء الأيمن."

ثم تطرق لمسألة الملاحة فى قناة السويس وقت السلم وتساءل عن الخطوات التى اتخذتها الحكومة بشأن وجود ضمانات؟ وأن مجموعة من الجنود هناك لا يعتبر ضماناً !! وماذا سيحدث عندما ينتهى حق إمتياز شركة القناة ؟ فهل لدى الحكومة أى اقتراحات لوضع القناة تحت التحكم الدولى أو وضع قوة دولية لحمايتها ؟ (١٢٧)

ثم عبر مستر جريموند عن دهشته من حديث مستر هيد عن القنبلة الهيدروجينية واستنكر أن بريطانيا بعظمتها لا تستطيع الدفاع عن القناة والأكثر من ذلك فإن ما تواجهه بريطانيا ليس حرباً عالمية ولا حرباً هيدروجينية ، ولكن عدوان لأسباب مصرية تعتبرها بريطانيا قصر نظر من المصريين أنفسهم ، فهل هذا العداء سيكون عائقاً أمام إبحار السفن فى القناة؟ وكيف لبريطانيا أن تسترجع وضعها هناك إذا خرجت بدون ضمانات.

وأشار مستر جريموند أن القيمة الحقيقية للمعاهدة تعتمد على ثقة بريطانيا فى الحكومة المصرية ، وأن النتيجة الفعلية لهذه الاتفاقية على مدى بعيد هى القضاء على القاعدة بشكلها الحالى ، وأنها أقل ضرراً للخروج من هذا الموقف ومع ذلك علينا مواجهة الأخطار وأن تُعجِّل بريطانيا من التفاوض فى معاهدة جديدة بشأن القناة ، وهذا يعتبر نهاية عهد وبداية عهدٍ جديد، والأمل فى ذلك أن تكون هذه الاتفاقية بداية مجهود مكثف لوزارة الخارجية ولوزارة الحربية لتُكوِّن نظاماً دفاعياً فى الشرق الأوسط حيث يكون للكومنولث دور رئيسى فى الحرب والسلم.(١٢٨)

وعبر عن أمله فى أن هذه الاتفاقية ستزيد من حجم تجارة بريطانيا ومصلحتها الاقتصادية فى المنطقة، وليس فقط فى مصر وأن يكون اعتماد بريطانيا فى ذلك على الصداقة للمصريين وللشعوب العربية.

وبذلك نلاحظ أن مستر جريموند انتهج نفس الخط الذى تبناه مستر جوليان إميرى وهو أنه فى عقد هذه الاتفاقية ضياع لهيبة بريطانيا إلا أنه رأى أن الصداقة والتحالف يجب أن تُستبدل مكان القوات العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط واقترح مكاناً جديداً لهذه القوات وليكن الأردن أو العراق حيث صداقة بريطانيا بكلٍ منهما(١٢٩).

وقام مستر بريور بلمير "Prior – Palmer" بتوضيح وجهةٍ نظره فى الإتفاق ، وقد بدأ حديثه بتوضيح مدى الصعوبة التى تواجهها الحكومة لمناقشة مثل هذا الوضع وكذلك مهمة الأعضاء للاعتراض على ما تقوم به الحكومة.

ثم تطرق مستر بلمير لسياسة حزب العمال المعارض بزعامة مستر ووترهاوس والذى أنكر عليه اعتراضه وعدم تنفيذه لهذه السياسة منذ سنين مضت ، وطرح عليه سؤالاً وهو أنه إذا كان مقتنعاً بهذه السياسة فلماذا لم ينفذها عندما كانت فى يديه السلطة لمدة ٦ سنوات تقريبا؟(١٣٠).

فأوضح مستر بلمير أنه فى حوار مع وزير الخارجية تناقش معه حول موضوع الوطنية وكيف أن مثل هذا الموضوع يمثل خطراً على

بريطانيا واتفقا على أنه لا يمكن قهر هذا الخطر بالقوة ، فإنها كالشئ الذى يظهر ليبقى ويستمر . إنها قوة جديدة فى العالم ، ويمكن القول أنها فى مثل خطورة الشيوعية . ورد مستر بلمير على زعم مستر ووترهاوس حول بقاء ثمانين ألف جندى على ضفاف القناة على إعتبار أن ذلك يمكن أن يكون رادعاً للشيوعية فى مصر ولكن ما اقترحه بلمير أن العكس هو الصحيح فقد يكون تواجد هذه القوة بمثابة تفجير للشيوعية(١٣١).

وأشار مستر بلمير أن الموضوع الأكثر أهمية والذى يود أن يطرحه على الجانب المعارض هو أنهم لم يعطوا اقتراحاً عملياً، على الرغم أن وزير الخارجية قد وضع أمامهم القضية واضحة، ومع ذلك لم يعرضوا حلاً عملياً؟ فقد اقترح أحد هؤلاء الأعضاء أنه يجب أن تقلل القاعدة وتكون هناك مجموعة جنود واحدة ، فهى تكفى لحماية القناة والقاعدة ، أما باقى المجموعات الأخرى تعود إلى الوطن لكى تشكل قوات احتياطية. فاعترض بأن ذلك ذريعة وحجة سهلة ولكنها ليست الهدف المنشود ، وأن الهدف الأساسى هو الاحتفاظ بالقاعدة رغم صغرها ورغم اعتمادها فى عمالة مدنية لتشغيلها.

وأوضح أن القاعدة هناك تتعرض لأعمال تخريبية على أيدى مصريين مدربين ، هؤلاء المصريون الآن على أهبة الاستعداد للعمل على أوسع نطاق ضد هذه القاعدة لذلك فإن الخسارة فى الأرواح تكون لا حصر لها. وأن الهدف المنشود أمام بريطانيا الآن هو الاحتفاظ بقوة هناك بأى وسيلة وبأى ثمن فى حال وجود اتفاقية وهذا لن يكون إلا بعقد اتفاق لأنه من المستحيل أن يكون هذا فى ظل تلك الظروف الحالية فى مصر وخاصة أن المصريين قرروا ألا يبقى هناك جندى واحد على أرضهم.

ثم أشار بلمير أن الحل الاستراتيجى للوضع مازال مغموراً إلى حد بعيد وبخصوص القواعد المقترحة سواء الإسكندرية، البصرة، حيفا فإن هذا سيدعو إلى حرب ساخنة، والقضية ليست فقط قضية حرب ساخنة ، ولكن الأهم ما يجب عمله فى الحرب الباردة، فكل هذه الاعتبارات السياسية شأنها وخطورتها مثل الاعتبارات الاستراتيجية التى تم سحقها لصالح الجلاء.

وتخيل مستر بلمير الموقف عندما تنتهى المعاهدة ١٩٥٦، وماذا سيكون الوضع فى حالة الاحتفاظ بجنود فى القاعدة ضد أمة عنيده مثل الأمة المصرية وتساءل ألن يكون من المؤسف إذا ما توجهت مصر لمنظمة الأمم المتحدة وإذا ما وسمت هذه المنظمة بريطانيا بالعار والخزى كعدوٍ معتدٍ بدون وجه حق فى منطقة القناة، وإذا قررت بريطانيا البقاء فهل سيكون لمنظمة الأمم المتحدة الحق الكامل فى إرسال قوة موحدة لطرد القوات البريطانية كما فعلت فى كوريا؟

ثم أوضح مستر بلمير أنه من مصلحة القادة المصريين عبد الناصر ونجيب وجود علاقات سلمية بين البلدين[١٣٢].

وفى إجابة على سؤال مستر باتريك متلاند Patrick Matland بشأن التحالف مع إسرائيل فكيف يحدث هذا التحالف وكيف ستظل بريطانيا على صداقة مع العرب؟

فأجاب بلمير أن مستر كروسمان هو صاحب اقتراح صداقة مع إسرائيل وأنه يرى أن الاتفاق مع العراق سيكون فكرة جيدة. وكذلك التفاوض على معاهدة جديدة مع مصر قبل أن تنقضى المعاهدة الحالية[١٣٣].

وأضاف أنه لا يمكن لأى قاعدة فى المستقبل أن تدافع فى أرض لا يقبل شعبها تقبلهم ، ولذا يجب الاهتمام بالتفاوض مع العراق والأردن وإسرائيل أيضاً على اعتبار أنها سترحب ببعض القواعد وخاصة فى حيفا وهذه هى الطريقة المثلى لنشر قوات فى الشرق الأوسط.

وفى نهاية حديثه تحدث مستر بلمير عن الوطنية ووصفها بأنها قوة جديدة ظهرت فى الشرق الأوسط وأنها قوة يجب الاعتراف بها، فإنه لا فائدة من الاعتقاد بأنها ليست موجودة أو أنها مجرد وميض؟ فهى بالفعل موجودة وإن كانت أقل فى قوتها فى بعض البلدان، ولكن مع ذلك يجب أن نعترف بها ونتعاطف معها ، وإذا أمكن توجيهها فى قنوات صحيحة.

وأوضح بلمير أن خطر الوطنية يكمن حينما تحقق الدول الصغيرة استقلالها فتكون دائما فى خوفٍ من أن تفقد هذا الاستقلال، لأنه إذا حدث هذا ستصبح تلك الدول فريسة للدول الكبرى مثل الاتحاد السوفيتى لو لم يجدوا أحداً يمد لهم يد المساعدة وهذا يعتبر ميزةً فى الشرق الأوسط إذا استُغِل بشكلٍ جيد بفتح القنوات الدبلوماسية التى تترك انطباعاً جيداً عند هذه الشعوب.

وأخيراً أوضح بالمير أن المفهوم القديم للإمبراطورية أو الملكية قد إنتهى وأن بريطانيا على مشارف بداية إمبراطورية جديدة وتحالف من نوع آخر[١٣٤].

وفى التعليق على حديث مستر بلمير يُلاحَظ أنه ركز على نقطةٍ مهمة وصفها بأنها خطرٌ كبيرٌ إذا لم تعالج بالحكمة ، هذا الخطر هو الوطنية وأشار أن قهرها لا يتم أبداً بالقوة وهو بذلك يود بناء نوع جديدٍ من العلاقة بين بريطانيا وباقى دول الشرق الأوسط ، هذه العلاقة يكون أساسها التحالف وليست مبنية على القوة العسكرية.

والحقيقة أنه من حوار مستر بلمير يتضح أنه واسع الأفق وينظر للأمام لأنه يرى أن المعاهدة الحالية بين مصر وبريطانيا سينتهى العمل بها فى ١٩٥٦ ، لذلك فإنه لابد من كسب الوقت وتحقيق أى مكاسب.

ومن ثم نلاحظ أن مستر بلمير يرمى إلى تكوين علاقات جديدة فى الشرق الأوسط لأن النظام القديم للإمبراطورية القائمة على السيطرة والتحكم أظهر فشلاً ذريعاً فى مواجهة القوميات المتنامية من الشعوب المستقلة، وهو بذلك يرحب بالاتفاق ويراه فرصةً مناسبة لحل الموقف بين الجانبين.

نتعرض الآن لحديث مستر فيليبس برايس "Philips price" والذى بدأ حديثه بتوضيح أهمية هذا المجلس بوصفه بوقاً متحدثاً باسم الرأى العام فى الدولة وأشار أن هذه المناقشات وما طُرح من آراء ليست ضد السياسات الحزبية فهناك انقسامات داخل الحكومة فى هذا المجلس وبالتالى فهناك آراء مختلفة وعبّر مستر فيليبس أن كل الآراء قد طرحَت بإخلاص وأن القيود الحزبية قد قلت فى قوتها إلى حدٍ كبير، لما كان لهذه القضية أهمية محلياً ودولياً فيجب مناقشتها بحكمة.

وأثنـى مستر فيليبس Philips علـى دور الحكومـة حيث كـان لهـا دورٌ فعالٌ وحكيم فيما تقـوم بـه، وبالنسبة لآراء المعارضـة فقد اقتبس زعيم المعارضة جزءمما قاله رئيس الوزراء حينما واجهت الحكومة السابقة نفس المشكلة، أما الجانب الآخر فهناك بعض من آراء المعارضـة الذين لهم آراء واقعية ومنطقية حول هذا الموضوع وهذه الآراء تعتبر فـى صـالح أعضـاء الحزب المحـافظ مـن حيث إعـادة التفكيـر فـى المشكلات التـى تنشأ أمـامهم وقدرتهم علـى مواجهتهـا، فـإن مثـل هـذا الاتجـاه قد أنقذ بريطانيـا مـن أزمـة داخلية مؤكدة(١٣٥).

وسرد مستر فيليبس قول تركـى قديم يقول "لا أصدقاء للضـعيف" ولذلك أوضح أنه يجب أن يكون البريطانيون كلهم أقوياء ولا تتجاهل المكانة والهيبـة التـى تمتعـوا بهـا ويكونـوا أيضـاً حكمـاء ، وهـذه الاتفاقيـة هـى التـى ستظهر هذه الحكمة لأن هذه الاتفاقيـة ستكون أكثر حمايـة للمصـالح السلمية فى الشرق الأوسط. وأنه ليس أمراً سيئاً أن يؤخذ وقتٌ للتفاوض ففى اعتقاده أن هذا التأخير لصـالح التفاوض وقد يجعل المصـريون يوافقـون علـى أشياء حيوية بالنسبة لبريطانيا وأضـاف مستر فيليبس أن تركيا هى الموقع الرئيسـى للدفاع عن الشرق الأوسط ولكنه فى ظل الحرب النووية فإنه من الحماقة أن تركز بريطانيا إمدادتها وقواتها فى مكان واحد والكل يتذكر أنـه فـى الحـرب السـابقة عبر العدو إلـى إفريقيـا الشمالية من الغرب حيث كانت قاعدة قنـاة السويس لها قدرٌ كبير وكانت أقرب مكان لمنطقة الخطر(١٣٦).

وأنـه فـى حـال إذا نجحت الحكومـة البريطانيـة فـى الحصـول علـى الاتفاقيـة وبهـا تفعيل منطقـة القنـاة كقاعدة فإنـه ينبغـى ألا تكـون هـى القاعدة الوحيدة المستخدمة للدفاع عن الشرق الأوسط.

إن قبـرص هـى أحد هذه القواعد وأيـاً كـان المستقبل السياسـى لهذه الجزيـرة فينبغـى أن تكـون قاعـدة دفاعيـة إمـا للقـوات البريطانيـة أو لقـوات النـاتو. أمـا فـى تركيـا فهنـاك قواعـد قد تـم بالفعـل تطويرهـا، فهنـاك مينـاء "إسكندران"(١٣٧) والـذى أصـبح بالفعـل قاعدة إمـدادات هامـة جداً، وكـذلك محطة بحريـة هامـة تـم تطويرهـا عـن طريـق النـاتو. إن تركيـا تـدرك أنهـا لا تستطيع الدفاع عن نفسها بمفردها لذا فهى تحتاج دائماً للمساعدة والعون.

فتركيا تدرك مدى الخطر الروسى أكثر من أى دولة فى أوربا وآسيا، لذلك فإنها قد أدركت أنها لابد وأن تساهم فى مصادر دفاعية وأن تشترك مع قوى الغرب فهى تفضل أن تكون الشريك الأصغر فى التحالف الغربى القوى من أن تكون الشريك الأكبر فى عصبة دول الشرق الأوسط الضعيف[١٣٨].

أما عن الاتفاقية فقد أورد مستر فيليبس نقطة ضعف قد تؤدى إلى أزمة وهى أنه لا توجد فقرة خاصة بإيران. وإيران بحكم موقعها هى الأكثر قرباً لمصدر الخطر وعلى العكس من تركيا فإيران ليس لديها قوة عسكرية قوية.

فإذا افترضنا أن روسيا هاجمت إيران وأن القوة الروسية عبرت من الشمال الغربى لإيران إلى العراق وإلى الخليج الفارسى، فإن الوسيلة الوحيدة للدفاع عن إيران قد تكون القوة العسكرية التركية لكى تعترض الجانب الأيمن من القوة الروسية، وفى هذا الموقف لا يمكن أن تتدخل قناة السويس.

وهناك نقطة أخرى ذات أهمية أنه لابد ألا يُهتم فقط بالأمور العسكرية، بل يجب أيضاً التفكير فى الحالة المعنوية فإن تلك الأمور المعنوية لها تأثيرٌ كبير إذا نالت الاهتمام المطلوب[١٣٩].

وأوضح مستر فيليبس أنه من وجهة نظره فإن هذه الاتفاقية ستكون نتيجتها أن يسيطر المصريون على التحالف العربى ، فحتى الآن فإن مصر مازال لها السيطرة على البلاد العربية وهذا يتضح من مساندتهم لمصر فى قضية قناة السويس ضد بريطانيا، وأنه حتى تم عقد هذه الاتفاقية، كان التوقيع على ميثاق التعاون والصداقة بين تركيا وباكستان هو الحدث الأكثر أهمية فى الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ وعلى هذا الأساس فإنه ينبغى أن يُهتم بمستقبل العلاقة مع العراق وأن يُعقد اتفاقٌ جديد يحدد العلاقة بين بريطانيا والعراق وأن يتم توضيح ما ينص على القواعد الجوية الموجودة فى العراق.

أما بالنسبة لإسرائيل فهناك بعض الأعضاء الذين يهتمون بما سوف يحدث لها عندما ترحل بريطانيا من منطقة القناة ، فقد أيد مستر فيليبس

ما ذكره وزير الخارجية بأن أفضل وسيلة للدفاع عن إسرائيل هى تكوين صداقة بين مصر والقوى الغربية وخاصة بريطانيا.

وأخيراً عبَّر مستر فيليبس عن سعادته لإبرام مثل هذا الاتفاق ووجه التحية لوزير الخارجية لأنه لعب دوراً هاماً فى الوصول إلى هذه الإتفاقية وطالب من المجلس أن يعضد هذه الاتفاقية ويساندها[١٤٠].

يلاحظ فى حديث مستر فيليبس أنه ركز على أن النزعة الحزبية باتت أمراً غير مهم وأن معظم الأعضاء تخلوا عنها فى سبيل المصلحة العامة.

ومستر فيليبس إلى حدٍ بعيدٍ يميل للتوقيع على الاتفاق لأن هذا الاتفاق سيكون أكثر حماية للمصالح السلمية فى الشرق الأوسط.

ولكن بعد نظره جعله يطرح أمراً مهماً ألا وهو أنه ينبغى على بريطانيا ألا تركز قواتها فى منطقة واحدة ولكن ينبغى البحث عن قواعد أخرى بديلة ، ويعتبر مستر فيليبس الأكثر بعداً للنظر حينما رأى أن هناك نقطة ضعف فى الاتفاق وهى عدم وجود فقرة خاصة بإيران ، فهو يرى أن إيران وتركيا أكثر دول الشرق الأوسط فى إستطاعتها تقديم العون لبريطانيا.

وفى النهاية فإن مستر فيليبس رحب بالأتفاق واعتبره خطوةً جديدةً لنوعٍ جديدٍ من العلاقة بين بريطانيا والدول العربية.

وهناك رأىٌ آخر لابد من التعليق عليه وهو رأى مستر ڤيكونت بروك Viscount Brook والذى أوضح فى بداية حديثه أن هذه القضية قضية لها أهميتها فى السياسة الخارجية وليس هناك موضوع أكثر منه حيوية وأشار مستر بروك أن حل هذا الموقف يعتمد بالأكثر على وجود اتفاقية مع مصر ، وأن بقاء قوة فى المنطقة كافٍ لإعطاء بريطانيا حصانة إستراتيجية و كافٍ للدفاع عن الموانى والمجال الجوى بموجب اتفاقية مع مصر[١٤١].

وفى حديث مع وزير الحربية أشار بروك أنه لا ينصّب نفسه قاضياً لأمورٍ عسكرية فهذه الموضوعات لها مختصين أجدر منه على حلها ولكن هناك بعض الملاحظات بشأن احتياج بريطانيا لحصانة إستراتيچية ، وأنه إذا أرادت هذه الحصانة فلابد أن تكون فى منطقة يجب استخدامها هناك، وأن هذه الحصانة ليست فى منطقة الناتو فقط ، ولكن لابد أن تكون أيضاً فى الشرق الأوسط حيث تكمن حيويتها كقوة عالمية، وهذا يتضح من خلال ما تحتاجه السياسة الخارجية فى مكانٍ ملائم كدفاع استراتيچى ، وهذا المكان المناسب هو الشرق الأوسط.

ثم تطرق مستر بروك للحديث عن خطر القنبلة الهيدروجينية ووصفها بأنها خطرٌ مروع يهدد العالم أجمع ، وأعرب عن قلقه من هذا الانقسام الواضح بين المخاوف السياسية والعسكرية ، يتضح ذلك فى حديث رئيس الوزراء حينما قال "أنه ربما ستأتى فترة سلمية على البشرية لأنه لا أحد يجرؤ على استخدام هذه القنبلة".

وأشار بروك أن هذه الاتفاقية تُعَبِّر عن الواقعية أو بمعنىً آخر معاهدة صلح لتقليل التوتر ووضع نهاية لسياسة التحكم.

وأنه عندما يتحدث عن نتائج وعواقب القنبلة الهيدروجينية فهناك رسالة موجهة إلى روسيا وإلى العالم الشيوعى فى هذا الشأن ، هذه الرسالة هى "أن يحاول العالم الغربى أن يصنع سلاماً دبلوماسياً" ثم أشار إلى وضع بريطانيا كقوة عظمى لها تأثيرها على العالم من أجل السلام والوفاق. وأنه منذ الحرب العالمية الأولى وقفت العديد من الشعوب لتفكر فى عبارات الوطنية والتحرر(١٤٢).

وأخيراً أوضح بروك أن الأمم المتحدة هيئة عالمية هامةولابد أن تدرك بريطانيا أنها جزء من الأمم المتحدة وأن كل قرار صدر منها يعكس رغبة بريطانيا وأن نعترف أن أمريكا بحنكتها وتجربتها لما بعد الحرب استخدمت الأمم المتحدة كوسيلة لتحقيق سياستها فهم لم يترددوا فى إستخدام السياسة من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية، وأن روسيا استخدمت حق

الڤيتو، فهو ذات فعالية وتأثير للدفاع عن مصالحها، ولذلك إذا لم تستخدم بريطانيا هى الأخرى حق الڤيتو فى حماية مصالحها، فمن ثم ستختفى القوة البريطانية عالمياً ودولياً[١٤٣].

وفى كلمةٍ أخيرة قرر بروك أنه من المؤكد أن بريطانيا ستخسر القضية إذا تم عرضها على الأمم المتحدة ولذلك يجب حل القضية فى أقرب وقتٍ ممكن، ومن الآن فصاعداً يجب أن تتحرك بريطانيا للأمام للحصول على فرصٍ كبرى وتحقيق آمال عظيمة ، وهو يرى فى هذا الاتفاق فرصة عظيمة للمضى فى هذا الطريق[١٤٤].

وفى التعليق على حديث مستر بروك نلاحظ أنه ركز فى حديثه على أن هذه القضية من الأهمية ما يجلها فى مقدمة الموضوعات التى تحتاج إلى حل أكيد وسريع. وأنه أورد ضرورة تمتع بريطانيا بحصانة استراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط ولكن بطريقةٍ سياسية وليست عسكرية ، وأعرب عن أمله فى ضرورة اتباع بريطانيا لهيئة الأمم المتحدة لما لها من أهمية عالمية حتى تستطيع تحقيق مصالحها فى ظل الظروف الراهنة ، وهو بالتالى يؤيد الاتفاق ويدعو أن يكون بداية لنوع جديدٍ من العلاقة بين الطرفين .

استعرضنا فيما سبق آراء الأعضاء ووجهة نظرهم فى الاتفاق المبدئى الذى عقد بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية واستكمالاً لذلك قام مستر إيدن Eden يدافع عن الإتفاق ويوضح أسباب موافقة الحكومة البريطانية له وأوضح مستر إيدن Eden بلسان الحكومة أن هذا الاتفاق الذى عُقد مع مصر اتفاقٌ سليم من الناحية السياسية والعسكرية لأنه يسمح لبريطانيا بتهيئة الظروف التى تسمح بجعل العلاقات ودية مع الدول العربية ومع إسرائيل أيضاً[١٤٥].

وقرر إيدن Eden أن أى هجوم على تركيا سيحتم تنفيذ شروط الإتفاق المصرى البريطانى مهما كانت ظروف هذا الهجوم.

وبعد حديث مستر إيدن Eden أخذت الأصوات بشأن الموافقة على الاتفاق وكانت نتيجة الإقتراع أن وافقت أغلبية ساحقة على هذا الإتفاق إذ وافق عليه ٢٥٧ نائباً، وعارضه ٢٦ نائباً٠

وهكذا تبين بعد الإقتراع أن جبهة النواب المتمردين المعارضين للجلاء إنهارت بعد أن كانت تهدد بالاقتراع ضد الحكومة فيما يتعلق بمسألة الجلاء عن منطقة السويس(١٤٦)٠

وفى التعليق حول ما أثير فى مجلس العموم حول هذه القضية فإنها مثل القضايا المصيرية الأخرى التى من الصعب اتخاذ موقف بشأنها ، فقضية مثل هذه المتعلقة بالجلاء بعد تواجد ظل ما يقرب من ٧٢ عام كان من الصعب على النواب البريطانيين أخذ موقف تجاه هذا الموضوع الحيوى كذلك كان الأمر فى غاية الصعوبة والإحراج على الحكومة لبحثها عن حجج وأسباب حتى تقوى موقفها وتقنع الأعضاء بالموافقة٠

وكانت حجج الحكومة إلى حد بعيد منطقية وتستند على أرضية صلبة، فقد بدأ مستر هيد وزير الحربية بتوضيح الأسباب التى دعت الحكومة لعقد مثل ذلك الاتفاق، وقد بدأها بالأسباب الخارجية والمتعلقة بالتطورات الرهيبة فى مجال التقنية العسكرية وظهور ما يسمى بالقنبلة الهيدروجينية ، واعتبر هذا السبب هو الأقوى فى قائمة الحجج، ثم انتقل للظروف الداخلية وركز على موضوع هام وهو الخسائر التى تتعرض لها القاعدة فى السويس وتأثير ذلك على الميزانية العامة . وقد لقى هذا السبب استحسان أعضاء كثيرين، كذلك الحالة المعنوية السيئة التى تنتاب الجنود فى منطقة القناة بعد اشتداد حركة الكفاح المسلح فى القنال٠

كذلك القلق الذى ينتاب الأهالى خوفاً على ذويهم فى المنطقة٠

وقد ركز مستر هيد على نقطة هامة فى حديثه أن العلاقة بين الفريقين والتى باتت محددةً بناءً على اتفاق ١٩٣٦ ستنتهى عام ١٩٥٦ حيث المدة المحددة عشرين عاماً وقد قاربت على الانتهاء، ولذلك كان لزاماً الوصول إلى اتفاق جديد يحدد نوع العلاقة على أساسٍ جديد٠

وقد ارتكن هيد إلى نقطة هامة خاصة بالشعوب نفسها ورغبتها فى تقرير مصيرها وظهور ما يسمى بالتيار القومى مما استلزم أسلوباً أخر فى التعامل مع هذه الشعوب٠

والحقيقة أن حجج الحكومة جاءت واضحة ومبنية على المصلحة العامة حتى لو اقتضت هذه المصلحة الجلاء التام٠

أما بالنسبة لجبهة المعارضة والتى تزعمها مستر ووترهاوس فقد كانت جبهة قوية والدليل على ذلك هو تزعمه لجبهة تضم عدداً كبيراً من معارضى الجلاء ، ولكن هذه الجبهة سرعان ما بدأت تنهار حينما اصطدمت بالحائط الصلب الذى تبنى عليه الحكومة دوافعها٠

وظهرت معظم أراء الأعضاء مؤيدةً للاتفاق فى سبيل إقامة نوع جديدٍ من العلاقة فى منطقة الشرق الأوسط ، وإن كانت بعض الآراء تحمل فى طياتها معارضةً خفيفةً نابعةً من الإحساس بزوال الهيمنة البريطانية عن هذه المنطقة ولكن عندما وجد الأعضاء أن جلاء بريطانيا فيه حفاظٌ على ما تبقى من ماء وجهها كانت الفكرة أكثر قبولاً٠

## الاتفاق النهائى للجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤:

تم التوقيع على النصوص الكاملة لاتفاقية الجلاء مساء التاسع عشر من أكتوبر ١٩٥٤ بين الجانبين المتفاوضين المصرى والبريطانى فى البهو الفرعونى بمبنى البرلمان المصرى ووقعها عن الجانب المصرى كل من جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادى،وصلاح سالم، ومحمود فوزى وعن الجانب البريطانى مستر أنتونى ناتنج " وكيل وزارة الخارجية البريطانى" ومستر ستيفسون" السفير البريطانى فى القاهرة" ومستر بنسون" الوزير المفوض فى السفارة البريطانية بالقاهرة"[١٤٧]٠

وأعرب الجانبان عن أن الغرض من الاتفاق هو إقامة العلاقات المصرية الإنجليزية على أساس جديد من التعاون وأن الجانبين بذلا جهداً كبيراً للوصول إلى اتفاق واضح شامل يكون أداة بناءٍ لقضية السلام[١٤٨]٠

**وكانت أهم نصوص الاتفاق كالاتي:**

**المادة الأولى:** تجلو القوات البريطانية جلاءً تاماً عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ التوقيع.

**المادة الثانية:** تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في أغسطس ١٩٣٦.

**المادة الثالثة:** تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وعددها حسب ما ورد بالملحق رقم ٢ من الاتفاقية في حالة صالحة للاستعمال(١٤٩).

**المادة الرابعة:** في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلدٍ تكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها بالقاهرة في الثالث عشر من إبريل ١٩٥٠ أو على تركيا، تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة(١٥٠).

**المادة الخامسة:** في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقاً لأحكام المادة [٤] تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال.

**المادة السادسة:** في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلدٍ يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية وعلى تركيا يجرى التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة.

**المادة السابعة:** تقدم الحكومة المصرية تسهيلات مرور الطائرات وكذلك تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكي التي تم الإخطار عنها(١٥١).

**المادة الثامنة:** تقر الحكومتان أن قناة السويس البحرية – التي هي جزءٌ لا يتجزأ من مصر طريق مائي له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام اتفاق القسطنطينية عام ١٨٨٨م.

المادة التاسعة: أ- لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أى مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها .

ب- لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه إلا بموافقة مصر ،

المادة العاشرة: لا يمس الاتفاق الحالى ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ،

المادة الحادية عشر: تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءً لا يتجزأ من الاتفاق ،

المادة الثانية عشر: يظل هذا الاتفاق نافذاً لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

المادة الثالثة عشر: يُعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن[١٥٢] ،

وقد أُرفق هذا الاتفاق بمجموعة من الملاحق التى توضح التفاصيل المتفق عليها ،

وقد تم مناقشة الاتفاق النهائى للمعاهدة فى مجلس العموم البريطانى فى جلسة ٢ نوفمبر ١٩٥٤ وقد مثل المعارضة مستر هربرت موريسون[١٥٣] ،

وقد مثل الحكومة البريطانية مستر أنتونى ناتنج وزير الدولة المعنى بشئون السياسة الخارجية ، وفى بداية حديثه أوضح ناتنج أن هذا الاتفاق الذى عقد بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بشأن جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس يُعَد خطوةٌ ضرورية فى عملية إقرار السلام فى الشرق الأوسط[١٥٤] ،

ومضى ناتنج فى توضيح خطة الحكومة وأهدافها موضحاً أن ذلك الاتفاق لا ينطوى على أى شئ يخيف إسرائيل أو يدعو إلى قلقها، وأن بريطانيا تقدم أسلحة فقط لاستخدامها فى أغراض الدفاع المشترك وأن دول

الشرق الأوسط ستتمكن من القيام بدورها فى الدفاع عن المنطقة كلها ، وليس ثمة دليل يُفهم منه أن أية دولة من دول المنطقة تفكر فى القيام بأى عمل عدوانى(١٥٥) .

ثم تحدث مستر هربرت موريسون وأقام مداخلة مع مستر ناتنج وحاول أن يوضح أن الحكومة الحالية تواصل فى سياستها تجاه مصر وإيران السير على السياسة التى كانت تنتهجها حكومة حزب العمل تجاه هاتين الدولتين. ثم أخذ مستر موريسون فى التحدث والتوصيف والدفاع عن إسرائيل وقال إن اللاجئين العرب هاجروا عن ديارهم بمحض رغبتهم وظل موريسون فى الدفاع عن إسرائيل للدرجة التى دفعت أحد الأعضاء لتوجيه اللوم إليه حينما قال "أظن أن ما يقوله مستر موريسون مغالطة تاريخية لا مثيل لها" ، ولكن على الرغم من ذلك ظل موريسون يمتدح إسرائيل ويدافع عنها ووصفها بأنها صديقة عظيمة لبريطانيا وللولايات المتحدة ، وأبدى سعادته البالغة لأنها دولة تتبع نظاماً برلمانياً يشبه النظام المتبع فى بريطانيا(١٥٦) .

ثم رد ناتنج على النقد الموجه للحكومة البريطانية لأنها لم تحصل من مصر على تعهد بأنها سترفع القيود المفروضة على السفن المتجهة إلى إسرائيل أو القادمة منها عبر قناة السويس ، ولكن ينبغى أن يكون معلوماً أن سحب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس، لا يمكن أن يكون له تأثير عكسى فيما يتعلق بهذه المسألة، لأن السلطات المصرية هى المتحكمة فى الميناءين اللذين تبدأ القناة عند أحدهما وتنتهى عند الآخر، دون أن يكون لبريطانيا أى شأن فى ذلك ، وأضاف ناتنج أنه لابد أن يكون معلوماً أنه ليس من مصلحة أحد أن تؤخر تسوية المشاكل مع مصر بشأن قاعدة السويس إلى أن تسوى مسألة السفن الإسرائيلية الراغبة فى إجتياز قناة السويس(١٥٧) .

واستطرد ناتنج فى حديثه يوضح أنه لا أمل فى أن تقدم أية خدمة للعلاقات بين العرب وإسرائيل إذا كانت علاقة مصر مع بريطانيا نفسها سيئة وأن الحكومة البريطانية السابقة أثارت مسألة الملاحة فى قناة السويس أمام هيئة الأمم المتحدة حيث لا تزال معروضة عليها. فهى مسألة مستقلة عن مسألة العلاقات المباشرة بين بريطانيا ومصر .

وقال ناتنج إن مسألة الملاحة الإسرائيلية أثيرت بدرجة جعلت الكثيرين يظنون أن حركة الملاحة بقناة السويس قد أصيبت بضرر وأنها تضاءلت، ولكن الحقيقة هى أن حركة الملاحة بالقناة فى الوقت الحاضر تقدر بأكثر من ٩٠ مليون طن فى السنة وهو قدر يبلغ ثلاثة أمثال ما كانت عليه هذه الحركة فى سنة ١٩٣٧[١٥٨].

وأضاف ناتنج أن من بين السفن التى تجتاز قناة السويس الآن عدداً كبيراً يتعامل مع إسرائيل. وأن السفن الممنوعة من اجتياز القناة هى السفن التى ترفع العلم الإسرائيلى وتحمل إلى إسرائيل مواداً استراتيچية.

ثم أضاف ناتنج أنه على يقين من أن الاتفاق الإنجليزى المصرى سيساعد على حل المشاكل الأخرى القائمة بالشرق الأوسط وإن كانت تسوية أية مشكلة من مشاكل تلك المنطقة قد تكون أسهل من محاولة تحسين العلاقات بين العرب وإسرائيل.

وأن العلاقات بين بريطانيا والدول العربية متأثرة بالعلاقات بين بريطانيا ومصر ، وعلى هذا الأساس كان لابد من أن تسوى علاقة بريطانيا مع مصر، حتى يمكن أن يكون لنفوذ بريطانيا فى البلاد العربية الأخرى تأثير مفيد[١٥٩].

ثم أضاف ناتنج أن التقارير التى تلقتها وزارة الخارجية البريطانية من ممثليها الدبلوماسين بالشرق الأوسط تفيد أن مكانة بريطانيا قد ازدادت فى تلك البلاد منذ أن وقع الاتفاق بين بريطانيا ومصر على مسالة الجلاء عن منطقة قناة السويس.

وأن اتفاق الجلاء مع مصر قد عُقد مع أول حكومة مصرية تعترف بأنه لا يمكن لمصر أن تقف موقف الحياد من أى نزاع تكون تركيا طرفاً فيه، وأنه إذا راعى الجميع أن تركيا عضوٌ مهمٌ ضمن أعضاء حلف الأطلنطى، بل أنها تعد فى الواقع الجناح الأيمن لهذا الحلف ، وأوضح ناتنج أن هذا الاتفاق مكن بريطانيا من إعفاء قواتها من مهمة غير مقيدة لكى

تتمكن من الاستفادة منها فى أداء واجبات أكثر فائدة فى جهات أخرى وأنه بعقد مثل هذا الاتفاق مع مصر فقد زال أهم سبب للخلاف بين بريطانيا والعالم العربى[١٦٠].

وفى نهاية حديثه أعرب ناتنج عن أمله بعد عقد هذا الاتفاق إلى استرداد الثقة بين بريطانيا ومصر وهذا الأمر مرهون بأمور عديدة منها سياسة مصر تجاه السودان، وأنه من وجهة نظر الحكومة البريطانية أنه ينبغى تمكين أهل السودان من أن يختاروا مصيرهم بكل حرية ودون أى تدخل أجنبى، مع العلم أنه مما يسعد بريطانيا أن ترى علاقات طيبة بين السودان ومصر، وبين السودان وبريطانيا أيضاً[١٦١].

ثم تحدث مستر هربرت موريسون بلسان المعارضة ، وقال فى بداية حديثه أنه يعتقد أن العلاقة بين البلاد العربية وإسرائيل متحكمة فى الموقف بالشرق الأوسط وعارض موريسون مستر ناتنج قوله أنه لا يوجد أى تهديد من ناحية مصر لإسرائيل إذ أن وزير الإرشاد المصرى صرح بأن مشكلة فلسطين لا يمكن أن تحل إلا بالقوة(١٦٢)٠ وقال موريسون أنه إذا كان هذا هو التهديد الوحيد الذى صدر عن المتحدث بلسان الحكومة المصرية فإن من المرغوب فيه أن تكف مصر عن التدخل فى شئون السودان المدين بالكثير مما أدته إليه الإدارة البريطانية قبل أن يتحرر ٠

ثم أعرب عن أسفه لأن مصر لم تقبل التفاوض مع حكومة العمال السابقة وأنه يعتقد أن الاقتراح الذى عرضته حكومة العمال بشأن عدم اعتبار قاعدة قناة السويس قاعدة بريطانية ، واعتبارها قاعدة دولية للأمن الجماعى فى منطقة الشرق الأوسط ، كان أحسن حل، بل إنه أفضل من الحل الحالى إذ أنه إقتراح أفضل بالنسبة لأمن مصر وأفضل بالنسبة للأمن الدولى بالشرق الأوسط[١٦٣].

وبالنسبة للنقطة التى أثارها رئيس الوزراء على اعتبار قبرص قاعدة بديلة، فقد أوضح موريسون أن المعارضة على استعداد لاعتبار القرار الذى اتخذته الحكومة بشأن الجلاء عن منطقة قناة السويس قراراً لم

يكن ثمة مفر من إتخاذه من حيث المبدأ، وأن كان رئيس الوزراء عندما أراد الربط بينه وبين إختراع الأسلحة الذرية كان فى نظر المعارضة يبرر سبب اتخاذه بدلاً من أن يدافع عنه وأضاف موريسون أن رئيس الوزراء وحكومته الحالية لم يوفقا فيما يتعلق بمسألة قبرص، إذ أنها لا يمكن أن تكون قاعدة عسكرية مهمة وأساسية وأن كان من المرغوب فيه الاعتماد عليها كقاعدة ثانوية[١٦٤].

وبالنسبة لمسألة اللاجئين العرب فقد أعرب موريسون عن أمله فى تسوية هذه المشكلة وأضاف أن إسرائيل ليست المسئولة عن هذه المشكلة وأن المسئولين هم الذين أشاروا على اللاجئين بالخروج من ديارهم وأوهموهم بالعودة مرة أخرى وأنه ينبغى للدول العربية أن تبذل قصارى جهدها بالتعاون مع الأمم المتحدة بشأن إسكان أولئك اللاجئين فى الأراضى الشاسعة المتوفرة بالبلاد العربية[١٦٥].

وأخيراً أضاف موريسون ضرورة إقامة تعاون اقتصادى بين إسرائيل والدول العربية خاصة أن المجال متسع بالشرق الأوسط للتقدم الزراعى والإقتصادى وأن الشرق الأوسط منطقة تضم الغنى والفقير وهذا فى حد ذاته خطرٌ إجتماعى. وما فى هذه المنطقة من مواد خام كثيرة يزيد من خطر العدوان الشيوعى عليها، فقيام اتحاد عمالى قوى من أصحاب المهن بها أمرٌ واجب وفى وسع الدول العربية أن تساعد على تحقيقه.

وإقترح موريسون إنشاء هيئة اقتصادية واجتماعية لاستقصاء الامكانيات فى الشرق الأوسط ووسائل تحسينها فى سبيل رفع مستوى الحياة بين السكان وزيادة تعليمهم، فإذا ما تم ذلك تقدمت بلاد المنطقة وأمكن فى النهاية إقرار السلام بها[١٦٦].

وفى التعليق على ما أثاره مستر موريسون نيابة عن المعارضة نجد أنه إلى حد بعيد أقرت معظم المعارضة بأمر الجلاء وأن الأمر أصبح لا مفر منه وأنها باتت تناقش المسائل الواردة فى الاتفاق مثل مسألة اللاجئين التى أفرد لها موريسون مساحة كبيرة فى نقاشه وأوصى بضرورة الوصول إلى حل لهذه المشكلة لأنها من المشاكل التى تؤثر على استقرار منقطة الشرق الأوسط.

كذلك اهتمام موريسون برفع مستوى المعيشة فى المنطقة واستخدام الثروات التى ينعم بها الشرق الأوسط. وأخيراً إعرابه عن أمله فى أن تلعب هيئة الأمم المتحدة دوراً فعالاً فى منطقة الشرق الأوسط.

واستكمالاً لآراء المعارضة كان حديث مستر ووتر هاوس زعيم النواب المحافظين المعارضين للجلاء عن منطقة قناة السويس والذى كان أشد معارضى الاتفاق عند مناقشته فى يوليو ١٩٥٤ فإنه فى هذه المرة يؤكد على معارضته واتخاذه موقف من الحكومة الحالية وأنه يؤكد أنه وأعوانه من المهتمين بمسألة منطقة القناة متحدون كما كانوا.

وأعرب كابتن ووترهاوس عن خيبة أملة لوصول الحكومة إلى هذا الاتفاق لانه إتفاق فى جميع أحواله غير موفق ووصل ببريطانيا إلى قدرٍ كبيرٍ من الانحطاط لأنها رضت بما لم ترض به فى الماضى(١٦٧).

وفى نهاية حديثه أشار ووترهاوس أن الاتفاق قد أبرم وأن موقفه هو وأعوانه لن يعطله ولكنه مقتنع بوجهة نظرة ويأمل ألا يضيع جهوده سدى.

نلاحظ مما سبق أن كابتن ووتر هاوس هو أشد أصوات المعارضة ضد الاتفاق وأنه كون جبهة فى البرلمان من معارضى الاتفاق كان هو زعميها وأنه بالرغم كونه ينتمى لحكومة العمال التى تبنت موضوع الجلاء فى فترات سابقة إلا أنه حمل على الحكومة إبرامها لهذا الاتفاق وصفها بأنها أسوأ حكومة تولت الأمر فى تاريخ بريطانيا وأنها وقعت على اتفاق نال من عظمة بريطانيا وكبريائها.

ونرى أنه إلى حد كبير يتمتع ووترهاوس بمقدرة على الإقناع جعلته يكون جبهة وإن كانت صغيرة ضد الحكومة ونلاحظ مدى صلابته على موقفه حينما نرى أن مجموعة كبيرة من معارضى الإتفاق فى يوليو تنازلوا عن موقفهم حينما أيقنوا أنه لابد من الموافقة لأن بهم اوبدونهم سيبرم الاتفاق.

والجدير بالذكر أن كابتن ووتر هاوس من النواب الذين يهتمون بالمنطقة لأنه كان ينتمى لحكومة العمال السابقة والتى سعت مراراً لتوقيع

مثل هذا الاتفاق فهو دائم الحس فيما تمثله مصر لبريطانيا ومدى الخسارة التى لحقت بها نتيجة الجلاء٠

وعلى هذا الأساس كانت معارضته المستمرة وثبات موقفه لأنه يرى فى الجلاء انهيار لهيبة بريطانيا ظلت تبنى فيها لأكثر من ٧٢ عام٠

وفى نهاية هذه الجلسة تحدث مستر إيدن Eden. وزير الخارجية ليرد على استفسارات بعض الأعضاء وفى بداية حديثة وصف إيدن Eden المشكلة العربية بأنها من المشكلات التى من السهل أن يحلها المرء بعاطفته، غير أنه يتعذر عليه أن يجد حلاً عملياً لها٠

وبالنسبة لمسألة اللاجئين العرب فقد وصفها إيدن Eden بأنها من أعقد المشكلات التى يتحتم على الجميع حلها٠

وبالنسبة لموضوع السودان فقد أوضح إيدن Eden أن الشعب السودانى قد عقد العزم على تقرير مصيره فى ضوء مصالح بلاده دون غيرها وأنه الوحيد الذى له حق الاختيار وحق تقرير المصير٠

وفى النهاية طلب إيدن Eden من المجلس أن ينهى هذا الامر بإعلان الموافقه النهائيه على المعاهدة المصرية الإنجليزية لأنها خير حل للوضع الراهن(١٦٨)٠

# هوامش الفصل الخامس

١- **جمال حماد:** دراسة عن حركة الكفاح المسلح بالقناة، مجلة أكتوبر ٢١ فبراير، ١٩٨٨.
٢- **طارق البشرى:** المرجع السابق، ص ٤٨٨.
٣- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص٣٠٩
٤- **محمد عبد الرحمن برج:** المرجع السابق، ص٢٧٣.
٥- **عبد الرحمن الرافعي:** مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٢.
٦- **محمد عبد الرحمن برج:** المرجع السابق، ص ٢٧٤.
٧- **عبد الرحمن الرافعي:** مقدمات ثورة يوليو،ص٥٦.
٨- **محمد عبد الرحمن برج:** المرجع السابق، ص٢٨٠
٩- المرجع نفسه، ص٢٨٤.
١٠- **عبد الرحمن الرافعي:** مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، ص١١٤.
١١- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص٣٦٨.
١٢- **وفيق عبد العزيز:** قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة كتب قومية، عدد ٢٤٦.
١٣- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص ٣٨٨.
١٤- **جمال حماد :** الدراسة السابقة عن حركة الكفاح المسلح بالقناة، مجلة أكتوبر، عدد ٢١ فبراير، ١٩٨٨.
١٥- المرجع نفسه، عدد ٢١ فبراير،١٩٨٨.
١٦- **محمد عبد الحميد الحناوى:** المرجع السابق، ص٣٩٣.
١٧- **جمال حماد:** الدراسة السابقة عن حركة الكفاح المسلح بالقناة، مجلة أكتوبر، ٢١ فبراير، ١٩٨٨.
١٨- **محمد عبد الحميد الحناوى :** المرجع السابق، ص ٣٩٠.
١٩- كانت هذه المنشورات تعد فى شركة النيل للإعلان بالقاهرة تحت إشراف الأستاذ على زين العابدين وبمعاونة كل من وجيه أباظة وجمال الليثى.
٢٠- **جمال حماد:** الدراسة السابقة عن حركة الكفاح المسلح بالقناة.

٢١- محمد عبد الرحمن برج: المرجع السابق، ص ٣٠٦ ، جزيرة برمودا هى مجموعة من الجزر التابعة لبريطانيا فى المحيط الأطلسى وتقع فى ربع المسافة بين شاطئ الولايات المتحدة وشاطئ المغرب بإفريقيا وعقد فيها مؤتمر برمودا حضره الرئيس الأمريكى أيزنهاور ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل ورئيس الوزراء الفرنسى جوزيف لا نييل ومستشاره الشئون الغربية شارل رو.

٢٢- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، ص ٢٠٣.

٢٣- محمد بدر الدين حسين: المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٥٣-١٩٥٤ سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤ ، ص٢٨٦.

٢٤- محمد حسنين هيكل: المرجع السابق ، ص ٢٠٤.

25- Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., Vol. 522, P.1442.

26- Ibid, P.364

27- Ibid, Vol 525, P.1230.

28- Ibid, Vol 527, P.2087.

٢٩- محمد عبد الرحمن برج: المرجع السابق، ص٨.

٣٠- المرجع نفسه، ص ٩.

31- Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., Vol 527, P.1446.

32- Ibid, Vol 523, P.1964.

33- Ibid, Vol 524. P.2500.

34- Ibid, Vol 524. P.2503.

35- Ibid, Vol 522. P.461.

٣٦- محمد حسنين هيكل: المرجع السابق ، ص ٢٤٠.

٣٧- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ٣٧٦.

٣٨- محمد عبد الرحمن برج : المرجع السابق، ص ٢٩٩.

٣٩- المرجع نفسه، ص ٣٠٠.

٤٠- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص ٣٧٩.

٤١- المرجع نفسه، ص ٣٨٠.

٤٢- المرجع نفسه،ص٣٨١.

٤٣- **جمال حماد:** دراسه عن حركه الكفاح المسلح فى القناة، مجلة أكتوبر، عدد ٢٨ فبراير، ١٩٨٨.

٤٤- جنود الموريشيان هم أفريقيون يدين معظمهم بالإسلام من سكان جزر موريشيوس بالمحيط الهندى شرق جزيرة مدغشقر٠

٤٥- وهو ميناء هام يقع جنوب السويس مباشرة وكانت القوات البريطانية تعتمد عليه بصفة أساسية فى الحصول على إمدادتها وتموينها خلال الحرب العالمية الثانية٠

٤٦- **جمال حماد:** الدراسة السابقة، مجلة أكتوبر، عدد ٢٨ فبراير، ١٩٨٨.

٤٧- فقد أصر الجانب المصرى من قبل على أن تقتصر تلك العودة فقط فى حالة وقوع هجوم على الدول العربية المشتركة مع مصر فى معاهدة الضمان الجماعى العربى٠

٤٨- أحمد حمروش: المرجع السابق، ج الأول، ص ٢٢٩.

٤٩- **جمال حماد:** الدراسة السابقة، مجلة أكتوبر، عدد ٢٨ فبراير، ١٩٨٨.

٥٠- **أمين سعيد:** الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، دار أحياء الكتب العربية، سلسلة كتب تاريخ مصر السياسى الحديث، ص ١١٨.

51- Parliamentary Debates, House of Commons, Op. cit, Vol , 531, P.497.
52- Ibid, P.497.
53- Ibid, P.498.
54- Ibid, P.498.
55- Ibid, P.725.
56- Ibid, P.726.
57- Ibid, P.726.
58- Ibid, P.727.
59- Ibid, P.728.
60- Ibid, P.729.
61- Ibid, P.729.
62- Ibid, P.730.
63- Ibid, P.731.

٦٤- يقصد مشروع معاهدة صدقي – بيفن والتى وقعت فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ فى لندن بين صدقي باشا وبيفن وحضر عن الجانب المصرى أيضاً إبراهيم عبد الهادى وزير الخارجية ومن الجانب البريطانى أيضاً رونالد كامبل.

٦٥- وضح ذلك حيث كان أتلى رئيس الوزارة وأدلى بخطاب فى مجلس العموم يوم أكتوبر إثر توقيع معاهدة صدقي – بيفن والرد على تصريحات بيفن بشأن وضع السودان وتحقيق الوحدة بين مصر والسودان وأكد اتلى ببقاء وضع السودان كما هو عليه. وقد قوبل تصريح أتلى بعاصفة من الهتاف لعدم التضحية بالسودان.

66- Ibid, P.733.

67- Ibid, P.734.

68- Ibid, P.735.

69- Ibid, P.736.

70- Ibid, P.737.

٧١- الأهرام: ١٩٥٤/٧/٣٠.

72- Parliamentary Debates, House of Commons, op cit, P.738.

73- Ibid, P.739.

74- Ibid, P.739.

٧٥- الأهرام: ١٩٥٤/٧/٣٠

76- Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., Vol 531, p.740.

77- Ibid, P.741.

78- Ibid, P.742.

79- Ibid, P.743.

80- Ibid, P.744.

81- Ibid, P.744.

82- Ibid, P.745.

٨٣- الأهرام: ١٩٥٤/٧/٣٠.

84- Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., P.740.

85- Ibid, Vol 522. P.891.

86- Ibid, Vol 531. P.745.

87- Ibid, P.746.

88- Ibid, P.747.

89- Ibid, P.748.

90- Ibid, P.749.

91- Ibid, P.750.

92- Ibid, P.751.

٩٣- الحركة الاينوسية حركة الدعوة إلى الوحدة بين قبرص واليونان حيث ان المشكلة القبرصية تعود إلى العقد الثانى من القرن التاسع عشر حيث كانت الإمبراطورية العثمانية هى رجل أوروبا المريض وبدأت الكنيسة القبرصية اليونانية بإثارة الاضطرابات من أجل تحقيق الوحدة مع اليونان منذ عام١٨٢٥ غير أن الوالى التركى أخمدها بسرعة وعندما وصل الحكم البريطانى إلى قبرص ٢٢ يوليه ١٨٧٨ طالب القبارصة اليونان بتوحيد قبرص اليونان Enosis لكن زعماء القبارصة الأتراك رفضوا فبدأت المشكلة.

94- Parliamentary Debates, House of Commons, op. cit., p.752.

95- Ibid, P.753.

96- Ibid, P.754.

97- Ibid, P.755.

98- Ibid, P.756.

99- Ibid, P.757.

100-Ibid, p.758.

101-Ibid, P.759.

102-Ibid, P.760.

103-Ibid, P.761.

104-Ibid, P.762.

105-Ibid, P.763.
106-Ibid, P.764.
107-Ibid, P.765.
108-Ibid, P.766.
109-Ibid, P.767.
110-Ibid, P.768.
111-Ibid, P.769.
112-Ibid, P.770.
113-Ibid, P.771.

١١٤- هؤلاء هم المندوبون الساميون الذين تولوا الإدارة فى مصر نيابة عن الحكومة البريطانية

115-Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., P.772.
116-Ibid, P.773.
117-Ibid, P.774.
118-Ibid, P.775.
119-Ibid, P.776.
120-Ibid, P.777.
121-Ibid, P.778.
122-Ibid, P.780.

١٢٣- كان رئيس الوزراء مستر تشرشل وكان يبلغ الثمانين من عمره وكان وزير الخارجية مستر أنتونى إيدن Eden وكانت العلاقة بين الطرفين معقدة إلى درجة مزعجة ، فقد كان إيدن Eden يعتبر نفسه الوريث الطبيعى فى حزب المحافظين لتشرشل ولكن تشرشل كان مصر على عدم التنازل عن الوزارة رغم عدم تحمله للمسئولية بسبب تقدم السن وفى أثناء الإتفاق تولى أعمال وزارة الخارجية بسبب مرض إيدن Eden لتعرضه لميكروب خبيث فى المعدة.وإقتضى الأمر إجراء جراحة عاجلة.

124-Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., P.781.

125-Ibid, P.782.
126-Ibid, P.783.
127-Ibid, P.784.
128-Ibid, P.785.
129-Ibid, P.786.
130-Ibid, P.787.
131-Ibid, P.788.
132-Ibid, P.789.
133-Ibid, P.790.
134-Ibid, P.791.
135-Ibid, P.792.
136-Ibid, P.793.

١٣٧- وهو ميناء كبير فى جنوب شرق تركيا.

138-Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., P.794.
139-Ibid, P.795.
140-Ibid, P.796.
141-Ibid, P.797.
142-Ibid, P.799.
143-Ibid, P.800.
144-Ibid, P.801.

١٤٥- الأهرام : ١٩٥٤/٧/٣٠.
١٤٦- المرجع نفسه .
١٤٧- محمد عبد الحميد الحناوى: المرجع السابق، ص٤١٩.
١٤٨- الأهرام : ٢٠ /١٩٥٤/١٠.
١٤٩- المرجع نفسه .
١٥٠- محمد عبد الرحمن برج: المرجع السابق ، ص٣١٧.
١٥١- الأهرام : ١٩٥٤/١٠/٢٠.
١٥٢-المرجع نفسه .
١٥٣-وهو وزير الخارجية فى عهد حكومة العمال السابقة.

١٥٤- الأهرام: ١٩٥٤/١١/٣.

155-Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., Vol 532. P.192.

١٥٦- الأهرام: ١٩٥٤/١١/٣.

١٥٧- المرجع نفسه.

158-Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., P.198.

١٥٩- الأهرام: ١٩٥٤/١١/٣.

160-Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., P.200.

١٦١- الأهرام: ١٩٥٤/١١/٣.

١٦٢- المرجع نفسه .

١٦٣- المرجع نفسه.

164-Parliamentary Debates, House of Commons, Op. Cit., Vol. 532, P205.

١٦٥- الأهرام: ١٩٥٤/١١/٣.

١٦٦- المرجع نفسه .

١٦٧- المرجع نفسه .

١٦٨- المرجع نفسه .

# الفصل السادس
# العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا

أ- القطـــــــن .
ب- مشكلة الأرصدة الإسترلينية .

# الفصل السادس

# العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا

## أولاً : القطـن :

كان من أبرز مظاهر العلاقة الاقتصادية بين مصر وبريطانيا هو ارتباط العملة المصرية بالعملة البريطانية ، وجديرٌ بالذكر أن الجنيه المصرى قبل الحرب العالمية الأولى كان مرتبطاً بنظامٍ دولى هو نظام الذهب ، ولكن وضع مصر السياسى فى غضون الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) كمحميةٍ بريطانية ساعد على ارتباط الجنيه المصرى بالإسترلينى. وقد عمل البنك الأهلى منذ إنشائه على توثيق إرتباط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد البريطانى عن طريق ربط العملتين – ذلك أن معظم رأس ماله بريطانى – وقد تيسر له ذلك من خلال خروج الجنيه المصرى عن قاعدة الذهب فى عام ١٩١٦ وجعله ما يسمى (بقاعدة الصرف بالإسترلينى) فتحول غطاء العملة الذهبى إلى سندات على الخزانة البريطانية وبذلك فقد الجنيه المصرى استقلاله وارتبط بالجنيه الإسترلينى ، وقد ظل هذا الارتباط حتى عام ١٩٤٨م[١].

فتأثر الجنيه المصرى بهزات الجنيه الإنجليزى الورقى وتبعه فى جميع تقلباته دون مراعاةٍ لصالح الاقتصاد المصرى ، فيخرج عن قاعدة الذهب بخروج الجنيه الإنجليزى عنها ويرجع برجوعه إليها ، كما أنه يتضخم بتضخمه وينكمش بانكماشه ، وأيضا ترتفع قيمته بالنسبة للذهب والعملات المرتبطة به إذا ارتفع الجنيه الإنجليزى وتنخفض بانخفاضه. وكانت هذه التقلبات تنتقل بسرعة إلى أسواق مصر المالية نظراً لأنها تأتى من اقتصادٍ مسيطر وأقوى وهو الاقتصاد البريطانى إلى اقتصادٍ أضعف يعتمد إلى حدٍ كبير على الزراعة وهو الاقتصاد المصرى ، وبذلك يظهر أنه كان لارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى أثرٌ كبيرٌ على تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد البريطانى[٢].

ويعد تخصص مصر فى الزراعة وبخاصة زراعة القطن مظهراً للعلاقات الاقتصادية المصرية البريطانية. فقد حرصت السياسة الاقتصادية البريطانية على أن تتخصص مصر فى الزراعة ، ورسمت الحكومة المصرية – تحت التوجيه البريطانى – السياسة الاقتصادية للبلاد على أساس التخصص الزراعى وخاصة القطن[٣].

وتعتبر مصر من أكثر الدول التى يستند بنيانها الاقتصادى القومى خاصة الزراعى على محصول واحدٍ هو القطن ، فهو المحصول النقدى الأول فى الدخل الزراعى القومى والفردى ، وهو أهم مورد للنقد الأجنبى الذى تشترى به مصر احتياجاتها من الواردات وهو أكثر المحاصيل المصرية ربحاً[٤].

وكان تشجيع الحكومة المصرية لسياسة التخصص فى زراعة القطن سبباً فى جعل كبار الملاك الزراعيين يوجهون كل اهتمامهم لزراعة معظم أراضيهم قطناً فأصبحت مصر وحدة إنتاج للقطن ، مما جعلها تتبع السوق الرأسمالية العالمية عامة والبريطانية خاصة ، وتتأثر بالأزمات العالمية – كالكساد الكبير ١٩٢٩ -١٩٣٢ حيث هبط سعر القطن إلى ما يقرب من النصف. ولأن أسعار القطن فى مصر تتقرر وفقاً لأسعار السوق العالمى للقطن ، تأثر الطلب على القطن المصرى باحتياجات صناعة النسيج البريطانية لأن بريطانيا هى العميل الأول لصادرات القطن المصرى[٥].

وتعتبر مصر من أكثر الدول اعتماداً فى إنتاجها القطنى أكثر من غيرها من كبار الدول المنتجة للقطن على الأسواق الخارجية فمصر تستهلك داخلياً ما لا يزيد عن ٢٥% من إنتاجها القطنى الذى يبلغ ٤% من الإنتاج القطنى العالمى. فالقطن المصرى يمثل الجزء الأكبر من قيمة الصادرات المصرية ففى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٥ - ١٩٣٩) كانت قيمة الصادرات من القطن سنوياً تمثل ٧٣,٧% من مجموع قيمة الصادرات المصرية السنوية ، ولقد استمرت الصادرات القطنية تمثل هذه النسبة تقريباً سنوياً خلال فترة الحرب وما بعدها حتى ١٩٤٦ أما فى الفترة من ١٩٤٧- ١٩٥٤ فإن هذه النسبة كانت تتراوح بين حوالى ٨٠% و ٨٨% من مجموع الصادرات المصرية[٦].

احتلت بريطانيا قمة قائمة الصادرات القطنية المصرية وظلت تمثل العميل الأول لفترات طويلة ، وقد اهتمت الحكومة البريطانية بهذا المحصول بصفة خاصة لاعتماد صناعة المنسوجات البريطانية عليه خاصة (لانكشير) فكان اعتمادها الأساسى على القطن المصرى فعملت على تنشيط استيراده فأرسلت مجموعة من البعثات لهذا الغرض منها البعثة التجارية البريطانية إلى مصر عام ١٩٣٧ تمثل غرفة مانشستر التجارية وتركز جهودها بصفة رئيسية على صادرات المنسوجات القطنية المصرية إلى بريطانيا وغيرها من البعثات التجارية التى توضح مدى اهتمام بريطانيا بالحالة التى يصل بها القطن المصرى إليها[٧].

وكانت تجارة القطن المصرى موضوع اهتمام خاص فى مجلس العموم البريطانى إذ حرص أعضاؤه على تنشيط هذه التجارة لمعرفتهم بمدى أهمية القطن المصرى لصناعة المنسوجات البريطانية ، فكانت إستفساراتهم بصفة شبه مستمرة لمعرفة إلى أى حدٍ وصلت إليه العلاقة بين الجانبين المصرى والبريطانى فى هذه التجارة المهمة.

ففى جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٣٦ تقدم مستر والتر سمايلس sir walter smiles بسؤال إلى رئيس لجنة التجارة عن عدد ياردات الأقمشة والسلع القطنية التى صدرتها بريطانيا إلى مصر خلال الستة أشهر المنتهية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٦ أو حتى آخر تاريخ ممكن؟

فأجابه مستر رانسيمان Runciman رئيس لجنة التجارة أنه خلال الستة أشهر المنتهية فى نوفمبر ١٩٣٦ وصلت كميه الأقمشة والسلع القطنية التى صدرتها بريطانيا إلى مصر ٣١٣٧٠٠٠٠ ياردة مربعة[٨].

يتضح مما سبق أن بريطانيا كانت تقوم باستيراد القطن الخام من مصر وتعيد تصديره على هيئة منسوجات وأقمشة قطنية ، والجدول يوضح حصة صادرات مصر من القطن لبريطانيا بالمقدار والقيمة ونسبتها إلى إجمالى صادرات مصر من القطن وإلى إجمالى صادرات مصر إلى بريطانيا.

| السنة | إجمالى صادرات مصر لبريطانيا بالجنيه المصرى | حصة صادرات مصر من القطن لبريطانيا | |
|---|---|---|---|
| | | المقدار بالقنطار | القيمة بالجنيه المصرى |
| ١٩٣٦ | ١٢٤٩١٠٠٠ | ٢٨١٣٥٢٠ | ٨٩٦٩٥١٦ |

والجدير بالذكر أن حصة بريطانيا من صادرات مصر من القطن كانت تتراوح مقدارها بين ٢,٨ مليون قنطار إلى ٢,٤ مليون قنطار بلغت قيمتها ٨,٩ مليون جنيه مصرى إلى ٦,١ مليون جنيه مصرى(٩)٠

ظلت بريطانيا لفترات طويلة المورِّد الرئيسى لسوق المنسوجات القطنية المصرية حتى عام ١٩٣١، إلا أنها تعرضت لمنافسة كل من اليابان وإيطاليا فى تلك السوق منذ أوائل الثلاثينيات٠

وقد تمكنت بريطانيا بعد بذل جهود مضنية من وأد المنافسة اليابانية لها بعد أن فرضت مصر رسما إضافيا بواقع ٤٠% على واردات المنسوجات اليابانية واستطاعت بريطانيا بذلك تصدر قمة قائمة واردات المنسوجات القطنية المصرية فى عام ١٩٣٦.

وفى أوائل عام ١٩٣٨ ازدادت شكوى أرباب صناعة المنسوجات المصرية عندما اشتدت منافسة المنسوجات الواردة من إيطاليا والمجر حيث قامت تلك الدول بتوريد منسوجات قطنية رخيصة الثمن تكاد لا تساوى قيمة مادتها الخام لمصر ، وبذلك تعرضت واردات المنسوجات القطنية البريطانية لمنافسة منسوجات تلك الدول٠ مما اضطر مصر فى إبريل ١٩٣٨ إلى إصدار مرسوم يقضى برفع الرسوم الجمركية على واردات المنسوجات القطنية التى لها مثيل محلى بواقع ١٠٠% وزيادة الرسوم على واردات المنسوجات الرفيعة التى ليس لها مثيل محلى زيادة طفيفة لا تكاد تذكر، كما فرضت زيادة على صادراتها من القطن الخام ، وقد أثيرت اعتراضات شديدة على فرض مصر لهذه الرسوم الجمركية فى الدوائر البريطانية(١٠) وتوالت استفسارات النواب فى مجلس العموم لمعرفة الاجراءات التى تنوى الحكومة البريطانية إتخاذها لمعالجة هذا الموقف

والذى أثر بالسلب على صناعة المنسوجات البريطانية ، ففى جلسة ١٤ أبريل ١٩٣٨ سأل مستر توملينسون Mr. Tomlinson رئيس لجنة التجارة عما إذا كان قد لفت نظره الزيادة الكبيرة فى الرسوم الجمركية على السلع القطنية التى أعلنت عنها الحكومة المصرية فى ١١ إبريل ، وإذا كان قد فكر فى تأثير هذا على تجارة القطن فى لانكشير ، وما هى الخطوات التى تفكر الحكومة فى اتخاذها لمواجهة آثار هذا على صناعة لانكشير المستقرة؟

فأجابه كابتن والاس Captain Wallacc أنه قد تم لفت نظر الحكومة البريطانية إلى الزيادة التى فرضتها مصر على السلع القطنية والحكومة تقوم فى هذه الفترة بالتفكير فى الموقف بالتشاور مع المصالح المتأثرة.

تقدم مستر توملينسون Mr. Tomlinson بسؤالٍ آخر هل سيتشاور رئيس لجنة التجارة مع وزير العمل حتى يتسنى وضع خطط لإعادة الأوضاع فى لانكشير وجنوب ويلز إلى عهدها السابق؟

فأجاب كابتن والاس Captain Wallacc أن الحكومة بكافة قطاعاتها ستحاول مواجهة الموقف(١١).

وفى جلسة ٣ مايو ١٩٣٨ سأل مستر دوك ورث Mr. Duck Worth رئيس لجنة التجارة إذا كان فى وسعه الإفصاح عن الإجراء المقترح اتخاذه بالنسبة لزيادة التعريفة الجمركية المصرية على السلع القطنية البريطانية وما هو الميزان التجارى بين بريطانيا ومصر فى الثلاث سنوات الأخيرة؟

فأجاب كابتن والاس Captain Wallace بأن هذا السؤال تمت مناقشتة بتفويض من غرفة تجارة مانشستر وأرسلت التعليمات للسفير البريطانى فى القاهرة كى يقدم احتجاجات قوية إلى الحكومة المصرية.

وبالنسبة للشق الثانى من السؤال فالجدول التالى يوضح قيمة واردات المملكة المتحدة من مصر والصادرات المعادة من المملكة المتحدة إلى مصر فى سنة ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧.

| | ١٩٣٥<br>£ | ١٩٣٦<br>£ | ١٩٣٧<br>£ |
|---|---|---|---|
| الواردات | ١٢,٧٢٥,٦٨٩ | ١٣,٥٤٢,٥٩٢ | ١٤,٣٦٠,٠٤٩ |
| الصادرات | ٧,٦٣١,٣٧٣ | ٧,٧٥٦,٤١١ | ٧,٨٨٢,٦٥٤ |
| الصادرات المعادة | ٢٠٤,٤٦٦ | ١٨٢,٩٩٧ | ١٤٦,٧٧٨ |

وأضاف كابتن والاس أنه فيما يتعلق بالميزان التجارى الذى يتضح من العرض السابق أنه لصالح مصر وأنه لابد من التنويه إلى أن الجانب الأكبر من واردات المملكة المتحدة من مصر عبارة عن قطن خام وصل فى سنة ١٩٣٧ إلى حوالى ٩٨٧١٠٠٠ جنيه إسترلينى[١٢].

وفى ظل الزيادة فى الرسوم الجمركية التى فرضتها مصر على المنسوجات القطنية كانت هناك شكوى عامة فى الأوساط السياسية البريطانية لاتخاذ مزيدٍ من إجراءات الحماية للمستوردين ، وكذلك فرض قيود على كميات السلع المستوردة.

ففى جلسة ٢٧ يوليو ١٩٣٨ تقدم مستر بروكتر (Mr. Procter) بسؤال إلى رئيس لجنة التجارة عن الاحتجاجات التى وصلته من أى قطاع فى تجارة القطن لتقليل الكميات المستوردة من الغزل والملابس القطنية فى ضوء الزيادة الأخيرة التى فرضتها الحكومة المصرية؟

كذلك سأل مستر هاملتون كر Mr. Hamilton Kerr رئيس لجنة التجارة إذا كان قد أخذ فى اعتباره إمكانية فرض قيود على كمية واردات المصانع القطنية التى تدخل لهذا البلد من مصر فى ضوء الزيادة الجديدة على الواردات وما هى طرق التعامل مع المشكلة؟

ونفس السؤال تقدم به مستر وليام براس Sir William Brass كذلك عبر عن القلق الذى يشعر به المنتجون فى صناعة النسيج نتيجةً لهذه الزيادة[١٣].

فأجاب مستر ستانلى Mr. Stanley أنه ستُتخذ إجراءات فى هذا الأمر بعد القرارات التى ستتخذها اللجنة المشتركة لمنظمات تجارة القطن بالإشتراك مع المصالح الأخرى ، وأن الباب مفتوح أمام المصالح المضارة لأن تتقدم للجنة الاستشارية للرسوم الجمركية من أجل مزيد من إجراءات الحماية.

وسأل ميجور بركتور إذا كانت هناك احتجاجات قد قدمت للجنة الاستشارية للرسوم الجمركية على الواردات وإذا كانت الإجابة بالنفى فهل يمكن للحكومة أن تفسر غباء العاملين فى تجارة القطن فى عدم استخدامهم للوسيلة التى وفرتها الحكومة لمساعدتهم؟

أوضح ستانلى أن العديد من الاحتجاجات قد قُدِّمت وسيتم بحث الأمر بجدية مع اللجنة الإستشارية للرسوم الجمركية والتى سوف تتخذ إجراءات فعالة فى الفترة القادمة.

ثم سأل مستر براس Mr Brass هل وزير التجارة مستعدٌ للتشجيع لعقد محادثات مع المستوردين فى خلال إدارته من أجل الوصول إلى حلول تحافظ لهم على استقرار صناعتهم؟ فأجاب ستانلى أن إدراته والحكومة مستعدة لتقديم أى مساعدة مناسبة(١٤).

وسأل مستر ريد Mr Reed عن مدى تاثير الطلبات التى ستقدم للجنة الاستشارية للرسوم الجمركية على الواردات على الاتفاقات التجارية والمعاهدات مع مصر؟

وفى جلسة ٣٠ يوليو ١٩٣٨ سأل مستر چون هاسلام Mr John Haslam وزير المالية عما إذا كان سيضع شرطاً عند عمل منحة أو قرض لمصر بأن تلتزم مصر بتخفيض الرسوم الجمركية الأخيرة على السلع القطنية بالأخص ، فأجاب كابتن والاس Captain Wallace أنه فى الوقت الحالى لم يتم اتخاذ مثل هذا الأمر ولكن سيتم معالجة الأمر بطريقة مرضية(١٥).

وفى ظل الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية لمعالجة هذا الموقف أرسلت وفداً إلى مصر من أجل التفاوض للوصول إلى حلٍ يرضى

الطرفين ، وأعلن مستر ستانلى أنه فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٣٨ تم إيفاد وفد من تجار ( لانكشير ) يمثل أصحاب صناعة النسيج بها برئاسة مستر توماس بارلو Mr. Tomas Barlo بصحبة مندوب عن وزارة التجارة البريطانية وممثل لفرقة مانشستر التجارية من أجل التفاوض مع الحكومة المصرية[١٦].

وعلى المستوى المصرى أصدر وزير المالية المصرى قراراً بتشكيل لجنة مصرية من ممثلى مختلف الهيئات الاقتصادية المصرية لمباحثة الوفد البريطانى حول مسألة القطن المصرى والرسوم الجمركية الجديدة المفروضة على واردات المنسوجات الأجنبية ، على أن ترفع هذه اللجنة نتائج مباحثاتها مع الوفد البريطانى إلى وزير المالية مباشرة.

وقد توصل طرفا المباحثات خلال شهر نوفمبر ١٩٣٨ إلى تسويةٍ وافقت عليها الحكومتان المصرية والبريطانية، تشتمل على نظام مقتبس عن نظام الحصص مع بعض التعديلات ، ويقضى بأن تحدد احتياجات سوق المنسوجات المصرية من المنسوجات القطنية ، ثم يُخصَم منها ما تنتجه الصناعة المحلية ويوزع الباقى بين الدول الأجنبية الموردة للمنسوجات القطنية لتلك السوق على أساس مشتريات كل دولة من القطن المصرى فى السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٣٥-١٩٣٨ ثم يُعدَّل هذا النظام كل عام ، فتُحسب الزيادة فى الإنتاج المحلى ويوزع الباقى بعد ذلك على الدول الأجنبية الموردة كل دولة حسب مشترياتها من القطن المصرى فى السنة الأخيرة[١٧].

بناءً على هذه التسوية أصبحت حصة بريطانيا ٣٣,٨% أى الحصة الأكبر من حصص الدول الموردة للمنسوجات القطنية عام ١٩٣٩ ، وبذلك استفادت بريطانيا من هذا الوضع لأنه إذا ما تقرر الأخذ بنظام الحصص ستضمن حصة معدلة محددة يلتزم التجار باستيرادها والمستهلكون بشرائها مهما علت أو انخفضت الرسوم عليها[١٨].

ورغم موافقة الحكومة المصرية على تطبيق نظام الحصص فإن النظام الذى كان قائماً يقضى بألا يطبق أى مشروع إلا بعد موافقة البرلمان

عليه بمجلسيه وقد تقدمت الحكومة بهذا المشروع إلى البرلمان ووافق مجلس النواب عليه بأغلبية ساحقه فى جلسة ١٣ مارس ١٩٣٩ أما مجلس الشيوخ فتباطأ فى الموافقة إعتماداً على الأغلبية الوفدية به ، والتى أردات رفض المشروع لاحراج الحكومة أمام بريطانيا ولكن عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ وتوقف تصدير القطن المصرى للدول المعادية للحلفاء ، طالبت مصر بريطانيا بشراء كميات من الأقطان التى كانت تشتريها تلك الدول ، فأرغمت بريطانيا مصر فى المقابل على تطبيق نظام الحصص المتفق عليه سابقا(١٩).

| السنة | قيمة إجمالى واردات مصر من المنسوجات القطنية | قيمة حصة بريطانيا من إجمالى واردات مصر من المسنوجات القطنية | نسبة قيمة حصة بريطانيا للإجمالى |
|---|---|---|---|
| ١٩٣٦ | ٣١٤٣٥١٦ | ١٠٤٢٨٧٣ | ٣٣,١٨ |
| ١٩٣٧ | ٣٨٣٠٠٦١ | ٩٢٩٥٨٠ | ٢٤,٢٧ |
| ١٩٣٨ | ٢٨٢٨١١١ | ٦٣٥٥٦٤ | ٢٢,٤٧ |
| ١٩٣٩ | ١٧٩٣٥٠١ | ٥٧٤٤٥٧ | ٣٢,٠٣ |

يتضح من الجدول أن نسبة قيمة حصة بريطانيا من واردات المنسوجات القطنية إلى مصر إلى قيمة إجمالى واردات مصر منها تراوحت بين ١٨% إلى ٣٣% خلال الفترة ١٩٣٥-١٩٣٨ ويرجع ذلك إلى تعرضها لمنافسة كل من اليابان وإيطاليا . أما فى عام ١٩٣٩ – أولى سنوات الحرب – فإنه رغم انخفاض قيمة حصة بريطانيا عن عام ١٩٣٨ فإن نسبة حصتها قد إرتفعت حيث وصلت إلى ٣٢% تقريبا وذلك لأنه قيمة إجمالى واردات مصر قد انخفضت بدرجة أكبر من انخفاض حصة بريطانيا(٢٠).

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ واتساع نطاقها قطعت خطوط المواصلات بين مصر والدول الأوربية وأصيبت عمليات النقل بالشلل ، شعرت مصر بقلق شديد على تصريف وأسعار محصول القطن المصرى الذى كان على وشك الجنى وذلك نتيجة لضغط الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية.

باعتبارها حليفة لها – لمنع تصدير القطن إلى الدول المعادية لبريطانيا وكانت حتى ذلك الوقت ألمانيا والنمسا وتشيكو سلوفاكيا وبولندا والتى بلغ حجم مشترياتها منه فى الفترة السابقة حوالى ٧٠٠٠٠ طن وهذه الكمية تمثل ٦/١ إجمالى صادرات مصر منه بإعتباره سلعة استراتيجية[٢١].

كما قامت بريطانيا بوضع قيود مشددة على تصدير القطن المصرى للدول المحايدة. خاصة التى لها علاقات أو حدود مع أعدائها – خشية تسربه للدول المعادية ، وذلك بإلزامها لمصلحة الجمارك المصرية بإصدار تراخيص لمن يرغب فى التصدير لإحدى هذه الدول المحايدة بعد التأكيد من أن تلك الدول قد سبق التصدير لها فى العام الماضى وبنفس الكمية بالإضافة إلى تكليف قنصلها العام بالإسكندرية بمراجعة تلك التراخيص ومنح الموافقة النهائية عليها إذا رأى أن هناك ضرورة للتصدير. وقد ترتب على فرض تلك القيود أن خسرت مصر تصدير ما يقرب من مليون ونصف المليون قنطار من القطن كان يمكن أن تصدر لدول محايدة وتعود بالفائدة على مصر[٢٢].

أخذت أسعار القطن والبذرة فى الهبوط وزاد القلق العام مما جعل البرلمان المصرى يضغط على حكومة على ماهر للتفاوض مع الحكومة البريطانية حتى تشترى كميات القطن التى منعت من تصديرها للدول المحايدة والمعادية. وقد قامت الحكومة المصرية خلال شهر أكتوبر ١٩٣٩ بالتفاوض مع الحكومة البريطانية ولكن بريطانيا تلكأت فى التوصل إلى اتفاق نهائى مع مصر لشراء القطن ، مما ذهب بالحكومة المصرية للتدخل لشرائه[٢٣].

وبعد مساعى السفير البريطانى فى مصر لامسبون Lampson وافقت الحكومة البريطانية على مساعدة مصر بأن قامت فى نوفمبر ١٩٣٩ بشراء نفس كميات القطن التى كانت تشتريها الدول المعادية من مصر وإشترطت ألا تدفع قيمتها بالأسعار السائدة خلال شهر نوفمبر بل بأسعار أكتوبر ١٩٣٩ ، وعلى الرغم من ذلك فإن مساعدتها للحكومة المصرية لم تعوضها عن الخسارة رغم أن بريطانيا هى التى أعاقت تصدير القطن

المصرى فى حين أن مصر لم تكن طرفاً فى هذه الحرب ولم تكن لها مصلحة فيها[٢٤].

اتفقت إنجلترا مع مصر على تكوين لجنة لشراء القطن فأصدرت الحكومة المصرية ١٩٤١ أذونات على الخزينة المصرية بمبلغ ١٧,٥ مليون جنيه مصرى بفائدة ٤,٥% لتمويل القطن ، وقد قامت الحكومة بإلغاء ضريبة الصادر على القطن إلا أن الأسعار إستمرت فى الانخفاض مما جعل الحكومة المصرية تقرر تعطيل بورصة العقود واتفقت مع بنك التسليف الزراعى على رفع نسبة السلفية على القطن من ٨٠% إلى ٩٠% من قيمته[٢٥].

وفى أوائل أغسطس ١٩٤٠ تمكنت الحكومة المصرية من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية تعهدت فيه الأخيرة بشراء محصول القطن لموسم ١٩٤٠-١٩٤١ وحددت الأسعار لنوعين فقط من أنواعه على أن تؤخذ كأساس لتحديد سعر الأنواع الأخرى. فحددت ١٤,٢٥ ريال للقطن الأشمونى من رتبه فولى جود فير ، و ١٥,٢٥ ريال للقنطار من القطن جيزة ٧ فولى جود فير، كما حددت ٦٥ قرشاً للأردب من بذرة القطن التجارية تسليم الإسكندرية ، وبناءً على سؤال مستر ماركواند Mr. Marquand الذى تقدم به إلى وزير الدولة للتجارة الخارجية عن الإجمالى فى النقص فى واردات القطن المصرى خلال عام ١٩٤١-١٩٤٢ وكم هو عدد البالات التى تم إستيرادها خلال هذه الفترة فكانت إجابة مستر بلتشر Mr. Beleher أنه تم تناول هذا السؤال فى جلسات سابقة بناء على طلب مستر سميترس Sir Smithers فكانت الإجابة كالتالى عن عدد البالات المستوردة.

| السنة وتنتهى حتى شهر إبريل | البالات المستوردة |
|---|---|
| ١٩٤١ | ٨٨٧-١٤٠ |
| ١٩٤٢ | ١٣٤-٣٨٧ |

أما بالنسبة عن الإجمالى بالزيادة أو النقص فى الواردات فكان كالأتى [٢٦].

| السنة | عدد البالات | الإجمالى بالزيادة أو النقص |
|---|---|---|
| ١٩٤١ | ١١١,٣٤٨ | + ٣٢٥ |
| ١٩٤٢ | ٢١٥,٠٣٩ | - ٩٩ |

وأوضح مستر بلتشر أن حكومة جلالـه الملك تولى اهتماماً خاصاً بعلميات استيراد القطن المصرى وإعادة تصديره نظراً للصعوبات التى يواجهها فى ظل ظروف الحرب(٢٧).

وفى جلسة أول فبراير ١٩٤١ أوضح رئيس لجنة التجارة مستر بلتشر أنه الحكومة البريطانية لجأت إلى اتخاذ مجموعة من القرارات من أجل إحكام عمليات الاستيراد لإعطاء الأولويات للمجهود الحربى حيث أصدرت وزارة التجارة البريطانية قراراً بإلغاء الترخيص العام الخاص باستيراد القطن من الإمبراطورية البريطانية ومصر وفلسطين والسودان والكاميرون كما قررت وزارة التموين البريطانية وقف استيراد القطن من مصر على لجنة القطن البريطانية فيها فقط ، على أن تراقب إدارة مراقبة القطن فى بريطانيا عقود الشراء التى تقوم بها تلك اللجنة ، كما تقوم تلك الإدارة بالحصول على تراخيص إستيراده (٢٨).

والحقيقة أن هذا النظام يُعَد عائقاً أمام صادرات القطن المصرى لبريطانيا ، إذ أنه ركّز الاستيراد فى يد الحكومة البريطانية وحدها تتحكم فيه كيفما ترى.

وفى عام ١٩٤١ لجأت الحكومة المصرية مرةً أخرى إلى طلب مساعدة الحكومة البريطانية لتصريف محصول قطن ١٩٤٢/١٩٤١ وقد دارت مفاوضات بين الطرفين إنتهت إلى إتفاقٍ بينهما فى ١١ أغسطس ١٩٤١ ويقضى بأن تشترك الحكومتان المصرية والبريطانية فى شراء المحصول مناصفة على أن تُعطى الأولوية فى التصدير للباقى من محصول عام ١٩٤٠-١٩٤١(٢٩).

وفى عام ١٩٤٢ اشترطت بريطانيا أن تُصْدِر مصر قوانيناً لتحديد المساحة المزروعة قطناً وإلا تحللت بريطانيا من كل التزاماتها المتعلقة بشراء القطن.

فكان قرار الحكومة المصرية بإصدار قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ بتحديد المساحة التى تُزرَع قطن فى سنة ١٩٤١-١٩٤٢ بالنسب الآتية
٢٧% من المنطقة الشمالية.
٢٣% فى باقى جهات القطر المصرى.
مع منع زراعة القطن بعد المحاصيل الشتوية والقطن الرجيع ثم تلته بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٤٢ بتعديل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ وجعل النسب كالآتى:
٢٢% فى المنطقة الشمالية.
١٥% فى باقى جهات القطر المصرى.
ثم تلى ذلك قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٢[٣٠].

وفى الأعوام التالية منذ عام ١٩٤٣ وحتى نهاية الحرب ونتيجة لتحسن أسعار القطن فى السوق الحرة إستطاعت مصر بمفردها شراء كميات أقل مما اشترته فى الأعوام السابقة خلال الحرب وقلّت حاجتها لإصدار قروض بمبالغ كبيرة ، وفى نهاية موسم ١٩٤٤-١٩٤٥ بلغت كمية القطن المخزون لدى مصر من جميع الأنواع ما يقرب من ٨٢٥٠٠٠٠ قنطار فى حين كانت ٧٥٠٠٠٠ قنطار فى نهاية موسم ١٩٣٨-١٩٣٩، أى أن المخزون لديها خلال فترة الحرب قد زاد أحذ عشر ضعفاً عما كان عليه قبل قيام الحرب ، وذلك نتيجة للقيود التى فرضتها بريطانيا على تصديره وصعوبات تصريفه وإغلاق العديد من الأسواق أمامه وكذلك صعوبات النقل وارتفاع أجور الشحن[٣١].

بعد انتهاء الحرب أحسَّت بريطانيا بالرغبة الأكيدة لتُثبِّت أقدامها على الأوضاع الإقتصادية فى مصر بعد أن ظهرت مشكلات اقتصادية بين البلدين خلال فترة الحرب ومن أجل هذه النية كان الإتفاق لإرسال بعض البعثات لدراسة المشكلات بين الطرفين كان من بينها بعثة النوايا الحسنة عام ١٩٤٥.

ففى جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٢ نوفمبر سأل مستر مولالييه Mr Mallalieu رئيس قسم التجارة فيما وراء البحار عن الخطوات

الخاصة التى سوف تتخذها الحكومة لتشجيع التجارة مع مصر فى ظل فترة الركود السابقة ومن أجل تثبيت العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

فأوضح مستر ماركاند Marquand أن بريطانيا تدرك تمام الإدراك أهمية السوق المصرية وكذلك تدرك رغبة الحكومة المصرية والحكومة البريطانية فى زيادة العلاقات التجارية المتبادلة والتوسع فيها ، ولهذا الغرض قام رئيس لجنة التجارة بالتشاور مع وزير الدولة للشئون الخارجية بدعوة مستر "هانبرى وليامز" Hanbury WIliams المدير الإدارى لكورتولدز Courtoulds والمدير فى بنك إنجلترا ليكون على رأس وفدٍ للوئام والنوايا الحسنة ليتوجه إلى مصر وبناءً على السؤال المقدم من مستر داور Dower أوضح رئيس لجنة التجارة بأن هذا الوفد يوصف بأنه وفدٌ للوئام وسوف يقوم الأعضاء فيه بتغطية عددٍ كبيرٍ من المصالح الإقتصادية ، وكذلك التركيز على مدى إمكانية استفادة بريطانيا من بعض الصناعات المصرية التى إزدهرت – إلى حد ما – خلال فترة الحرب العالمية الثانية(٣٢).

وقد قامت هذه البعثة بدراسة موضوع القطن المصرى وفى أثناء المباحثات التى تمت بين أعضاء البعثة والمسئولين المصريين وجه أعضاؤها باعتبارهم ممثلين لرأى الحكومة البريطانية اللوم إلى مصر لتسببها فى تكدس كميات كبيرة من القطن لديها خلال فترة الحرب إلا أن الجانب المصرى رد على هذا اللوم بأن مصر خلال فترة الحرب كانت فى حاجة للزيت والكُسْب الذى يستخرج من بذرة القطن ليس فقط للاستخدام المدنى بل لمواجهة متطلبات قوات الحلفاء أيضاً وقد أوصى أعضاء البعثة بوضع سياسة جديدة لزراعة القطن المصرى وتسويقه فى المستقبل وأنه فى حالة رغبة مصر فى ذلك، فإن إنجلترا تبدى استعدادها للتعاون مع مصر لتحسين نوعيته حتى يحتل مكانة مرموقة فى السوق البريطانية عن طريق تشكيل لجنة بريطانية مصرية لدراسة أفضل سياسة يمكن إتباعها فى هذا الشأن(٣٣).

وبناءً على السؤال الذى توجه به مستر إيرول Erroll لوزير التجارة الخارجية فى جلسة مجلس العموم بتاريخ ٣ مايو ١٩٤٦ عن عدد

البالات التى تم استيرادها من مصر خلال عام ١٩٤٤ -١٩٤٥ كان رد مستر بلتشر أن عدد البالات القطنية التى تم استيرادها من مصر عام ١٩٤٤ -١٩٤٥.

| العام | العدد |
|---|---|
| ١٩٤٤ | ١٥٠ ـ ١٩٦ بالة مستوردة |
| ١٩٤٥ | ١٣٢ ـ ١٩٦ بالة مستوردة(٣٤) |

وفى عام ١٩٤٥ كانت هناك مشكلة تسبب لبريطانيا بعض القلق وهى قلة الكميات المستوردة من بذرة القطن المصرى وهذا سيسبب مشكلة إلى حدٍ ما فى السوق البريطانية ، فالمعروف أن بريطانيا كانت المستورد الأول لصادرات بذرة القطن المصرى إذ أنها كانت تحصل على ما يزيد من ٩٠% من صادرات تلك السلعة فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية نتيجة لهذا احتكرت سوق هول البريطانية تجارة البذرة المصرية وتحكمت فيها.

وفى عام ١٩٤٥ توقفت صادرات البذرة المصرية إلى بريطانيا مما دفع الأعضاء فى مجلس العموم إلى توجيه الأسئلة للحكومة لتقديم استفسار عن هذا الوضع فسأل مستر هدسون "Mr Hudson " فى جلسة ٣١ مايو عن السبب فى نقص كمية بذور القطن المستوردة من مصر وماذا عن القول أن الحكومة المصرية ليست مستعدة لبيع بذور القطن لبريطانيا إلا إذا استطاعت الحصول عل بضائع مصنعة مقابل ذلك وإذا صح هذا الأمر فلماذا لا تستطيع بريطانيا تزويد مصر بهذه البضائع فى ظل الزيادة الكبيرة فى الصادرات؟ وأضاف مستر هدسون أن الحكومة البريطانية يجب أن تتحرك لمعالجة هذا الموقف لأنه يسبب حرجاً كبيراً لكثيرٍ من الصناعات التى تعتمد على بذرة القطن المصرى؟(٣٥).

فأجاب مستر ستراتش M.r Strache أنه بالنسبة لموضوع استيراد بذور القطن من مصر فالمشكلة ليست فى أن مصر لا تبيع البذور بسبب نقص البضائع البريطانية المصدرة إليها لأن البضائع تصل إلى مصر مثلما تصل إلى أى جزءٍ من أجزاء الكومنولث ولكن المشكلة هى أن مصر ترغب فى استهلاك بذور قطنها بنفسها.

وأضاف مستر ساندرسون Sanderson أن مصر تستخدم بذور القطن للحرق فى الأفران لأن هذا أجدى من الناحية الاقتصادية من أن تشحن هذه البذور على بريطانيا وتتلقى أموالاً مجمدةً فى المقابل[٣٦].

ثم تقدم مستر إيرول بسؤالٍ إلى رئيس لجنة التجارة عن أسباب الزيادة الأخيرة فى أسعار القطن الخام المصرى بمعدل ٢ بنس لكل جنيه ، وهل تم التشاور بين الجانبين حول هذه الزيادة ؟ وإلى متى يمكن لصناعة القطن أن تطمئن إلى أنه لن تحدث زيادة أخرى فى الأسعار ؟

فأجاب مستر ماركاند Marquand أن السبب هو زيادة التكلفة الكلية لمشتراوت الحكومة الأخيرة من القطن كما لم تتم استشارة العاملين فى تجارة القطن ، فمنذ إبريل ١٩٤٤ والأسعار فى تزايد ولا زالت الحكومة تسعى لوضع حل لهذه الزيادة .

وسأل مستر" جون بارلو"هل سيَصدُر قرار قريباً لعمل حساب المكسب والخسارة العائدة على هذه الصناعة فى ظل الظروف الحالية؟ فأجاب مستر ماركاند أن التعويضات ستُدفع للمتضررين وأن هذا يشكل جزءً من عمل العمليات التجارية لهيئة الرقابة على القطن[٣٧].

ومن الملاحظ أنه خلال الفترة ١٩٣٦- ١٩٤٥ لم تحاول الحكومة المصرية أن تبذل أية محاولات للترويج لصادرات بذرة القطن المصرى فى الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن من تقليل حدة الاحتكار البريطانى لهذه السلعة مع أن البذرة المصرية من أجود أنواع البذور لأنها تنتج كميات وفيرة وجيدة من الزيت[٣٨].

وقد حرصت بريطانيا على الاستفادة من هذا الموضع وإحتكار هذه السلعة فإذا قامت مصر بتقليل نسبة الصادر منها سعت لإلزامها بتغطية السوق البريطانى،وقد حاول أعضاء مجلس العموم لمناقشة هذا الموقف ففى جلسة ١٨ يونيو ١٩٤٦ تقدم مستر بيكر وايت Baker White بسؤالٍ عن التصرف الذى ستقوم به الحكومة البريطانية للحصول على مصادر بديله

للمواد الغذائية من الخارج خصوصاً بذرة القطن من مصر فى ظل ما أذيع عن أن الحكومة السوفيتية أرسلت وكلاء يشترون كُسْب بذرة القطن من مصر مقابل تصدير الفحم إلى مصر من حوض "دون" "Don Basin"(٣٩).

واستنكر مستر بيكر القول أن الموضوع خاص بالاعتمادات المالية للحكومة البريطانية والذى يمنع من الحصول على مواد غذائية أكثر من الخارج مثل الزيوت فلماذا أنفقت الحكومة خلال شهر إبريل ١٩٤٦ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى مقابل شراء الخس من هولندا؟ وأضاف بيكر أن الحكومة يجب أن تعطى عناية أكثر لعملية استيراد بذره القطن المصرى حتى لا تُفسِد السوق البريطانى(٤٠).

يتضح مما سبق سعى الأعضاء داخل مجلس العموم إلى تحذير الحكومة من خطر وجود منافس لها فى السوق المصرى يهدد احتكار بريطانيا لاستيراد هذه السلعة وهو الاتحاد السوفيتى.

وفى جلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ سأل مستر فرانك ساندرسون Sir Frank Sanderson وزير الأغذية بخصوص حصاد المحصول الجديد لبذور القطن المصرى وهل تم الاتفاق على الكمية التى سيتم تصديرها إلى بريطانيا خلال شهر أكتوبر والكمية المتوقع استيرادها خلال شهر نوفمبر وخلال الموسم من نوفمبر ١٩٤٦ إلى إبريل ١٩٤٧؟

فأجاب مستر ستراش Mr Starch أنه تُزرع فى مصر فى هذه الأونة كمياتٌ من القطن أقل بكثير عما كانت تزرعه مصر قبل الحرب وقد شجعت بريطانيا فى الفترة السابقة على زيادة المساحة المزروعة من المحاصيل الغذائية على حسابه ، وتخشى حكومة المملكة المتحدة ألا تصدِّر مصر إليها قطناً هذا الموسم.

فأضاف مستر ساندرسون Sanderson أنه يجب أن يعلم الجميع أن بريطانيا كانت تستورد من مصر قبل الحرب من ٣٠٠,٠٠٠ إلى

٤٠٠,٠٠٠ طن من بذور القطن كل عام ، ونظراً للحاجة الملحة من هذه البذور للحصول على الزيوت وكسب الماشية لابد أن تقدم طلبات للحكومة المصرية للتوصية على شحن هذه البذور للمملكة المتحدة فى أقرب وقت ممكن؟

أجاب مستر ستراتش Mr. Stratch أنه منذ فترة طويلة أجرت الحكومة البريطانية اتصالات مكثفة مع الحكومة المصرية ، ولايزال الجانبان على اتصالٍ لوقت طويل بخصوص هذا لموضوع وقد وعدت الحكومة المصرية بأنها ستزودنا بأى كمية تتوفر من هذه البذور[٤١].

وفى جلسة ا يوليو ١٩٤٧ سأل مسترساندرسون Sanderson أنه فى ظل القلق المتزايد يريد الجميع أن يعرف التوقعات عن الإمدادات المستقبلية لبذره القطن المصرى؟

فأجاب وزير الزراعة أنه ليس من المتوقع زيادة فى هذه السلعة عما سبق فى السنوات الماضية لأن الحكومة المصرية باتت تنتهج سياسة تحديد المساحة المزروعة قطن[٤٢].

وخلال موسم ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ لجأت مصر إلى رفع أسعار القطن الخام ، ومما زاد من الأمر صعوبة هو قلة المساحة المزروعة قطناً بعد مجموعة القوانين التى أصدرتها الحكومة المصرية مثل قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٦ ، وقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٧ بتحديد المساحة المزروعة قطناً فقلت نسبة الصادر وخصوصاً إلى إنجلترا فوصل إلى ٢١٢١٧٤ بالة خلال موسم ١٩٤٧ [وهى كمية قليلة إذا ما قورنت بالصادر ١٩٣٦ والذى قدربـ ٤٠٤٣٨٨ بالة][٤٣].

هذا الأمر سبب مشاكل داخل الأوساط البريطانية لأنه سيسبب ضرراً بالغاً لصناعة المنسوجات فى لانكشير وغيرها فطلب العديد من الأعضاء داخل مجلس العموم مناقشة الوضع ، ووضع حلول لهذا الموقف المتدهور وحُددت جلسة أول مايو ١٩٤٨ لمناقشة موضوع القطن المصرى.

فى بداية الجلسة عبَّر مستر هدسون Hudson عن القلق المتزايد الذى سببته صناعة غزل القطن والصناعات المصاحبة التى تستخدم القطن نتيجة لزيادة أسعار القطن. فهناك العديد من الأسعار الداخلية والخارجية

التى تحكمها أسعار القطن الخام. والسمة المقلقة فى هذا الوضع هو الارتفاع الرهيب فى الأسعار الذى حدث فى بداية ١٩٤٨ فمنذ شهر يناير ارتفعت أسعار الألياف القطنية الخام بمقدار ٤٥,٦ بنس للرطل خصوصاً لأنواع القطن المصرى طويل التيلة ولازالت الزيادة مستمرة(٤٤).

وأوضح مستر هدسون أن هناك جوانب هامة للوضع الذى تسببت فيه ظاهرة ارتفاع الأسعار وضح ذلك فى منطقة نوتنجهام فهى واحدة من أكثر المناطق التى تستهلك القطن المصرى وهناك مجموعة أخرى من الصناعات المصاحبة لغزل القطن مثل صناعة الملابس والصابون وغيرها والتى سيلحق بها ضررٌ بالغ لهذا الوضع.

أضاف هدسون أن هناك شكوى عامة أخرى تتمثل فى شراء القطن جملة وليس فى عبوات وأن هذا الشراء هو مصدر المشاكل ويمكن القول أن شراء القطن جملة وليس فى عبوات سمح وأدى إلى شراء ألياف بالسعر الرخيص سيئة الجودة. ثم أضاف مستر هدسون أن هناك موضوعات أخرى تتصل بتعامل لجنة القطن مع الصفقات ، وعبر عن رفضه للرأى الذى يقول أن استمرار بورصة القطن فى ليفربول يمكن أن يغير هذا الوضع من الناحية الاقتصادية.

وأضاف هدسون أنه لابد من عمل بحث أو دراسة لتفاصيل هذه الأزمة يستخلص منه الصعوبات التى تواجه التجارة التى تعتمد على القطن ونخص التجارة لأنها هى التى تتصل إتصالاً مباشراً بالمستهلكين الأفراد سواء فى المنازل أو خارجها وهى التجارة التى ينعكس فيها الإرتفاع الظاهرى فى أسعار القطن فى أسعار السلع المصنعة(٤٥).

واستشهد هدسون بمنطقه نوتنجهام كمثال حيث يبلغ رقم الصادرات المستهدف فى هذه التجارة ١٢ مليون جنيه إسترلينى وتستهلك هذه الصناعة جميع أنواع القطن المصرى ، ولا يمكن للآلات التى تستخدم القطن المصرى أن تستبدل أنواعاً أخرى مثل الأقطان الأمريكية ولا يوجد احتمال

فى الوقت الحالى لاستبدال القطن المصرى بأقطانٍ تأتى من دولٍ أخرى حتى ولو كانت تزرع أنواع القطن المصرى ويعنى هذا ضرورة مواجهة هذا الارتفاع المتزايد فى الأسعار ٠

ثم تقدم مستر هدسون بمجموعة من الأسئلة وطلب من وزير الزراعة الإجابة عليها٠

**أولاً:** هل يعلم السيد الوزير بحقيقة أن الأسعار التى حددتها لجنة القطن للقطن المصرى أكبر فى بعض الأحيان من أسعار المحصول المصرى الجديد؟٠

**ثانياً:** هل ما جاء فى التقارير صحيحاً وأن لجنة القطن اشترت ألياف غزل سودانية بمتوسط ٣٨ بنساً وأنها تقوم ببيعه بـ ٤٨ بنساً أى بزيادة قدرها ١٠ بنساً؟ وقد ظهرت هذه التقارير فى الصحافة السودانية٠

**ثالثاً:** هل يعلم وزير الزراعة أنه مع ارتفاع الأسعار المصرية تكون لجنة القطن قد وضعت المصريين فى موقف يمكنهم من فرض أسعار عالية لهذه الألياف وبهذا تزداد الصعوبة أمام لجان القطن بالنسبة لأى مشتروات مستقبلية٠

وأوضح مستر هدسون أن الزيادة فى الأسعار أثرت على جميع أنواع الأقطان المصرية خاصة الأشمونى والزاجورا ، ففى فبراير كانت أسعار النوع الأشمونى ٢٢,٢٥ بنساً للرطل وكانت أسعار القطن الأمريكى ٢٣ بنساً للرطل وبالتالى يتضح مدى التقارب فى الأسعار والموقف الحالى يختلف إلى حدٍ بعيد ، فقد وصل سعر الأشمونى إلى ٤٤,٧٥ بنساً مقارنة بـ ٢٦ بنساً للنوع الأمريكى[٤٦]٠

وتساءل مستر هدسون عن إمكانية التحول من استخدام الألياف المصرية إلى ستخدام الألياف الأمريكية ولكن هناك مشكلة أخرى حيث أنه من الصعب توفير أربعة أو خمسة مليون مغزل يمكن أن تستخدم كلا النوعين خاصة أنه فى هذه الآونة توجد أنواع معينة من الألياف الأمريكية ذات جودة عالية ويمكن شراؤها بأسعار معقولة إذا تم توفير الدولارات الضرورية ويبدو أن هذا مناخ جيد للاستثمار فى هذا المصدر البديل

للألياف المصرية وبهذا يمكن الابتعاد عن السوق المصرى لبعض الوقت وهنا سيواجه المصريون احتمال فقدْ واحد من أكبر عملائهم فى القطن ومن الممكن أن يعيدوا التفكير فى هذا الموقف مرةً أخرى(٤٧).

وفى نهاية حديثه أوضح هدسون أن عامل الزيادة المستمرة فى أسعار القطن ليس فقط بمعدل ١ أو٢ بنساً ولكن بـ ١٥ بنساً سيؤثر هذا بالسلب على هذه الصناعة المهمة وكذلك على كل الصناعات الأخرى التى يدخل فيها القطن، وطلب من الحكومة سرعة التدخل لمعالجة هذه الأزمة.

وتحدث مستر "ادجار جرانفيل" Adgar Granfil عن المشكلة نفسها وأوضح أن ارتفاع الأسعار أثر بالفعل على السوق الداخلى وهدد الآمال فى السوق الدولارى، وطلب "ادجار" من رئيس لجنة التجارة تكوين لجنة لمناقشة هذا الأمر يكون هدفها الأول محاولة تثبيت الأسعار وضمان عدم حدوث تذبذبات مستمرة وقوية(٤٨).

واستكمل مستر سباركس أكتون Sparks Acton الموقف وأشار إلى أن هناك نقطة واحدة لابد من إضافتها لما قاله مستر هدسون عضو نوتنجهام تتعلق بالموقف الدولى بالنسبة لتوريد واستيراد القطن الخام من أجزاءٍ مختلفة من العالم ، وهنا سؤال يطرح نفسه ، إلى أى حدٍ اهتمت منظمة التجارة العالمية بهذا الموضوع ؟ واقترح مستر أكتون Acton ضرورة عقد إتفاقية دولية جديدة لمعالجة هذا الموقف المتدهور، والحفاظ على مستوى ثابت للأسعار.

وأضاف سباركس Sparks أن هناك مسئولية خاصة تقع على عاتق منظمة التجارة العالمية تجاه بريطانيا وتجاه الدول الأخرى المعنية بإنتاج وتسويق القطن الخام.

وأضاف مستر أكتون أنه لا داعى للبكاء على صعوبة تثبيت أسعار المواد الخام وإنما البحث عن بديل لتصدير المنتجات والبحث عن أسواق جديدة فهناك مناطق مزدحمة السكان خصوصاً فى الهند والصين(٤٩).

ثم تحدث مستر تشامبيون Champion والذى أوضح أن الارتفاع فى سعر القطن الخام المصرى له تأثيرٌ سيئ ، وطلب مستر تشامبيون من رئيس لجنة التجارة بحث التأثيرات الواقعة على هذه الصناعة خصوصاً وأن الملابس واحدة من تلك الصادرات التى تستطيع بها بريطانيا الدخول بدرجةٍ كبيرة إلى الدول الدولارية. وهو إذا فعل ذلك سيساعد الدولة ككل فى تنمية الصادرات .

ورداً على استفسارات الأعضاء تحدث رئيس لجنة التجارة مستر هارولد ولسون واتفق مع الأعضاء على أن موضوع ارتفاع أسعار القطن المصرى سبب قلقاً عاماً وأثر تأثيراً سلبياً على الصادرات القطنية خصوصاً المنسوجات والملابس وعلى صناعاتٍ أخرى مثل صناعة الإطارات المطاطية.

ثم أوضح مستر هارولد ولسون السياسة التى تتبعها لجنة القطن الخام فى سياستها السعرية ، فالسعر الذى يُباع به القطن الخام لمصانع الغزل لا تحدده الحكومة ولكن لجنة القطن الخام عليها واجب وفقاً للقانون أن تبيع قطنها بالأسعار التى تراها جيدةً للصالح العام من كافة الوجوه وبأرخص الأسعار والتى تضمن تحقيق إيرادات تكفى لتلبية الإنفاق بمتوسط السنوات الجيدة والسيئة معاً(٥٠).

وكانت اللجنة تبيع القطن المصرى طوال فترة عملها بأقل من سعر الإستبدال ولازالت تبيع القطن المصرى حتى بعد التغيرات الأخيرة فى السعر بأقل من سعر الإستبدال السوقى ، ولازالت اللجنة قادرةً حتى الآن على البيع بأقل من سعر التكلفة لأن لديها مخزوناً كبيرًا من القطن قامت بشرائه فى فترة كانت أسعار القطن فيها أقل بدرجة كبيرة من أسعار العام الماضى ، وأنه من غير المعقول أن تطلب من اللجنة أن تتحمل خسائر تجارية كبيرة لمساعدة الصناعات التى تستخدم القطن الخام ، وبمجرد أن تنخفض الأسعار العالمية فلابد أن ينعكس ذلك سريعاً على سياسة اللجنة فى البيع فتنخفض أسعارها وإلا تعرضت اللجنة للهجوم على أساس إجهاض جهود الصادرات التجارية.

وأجاب مستر هارولد ولسون Harold Welson على سؤال مستر هدسون عن سياسة اللجنة فى البيع بأن اللجنة تبيع القطن المصرى بسعر الإستبدال وليس بالسعر الذى اشترت به قبل ارتفاع الأسعار بهذه الطريقة ثم أجاب على سؤال مستر سلوين لويد هل ستقوم اللجنة بحماية أي من مشترواتها؟

أجاب مستر ولسون أن الأسعار المصرية تضاعفت خلال الشهور الماضية وضرب مثالاً بنوع القطن الأشمونى الذى كان يباع بسعر جنيه و ١٠,٢٥ بنساً فى يوليو الماضى ويُباع فى هذه الفترة بـ ٣ جنيهات ٨,٧٥ بنساً ، ويبلغ سعر الاستبدال الحالى لإدخال القطن فى المخازن ٣ جنيهات و ١٠,٦ بنساً.

والواضح أن اللجنة تبيع القطن المصرى اليوم بأسعار تقل قليلاً عن سعر الاستبدال.

المثال الآخر هو القطن المصرى نوع الكرنك الذى زاد سعره من ٢ جنيه و ١,٥ بنساً إلى ٤ جنيهات و ٩,٥بنساً منذ يوليو الماضى وهناك أيضاً سعر التوريد إلى المخازن الذى وصل إلى ٥ جنيهات ٣,١٤ بنساً[٥١].

أما بالنسبة للزيادة فى الأسعار فقد أوضح مستر ولسون أن هناك أسباباً مختلفة ليس من بينها شراء القطن سائب وليس فى عبوات ، فهناك عدة أسباب أولها أن الفائض التصديرى من مصر- رغم زيادة الطلب – كان ثلثي ما قبل الحرب بالإضافة إلى دخول دول جديدة السوق المصرى خلال الفترة الماضية، فقد قام الاتحاد السوفيتى على سبيل المثال بعمل مشتروات كبيرة من القطن المصرى مما دفع إلى زيادة الأسعار وحاولت دول أوربية معينة نفذ منها القطن تلبية إحتياجاتها من القطن المصرى مما دفع إلى ارتفاع الأسعار. وهناك سبب آخر وهو أن المصريين أنفسهم تحولوا من الأصناف طويلة التيلة إلى الأصناف قصيرة التيلة فزاد ذلك من النقص العام وهناك سبب أخير هو أن معظم كميات القطن من نوع الكرنك تسيطر عليها الحكومة المصرية التى دفعت جزء منها إلى السوق خلال هذه

الفترة فى كميات صغيرة للغاية ولم تكن الحكومة فى وضع سيئ رغم رفع هذه الأسعار مقارنة بالدول الأخرى التى تدفع نفس الأسعار للقطن المصرى ذلك لأن لجنة القطن هى التى تقوم بتحصيل السعر(٥٢).

ثم أشار مستر ولسون إلى دور منظمة التجارة العالمية فى معالجة المشكلة وأوضح أن هذه المؤسسة لم تتأسس بعد ولا زال ميثاقها فى دور الاعداد واتفق مع باقى الأعضاء بأنها ستلعب دوراً كبيراً فى القضاء على الاضطرابات السعرية للقطن وسلع كثيرة تشمل المواد الغذائية والمواد الخام والجميع يأمل أن تخضع الاضطرابات السعرية التى حدثت مؤخراً وتلك التى حدثت خلال الحربين العالميتين للسيطرة الدولية بعد اتخاذ عدد من الاجراءات.

ثم عبر مستر ولسون عن قلقه للمشاكل التى تواجهها الصناعات التصديرية للقطن وصناعات أخرى تتفاقم نتيجة لارتفاع أسعار القطن المصرى خاصة صناعة الملابس التى أصبحت واحدة من كبرى الصناعات التصديرية وتأتى بدخل يتراوح إلى أكثر من ١٤ مليون جنيه استرلينى ١٩٤٧ واتفق أن هذه الصناعة تواجه صعوبات كبيرة بعد ارتفاع أسعار القطن المصرى(٥٣).

أما بالنسبة للسؤال الخاص بالتوقعات لمستقبل القطن المصرى فقد أوضح مستر ولسون أن الواقع يشير إلى أن بعض الصناعات التصديرية تواجه فترة توقف وأن هذا سيكون وضعاً مؤقتاً ورد الفعل الطبيعى عندما تزيد الأسعار بالنسبة للمشتريين وراء البحار أن يتوقفوا عن الشراء لفترة على الأقل ، ولكن عندما يجدوا أن على المنافسين باستثناء الولايات المتحدة رفع أسعارهم بسبب ارتفاع أسعار القطن المصرى قد يكون التوقف عن الشراء وضعاً مؤقتا وقد يتحسن الوضع عندما تتاح أصناف أخرى من القطن تأتى من بيرو(٥٤).

ثم استكمل ولسون حديثه بأن لجنة القطن كانت تتبع سياسة خلال الفترة السابقة بأن تتقاضى الثمن على أساس سعر الاستبدال أى أنها إذ

اشترت القطن بسعر معين وارتفع السعر فى الأسواق بعد ذلك فإنها تعتمد على السعر الجديد لا على سعر الشراء الأصلى، ورغم أن هذا يمثل السياسة المعلنة للجنة إلا أنها تتبع بسعر يقل قليلاً عن سعر السوق ويزيد كثيراً عن السعر الذى اشترت به . ثم عبر مستر ولسون عن أمله أن يؤيده الأعضاء لتقديم تحذير واضح لمصر والدول الأخرى التى تستغل النقص العالمى وترفع الأسعار، وأنه سيأتى يوم سيتحاسب فيه جميع الأطراف وخصوصاً الدول التى استغلت الأزمة الأخيرة وقامت برفع الأسعار.

ثم تقدم مستر سباركس بسؤال عن بدائل للقطن المصرى. وماذا عن الألياف الخشبية التى تجرى عليها التجارب الأن وهل تم فعل أى شئ فى المجال البحثى للتوصل إلى تلك البدائل؟(٥٥).

فأجاب ولسون أنه بالنسبة للبدائل فإنه جارى البحث وهناك أيضاً صناعة الرايون التى تعتبر الأهم فى هذا الشأن.

وتأثير ذلك على كمية القطن التى يتم شراؤها وعلى زيادة الإبتعاد عن استيراد القطن المصرى كبير، وتتوسع صناعة الرايون فى بريطانيا بالسرعة التى تزيد بها طاقة استيعابها كما أن إنتاج الرايون زاد عما كان عليه قبل الحرب ويمكن أن يزيد إنتاج بعض الألياف الأساسية بمقدار ٧٤% عما كان عليه قبل الحرب.

ولأن أسعار القطن المصرى صدمت لا نكشير فقد أعلنت لجنة القطن عن استعدادها لشراء القطن الأمريكى بدلاً من القطن المصرى وإذا اعتقد المصريون أنهم ضمنوا سوق القطن لجميع إنتاجهم بنفس الأسعار الحالية فسوف يستيقظون عاجلاً أو آجلاً على كابوس .

وفى نهاية حديثه أوضح مستر ولسون أنه لابد من وجود نظام تأمين ضد تذبذب السلع المعروضة، نظام تأمين يقوم من خلال إنشاء أسواق تعمل بحرية مثل بورصة ليفربول(٥٦).

على هذا الأساس نلاحظ أن مصر فقدت سوقاً جيداً للقطن المصرى بعد أن كان قرار لجنة القطن البريطانية البحث عن بديل للقطن المصرى بعد الزيادة الرهيبة فى أسعار القطن الخام وكان هذا البديل يتمثل فى القطن الأمريكى والقطن المزروع فى بيرو ٠

كما لجأ البعض إلى البحث عن بدائل طبيعية للقطن مثل بعض الألياف الخشبية وأيضاً صناعة الرايون ونتيجة لذلك واجهت مصر مشكلة كبيرة وهى تصريف إنتاجها من القطن٠

والحقيقة أن صناعة القطن المصرية بدأت تعانى أزمات حقيقية منذ عام ١٩٥١ نتيجة عوامل عدة أهمها عودة بعض الوارد من المنسوجات القطنية والتوسع فى التصنيع القطنى وارتفاع أسعار المنتجات المصرية٠

ونتيجة لاضطرار المصانع المصرية إلى استعمال الأقطان المصرية وحدها مما يثير مشكلة الارتفاع النسبى لأسعار الأقطان المصرية وحدها مما يثير مشكلة الإرتفاع النسبى لأسعار الأقطان الخام التى تدخل فى صناعة الغزل والنسيج الأجنبية٠

ولذلك رأت الحكومة المصرية تقديم إعانة لهذه الصناعة على أساس إزالة الفجوة بين أسعار الأقطان المصرية المستخدمة فى الصناعة والأسعار الأمريكية والهندية واعتمدت لذلك نصف مليون جنيه كما عمدت الحكومة إلى رفع الرسوم الجمركية على المستورد من الغزل بنسبة ٣٠% وعلى المنسوجات بنسبة ٥٠%.

ساعدت هذه القرارات على انتعاش هذه الصناعة لفترة وجيزة جداً خاصة فى ظل ظروف الحرب الكورية ١٩٥١، ولكنها لم تلبث أن إنكمشت بسرعة كبيرة جداً وإتجهت الأسعار إلى الانخفاض وقلت الصادرات بشكلٍ ملحوظ وزاد المخزون. وقد بدأ هذا التدهور بعد حريق القاهرة فإنخفضت أسعار المنسوجات فى السوق عن أسعار المصنع فى فبراير ١٩٥٢ مما دعى المصانع إلى خفض أسعارها بدرجة أكبر إلا أن أسعار السوق اتجهت

مرةً أخرى إلى الانخفاض مما أدى إلى فقد بعض الأصناف من ٩-١١% من سعرها حتى أخر ١٩٥٢ وانخفاض صادرات الغزل نسبة ٣٣%[٥٧].

وقد أدى تدهور أسعار المنتجات القطنية وقلة الصادرات وتضخم المخزون عام ١٩٥٢ إلى توقف جزئى لبعض المصانع وإضطرارها إلى تخفيض ساعات عملها ولما كان ذلك يعنى زيادة التكاليف الاجتماعية وإضعاف نواحي الإستثمار والتشغيل التى تعتمد على صناعة الغزل والنسيج والتى كان يعمل بها فى عام ١٩٥٣ حوالى ثلث العاملين فى المؤسسات الصناعية.

نتيجة لذلك تقدمت وزارة التجارة والصناعة بمذكرة تطلب فيها إلى الحكومة إنشاء صندوق لدعم صناعة الغزل والمسنوجات القطنية وأشارت المذكرة بصراحة إلى مظاهر الإرهاق التى تنتاب هذه الصناعة ولذلك صدر قرار من مجلس الوزراء المصرى فى ١٤ يناير ١٩٥٣ متضمناً مبادئ هذه السياسة ، وهى الرغبة فى إنشاء صندوق لدعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية وتشكيل لجنة دائمة للإشراف على هذا الصندوق.

وتحقيقاً لهذا الغرض صدر القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية وحددت المادة الثانية أغراض الصندوق وهى:

أولاً: تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات فى الأسواق الداخلية والخارجية.

ثانياً: دعم الصناعة القطنية وإنشاء معامل ومعاهد أبحاث ومراكز تدريب لرفع المستوى الفنى لهذه الصناعة.

ثالثاً: إقراض المصانع فى حدود إمكانيات الصندوق.

ولتحقيق هذه الأغراض نص القانون على أن يُموِّل الصندوق من رسم تقوم بأدائه مصانع غزل القطن عند سحب مقطوعيتها من الأقطان من اللجنة الحكومية أو البنوك أو التجار سواء لتشغيلها لحساب المصانع أو لحساب الغير وقد تحدد هذا الرسم بواقع ٣,٥% عند بدء أعمال الصندوق فى أكتوبر ١٩٥٣ ثم رفع هذا الرسم إلى ٥% فى أواخر عام ١٩٥٤[٥٨]. هذه التشريعات ساعدت هذه الصناعة على النهوض إلى حدٍ بعيد.

وبذلك نلاحظ أن صناعة الغزل والنسيج واجهت صعوبات جمة بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية عن سياسة الاستغناء عن القطن المصرى نتيجة لارتفاع أسعار الخام منه ولذلك أضطرت الحكومة المصرية لمواجهة هذه الأزمة حتى تستطيع الحفاظ على ما تبقى لها من هذه الصناعة.

ويمكن القول أن السبب الرئيسي في تدهور صناعة الغزل والنسيج المصرية هو فقدها لواحدٍ من أوسع الأسواق المستهلكة للقطن المصرى و هو السوق البريطانى

## ب- مشكلة الأرصدة الاسترلينية:

### تكوين الأرصدة الاسترلينية خلال الحرب العالمية الثانية :

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ قامت بريطانيا بوضع أعداد كبيرة من قواتها وقوات حلفائها فى مصر وذلك لحماية مصالحها فى الشرق الأوسط نظراً لموقع مصر الاستراتيجى.

وأظهر وجود تلك القوات الكبيرة العدد فى مصر حاجة بريطانيا للنقد المصرى لسد متطلبات هذه القوات ولذلك طلبت بريطانيا من البنك الأهلى إصدار مبالغ ضخمة من العملة حسب احتياجاتها لتزويد قواتها وقوات حلفائها فى مصر بمتطالباتهم من بضائع وخدمات مقابل إيداعها سندات على الخزانة البريطانية لصالحه فى بنك إنجلترا كوعود بالدفع، إلا أنه من الناحية العملية لم تكن هناك رقابة من البنك الأهلى على إيداع تلك السندات فى لندن لظروف الحرب.

وبذلك تكون جزء من مكونات الأرصدة الإسترلينية لصالح مصر لدى بريطانيا فى نهاية فترة الحرب العالمية الثانية[٥٩].

كان إطلاق يد البنك الأهلى فى إصدار أوراق النقد هو من أهم أسباب التضخم النقدى، وقد إعتمد فى ذلك على المرسوم الصادر فى بداية الحرب العالمية الأولى أغسطس ١٩١٤ وأيضاً القرار الصادر من وزير المالية فى ٢٧ سبتمبر ١٩١٦ الذى نص على التسامح المؤقت فيما هو مفروض على البنك من إبقاء كمية من الذهب فى خزانته تعادل على الأقل

نصف قيمة أوراق النقد التى يصدرها والترخيص له فى أن يستخدم فى غطائها بدلاً من احتياطى الذهب سندات على الخزانة الإنجليزية، وصار الإسترلينى قاعدة مباشرة للجنية المصرى وثبت سعر الصرف بين العملتين(٦٠).

والجدير بالذكر أنه عندما قامت الحرب العالمية الثانية أدركت بريطانيا ما يمكن أن يحدث من تطورات اقتصادية نتيجة للحرب فقامت بإنشاء نظام الرقابة على النقد – مراقبة الصرف – بها، وألزمت دول الكتلة الإسترلينية بإنشاء نظم الرقابة فى بلادهم مماثلة لنظام الرقابة فى بريطانيا ونظراً للارتباط الوثيق بين بريطانيا ومصر فى النواحى الاقتصادية فقد إتبعت مصر هذا النظام.

ولم يهدف نظام الرقابة بالطريقة التى طبق بها فى مصر إلى تحقيق أهداف اقتصادية مصرية خالصة بل إلى خدمة اقتصاد الكتلة الاسترلينية فى مجموعها حتى ولو تعارض ذلك مع مصلحة الاقتصاد المصرى.

وقد تحققت هذه الرقابة كنتيجة لارتباط العملتين المصرية والبريطانية.

ولما كان الجنيه الإسترلينى غير قابل للتحويل للعملات الأخرى واحتياج بريطانيا للعملات الصعبة وخاصة الدولار، فقد عقد منذ بداية الحرب داخل الكتلة الاسترلينية إتفاق مجمع العملة الصعبة بين دول الكتلة وقد تعهدت مصر كباقى دول الكتلة بتوريد كل ما تحصل عليه من عملات أجنبية إلى المجمع بلندن مقابل تعهد بريطانيا بوضع سندات إسترلينية لحسابها فى بنك إنجلترا وبهذه الطريقة تكون لمصر عن طريق المجمع خلال فترة الحرب جزء أخر من أرصدتها الاسترلينية(٦١).

وعندما دخلت أمريكا الحرب عام ١٩٤٢ ولكونها حليفة لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية تواجدت قوات أمريكية بأعداد كبيرة تحملت مصر عبء توفير احتياجاتها من النقد المصرى لسد متطلباتها. ووفقاً لنظام النقد المصرى ولأن مصر عضو فى الكتلة الإسترلينية وتطبق شروط اتفاق مجمع العملة الصعبة، كانت بريطانيا تحصل على الدولارات الأمريكية

المستحقة لمصر مقابل وضعها سندات على الخزانة البريطانية كغطاء للنقد الذى يقوم البنك الأهلى بإصداره وتقديمه للقوات الأمريكية المتواجدة فى مصر .

وبهذه الطريقة تكون جزء كبير من الأرصدة الاسترلينية لمصر بلندن كنتيجة للانفاق الضخم للقوت الأمريكية فى مصر خلال فترة الحرب[٦٢].

وبذلك تجمعت لمصر طوال فترة الحرب العالمية الثانية أرصدة استرلينية كبيرة نتيجة لوجود الجنيه المصرى على قاعدة الصرف بالإسترليني وانضمام مصر إلى كتلة الاسترلينى وقد بلغ مقدار تلك الأرصدة ما يزيد على ٤٠٠ مليون جنيه إسترلينى.

ولما كان الجنيه الإسترلينى فى تلك الفترة غير قابل للتحويل لعملات أخرى ولقيود الرقابة على النقد التى فرضتها بريطانيا على دول الكتلة وكذلك قلة الإنتاج المدنى فى بريطانيا والقيود التى فرضتها بريطانيا أيضاً على صادرتها بالإضافة إلى صعوبات الشحن ووسائل النقل خلال فترة الحرب، لم تتمكن مصر من الإستفادة من هذه الأرصدة المتجمعة لها ومن هنا ظهر ما سمى "بمشكلة الأرصدة الاسترلينية"[٦٣].

وقد كانت هناك آثار متعددة على الاقتصاد المصرى نتيجة للعلاقات المالية بين مصر وبريطانيا فى فترة الحرب وتكوين أرصدة استرلينية لمصر فى بريطانيا من أبرزها إحداث تضخم هائل فى البلاد كان من نتائجه الارتفاع الشديد فى أسعار السلع، وبالتالى ارتفاع نفقات المعيشة، كذلك أدى التضخم إلى إرتفاع القوة الشرائية لدى فئة قليلة من الشعب المصرى نتيجة لزيادة النقد المتداول والودائع فى البنوك مع قلة السلع المعروضة.

وللحد من آثار التضخم على الشعب المصرى، قامت الحكومة المصرية من جانبها بعدة محاولات منها: تطبيق نظام البطاقات ـ التوزيع بالعدل لبعض السلع خلال فترة الحرب العالمية الثانية. وكان هدفها من هذا النظام الحد من تخزين السلع الضرورية التى يوجد بها نقص وإستخدام أسلوب أمثل لتوزيعها على كافة فئات الشعب.

بالإضافة لنظام البطاقات، قامت الحكومة بتثبيت أسعار بعض السلع الضرورية عن طريق تسعيرها. وكان هدفها من ذلك محاولة تمكين الغالبية ذات الدخل المحدود من الحصول على السلع الغذائية الضرورية بأسعار معتدلة فأصدرت الحكومة قانون" التسعير الجبرى"٠

ولكن هذه الإجراءات التى إتبعتها الحكومة لم تأت بالنتائج المرجوة منها على الوجه الأكمل حيث لم تكن الرقابة على تنفيذها كافية، كما أن الإجراءات التموينية المتعددة والمتضارية التى إتبعتها الحكومة أوجدت ما سُمى بالسوق السوداء". وبذلك لم يستفد المصريون من ذوى الدخل المحدود والذين أتخذت من أجلهم تلك الإجراءات بقدر ما استفادت القوات المتحالفة فى مصر والتى تمكنت منه الحصول على السلع المحلية بأسعار مخفضة(٦٤)٠

ونتيجة للمشكلة التى ترتبت على تجميع أرصدة إسترلينية لمصر فى نهاية الحرب وعدم تمكنها من الاستفادة منها، وأيضا لانتهاء اتفاقيات العملة الصعبة المعقودة بين مصر وبريطانيا والتى بدأ تنفيذها من يناير ١٩٤٥ وانتهت فى ١٥ يوليو ١٩٤٧ والتى خصص لمصر بموجبها عملات صعبة بلغت ٣١٦٩٠٥٠٠ جنيه وحتى تتمكن مصر من الحصول على ما تحتاج إليه من عملات صعبة فى الفترة المتبقية من عام ١٩٤٧، دخلت مع بريطانيا فى مفاوضات لمحاولة إيجاد حل لهذه المشكلة، كما حرصت بريطانيا فى ذلك الوقت على عقد اتفاقية مع مصر حول الأرصدة لأن هذا كان شرطاً أساسياً من شروط القرض الذى عقدته مع أمريكا فى يونيه ١٩٤٦ والذى نص على ضرورة تسوية بريطانيا لديونها الخارجية مع الدول الأخرى حتى تتمكن أمريكا من تسويق منتجاتها بشكل أوسع فى أسواق الكتلة الاسترلينية ولا تحتكر بريطانيا هذه الأسواق وفاءً لديونها(٦٥)٠

**اتفاقيات الأرصدة الاسترلينية وموقف مجلس العموم البريطانى منها:**

بدأت المفاوضات بين وفد مصر والوفد البريطانى فى أوائل يونيو ١٩٤٧ وعرض الوفد البريطانى على الوفد المصرى أثناءها رغبة الحكومة البريطانية فى تخفيض قيمة أرصدة مصر الاسترلينية معللاً ذلك بضرورة

مساهمة مصر فى المجهود الحربى البريطانى لقيام بريطانيا بالدفاع عنها فى الحرب وتحملها الكثير من الأعباء بسببها ولكن الوفد المصرى رفض العرض وأبدى إصرار الحكومة المصرية على عدم الموافقة على التخفيض، لأن مصر قد ساهمت فى الحرب مع أنها لم تكن طرفا فيها، وأن الاقتصاد المصرى قد عانى من مشاكل كثيرة من جرائها وخير دليل على ذلك مشكلة الأرصدة التى تقوم حولها تلك المفاوضات ولذا وافق الوفد البريطانى أخيراً على عدم التخفيض. واستمر الوفدان فى دراسة الأساليب الممكنة لحل هذه المشكلة(٦٦).

فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ وقع الطرفان المصرى والبريطانى إتفاقية الأرصدة الإسترلينية المؤقتة عن المدة المتبقية من عام ١٩٤٧ ويبدأ العمل بموجبها من ١٥ يوليو ١٩٤٧ وينتهى فى ٢١ ديسمبر من نفس العام وكان الغرض من هذا الاتفاق وضع تدبير لمشكلة الأرصدة الاسترلينية ومحاولة وضع أساس مستقر للعلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى أن تتمكن الحكومتان من دراسة الموضوع بمزيد من التعمق للتوصل إلى اتفاق أطول تعالج فيه كافة النقاط المعلقة بينهما والتى لم تحل فى الاتفاق المعقود(٦٧).

وقد ألقى مستر دالتون Dalton وزير المالية البريطانى خطاباً فى مجلس العموم البريطانى فى جلسة ٣ يوليو ١٩٤٧ عن الاتفاق الذى عقد بين مصر وبريطانيا جاء فيه أن الوفد البريطانى ناشد المندوبين المصريين أن يعرضوا مقترحات لإلغاء هذا الدين كله أو بعضه لأنه دين ينشأ عن الجهود التى بذلتها إنجلترا فى الحرب وهى جهود كلفتها ثمناً باهظاً أدته مالاً ودماً فى الدفاع عن مصر.

على أن الحكومة المصرية لم تشعر حتى لحظة عقد الاتفاق بأن فى إمكانها استجابة هذه الدعوة، ولكن الرأى البديهى يقول أن الدين الذى تدين به الحكومة البريطانية والشعب البريطانى الناشئ عن المشاركة التى قامت بين مصر والكومنولث البريطانى فى زمن الحرب دين صحيح من الوجهة الأدبية.

وأوضح دالتون أن الاتفاق تناول العديد من البنود كان منها أن هذا الاتفاق تدبير مؤقت بناء عليه يخصم من الأرصدة **ما يلي:**

**أولاً:** مطلوبات مصر المترتبة على التزامات سابقة على شهر يوليو ١٩٤٧ وهذه المطلوبات تشمل:

أ- كافة المبالغ المطلوبة من الحكومة المصرية تمناً لما قدمته لها الحكومة البريطانية من أسلحة،

ب- المبالغ المترتبة على التزامات على الأفراد أو الشركات وتكون قد فتحت لها اعتمادات مؤيدة ولم تكن قد دفعت بعد،

**ثانياً:** ثمن ما يشترى من مخلفات الجيوش البريطانية،

**ثالثاً:** ما يدفع من قيمة سندات الحكومة المصرية وكوبوناتها لأصحاب تلك السندات فى البلاد التى كانت محتلة أثناء الحرب،

**رابعاً:** قيمة سندات وكوبونات الشركات المصرية المستحقة لأفراد مقيمين فى الخارج ولم تدفع لهم بسبب الحرب،

**خامساً:** مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات الاسترلينية تدفعها الحكومة البريطانية وتكون قابلة للتحويل إلى أية عملة أجنبية وهى بالإضافة إلى حصيلة صادرات مصر الظاهرة والخفية تستعمل فى مواجهة مدفوعات مصر فى المدة من ١٥ يوليو إلى ديسمبر .

**وقد تناول الاتفاق أيضاً :**

١- تدفع جميع مصروفات القوات البريطانية فى مصر بعد ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ بعملة إسترلينية قابلة للتحويل إلى أى عملة أجنبية،

٢- المبالغ المستحقة بصفة فوائد على الأرصدة الباقية،

٣- يحتفظ لمصر بما يتبقى من حصتها من العملة الصعبة ولم يصرف قبل ١٥ يوليو ١٩٤٧.

٤- مبلغ ١٢ مليون جنيه وضع تحت تصرف مصر كاحتياطى للتشغيل إلى نهاية السنة لكى تسحب عليه الحكومة المصرية لمواجهة أى نقص وقتى فى العملة الأجنبية(٦٨).

وأضاف دالتون أن هذا الإتفاق سوف يساعد فى تدعيم العلاقة المالية والتجارية طويلة المدى بين مصر وبريطانيا،

وفى إجابة على سؤال مستر سيجال Mr. Segal حول انسحاب مصر من منطقة الكتلة الاسترلينية فى ظل أن ذلك ظاهرةٌ جديدة وهل الحكومة البريطانية قلقة من اتخاذ هذا الموقف؟

أجاب مستر دالتون أنه لم تكن هناك مراقبة على التبادل النقدى فى الكتلة الاسترلينية والسبب الذى من أجله طلبت بريطانيا موافقة مصر على الخروج من دائرة الكتلة الاسترالينية هو الرغبة فى التمكن من مراقبة التبادل النقدى وهى مراقبة لابد من فرضها فى هذه الحالة[٦٩].

وسأل مستر هنرى Mr. Henry Morris أن هذه الاتفاقية وهذا الوضع خاص بخروج مصر من دائرة الكتلة الإسترلينية هل السودان ستخضع لهذا الوضع؟

أجاب مستر دالتون أن السودان مرتبط من الوجهة الفنية بمصر فهو خارج عن دائرة الكتلة الاسترلينية بموجب الاتفاق الجديد ومع ذلك فإن استخلاص نتيجة بعيدة المرمى من ذلك لضرب من المغامرة.

ثم تقدم مستر أوليڤر ستانلى Mr. Oliver Stanly وهو من نواب المعارضة وأوضح أن الحزب التابع له على إستعداد لقبول الاتفاق وأن يساندوا وزير المالية فى الخطوات التى يخطوها وذلك للحفاظ على الناحية الأخلاقية رغم أن معظم الأعضاء مقتنعين أنه إتفاق غير عادل.

وأضاف ستانلى أن هذا الاتفاق معقد إلى حد بعيد لأنه يتناول أمور مالية بحته وطلب من مستر دالتون وضع تبسيط لبنوده حتى يتيسر للجميع فهمه فهماً صحيحاً.

ثم أثنى مستر دالتون على ما لقيه من العون لدى وفد مصر وأضاف أن هذا الاتفاق سوف يساعد فى هذا الفصل الجديد الذى يفتح لتوثيق الصلات القديمة التجارية والمالية بين مصر وبريطانيا ووضعها على أسس متينة[٧٠].

وفى جلسة ١٧ يوليو ١٩٤٧ سأل مستر كروستويت أير وهو من النواب المحافظين وزير المالية عن مدى تطبيق إتفاقية الأرصدة الاسترلينية وطلب من وزير المالية أن يفضى ببيان عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية للتثبت من أن النقود المنقولة من الحسابات المصرية القابلة للنقل لا تحول لأداء ديون خارج منطقة الإسترلينى؟

فأجاب مستر دالتون أن مجموعة الأرصدة الإسترلينية المستحقة لمصر والسودان كانت فى ٢١ مارس الماضى ٣٨٥ مليون من الجنيهات وفى سبتمبر الذى سبقه ٣٩٥ مليوناً وقد بلغت أقصاها ٣١ مارس سنة ١٩٤٦ وكانت ٤٠٥ ملايين من الجنيهات. وأضاف دالتون أن الدفاع إلى الحسابات المصرية القابلة للنقل سيقتصر على المبالغ الناشئة عن المعاملات التجارية(٧١).

وفى جلسة ٢٤ يوليو ١٩٤٧ تقدم مستر كروستويت بمجموعة من الأسئلة منها ما هى الأرصدة المبنية التى تملكها الحكومة المصرية بغير وساطة المصارف وأى حكم من أحكام المادة من الإتفاق ينطبق على هذه الأرصدة الإسترلينية؟

وما هى سياسة الحكومة البريطانية لنقل رؤوس الأموال من منطقة الإسترلينى؟

فأجاب مستر دالتون سياسة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بنقل رؤوس الأموال فى منطقة الاسترلينى من حساب رقم [١] بمقتضى الإتفاق الأخير الذى عقد بين مصر وبريطانيا منع استخدام الأصول المدرجة فى الحساب استخداماً مقبولاً.

وأضاف دالتون أن مصر تملك نقداً بعض مبالغ قد إتخذت التدابير شأن الأصول الخاصة بالسندات المالية بعد أن خرجت مصر من ثقة الاسترلينى(٧٢).

وسأل مستر كروستويت لماذا توضع حسابات الودائع والحسابات التى يمتلكها المصريون وسائر الأفراد تحت الفقرة [ج] والفقرة الأولى من الاتفاق؟

فأوضح دالتون أن هذه الحسابات إذا استولت عليها الحكومة المصرية فإنها ستدرج فى حساب رقم [٢]٠

وسأل كروستويت لماذا تقيد المبالغ الإسترلينية التى قد تحصل عليه مصر من الصندوق الدولى للنقد فى الحساب رقم [١] بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من الاتفاق؟

فأجاب دالتون بأن هذه المبالغ ينطبق عليها تعريف العملة الإسترليبنية التى يحصل عليها للعمليات الجارية٠

وأخيراً سأل مستر كروستويت لماذا يجب على ما أخذ من الصندوق الدولى للنقد أن يسدد إليه من الحسابات المصرية الداخلة فى الحسابات رقم [١]؟

فأجاب دالتون بأن مثل هذه المبالغ المسددة تدخل حينئذ فى تعريف المعاملات الجارية وهو التعريف الذى جاء فى المادة ١٩ من الصندوق الدولى٠

أما بالنسبة للالتزامات الواقعة على مكتب البنك الأهلى فقد تقدم أحد الأعضاء بسؤال لمستر دالتون عن حقيقة أو نوع الالتزامات الواقعة على مكتب البنك الأهلى بلندن وهى الالتزامات التى أشارت إليها المادة الأولى فقرة [ج] من الإتفاق؟

فأوضح دالتون بأن هذه الالتزامات تتصل أكثر ما تتصل بودائع للمملكة المتحدة (٧٣).

وأخيراً كانت كلمة مستر كروسويت والذى انتقد فيها الاتفاق وقال أنه لابد وأن يحدث قلقاً وهلعاً٠

وأضاف أن قبول بريطانيا لهذا الاتفاق سيزيدها أعباء ليس لها قط ما يبررها ولم تكن مقبولة من قبل ثم عبر عن سخريته من الاتفاق المعقود بقوله أنه يجب أن تزداد الأشياء التى تقتنى فى مصر من أجل الزينة والترف بينما يزيد مستوى المواطن البريطانى انخفاضا على انخفاض ثم

أضاف أنه سيكون ما يعزينا فى الأيام المقبلة التى ستزداد فيها الحاجة أن نعلم أننا قمنا على الأقل بعملٍ لا مثيل له من أعمال الكرم والسماحة فى سبيل تعزيز السلامة والرفاهية لأولئك الذين إنتهزوا كل فرصة لجمع المال من أعمال الدفاع عن بلادهم(٧٤).

كان نقد مستركروستويت للاتفاق المصرى البريطانى أعلى صوتاً للمعارضة وهو يمثل الأعضاء المحافظين وكان المحافظون ينتقدون الاتفاق بحجة أن معناه التنازل لمصر فعلاً عن السيطرة المالية والتجارية على السودان وأن بعض الدوائر ترى أن لمصر الحق الكامل فى الخروج من منطقة الاسترلينى ومع ذلك كان ينبغى للحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لتدخل السودان عملة يقوم على أساس الإسترلينى. أما بالنسبة لموقف الاشتراكيين داخل مجلس العموم والمعروف عن الكثير من أعضاء مجلس العموم من الاشتراكين أنهم غير راضين عن شروط الاتفاق وهم ينتقدون بصفة خاصة النعم التى أصبغت على مصريين أغنياء يملكون أرصدة من الإسترليني وأصبح فى استطاعتهم الآن تحويل أموالهم إلى دولارات(٧٥).

كان لإتفاق ٣٠ يونيه ١٩٤٧ نتائج متعددة أهمها: تقسيم الأرصدة الاسترلينية المستحقة لمصر لدى بريطانيا إلى قسمين ، قسم جمد وآخر لم يشمله التجميد، ويشمل مستحقات الأفراد والاعتمادات المفتوحة فى لندن لصالح مورّدين فى بريطانيا أو فى دول أخرى، وقد وضعت الأموال التى لم تخضع للتجميد فى حساب سمى الحساب رقم[١].

أما بالنسبة للقسم الذى شمله التجميد وهو القسم الأكبر من الأرصدة ويمثل مستحقات البنوك من أرصدة نقدية وحوالات وأسهم وسندات بريطانيا، وهذه المستحقات المجمدة لا يتم التصرف فيها إلا طبقا لما جاء بالإتفاق وقد أودعت فى حساب سمى الحساب رقم [٢].

ومن النتائج التى ترتبت أيضاً على اتفاق ٣٠ يونيه ١٩٤٧ خروج مصر إبتداءً من ١٥ يوليو ١٩٤٧ من دائرة الكتلة الاسترلينية والتى كانت عضواً فيها منذ عام ١٩٣١، لأسبابٍ فنية تتعلق بالمراقبة البريطانية على حق مصر فى استيفاء حاجاتها من الأرصدة المجمعة لديها. ولما لم تكن

هناك رقابة على الجنيه الإسترليني داخل الكتلة الاسترلينية، ورغبت بريطانيا فى أن يتم إجراء رقابة من قبل مصر عليه وقد وافقت مصر على أن تخرج من الكتلة الاسترلينية بعد أن تبين لها أنها مفيدة بقيمة المبالغ المفرج عنها من الأرصدة الاسترلينية سواء أكانت داخل أو خارج الكتلة[٧٦].

ورغم خروج مصر من دائرة الكتلة الاسترلينية وتجميد الجزء الأكبر من أرصدتها إستمر الإرتباط بين العملة المصرية والعملة البريطانية قائماً إذ ظل عطاء النقد المصرى فى غالبيته مكوناً من سندات بريطانية. كما تضمن اتفاق الأرصدة العمل على تسوية بعض المسائل الفنية لتسهيل عملية التحويل بين دول الكتلة وبين مصر التى خرجت منها[٧٧].

ولما كان اتفاق الأرصدة الذي عقد في ٣٠ يونيه ١٩٤٧ مؤقتاً، وينتهي العمل به في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧، رأت الحكومتان المصرية والبريطانية إجراء مفاوضات بينهما فى بداية ديسمبر ١٩٤٧، للاتفاق على الإجراءات التى سوف تُتخذ خلال عام ١٩٤٨ بمد العمل بالاتفاق السابق أو تعديله أو عقد اتفاق جديد، واستمرت المفاوضات طوال شهر ديسمبر ١٩٤٧ وانتهت بتوقيع اتفاق ٥ يناير ١٩٤٨، ويقضى بمد العمل بالاتفاق القديم مع إجراء بعض التعديلات عليه، على أن يعمل به اعتباراً من أوائل يناير ١٩٤٨ وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨، أى لمدة عام على أن تستمر مصر خارج دائرة الكتلة الاسترلينية وتكون حرة فى الاحتفاظ بإيراداتها من العملات الصعبة[٧٨].

وأهم النتائج التى أسفر عنها هذا الإتفاق ، إفراج بريطانيا عن مبلغ واحد وعشرين مليون جنيه استرلينى من أرصدة مصر المجمدة لديها، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ ١١ مليون مليون جنيه إسترلينى كاحتياطى تشغيل تسحب عليه مصر، فى حالة ما إذا تعرضت لأى عجز وقتى فى وسائل الدفع للخارج ، علاوة على الإحتياطى المتفق عليه فى الاتفاق السابق والمقدر بـ ٢١ مليون جنيه إسترلينى وبذلك يكون مجموع ما خصص لمصر من مبالغ ١٩٤٨ هو ٣٢ مليون جنيه إسترلينى تستخدم فى تسديد مدفوعاتها

للخارج، هذا إلى جانب ما تحصل عليه من عملات نتيجة لصادراتها المنظورة وغير المنظورة ولمواجهة النقص فى العملات الصعبة الذى قد تتعرض له مصر، ووافقت بريطانيا على أن تبيع لمصر مبلغ ٦,٢٥ مليون من الدولارات الأمريكية لمواجهة مدفوعاتها الخارجية(٧٩).

وفى جلسة ٢٧ إبريل ١٩٤٨ تقدم كولونيل كروثويت أير بمجموعة من الاستفسارات تتعلق بالإتفاق الجديد حيث سأل وزير المالية البريطانى إذا كان يعلم أنه تم الإفراج عن ٨٠ مليون جنيه إسترلينى من الأرصدة الإسترلينية لمصر فى الفترة ١٤ يوليو ١٩٤٧ إلى فبراير ١٩٤٨ وما المبلغ الذى تم تحويله لدفع أجور حسابات التحويل؟

فأجاب مستر جاى Mr. Jay أنه بالفعل تم الافراج عن ٨٠ مليون جنيه إسترلينى من الأرصدة الاسترلينية لمصر وفق إتفاق يناير ١٩٤٨ حتى آخر فبراير ١٩٤٨. وأضاف أنه لا أحد يستطيع التفريق بين المبالغ التى أفرج عنها من الأرصدة الإسترلينية المصرية المجمدة والأرصدة الأخرى التى تتراكم فى الحساب المصرى رقم [١] وأى مبالغ أفرج عنها من هذه الأرصدة متاحة لدفع حسابات التحويل المصرية وبهذا فهى متاحة للدفاع للعمليات الجارية للدول الأخرى التى لها حسابات تحويل.

والتفاصيل الدقيقة للتحويلات المصرية للحساب الأمريكى بين ١٤ يوليو حتى ٢٠ أغسطس لا تتاح بسهولة لكن المبلغ صغير، وقد كانت التسهيلات الدولارية متاحة لمصر فى الفترة من ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ إلى ١ فبراير ١٩٤٨ مقابل الدفع في الحساب الاسترلينى القابل للتحويل(٨٠).

ثم أضاف مستر كروثويت إير أن رئيس البنك الأهلى المصرى أوضح بأنه تم الاتفاق على الإفراج عن ٨٠ مليون جنيه إسترلينى من الأرصدة الإسترلينية المجمدة فهل يعلم مستر جاى JAY أن كل هذا المبلغ يمثل صادرات لم يدفع ثمنها ويجب أن يتحملها الإنتاج البريطانى، ثم أضاف كروثويت أن المعاهدة تحدد الحد الأقصى لـ ٥٥ مليون جنيه إسترلينى وطلب من وزير المالية عمل بيان يوضح فيه من أين جاءت ٢٥ مليون جنيه الاسترلينى الأخرى؟

فأجاب مستر جاى أن مبلغ ٨٠ مليون جنيه الاسترليني لا يمثل صادرات غير مدفوعة وهذا المبلغ لم ينفق وحُوِّل من أحد الحسابات المصرية إلى حسابٍ آخر(٨١).

وفى جلسة أول مايو ١٩٤٨ تقدم مستر كروثويت إير بسؤال آخر لوزير المالية عن السبب فى إفراج حكومة جلاله الملك عن ١٠ مليون جنيه إستيرليني من الأرصدة الإسترلينية للحكومة المصرية خارج المبالغ التى تم الإتفاق عليها في إتفاقيتى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ ٥ يناير ١٩٤٨؟

فأجاب مستر كربس بأن التطبيق العادل للاتفاقية يتطلب هذا فعلق مستر كروثويت بأنه إذا تم الأخذ بهذا الشكل التفسيري للاتفاقيات بصرف النظر عن الصعوبة التى ستواجهنا سنوقع أنفسنا في ورطةٍ كبيرة.

ثم طلب كروثويت من الحكومة أن تقوم بوضع خطة يكون على أساسها ضبط هذه الأرصدة وفقاً لتسويات عادلة حتى لا يتم هدر الأموال بدون أساس(٨٢).

وكان من نتائج إتفاقية يناير ١٩٤٨ أن قامت الحكومة المصرية بفصل العملة المصرية عن الإسترليني الذى أصبح الإرتباط به مرهقا لها. فأصدرت الحكومة المصرية قانوناً في أغسطس ١٩٤٨ بتحديد غطاء النقود المصرية التى ستصدر منذ ذلك الحين وبموجبه تم استبدال سندات على الخزانة المصرية بسندات الخزانة البريطانية - التي كانت تغطى نصف الغطاء الذهبي للعملة المصرية – وأما النصف الآخر الذى كان يُغَطى بأوراقٍ مالية فقد أصبح يُغطى بسنداتٍ حكوميةٍ مصرية و أوراقٍ مالية مصرية تضمنها الحكومة المصرية ، على أن يستمر غطاء الأموال التى تم إصدارها حتى تنفيذ القانون على ما كان عليه، ويتمثل غالبيته فى سندات على الخزانة البريطانية(٨٣).

نتيجة لذلك أضافت الحكومة المصرية تحفظين جاءا نتيجة لخروجها من دائرة الاسترليني، ويرمى أولهما إلى نصيب مصر فى ذهب

بريطانيا الذى يعتبر إحتياطياً لكل منطقة الاسترلينى التى كانت عضواً فيها ويطالب الآخر بضمان الأرصدة بشرط الذهب تأميناً لمصر من أى تغير يطرأ على الإسترلينى.

توالت بعد ذلك مجموعة من الاتفاقات طويلة الأمد أو قصيرة كان أهمها ما عقد فى ٣١ مارس ١٩٤٩ تم بمتقضاه الإفراج عن ١٢ مليون جنيه استرلينى وأن تتعهد الحكومة الإنجليزية بدفع ثمن ما قيمته خمسة ملايين استرلينى من المواد الدولية المطلوبة للاستهلاك المحلى[٨٤].

أخيراً يمكن القول أن مجلس العموم البريطانى اهتم اهتماماً بالغاً بمناقشة ما يدوربين مصر وبريطانيا من قضاياالاقتصادية وحرص اعضاؤه على المحافظة على العلاقة التى تربط الطرفين من الناحية الاقتصادية بصرف النظر عما يدور على الساحة السياسية.

# هوامش الفصل السادس

١ـ مرفت صبحي غالي: العلاقات الإقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥ـ ١٩٤٥)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠١، ص٢٧.

٢ـ أحمد نظمي عبد الحميد: نظام النقد فى الخمسين سنة الأخيرة بحث من بحوث العيد الخمسينى (١٩٠٩ـ ١٩٥٩)، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٦.

٣ـ مرفت صبحي غالي: المرجع السابق، ص٢٨.

٤ـ ذكي محمود شبانه، محمد كمال العتر: المدخل فى الإقتصاد القطنى العالمى، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٥، ص ٤٥٣.

٥ـ مرفت صبحي غالي: المرجع السابق، ص ٢٨.

٦ـ ذكي محمود شبانه: الاقتصاد القطنى، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٦٢، ص ٤٦٦.

٧ـ الإهرام: ١٩٣٨/١/١٩.

8- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., Vol 318. 15 DEC 1936. P.2261.

٩ـ وزارة المالية ــ مصلحة عموم الاحصاء: النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٣٦، ص ٣٧١.

١٠ـ أحمد الشربيني السيد: التنافس اليابانى الإنجليزى فى سوق المنسوجات القطنية المصرية ١٩١٤ـ ١٩٣٩، بحث منشور فى المجلة التاريخية المصرية سنة ١٩٨٨.

11- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., Vol 334. 14 April. P. 1304-1305.

12- Ibid, Vol. 335 3 mar 1938. p.701.

13- Ibid, vol 338, 26 July 1938. p.2885.

14- Ibid, p, 2886.

15- Ibid, p, 2722.

16- Ibid, vol 341, P.2615.

١٧ـ مرفت صبحي غالي: المرجع السابق، ص ٢٣٣.

١٨ـ مجلة عرفة القاهرة: عدد ٦ يونيه ١٩٣٨، ص ١٤٦.

١٩- <u>مرفت صبحى غالى:</u> المرجع ا لسابق، ص ٢٣٦.
٢٠- المرجع نفسه، ص ٢٣٨.
٢١- <u>محمود بيومى:</u> تاريخ مصر الإقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣١.
٢٢- <u>مرفت صبحى غالى:</u> المرجع السابق، ص ١٨٢.
٢٣- <u>محمد جمال الدين المسدى وآخرون:</u> مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٨٤.
٢٤- المرجع نفسه، ص ١٨٥.
٢٥- <u>جمال الدين سعيد:</u> التطور الإقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٨٩.

26- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., vol. 422. P.341.

27- Ibid. P. 190.

28- Ibid. P.1521.

٢٩- <u>مرفت صبحى غالى:</u> المرجع السابق، ص١٨٩.
٣٠- وزارة الزراعة: قسم الإقتصاد الزراعى والإحصاء، إحصاءات عن القطن مقدمه للجنة الإستشارية الدولية للقطن المنعقدة بالقاهرة سنة ١٩٤٨ المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص٨.
٣١- <u>مرفت صبحى غالى:</u> المرجع السابق، ص ١٩٢.

32- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., vol 415, P.1721.

٣٣- <u>المقطم :</u> عدد ١٧٧٧٤ ٢٠/٥/١٩٤٦.

34- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., vol 422. P.314.

35- Ibid. vol 423. P.1560.

36- Ibid. vol 423. P.1566.

37- Ibid P.1592.

٣٨- <u>مرفت صبحى:</u> المرجع السابق، ص ١٩٦.

39- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., vol. 424. P.111.

40- Ibid.P.112.

41- Ibid . vol 430. P.1240.

42- Ibid. vol 439. P.1242.

٤٣- وزارة الزراعة : قسم الإحصاء الزراعى، إحصاءات عن القطن مقدمة للجنة الإستشارية الدولية للقطن المنعقدة بالقاهرة فى إبريل سنة ١٩٤٨، ص ٢٨.

44- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., vol, 450, P.2235.

45- Ibid. P. 2236.

46- Ibid. P. 2237.

47- Ibid. P. 2238.

48- Ibid. P. 2239.

49- Ibid. P. 2240.

50- Ibid. P. 2242.

51- Ibid. P. 2243.

52- Ibid. P. 2245.

53- Ibid. P. 2246.

54- Ibid. P. 2247.

55- Ibid. P. 2249.

56- Ibid. P. 2250.

٥٧- ذكى محمود شبانة، محمد معتز: المرجع السابق، ص٢٧٨.

٥٨- المرجع نفسه، ص ٢٧٩.

٥٩- ذكى أحمد عطا: مشكلة الأرصدة الإسترلينية، مكتبة الأداب للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٤٧، ص ٢٦.

٦٠- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، جـ٣، ص١٤٦.

٦١- مرفت صبحى غالى: المرجع السابق، ص ٦٣.

٦٢- ذكى أحمد عطا: المرجع السابق، ص ٣٨.

٦٣- مرفت صبحى غالى: المرجع السابق، ص ٦٦-٦٨.

٦٤- نبيل عبد الحميد سيد حمد: النشاط الإقتصادى للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢-١٩٥٢، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٣٢٦.

٦٥- صوت الأمة: عدد ٢٩٥، ٦ يوليو ١٩٤٧.

٦٦- مرفت صبحي غالي: المرجع السابق، ص ٧٥.

٦٧- الأهرام: ١ يوليو ١٩٤٧.

68- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., Vol. 439. P.1518.

69- Ibid. P. 1519.

70- Ibid. P. 1520.

71- Ibid. P. 1762.

72- Ibid. Vol 440.P. 1628.

73- Ibid. P.1629.

74- Ibid. P.1630.

٧٥- الأهرام : بتاريخ ٦ يوليو ١٩٤٧.

٧٦- الأهرام : بتاريخ ٢ يوليو ١٩٤٧.

٧٧- الأهرام : بتاريخ ٤ يوليو ١٩٤٧.

٧٨- مرفت صبحي غالي: المرجع السابق، ص ٨٣.

٧٩- المرجع نفسه، ص ٨٤.

80- Parliamentary Debates House Of Commons. Op. Cit., Vol 450. P.212.

81- Ibid. P. 213.

82- Ibid. P. 1451.

٨٣- مرفت صبحي غالي: المرجع السابق، ص٨٤.

٨٤- عبد الرحمن الرافعي: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣، ص٢٤٩.

# الخاتمة

فى ختام هذه الدراسة نلاحظ أنها تناولت عرض للقضية المصرية ولكن من وجهة أخرى وهى وجهة النظر البريطانية ممثلة فى برلمانها وخاصة مجلس العموم البريطانى والذى يعتبر الهيئة التشريعية الأولى فى بريطانيا والمسئول الرئيسى عن اتخاذ القرار وإصدار القوانين.

والواقع أن مجلس العموم البريطانى اهتم اهتماماً خاصاً بدراسة القضية المصرية وفهم ما يدور من أحداث داخل مصر، وعكف نوابه على إبداء رأيهم لما يتم تناوله من قضايا تربط الطرفين ليس من قبيل ما تمثله مصر من أهمية لبريطانيا فقط ولكن أيضاً للعلاقة شديدة التوتر بين الطرفين فمنذ احتلال الإنجليز لمصر ١٨٨٢ ورغبتهم الدائمة فى تثبيت وضعهم وتأمين طرق مواصلاتهم سعى المصريون فى الوقت نفسه على إبداء استياءهم من الاحتلال ورغبتهم المستمرة للتخلص من القيود التى قيدت حريتهم وذلت أعناقهم. لذلك كان من الضرورى تحديد العلاقة بين الجانبين فتمت مباحثات وأبرمت العديد من الاتفاقيات فكان على البرلمان البريطانى دراستها وإبداء رأيه فيها.

ولقد وقع الاختيار فى هذه الدراسة على الفترة من ١٩٣٦-١٩٥٤ من تاريخ العلاقات المصرية البريطانية لما تحويه هذه الفترة من أحداث مهمة أثرت تأثيراً واضحاً فى هذه العلاقة.
وختاماً لهذه الدراسة يمكن التوصل لمجموعة من النتائج **كان أهمها :**

- من خلال دراسة معاهدة ١٩٣٦ داخل مجلس العموم البريطانى نرى أن بريطانيا عندما سعت لعقد اتفاق مع مصر كان يحركها فى المقام الأول المصلحة البريطانية فعندما أحست بريطانيا بالخطر على مصالحها فى الشرق حيث كانت أجواء الحرب تخيم على المنطقة سعت جاهدة لتوقيع اتفاق يعمق العلاقة ويضمن مصالحها.

- كذلك نرى أن أعضاء مجلس العموم قد تفاعلوا مع هذه المعاهدة وعبروا عن رغبتهم الملحة لعقد مثل ذلك الاتفاق وظهر جميع الأعضاء على اختلاف انتماءاتهم الحزبية مرحبة به٠

- نرى أيضاً أن أعضاء مجلس العموم قد سعدوا بهذا الاتفاق لوصوله لأول مرة لتسوية كثير من الأمور والمشاكل المعلقة بين الطرفين مثل المسائل الخاصة بالنواحى العسكرية والسودان٠
- من خلال دراسة اتفاق صدقى بيفن داخل مجلس العموم نلاحظ أن الإنجليز لم يكونوا متحمسين لعقد مثل هذا الاتفاق فقد زال الخطر

بانتهاء الحرب ولم يكن هناك داع يدعو الحكومة البريطانية لفتح باب التفاوض من جديد ولكنها بدأت المفاوضات تحت ضغط المفاوض المصرى وحالة الغليان التى كانت تسود الشارع المصرى٠

- كذلك نلاحظ من خلال هذه المناقشات أنه على الرغم من أن العديد من الأصوات داخل المجلس لم ترحب بالجلاء عن مصر إلا أنه للمرة الأولى ظهرت بعض الأصوات التى تنادى بالبحث عن بديل للقوات البريطانية فى الشرق وليكن برقه أو حيفا٠

- وأخيراً يمكن القول أن مباحثات صدقى بيفن فشلت لعدم الإجماع عليها داخل مجلس العموم وتضارب الأحاديث بين الجانبين٠

- أما بالنسبة لموقف مجلس العموم من إقدام مصر على إلغاء اتفاق ١٩٣٦ نلاحظ أنه لم يتم تناوله بقوة داخل مجلس العموم ويمكن إرجاع ذلك إلى الحنكة السياسية للنحاس باشا فى اختياره لهذا التوقيت وهى فترة الإعداد لانتخابات مجلس العموم حيث كانت معظم الأحزاب مشغولة بتوضيح برامجها ويمكن الخروج من هذا أن إلغاء مصر لاتفاقية١٩٣٦ لم يقابل بالقوة الكافية داخل مجلس العموم التى تجبر مصر على التراجع عن هذا الإجراء٠

- بالنسبة لموقف مجلس العموم البريطانى من اتفاقية السودان نجد أن معظم الأعضاء أدركوا أن القضية السودانية قد نضجت ولا يمكن الوقوف أمام الحكومة ومعارضتها.

- كذلك نلاحظ أن الحكومة البريطانية نجحت فى معالجة الموضوع على لسان إيدن وزير خارجيتها والذى برع فى عرض مزايا الاتفاق مما ساهم إلى حد بعيد فى التأثير على الأعضاء بالموافقة بعدما وجدوا فى معارضاتهم إحراج للدبلوماسية البريطانية المنادية بحق الشعوب فى تقرير مصيرها.

- بالنسبة للقضية الأهم التى تمت مناقشتها داخل المجلس فهى القضية الخاصة بالجلاء فنلاحظ أن الأعضاء قد تمتعوا بمقدرة خاصة فى تناولهم للقضية المصرية فقد أدرك الجميع مدى التطور الحادث وأنه أصبح لا مفر من الجلاء فعملوا على تغيير هذا النوع من العلاقة بينهم وبين مصر إلى علاقة قائمة على الصداقة بين ندين متساويين، كذلك نلاحظ أن مناقشات الأعضاء داخل المجلس كانت فى أحيان كثيرة تستند على حائط المصلحة العامة لبريطانيا إلا أنه فى هذا الفصل ظهر تأثر هذه المناقشات بالأحوال الداخلية البريطانية والضغط الشعبى الواقع على الأعضاء فى ظل الحوادث التى تعرض لها الجنود البريطانيون فى القناة وهو ما مثل قوة ضغط لدفع الحكومة على عقد مثل هذا الاتفاق.

- نلاحظ أيضاً أن مجلس العموم أدرك تمام الإدراك الأهمية الاقتصادية لمصر وما تمثله هذه الأهمية لبريطانيا فدارت جميع المناقشات حول هذا الهدف لتوثيق العلاقة الاقتصادية بين الطرفين وتأمين التجارة الأهم وهى تجارة القطن.

- أخيراً هناك حقيقة لابد من إنهاء هذه الدراسة بها وهى أن مجلس العموم البريطانى كان الهيئة الأهم فى اتخاذ كثير من القرارات الحاسمة فى تاريخ العلاقة بين مصر وبريطانيا.

# ملخص الرسالة

تناولت الرسالة موضوع القضية المصرية فى البرلمان البريطانى فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٤، واشتملت الرسالة على ستة فصول، تناولنا فى كل فصل عرضاً للقضية وموقف مجلس العموم البريطانى منها.

ففى الفصل الأول تناولنا المفاوضات التى حدثت عام ١٩٣٦ والتى انتهت بتوقيع إتفاقية الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، ثم تناولنا رد الفعل البريطانى ممثلاً فى وجهة نظر الأعضاء فى مجلس العموم.

وفى الفصل الثانى تم التعرض للمناقشات التى دارت بين صدقى وبيفن والتى كادت تصل إلى إتفاق بينهما لولا فشلها بسبب عدم الوصول إلى حل للمسألة السودانية.

وفى الفصل الثالث تناولنا قرار الحكومة المصرية بإلغاء اتفاقية ١٩٣٦، ثم تعرضنا فيه لموقف أعضاء مجلس العموم من قرار الإلغاء.

وفى الفصل الرابع تم تناول المسألة السودانية، وانتهاء الأمر بتوقيع إتفاقية السودان، وموقف أعضاء مجلس العموم البريطانى من هذه الإتفاقية.

وفى الفصل الخامس تم معالجة مسألة الجلاء والوصول إلى اتفاق بين الطرفين نتج عنه إتفاقية الجلاء الأولى والثانية، وصدى هذا الإتفاق فى الأوساط البرلمانية من خلال المناقشات التى دارت حوله فى مجلس العموم البريطانى.

وأخيراً تناولنا فى الفصل السادس موضوع العلاقات الإقتصادية بين مصر وبريطانيا وخاصة فيما يخص موضوع القطن والأرصدة الإسترلينية، وانتهاء الأمر بحل موضوع الأرصدة الإسترلينية فى عامى ١٩٤٧ و١٩٤٨.

# مستخلص الرسالة

**إسم الباحث :** عنايات عمر على يوسف.
**عنوان الرسالة :** موقف البرلمان البريطانى من القضية المصرية.
فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٤.
**جهة البحث :** قسم التاريخ / كلية البنات / جامعة عين شمس.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة ومناقشة موقف البرلمان البريطانى من القضية المصرية من عام ١٩٣٦ حتى ١٩٥٤.

وفى هذه الدراسة تم تناول العديد من القضايا المصرية ولكن من وجهة نظر برلمانية إنجليزية، فالمعروف أن البرلمان الإنجليزى إهتم بمناقشة أهم القضايا التى طرحت بين الجانبين، وأبدى أعضاؤه وجهة نظرهم فيها سواء بالسلب أو الإيجاب.

وتأتى أهمية هذه الدراسة فى إلقاء الضوء والتعرف على ما يدور داخل أروقة مجلس العموم البريطانى، وهو المكان الأهم فى اتخاذ القرارات لأنه يحوى العديد من رجال السياسة وصنّاع القرار الذين يتمتعون بسلطة إتخاذ القرار، ومعارضة الحكومة أو موافقتها.

وقد قمنا فى هذه الدراسة أيضاً بإلقاء الضوء على أهم ما تناوله البرلمان البريطانى غير مهتمين بالمناقشات والتساؤلات الفردية من قِبَل الأعضاء، لأنها إلى حدٍ بعيد تكون استفسارات لا تخدم القضية المعنية، والفترة قيد الدراسة تأتى أهميتها لمعالجة مجموعة من القضايا الهامة فى تاريخ مصر السياسى مثل إتفاقية ١٩٣٦، واتفاق صدقى – بيفن، وإلغاء إتفاقية ١٩٣٦، واتفاقية السودان ١٩٥٣، وأخيراً إتفاق الجلاء الذى تحدد بموجبه جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر.

# ثبت المصادر والمراجـــع

## أولاً: المصـــادر

### أولاً: وثائق منشورة :

١ - إنجليزيـة:

Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.312.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.313.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.314.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.318.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.320.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.321.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.334.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.335.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.338.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.339.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.340.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.341.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.415.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.420.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.421.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.422.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.423.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.424.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.428.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.430.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.432.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.439.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.440.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.441.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.450.

Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.450.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.420.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.480.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.487.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.490.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.491.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.492.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.501.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.504.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.505.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.520.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.522.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.524.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.531.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.532.
Parliamentary Debates House Of Commons.Vol.533.

**٢- عربيـــة :**

- مضابط مجلس النواب، جلسة ١٦أغسطس ١٩٥١م٠
- وزارة الماليـة: مصـلحة عمـوم الإحصــاء: النشـرة السـنوية عـن التجـارة الخارجية عام ١٩٣٦.
- وزارة الزراعة: قسم الاقتصاد الزراعى والإحصاء إحصاءات عن القطن
- مقدمة للجنة الاستشارية الدولية للقطن المنعقدة فى القاهرة سنة ١٩٤٨، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨م٠

**ثانياً: مذكرات سياسية :**

- مذكرات اللورد كليرن ١٩٣٤-١٩٤٦ ت عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٥.
- مذكرات إسماعيل صدقى، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٠.

**ثالثاً: دوريــات :**

- الأهرام خلال ١٩٣٦- ١٩٣٧-١٩٣٨-١٩٣٩--١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٥٠ -١٩٥١-١٩٥٠-١٩٥٣-١٩٥٤
- المصرى ١٩٤٥-١٩٤٦- ١٩٤٧- ١٩٥١ -١٩٥٣-١٩٥٤.
- المقطم١٩٤٦-١٩٤٧-١٩٥٠-١٩٥١
- مجلة غرفةالقاهرة١٩٣٨
- الجمهورية – أكتوبر١٩٦٣
- صوت الامه ١٩٤٧.
- مجلة أكتوبر : دراسة عن معاهدة صدقي بيفن، عدد٣١ يناير، ١٩٨٩ ٠

  دراسة عن حركة الكفاح المسلح بالقناة عدد ٦٤٠، ٢٩ يناير١٩٨٩ ٠

  دراسة عن حركة الكفاح المسلح بالقناة ٢١ فبراير١٩٨٩

**رابعاً: المراجع العربية :**

- **أحمد الشربيني السيد:** التنافس الياباني الإنجليزى فى سوق المنسوجات القطنية المصرية ١٩١٤- ١٩٣٩، بحث منشور فى المجلة التاريخية المصرية ١٩٨٨م٠
- **أحمد حمروش:** ثورة ٢٣ يوليو، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣م٠
- **أحمد عبد الرحيم مصطفى:** تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة، دار المعارف – القاهرة، ١٩٦٧.
- **أحمد نظمي عبد الحميد:** نظام النقد فى الخمسين سنة الأخيرة بحث من بحوث العيد الخمسينى (١٩٠٩-١٩٥٩) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٦٠م٠
- **أمين سعيد:** الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ دار إحياء الكتب العربية، سلسلة كتب تاريخ مصرا لسياسى، القاهرة٠

- تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦-١٩٥٣ الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.
- جمال الدين سعيد: التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٩٥م.
- حسين ذو الفقار: ثورة يوليو واتفاقية السودان، القاهرة ١٩٥٢م.
- ذكى أحمد عطا: مشكلة الأرصدة الاسترلينية، مكتبة الآداب للطباعة، الإسكندرية، ١٩٤٧م.
- ذكى محمود شبانة: الاقتصاد القطنى، دار المعارف – الإسكندرية، ١٩٦٢م.
- ذكى محمود شبانة، محمد كمال العتر: المدخل فى الاقتصاد القطنى العالمى، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٥.
- زاهر رياض: السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ١٩٢١-١٩٥٣ – مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- صلاح سالم: الجلاء، مركز دراسات التاريخ القومى – القاهرة، ١٩٦٥م.
- طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢، دار الشروق القاهرة، ١٩٨٣، د.ت.
- عبد الرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومى فىسبع سنوات دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.
- عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١م.
- عبد الرحمن الرافعى: مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٧م.
- عبد العزيز الشناوى – جلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
- عبد العظيم رمضان: أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨-١٩٣٦ الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.

- مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤- ١٩٥٠، ت ذهير الشايب مكتبة مدبولى، القاهرة.
- محمد بدر الدين حسين: المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٥٣- ١٩٥٤ سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٤م.
- محمود بيومى: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٧م.
- محمد جمال الدين المسدى وآخرون: مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٨
- محمد حسن داؤد: مصر والسودان أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢- ١٩٩١ - القاهرة.
- محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية،ج١، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م.
- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته الساسية، القاهرة ١٩٥٩م.
- محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٥٢م.
- محمد عبد الحميد الحناوى: معركة الجلاء ووحدة وادى النيل ١٩٤٥-١٩٥٤ الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨م.
- محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس أهميتها وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية ١٩١٤ إلى ١٩٥٦، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٨م.
- محمد فريد حشيش: العلاقات المصرية البريطانية ١٩٢٢- ١٩٤٥ الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٤م.
- محمود زكى عمر: ربع قرن فى مفاوضات، دار الشروق للنشر، القاهرة ١٩٤٦.
- محمود سليمان غنام: المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦.

- مرفت صبحى غالى: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ١٩٣٥-١٩٤٥، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- نبيل عبدالحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢-١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢ .
- وفيق عبد العزيز: قضية الجلاء وثورة يوليو ١٩٥٢، الدار القومية للطباعة والنشر – سلسلة كتب قومية، عدد ٢٤٦.
- يونان لبيب رزق: السودان فى المفاوضات المصرية السلطانية ١٩٣٠- ١٩٣٦، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.
- يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.
- يونان لبيب رزق: قضية وحدة وادى النيل بين المعاهدة وتغير الواقع الاستعمارى (١٩٣٦- ١٩٤٦) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٥م.

• The British Government, too, succeeded in treating the essue using the skills of its foreign minister Eden who clarifies the advantages of the issue. This certainly strengthens the case more and more .

• More importance is also given to evacuation. As the members realize that there is no other way out . That is why the British/Egyptian relationship has to be altered to one based on equal friendship.

• It is also noticed that most earlier disputes were resorting to the British interests and nothing else. Yet, this time the pressure of the British street and the events facing the British soldiers in the Canal take the first place in the dispute.

• The Commons also realizes the economic importance of Egypt for Britian. This is the reason why discussions center securing the cotton trade with Egypt.

• Finaly, there is a significant fact that should not be neglected. The Commons is the most important institution in Britain that takes decisvce decisions in the history of the British/Egyptian relationship.

wants to deepen its relationships with East so as to secure its own interests.

• The members of commons react actively with the treaty hoping to sign similar agreement though they represent different parties .

• It appears also that the members of the Commons were interested in the agreemebt because it helps to settle so many problematic issues between the two sides .

• The examination of Sidki/Beven agreement reveals that the British side was not enthusiast for the agreement; as the danger of war in no longer up . This makes the British side in no need for negotiations. However, negotiations, again, start in order to calm down the Egyptian street.

• Also the examination of the Egyptian case in the Commons shows that some voices call for finding a substitute for Egypt in the East, for instance, Hifa or Barka .

• The failure of Sidki/Beven agreement is due to the disapproval it faces the Commons .

• As for the situation of the Commons regarding the canceling of the 1936 traety, one notices the issue was not examined cautiously in the Commons.

This can be attributed to the political wisdom of Nahas Basha in choosing such a time in which the elections in Commons are being prepared for . All parties are occupied with clarifying their future programs.

• With regard to the attitude of the Commons of the Swedense Case , most of the members realize that it can never be neglected .

# Summery of the study

In conclusion, the study deals with the Egyptian case from a British perspective as represented in the British Parliament particularly the commons . This is simply because it is regarded as the first legislative institution in Britain as well as being responsible for taking decisions and making laws .

The commons gives the examination of the Egyptian case a special interest including so many deferent events occurring in Egypt .

In this respect, The British representatives reveal their standpoints concerning give – and – take issues . This can not only be interpreted in the light of Egypt's importance for Britain, but it also has to do with the tension between the two sides .

As the British Occupation 1882 is copmletly rejected by the Egyptians who declare their disapproval of this injustice . This urges the British side to make an agreement with the Egyptian side . Therfore, the British Parliament knees on examining the Egyptian case as it reveals many critical events .

The period from 1936 to 1954 in the Egyption/British relationship is chosen because there were top issues affecting strongly the mutual bond between the two sides .

In short, The study reaches the following results :

• The examination of the 1936 treaty in the Commons reveals the fact that the British interests were beyond every part of the agreement . Britain in this period of war

EIN SHAMS UNIVERSITY
FACULTY OF GIRLS
HISTORY DEPARTMENT



# THE ATTITUDE OF BRITISH PARLIAMENT FROM THE EGYPTIAN CASE (1936-1954)

**A STUDY TO OBTAIN THE MASTER DEGREE ON MODERN HISTORY**

BY
ENAYAT OMAR ALI YOUSEF

UNDER THE SUPERVISION OF

***PROF. DR.:YOUNAN LABIB RIZK***
*PROF. OF MODERN HISTORY*

***PROF. DR.:HAMADA MAHMOUD ISMAIL***
*PROF. OF MODERN HISTORY*

***PROF. DR.:SALWA EL ATTAR***
*PROF. OF MODERN HISTORY*

**1429 /2008**